

قرصان السيد علیه السلام
إلى
معرفت البايلد علیه السلام

تألیف

السيد العلامة

محمد عبد الله عوض

حفظه الله وأبقياه

مكتبة أهل البيت (ع)

صف وتحقيق وإخراج:



اليمن - صعدة - ت (٥٣١٥٨٠)

الطبعة الثانية

١٤٣٦

جميع الحقوق محفوظة لكتبة أهل البيت (ع)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فاستجابة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِمَانُوا اسْتَجِبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحِبِّيْكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، [آل عمران: ١٠٤]، ولقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلَيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ إِمَانُوا الَّذِينَ يُقْيِمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

ولقول رسول الله ﷺ: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخير نبأه أنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض)), ولقوله ﷺ: ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوئي)), ولقوله ﷺ: ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء)), ولقوله ﷺ: ((من سره أن يحيا حيقي؛ ويموت مهاتي؛ ويسكن جنة عدن التي وعدني ربى؛ فليتول علياً وذرتيه من بعدي؛ ولتيتول وليه؛ وليرقت بأهل بيتي؛ فإنهم عترتي؛ خلقوها من طيتي؛ ورُزقوا فهمي وعلمي)) الخبر - وقد بين ﷺ بأنهم علي، وفاطمة، والحسن والحسين وذرتيهما عليهم السلام، عندما جلّ لهم ﷺ بكساً وقال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)) - .

استجابةً لذلك كله كان تأسيس مكتبة أهل البيت (ع).

ففي هذه المرحلة الحرجة من التاريخ؛ التي يتلقى فيها مذهب أهل البيت (ع) مثلاً في الزيدية، أنواع الهجمات الشرسة، رأينا المساهمة في نشر مذهب أهل البيت الطهرين صلوات الله عليهم عبر نشر ما خلفه أئمتهما الأطهار عليهم السلام وشيعتهم الأبرار رضي الله عنهم، وما ذلك إلا ليثقينا وقناعتنا بأن العقائد التي حملها أهل البيت (ع) هي مراد الله تعالى في أرضه، ودينه القويم، وصراطه المستقيم، وهي تُعبّر عن نفسها عبر موافقتها للفطرة البشرية السليمة، ولما ورد في كتاب الله عزّ وجلّ وسنة نبيه ﷺ.

واستجابةً من أهل البيت صلوات الله عليهم لأوامر الله تعالى، وشفقة منهم بأمة جدهم ﷺ، كان منهم تعميد هذه العقائد وترسيخها بدمائهم الزكية الطاهرة على مرور الأزمان، وفي كلّ مكان، ومن تأمل التاريخ وجدهم قد ضحّوا بكلّ غالٍ ونفيس في سبيل الدفاع عنها وتبنيتها، ثائرين على العقائد الهدامة، منادين بالتوحيد والعدالة، توحيد الله عزّ وجلّ وتنزيهه سبحانه وتعالى، والإيمان بصدق وعده ووعيده، والرضا بخيرته من خلقه.

ولأنّ مذهبهم صلوات الله عليهم دين الله تعالى وشرعه، ومراد رسول الله ﷺ وإرثه، فهو باقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وما ذلك إلا مصدق قول رسول الله ﷺ: ((إن اللطيف الخبير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا على الحوض)).

قال والدنا الإمام الحجّة/ مجdalidin bin Muhammad al-Moayidi (ع): (واعلم أن الله جل جلاله لم يرضي لعباده إلا ديناً قوياً، وصراطاً مستقيماً، وسبيلاً واحداً، وطريقاً قاسطاً، وكفى بقوله عزّ وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَرَقَّبَ إِكْمَ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَارُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾] [الأنعام: ١٥٣].

وقد علمت أن دين الله لا يكون تابعاً للأهواء: ﴿وَلَا اتَّبَعَ الْحُقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [المؤمنون: ٧١]، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحُقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]،

﴿شَرَّعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

وقد خاطبَ سيد رسله ﷺ بقوله عز وجل: ﴿فَإِنْتَقِمْ كَمَا أُمْرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْ إِنَّهُ يِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١١٢] وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أُولَيَاءِ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ [١١٣] [هود]، مع أنه ﷺ ومن معه من أهل بدر، فتدبر واعترف إن كنت من ذوي الاعتبار، فإذا أحطت علمًا بذلك، وعقلت عن الله وعن رسوله ما ألزمك في تلك المسالك، علمت أنه يتحتم عليك عرفةُ الحق واتباعه، وموالاة أهله، والكون معهم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبه: ١١٩]، ومفارقةُ الباطل وأتباعه، ومبaitهم ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أُولَيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُوَدَّةِ﴾ [المتحنة: ١]، في آياتٍ متلئمة، وأخبارٍ متللة، ولن تتمكن من معرفة الحق وأهله إلا بالاعتماد على حجج الله الواضحة، وبراهينه اليقينة اللاحقة، التي هدى الخلق بها إلى الحق، غير معرج على هوى، ولا ملتفت إلى جدال ولا مراء، ولا مبال بمذهب، ولا محام عن منصب، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

وقد صدرَ بحمد الله تعالى عن مكتبة أهل البيت (ع):

- ١- الشافى، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة (ع) ٦١٤هـ، مذيلاً بالتعليق الوافي في تحرير أحاديث الشافى، تأليف السيد العلام نجم العترة الطاهرة/ الحسن بن الحسين بن محمد رحمة الله تعالى ١٣٨٨هـ.
- ٢- مطليع البدور وجمع البهور في تراجم رجال الزيدية، تأليف/ القاضي العلامة المؤرخ شهاب الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال رحمة الله تعالى، ١٠٩٢-١٠٢٩هـ.
- ٣- مطالع الأنوار ومسارق الشموس والأقمار - ديوان الإمام المنصور بالله

عبدالله بن حمزة(ع) - ٦١٤ هـ.

٤- مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني(ع) ٣٧٦ هـ - ٤٠٤ هـ.

٥- **محاسن الأزهار في تفصيل مناقب العترة الأطهار**، شرح القصيدة التي نظمها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة(ع)، تأليف/ الفقيه العلامة الشهيد حميد بن أحمد المحلي الهمداني الوادعي رحمة الله تعالى - ٦٥٢ هـ.

٦- مجموع السيد حميدان، تأليف/ السيد العالم نور الدين أبي عبدالله حميدان بن يحيى بن حميدان القاسمي الحسني رضي الله تعالى عنه.

٧- السفينة المنجية في مستخلص المرفوع من الأدعية، تأليف/ الإمام أحمد بن هاشم(ع) - ت ١٢٦٩ هـ.

٨- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وترجم أولي العلم والأنوار، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٩- مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي(ع)، تأليف/ الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ع) ١٢٢ هـ - ١٧٥ هـ.

١٠- شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) - ت ٦١٤ هـ.

١١- صفوة الاختيار في أصول الفقه، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ت ٦١٤ هـ.

١٢- المختار من صحيح الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأخيار، **لِمُخْتَصِّرِه**/ السيد العلامة محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى، اختصره من الصحيح المختار للسيد العلامة/ محمد بن حسن العجري رحمة الله تعالى.

١٣- هداية الراغبين إلى مذهب العترة الطاهرين، تأليف/ السيد الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير(ع) - ت ٨٢٢ هـ.

١٤- الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تأليف/ الإمام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤ هـ.

١٥- المنير - على مذهب الهاادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم **عَلَيْهَا السَّلَام** تأليف/ أحمد بن موسى الطبرى رضي الله عنه.

١٦- نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تأليف السيد الإمام/ الهاادي بن إبراهيم

الوزير(ع) - ٨٢٢ هـ.

١٧- تنبية الغافلين عن فضائل الطالبين، تأليف/ الحكم الجسمي المحسن بن محمد بن كرامة رحمه الله تعالى - ٤٩٤ هـ.

١٨- عيون المختار من فنون الأشعار والآثار، تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

١٩- أخبار فخر وخبر يحيى بن عبد الله (ع) وأخيه إدريس بن عبد الله(ع)، تأليف/ أحمد بن سهل الرازي رحمه الله تعالى.

٢٠- الواحد على العالم، تأليف/ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي(ع) - ٢٤٦ هـ.

٢١- الهجرة والوصية، تأليف/ الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي(ع).

٢٢- الجامعه المهمة في أسانيد كتب الأئمة، تأليف/ الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٢٣- المختصر المفيد فيما لا يجوز الإخلال به لكل مكلف من العبيد، تأليف/ القاضي العلامة أحمد بن إسماعيل العلفي رضي الله عنه ت ١٢٨٢ هـ.

٢٤- خمسون خطبة للجمع والأعياد.

٢٥- رسالة الثبات فيها على البنين والبنات، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزه(ع) ت ٦١٤ هـ.

٢٦- الرسالة الصادعة بالدليل في الرد على صاحب التبديع والتضليل، تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٢٧- إيضاح الدلالة في تحقيق أحكام العدالة، تأليف/ الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٢٨- الحجج المنيرة على الأصول الخطيرة، تأليف/ الإمام الحجة مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٢٩- النور الساطع، تأليف/ الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي(ع) ١٣٤٣ هـ.

٣٠- سبيل الرشاد إلى معرفة رب العباد، تأليف/ السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد(ع) ١٠١٠ هـ - ١٠٧٩ هـ.

٣١- الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي إلياس - ويليه/ الجواب

الراقي على مسائل العراقي، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.

٣٢-أصول الدين، تأليف/ الإمام الهاדי إلى الحق يحيى بن الحسين(ع) ٢٤٥ هـ - ٢٩٨ هـ.

٣٣-الرسالة البدية المعلنة بفضائل الشيعة، تأليف/ القاضي العلامة عبدالله بن زيد العنسي رحمه الله تعالى - ٦٦٧ هـ.

٣٤-العقد الشمين في معرفة رب العالمين، تأليف الأمير الحسين بن بدرالدين محمد بن أحمد(ع) ٦٦٣ هـ.

٣٥-الكامل المنير في إثبات ولادة أمير المؤمنين(ع). تأليف الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ٢٤٦ هـ.

٣٦-كتاب التحرير، تأليف/ الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني(ع) - ٤٢٤ هـ.

٣٧-مجموع فتاوى الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسيني(ع) ١٣١٩ هـ.

٣٨-القول السديد شرح منظومة هداية الرشيد، تأليف/ السيد العلامة الحسين بن يحيى بن الحسين بن محمد حفظه الله تعالى.

٣٩-قصد السبيل إلى معرفة الجليل، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٠-نظرات في ملامح المذهب الزيدية وخصائصه، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤١-معارج المتقيين من أدعية سيد المرسلين، جمعه السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٢-الاختيارات المؤيدية، من فتاوى واختيارات وأقوال وفوائد الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيد(ع)، (١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ).

٤٣-من ثمار العلم والحكمة (فتاوى وفوائد)، تأليف السيد العلامة/ محمد بن عبدالله عوض حفظه الله تعالى.

٤٤-التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية، تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيد(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٤٥-المنهج الأقوم في الرفع والضم والجهر بسم الله الرحمن الرحيم، وإثبات

حَيَّ عَلَىٰ خَيْرِ الْعَمَلِ فِي التَّأْذِينِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ الَّتِي بِهَا النَّفْعُ الْأَعْمَعُ،

تأليف/ الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي(ع).

٤٦- الأساس لعقائد الأكياس، تأليف/ الإمام القاسم بن محمد (ع).

٤٧- التحف الفاطمية شرح الزلف الإمامية. تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

٤٨- البلاغ الناهي عن الغناء وآلات الملاهي. تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

كما شاركت مكتبة أهل البيت(ع) بالتعاون مع مؤسسة الإمام زيد بن علي(ع) الثقافية في إخراج:

٤٩- مجموع رسائل الإمام الهادي(ع)، تأليف/ الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم(ع) ٢٤٥ هـ - ٢٩٨ هـ.

٥٠- العقد الشمين في تبيان أحكام الأئمة الهادين، تأليف/ الإمام الحجة عبدالله بن حمزة(ع) ٦١٤ هـ.

٥١- المصايب وتنمّيّة، تأليف/ السيد الإمام أبي العباس الحسني(ع) ٣٥٣ هـ، والتسمّة علي بن بلاط رضي الله عنه.

٥٢- الموعظة الحسنة، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسني(ع) ١٣١٩ هـ، ومع مكتبة التراث الإسلامي:

٥٣- البدور المضيئة جوابات الأسئلة الضحيانية، تأليف/ الإمام المهدي محمد بن القاسم الحسني(ع) ١٣١٩ هـ.

وبالتعاون مع مركز بدر العلمي والثقافي:

٤٥- ديوان الحكمة والإيمان. تأليف الإمام الحجة/ مجد الدين بن محمد المؤيدي(ع) ١٣٣٢ هـ - ١٤٢٨ هـ.

وهناك الكثير الطيب في طريقه للخروج إلى النور إن شاء الله تعالى، نسأل الله

تعالى الإعانة والتوفيق.

ونتقدّم في هذه العجالـة بالشـكر الجـليل لـكـل من سـاهم في إـخـراج هـذـا العـمـل الجـليل إـلـى النـور وـهـم كـثـرـ نـسـأـل الله أـن يـكـتـب ذـلـك لـلـجـمـيع فـي مـيزـان الـحـسـنـات، وـأـن يـجـزـل هـم الـأـجـر وـالـثـوـبـةـ.

وـخـتـاماً نـتـشـرـف بـإـهـادـه هـذـا العـمـل المـتـواـضـع إـلـى رـوـح مـوـلـانـا الإمامـ الحـجـةـ / مـجـدـالـدـيـنـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ مـنـصـورـ الـمـؤـيـدـيـ سـلـامـ اللهـ تـعـالـىـ عـلـيـهـ وـرـضـوـانـهـ بـاعـثـ كـنـوزـ أـهـلـ الـبـيـتـ (عـ)ـ وـمـفـاـخـرـهـمـ، وـصـاحـبـ الـفـضـلـ فـيـ نـشـرـ تـرـاثـ أـهـلـ الـبـيـتـ (عـ)ـ وـشـيـعـتـهـمـ الـأـبـرـارـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـمـ.

وـأـدـعـوـ اللهـ تـعـالـىـ بـيـاـ دـعـاـ بـهـ (عـ)ـ فـأـقـولـ: اللـهـمـ صـلـلـ عـلـىـ مـحـمـدـ وـأـلـهـ، وـأـتـمـ عـلـيـنـاـ نـعـمـتـكـ فـيـ الدـارـيـنـ، وـاـكـتـبـ لـنـاـ رـحـمـتـكـ الـتـيـ تـكـتـبـهـ لـعـبـادـكـ الـمـتـقـيـنـ؛ اللـهـمـ عـلـمـنـاـ مـاـ يـنـفـعـنـاـ، وـانـفـعـنـاـ بـمـاـ عـلـمـنـاـ، وـاجـعـلـنـاـ هـدـاـةـ مـهـتـدـيـنـ؛ ﴿رَبَّنَا أَعْفِرْ لَنَا وَلَاخْوَانَنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غُلَّا لِلَّذِينَ ءامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الـحـشـرـ]ـ، نـرجـواـ اللـهـ التـوـفـيقـ إـلـىـ أـقـوـمـ طـرـيـقـ بـفـضـلـهـ وـكـرـمـهـ، وـالـلـهـ أـسـأـلـ أـنـ يـصـلـحـ الـعـمـلـ لـيـكـونـ مـنـ السـعـيـ الـمـتـقـبـلـ، وـأـنـ يـتـدـارـكـنـاـ بـرـحـمـتـهـ يـوـمـ الـقـيـامـ، وـأـنـ يـخـتـمـ لـنـاـ وـلـكـافـةـ الـمـؤـمـنـيـنـ بـحـسـنـ الـخـتـامـ، إـنـهـ وـلـيـ الإـجـابـةـ، وـإـلـيـهـ مـتـهـيـ الـأـمـلـ وـالـإـصـابـةـ، ﴿رَبَّ أَوْزِعْنـيـ أَنـ أَشـكـرـ نـعـمـتـكـ الـتـيـ أَنـعـمـتـ عـلـيـ وـعـلـىـ وـالـدـيـ وـأـنـ أَعـمـلـ صـالـحـاـ تـرـضـاهـ وـأـصـلـحـ لـيـ فـيـ ذـرـيـتـيـ إـنـيـ تـبـتـ إـلـيـكـ وـإـلـيـ مـنـ الـمـسـلـمـيـنـ﴾ [الـأـحـقـافـ]ـ [١٥ـ].

وـصـلـيـ اللـهـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ أـهـلـ بـيـتـهـ الـطـيـبـيـنـ الـطـاهـرـيـنـ.

مـديـرـ الـمـكـتـبـةـ /

إـبـرـاهـيـمـ بـنـ مـجـدـالـدـيـنـ بـنـ مـحـمـدـ الـمـؤـيـدـيـ

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وبعد فهذا كتاب (قصد السبيل) عرضنا فيه معارف التوحيد والعدل وما يلحق بذلك، وتعرضنا في كل مسألة تقريرياً لذكر المذاهب المشهورة وأهم الأدلة التي تستند إليها.

وشيّدنا أركان المذهب الصحيح الذي عليه أئمة الزيدية، وناقشتنا بلسانهم شطحات المعتزلة والمجبرة وغيرهم، وقوضنا الشبه التي بناها عليها.

وقد سلّكنا في ذلك أوضح الطرق الفكرية وأجلّها عند الفطرة سلوكاً يستريح له الفكر، وتطمئن إليه الفطرة، وتجنبنا الطرق المعقّدة التي لا يكاد يستسيغها الفكر إلا بعد عناء، ودعمنا ذلك بواضح البراهين النقلية.

وكل ذلك بلغة سهلة قرية إلى الفهم متناسبة مع جميع القراء.

وقد رتبنا أبوابه على ترتيب كتاب الأساس للإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليهما السلام، وأتينا فيه بجميع أبوابه تقريرياً بصورة موسعة ولم نأت فيه بشيء جديد زيادة على ما يذكره أئمتنا عليهما السلام، وقد توسعنا شيئاً من التوسيع حيث تستدعي الحاجة ذلك.



مقدمة

التعريف لهذا العلم

يقال لهذا العلم: علم الكلام، ويقال له أيضاً: علم أصول الدين، وبهذا العلم تبين الطريق القريبة التي ينبغي أن يسلكها النظر والتفكير من أجل الوصول إلى تحصيل عقائد الإسلام الصحيحة المتعلقة بتوحيد الله تعالى وعده ووعده ووعيده والنبوءة والإمامية وما يلحق بذلك أو يتصل به، وسمى هذا العلم كلاماً لأن الاستدلال فيه بين أهل المذاهب في الأغلب إنما هو بأدلة العقول فيعبر اللسان عن تلك الدلالة بالكلام.

و قبل الدخول في الموضوع الأصلي لهذا العلم وهو التوحيد والعدل و... إلخ، ينبغي أن نذكر العقل وما قيل حوله؛ لما عرفت من أن الغالب في هذا العلم هو الاستدلال بأدلة العقول، ثم نذكر النظر والتفكير لما عرفت أيضاً في تعريف هذا العلم من أن تحصيل العقائد إنما هو عن طريق النظر والتفكير.

ثم نتبع ذلك بذكر المؤثرات، لما لمعرفيتها من الصلة بموضوع هذا العلم، وذلك من حيث إن الطريق إلى الإيمان بالله تعالى هو النظر والتفكير في الأثر، والأثر هو المجال الذي يسرح فيه النظر والتفكير، وعن طريقه يصل الناظر إلى الإيمان والتصديق باللطف الخبير.

والأثر يسمى دليلاً، والتعبير عن كيفية النظر والتفكير يسمى استدلاً. وهذا العلم على الجملة من فروض الأعيان الواجبة على كل مكلف، وليس مقصوراً على الدارسين، بل هو واجب على الأمي والقارئ، والعالم والماهيل، والذكر والأنثى.

وقد يسر الله تعالى الطريق لجميع المكلفين، فجعل لهم عقولاً وأسماءً وأبصاراً، وبث لهم الآيات في آفاق السموات والأرض وفي أنفسهم، يلمسونها بأيديهم، وبيصرونها بأعينهم، ويسمعونها بآذانهم.

العقل

العقل: صفة اختص الله تعالى بها المكلفين من عباده، عن طريقها تعرف المعرف وتحصل العلوم، وهذه الصفة عرض يعرض في الجسم ولا يبقى كبقاء، وليس القلب هو العقل، بل هو محل له؛ بدليل قوله تعالى: **﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفَقَالُهَا﴾** [محمد: ١٢٤]، **﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾** [الحج: ٤٦].

وقيل إن محل العقل الدماغ، وعندني أن الخلاف في ماهية العقل وفي محله لا يتعلّق به كبير فائدة بالنسبة لهذا العلم.

وقد قال الإمام المهدي والمعتزلة: إن العقل هو العلوم الضرورية المجموعة في علوم عشرة جمعها الشاعر في قوله:

**فَعِلْمٌ بِحَالِ الْتَّفَسِيرِ ثُمَّ بِدِيَهَةِ كَذَا خَبْرَةِ ثُمَّ الْمَشَاهِدِ رَابِعٌ
 وَدَائِرَةٌ وَالْقَضْدُ بَعْدَ ئَوَائِرِ جَلِيُّ أُمُورٍ وَالْتَّعْلُقُ ثَالِثٌ
 وَعَاشِرُهَا تَمْيِيزُ حُسْنِ وَضْدِهِ فَتِلْكَ عُلُومُ الْعَقْلِ مِمَّا ثَرَاجَعُ**

وهذا القول واضح الفساد، إذ ما من شك عند الجميع أن العقل آلة تكتسب بها العلوم والمعارف، فعن أي طريق حصلت تلك العلوم العشرة؟ أعن طريق العقل أم عن طريق غير طريقه؟

فإن قالوا: عن طريق العقل فالعقل حينئذ غيرها؟

وإن قالوا: عن غير طريقه، وذلك أن الله خلقها في الإنسان وجعلها فيه، فصار ذلك عاقلاً.

قلنا: لو كان الأمر كما ذكرتم لكان من لم ينططرها بباله دفعة واحدة غير عاقل لعدم حضورها في قلبه.

وأيضاً فإن المعرف النظرية تحصل للمرء عن طريق النظر والتفكير، لا عن طريق العلوم العشرة.

حكم العقل في الحسن والقبيح

لا خلاف أن العقل يحكم بحسن الشيء أو قبحه من حيث ملائمة ذلك للطبع أو منافرته له، فيحكم بحسن المطعم اللذيد، ويحكم بقبح المطعم الكريه، وهذا الحكم معناه: ميل الطبع إلى الشيء أو نفرته عنه.

فهو في الحقيقة ليس من أحكام العقل، بل من أحكام الطبيعة، ومن هنا فإن الحيوانات تشارك الإنسان في إدراك ذلك.

وكذلك لا خلاف أن العقل يحكم بحسن ما كان صفة كمال، ويقبح ما كان صفة نقص، فيحكم بحسن العلم والصدق والكرم والشجاعة وسائر مكارم الأخلاق، ويحكم بقبح الجهل والكذب والبخل والجبن وسائر مساوى الأخلاق. وحكمه هنا بمعنى إدراكه أن هذه صفة نقص وتلك صفة كمال.

ثم بعد ذلك اختلف الناس، فقالت العدلية: إن العقل يحكم لفاعل الحسن باستحقاق المدح والثواب عاجلاً وآجلاً.

ويحكم على فاعل القبيح باستحقاق الذم والعقاب في العاجل والآجل. وقالت الأشعرية والخشوية: لا يدرك العقل في ذلك حسناً ولا قبحاً، إنما يعرف ذلك من جهة الشرع.

قلنا في الرد عليهم: العقلاة جمياً يستحسنون ويصوبون مَنْ مدح المحسن أو أحسن إليه، ومن ذم المسيء أو أساء إليه، من غير فرق بين ما تقادم عهده من ذلك وبين قريب العهد.

وعلى هذا مضت سنة البشر في القديم والحديث، ولا يحتاج مثل هذا إلى إقامة دليل، ويكتفي المكلف في معرفة ذلك أن يكون ذا سمع وبصر وسيجد تصديق ذلك فيما يسمع وبصر من أخبار الناس وأخبار العالم، وكثيراً ما يسمع الناس في أجهزة الإعلام العالمية التقرير والثناء لداعي السلام أو المخترع مع التكريم لهم

بالجوائز العظيمة، وكذلك نسمع الذم لدعاة الحرث ومرتكبي الجرائم، ثم نصب المحاكم الجزائية على الجرائم مع أنهم بعيدون عن شرائع السماء.

وقال المخالفون لنا في هذا: استقباح الناس لمثل ذلك واستحسانهم لضده لم يحصل عن طريق حكم العقل، وإنما نشأ من قبيل الإلـف والعادة.

قلنا في الرد عليهم: لو كان ذلك كما قلتم: إنـما نـشـأ من قـبـيلـ الإـلـفـ وـالـعـادـةـ لاـخـتـلـفـ أـعـرـافـ النـاسـ فـيـ ذـلـكـ تـبـعـاـ لـاـخـتـلـافـ الـبـلـدـانـ، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ أـكـلـ الـضـبـ وأـكـلـ الـضـفـادـعـ وـأـكـلـ الـثـعـابـينـ يـخـتـلـفـ فـيـ الـحـسـنـ وـالـقـبـحـ مـنـ بـلـدـ لـأـخـرـ وـمـنـ مـجـمـعـ لـأـخـرـ تـبـعـاـ لـاـخـتـلـافـ الـأـعـرـافـ.

أما حسن العدل وقبح الظلم فإن أعراف البشر أطبقت على حكم واحد في قديم الزمان وحديثه، ولو كان للعرف دخل في ذلك لاختلـفـ أـعـرـافـهـمـ فـيـهـ.

نعم، العدلية بما فيهم الـزـيـدـيـةـ يـجـعـلـونـ الـعـقـلـ أـوـلـ الـأـدـلـةـ، وـيـشـقـونـ بـحـكـمـهـ غـاـيـةـ الـوـثـقـ، لـاـ فـيـ مـجـالـ الـحـسـنـ وـالـقـبـحـ فـقـطـ، بلـ فـيـ مـعـرـفـةـ الـحـقـ وـالـبـاطـلـ، وـتـمـيـزـ الـصـادـقـ مـنـ الـكـاذـبـ وـالـصـحـيـحـ مـنـ الـفـاسـدـ، وـالـقـويـ مـنـ الـضـعـيـفـ وـ...ـ إـلـخـ.

أما المـجـبـرـةـ فقدـ أـعـرـضـواـ عـنـ ذـلـكـ تـهـاماـ، وـقـالـوـاـ: لـاـ وـثـوقـ بـحـكـمـ الـعـقـلـ، وـلـاـ يـحـوزـ الرـكـونـ إـلـيـهـ، وـإـنـماـ تـعـرـفـ الـأـحـكـامـ عـنـ طـرـيـقـ الشـرـعـ.

ونـقـولـ: لـوـ لـاـ دـلـيـلـ الـعـقـلـ لـمـ مـيـزـنـاـ بـيـنـ دـعـوـةـ النـبـيـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وـبـيـنـ دـعـوـةـ مـسـيـلـمـةـ، وـلـاـ عـرـفـنـاـ صـدـقـ النـبـيـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وـكـذـبـ مـسـيـلـمـةـ، وـأـحـقـيـةـ التـوـحـيدـ وـبـطـلـانـ الشـرـكـ...ـ إـلـخـ.

النظر والفكر

النظر والفكر: هو إجالة الخاطر في شيء لتحصيل اعتقاد، وعن طريقه تحصل أكثر المعارف الإلهية وما يلحق بها، ولا طريق إليها سواه، فمن هنا قال أئمتنا عليهم السلام وغيرهم من العدلية: إن النظر واجب عقلاً وسمعاً.

أما وجوب النظر عقلاً فيتيقن لنا من هذا المثال: لو أن رجلاً ثقة أمنياً صدوقاً أتاك أيها القاري وحدرك من مهالك ومخاطر أوشكت على الواقع فيها، وأنك إذا لم تأخذ حذرك وقعت فيها لا محالة، فلا شك أن العقل في هذه الحالة يحتم عليك النظر في صحة ذلك، فإن كان ما يقوله الرجل صحيحاً أخذت حذرك.

فحكم العقل في مثل هذا واضح وهو تحتم النظر في صحة الخبر، وذلك من أجل المحافظة على النفس وسلامتها من المهالك..

فمن هنا قلنا: إن النظر والفكر واجب عقلاً فيما أخبرت به الرسل صلوات الله عليهم من الوعيد والعقاب الشديد الذي أعده الله تعالى للعصاة على ألسنة رسله. وأما وجوب النظر والفكر سمعاً فذلك مما لا خلاف فيه إلا عن التعليمية حيث قالوا: لا يدرك بالعقل إلا الضروريات، أما الاستدلاليات فيدركها الإمام أو الشيخ ثم يعلمها الناس.

والأدلة من السمع كثيرة كقوله تعالى: **«قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»** [إيونس: ١١٠] **«أَوَلَمْ يَنْفَكِرُوا فِي أَنفُسِهِمْ...الآية»** [الروم: ٢٨]، إلّي غير ذلك من الآيات.

هذا كان النظر فرض عين على جميع المكلفين، وذلك لما يتنبّي عليه من معرفة الله ومعرفة رسّله ووعده ووعيده و... إلخ.

هذا، وقد سهل الله طريق النظر والفكر ويسّرها لجميع عباده المكلفين، فإنّه سبحانه وتعالى خلقهم وفطّرهم على النظر والتفكير المؤدي بهم إلى معرفته عز وجل، لهذا فإنّك ترى الصبي في أول تميّزه يكثّر البحث والسؤال لأمه من أين أتى؟ ومن الذي خلقه؟ و... إلخ.

الدليل

لا بد للنظر والتفكير من شيء يخوضان فيه ويتعلقان به، ومن خلال هذا الشيء الذي يخوض فيه النظر والتفكير يتوصل العقل إلى التسليمة المطلوبة.

والعلماء يسمون الشيء الذي يخوض فيه النظر والتفكير دليلاً.

ويسمى آية أيضاً، قال تعالى: **﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۚ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾** [الذاريات]، وقال تعالى: **﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْخَلْفَ الْلَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولَئِكَ الْأَنْبَابِ﴾** [آل عمران].

والتعبير عن كيفية خوض الفكر حتى وصل إلى التسليمة يسمى استدلاً.

المؤثرات

(١) التأثير في الحقيقة لا يكون إلا من فاعل، وهذا مذهب أئمتنا علىّيهم السلام، وقد أثبت بعض المعتزلة وغيرهم مؤثرات أخرى غير الفاعل وهي: العلة والسبب، والشرط، والداعي، والمقتضى. وسنوضح مقصودهم بشيء من الأمثلة.

قالوا العلة: إنها ذاتٌ تُنْتَجُ عنها صفة أو حكم، فالجسم مثلاً ذاتٌ تُنْتَجُ عنه التحiz، فالجسم علة في حصول صفة التحiz، وكالعلم فإنه تُنْتَجُ عنه صفة لصاحب العلم وعبروا عن هذه الصفة (بالعالية) أو بكونه عالماً، وهكذا قالوا في الحياة والقدرة، وفي السواد والبياض، ونحو ذلك، وهذا التمثيل في الذات التي تُنْتَجُ عنها صفة.

أما الذات التي تُنْتَجُ عنها حكم، فنحو الماكرة والمخالفة، مما لا يمكن تعقله إلا بتصور أمرتين يتعلّق بهما حكم الماكرة أو المخالفة فزيد وعمرو مثلاً متماثلان أو غير متماثلين، لذلك يتّجح الحكم بالتماثل أو التخالف.

ومثلاً القرب والبعد لا يتّصوّران ولا يتّعلّمان إلا بين شيئاً، فلا يصح

(١) - هذا الدرس غير مقرر في المنهج.

الحكم بذلك إلا إذا تصورت زيداً مثلاً مع البيت، فتحكم حيثئذ بقرب زيد من البيت أو بعده عنه.

وكما يتبع الحكم عن شيئاً يتجزأ عما يجري بجري الشيئين، ومثلوا لذلك (بصحة الإحكام)، فإنهم سموا بذلك حكماً تتجزأ عن العلم والمحكم - الذي هو المخلوق -.

والسبب: هو نحو النظر الذي يحصل بسببه العلم.

والشرط: هو نحو الوجود، فإن الجسم لا يؤثر في حصول التحيز إلا إذا كان موجوداً.

والداعي نوعان:

١ - داعي الحاجة: كالأكل والشرب فإن النفس تدعى إلى ذلك من أجل جلب النفع ودفع الضرر، وكالفرار من حر الشمس من أجل دفع ضررها.

٢ - داعي الحكمة: فإن الحكمة تدعى إلى فعل مكارم الأخلاق كالكرم والإحسان، وتدعى إلى ترك مساوى الأخلاق كالبخل والجبن ونحو ذلك.

والمقتضى: هو الصفة الأخضر، وقد جعلوا لكل ذات صفة أخضر، يتبع عنها صفة أخرى، فقالوا في الجسم مثلاً: إن له صفة أخضر هي الجسمية تتجزأ عنها صفة أخرى للجسم هي التحيز، ومن ذلك الصفة الأخضر التي زعموها لذات الباري تعالى فقالوا: إن لذاته صفة أخضر تتجزأ عنها له تعالى صفاته التي هي العلم والقدرة والحياة والوجود.

نعم، لعل الذين قالوا بتأثير العلة في نحو: الأسود والأحمر إن السواد والحمراة علتان في حصول صفة للأسود والأحمر، والصفة الحاصلة هي كونه أسود وأحمر إنما قصدوا أن السواد والحمراة علتان في صحة إطلاق الصفة التي هي كونه أسود أو أحمر على ذلك الشيء، فإن كان مرادهم هو ما ذكرنا فلا خلاف حيثئذ بيننا وبينهم.

أما إن أرادوا أن السواد والحمراة تتجزأ عنها صفتان آخرتان غير السواد والحمراة للشيء المتصف بهما فذلك قول مردود خارج عما تعرفه العقول.

فلا شك أن كونه أسود أو (السودادية) كما يعبرون هو نفس السواد، لا صفة أخرى تتجت عن السواد كما يقولون.

الرد على دعوى تأثير المؤثرات

أما السبب فالتأثير في الحقيقة هو لفاعله، وإنما السبب آلة لتحصيل المقصود؛ وهذا فإن المدح والذم يتوجهان، إلى فاعل السبب، ومن هنا ذم الله تعالى أصحاب السبت حين فعلوا سبب الاصطياد الذي هو نصب شبكة الصيد يوم الجمعة، فجاءت السمك يوم السبت فحبستها تلك الشبكة المنصوبة، فجاء أصحاب الشبكة فأخذوا السمك يوم الأحد، فذمهم الله تعالى على ذلك، ولعنهم، ومسخهم فردة وخنازير.

وأما الشرط فعدم تأثيره واضح، وذلك أن المؤثر هو غيره، وإنما هو مصحح لتأثير المؤثر، هكذا يقولون، فلا ينبغي أن يذكر بين المؤثرات.

أما الداعي فلا إشكال أن الفاعل هو الذي يأكل ويسرب، دون داعي الحاجة إلى الأكل والشرب، وكذلك في الأفعال الصادرة لداعي الحكمة.

هذا، وقد ذكرنا هذا الباب تبعاً للأساس وشرحه، وإن لا فلا يتعلق بذكره كبير فائدة، وذلك أن أصحاب العلل قد بادروا فليس لهم وجود، وفلسفتهم في العلل وغيرها على العموم – وإن كانت موجودة في بطون الكتب الكلامية – فلسفة ضائعة مبنية على أوهام، سرعان ما تفننها فطر العقول.



كتاب التوحيد

التوحيد: هو العلم بِهَا لَهُ جَلَ جَلَالَهُ مِنَ الْوَحْدَانِيَّةِ، وَنَفَى الشَّرِيكَ وَالصَّاحِبَةَ وَالْوَلَدِ وَبِمَا يَسْتَحْقُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَسْنَى وَالصَّفَاتِ الْعَلِيَّةِ، وَبِمَا يَسْتَحْيِلُ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَبِمَا يَلْحُقُ بِذَلِكَ وَيَتَصَلُّ بِهِ، وَقَدْ أَوْجَزَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الْمُصَدَّقَةِ مَعْنَى التَّوْحِيدِ فِي عَبَارَةٍ قَصِيرَةٍ فَقَالَ عَلَيْهِ الْمُصَدَّقَةُ: (الْتَّوْحِيدُ أَنْ لَا تَوْهِمُهُ)، وَمَعْنَى هَذِهِ الْعَبَارَةِ الْبَلِيْغَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشَابِهُ شَيْئاً مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَلَيْسَ بِجَسْمٍ وَلَيْسَ بِذِي مَكَانٍ، وَلَا يَتَصَفُّ بِصَفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَلَا تَكْيِيفٌ وَلَا تَمْثِيلٌ.. إِلَخ.

وَعَبَارَتُهُ عَلَيْهِ الْمُصَدَّقَةِ قَدْ أَفَادَتْ جَمِيعَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّوْهِمَ هُوَ التَّصُورُ، وَالْتَّصُورُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَا كَانَ جَسْمًا أَوْ عَرْضًا، فَكُلُّ مَا تَصُورُهُ الْإِنْسَانُ فَهُوَ جَسْمٌ أَوْ عَرْضٌ، فَعَرَفَنَا مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسْمٍ، وَأَنَّ صَفَاتَهُ لَيْسَتْ بِأَعْرَاضٍ كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِذِي مَكَانٍ وَلَا تَحْلِهُ الْأَعْرَاضُ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَسْمِ الَّذِي يَتَصَوَّرُ.

حدوث العالم

الطرق إلى معرفة الله عز وجل كثيرة، ولقد صرف الله تعالى إلى معرفته في كتابه الآيات، ونوع الدلالات.

فمن الطرق إلى معرفته تعالى: حدوث العالم، وحدوثه أصبح من النظريات المسلمة في هذا الزمان عند علماء الكون.

وأول ما استدل به صاحب الأساس على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاحْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتَهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَحَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: 101].

في هذه الآية نبه الله عز وجل العقول أن تفتح عيونها على عجائب هذا الكون، ودعاهما إلى النظر والتفكير في خلق السموات والأرض.

طرق الاستدلال على حدوث العالم

وقد سلك المتكلمون في الاستدلال على حدوث السموات والأرض طرقاً مختلفة منها:

- ١ - دليل الإمكاني، وهو المذكور أولاً في الأساس.
- ٢ - دليل الاختلاف، وهو الثاني مما ذكره في الأساس.
- ٣ - دليل القياس، وهو الثالث مما ذكره في الأساس.
- ٤ - دليل الدعاوي الأربع، ولم يذكره في الأساس، وهو مذكور في شرحه.

دليل الإمكاني

أما دليل الإمكاني فقالوا في تفسيره:

إن العقل إذا نظر في خلق السموات والأرض فسيجدهما لا حالة ملائمتين لإمكان الزيادة والنقصان والتحويل والتبدل والجمع والتفرق، والإمكان لا يكون إلا مع التمكّن من الزيادة والنقصان و... إلخ.

والتمكّن لا يكون إلا بعد صحة الفعل، وصحة الفعل لا تكون إلا بعد وجود الفاعل.

وعلى هذا التدريج (صحة الفعل) محدثة؛ لأنّ صحة الفعل لا تكون إلا بعد وجود الفاعل.

والتمكّن والإمكان لا يكونان إلا بعد صحة الفعل، وقد عرفت أنها محدثة، فما يكون بعدها يكون محدثاً، فثبت بهذا أن الإمكان محدث، وقد حكم العقل بأنه ملائم لخلق السموات والأرض، فيلزم حدوثهما.

دليل الاختلاف

وأما دليل الاختلاف: فهو أن السموات والأرض مختلفتان، فاختلافهما لا بد أن يكون لأجل العدم، أو لعلة أو لفاعل مختار، والعدم لا تأثير له عند العقلاء. والعلة إن صح كونها مؤثرة فتأثيرها تأثير إيجاب، ولا يزيد على أثر واحد.

وكما ترى فإن آثار الاختلاف في السموات والأرض كثيرة، ومظاهره متنوعة، ولا يصح أن يكون ذلك لعنة واحدة.

فإن قيل: يكون ذلك لعلل كثيرة مختلفة أثرت كل علة تأثيراً مخالفًا لتأثير العلة الأخرى.

قلنا: فينتقل السؤال إلى العلل المختلفة، فيقال: هل اختلافها لأجل العدم، أو لعلة أو لفاعل مختار و... إلخ؟.

فلم يبق أن يكون اختلافهما إلا لفاعل مختار قادر حي عليم وهو الله تعالى.

دليل القياس

وأما دليل القياس، فقالوا: إن السموات والأرض كالمبنيات من الدور والقرى مما يعمله البشر، ويضم بعضه إلى بعض، والدور والقرى محدثة قطعاً، فتكون السموات والأرض محدثة كالمبنيات؛ لعدم الفارق.

دليل الدعاوى الأربع

وأما دليل الدعاوى الأربع: فهو:

١ - أن في الجسم عرضاً غيره.

٢ - أن ذلك العرض محدث.

٣ - أن الجسم لم يدخل منه ولم يتقدمه.

٤ - أن ملازمته إياه تستلزم حدوثه.

أما دليل أن في الجسم عرضاً غيره: فذلك معلوم بالضرورة، وذلك أن كل

جسم لا يمكن أن يتصور إلا على صفة كالحركة أو السكون، ولا شك أن الحركة أو السكون شيء آخر غير الجسم.

والأعراض: هي الألوان، والطعوم، والروائح، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، والبيوسة، والشهوة، والنفرة، والحياة، والقدرة، والتأليف، والأصوات، والآلام، والاعتقادات، والإرادات، والكرهات، والظنون، والأفكار.

- وأما دليل أن الأعراض محدثة؛ فذلك أيضاً من الضروريات، وذلك واضح في حركة الجسم.

- وأما دليل التلازم؛ فهو أيضاً معلوم، وذلك أن الأجسام لا تعقل ولا تتصور إلا ملازمة للأعراض المحدثة.

- وأما دليل أن الملازمة تستلزم الحدوث؛ فإنه إذا ثبت حدوث الأعراض، وثبت ملازمتها للأجسام، ثبت حدوث الأجسام، وذلك واضح.

الدليل من القرآن على وجود الخالق وعظمته وقدرته

هذا، وبعد الإشارة إلى الأدلة التي يستدل بها المتكلمون نقف مع هذه الآيات من سورة الأنعام: **إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبَّ وَالنَّوْيَ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيَّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّ تُؤْفِكُونَ** ٦٦ **فَالِقُ الْإِصْبَاحَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ** ٦٧ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَلَنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ٦٨ **وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقِرٌ وَمُسْتَوْدِعٌ قَدْ فَصَلَنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ** ٦٩ **وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلُّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ حَضِيرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبَّاً مُتَرَاكِبًا وَمِنَ التَّحْلِلِ مِنْ طَلْعِهَا قَنْوَانَ دَانِيَةً وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالرَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرَهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ٧٠ [الأنعام].

إن الله عز وجل يوقف العقول بهذه الآيات على دلائل قدرته، وآيات عظمته فلا تجد بدأً من التصديق والخشوع والتسليم والإذعان والتسبیح بحمد بارئها.

فأول آيات الله ودلائل قدرته وعظمته **﴿فَالْقُلُّ الْحُبُّ وَالْتَّوْيِ﴾** فترى الحبة تنفلق عن نبات نام، وتنفلق التوأة عن شجرة عظيمة، فخروج النبات والشجر الحي النامي من الحب والنوى الميت سر مكون تقف عنده العقول متحيرة، لا تعرف حقيقته، ولا تستطيع تفسيره إلا بالإيمان بالله.

وهذه الآيات العظيمة مبثوثة متکاثرة، تحدث في كل حين، وفي كل لحظة، مشاهدة، محسوسة، ثم قال تعالى: **﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيَّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَإِنَّ تُؤْفَكُونَ﴾**.

كانت هذه الأرض ولم يكن هناك حياة، ثم كانت الحياة أخرجها الله من الموات، ولا خلافاليوم بين علماء طبيعة الأرض أن الأرض كانت ولا حياة، ثم كانت الحياة من بعد ذلك.

فححدث الحياة وخروجها من الأرض الميتة آية عظيمة، وسر عجيب يهرب للألباب، ويضطرها إلى الاعتراف والتسليم بتقدير قادر حكيم. **﴿فَالْقُلُّ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾**: فلُّ الإصباح وخروجه من ظلمة الليل آية عجيبة، تحدث وتتكرر على المخلوقات، وجعل الليل سكناً آية أخرى كذلك، وفي كلتا الآيتين الليل والنهار من المصالح العظيمة للأحياء والنبات ما لا يسع العقل عند النظر في ذلك إلا الاعتراف بأن ذلك تقدير العزيز العليم.

والشمس والقمر آيتان من آيات الله ودلائل قدرته وحكمته، تسبحان في الفضاء، لكل منها مسار معلوم، ومنازل مرسومة بحساب دقيق، يعرف تفاصيل ذلك علماء الفلك.

قال بعض علماء الطبيعة في هذا القرن: إن ملائمة الأرض للحياة تتخذ صوراً

عديدة، لا يمكن تفسيرها على أساس المصادفة والعشوائية، فالأرض كرة معلقة في الفضاء تدور حول نفسها؛ فيكون في ذلك تتابع الليل والنهار، وهي تسبح حول الشمس مرة في كل عام؛ فيكون في ذلك تتابع الفصول، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مساحة الجزء الصالح للسكنى من سطح كوكبنا، ويزيد من اختلاف الأنواع النباتية أكثر مما لو كانت ساكنة، ويحيط بالأرض غلاف غازي يشتمل على الغازات الازمة للحياة، ويمتد حولها إلى ارتفاع كبير يزيد على ٥٠٠ ميل.

ويبلغ هذا الغلاف الغازي من الكثافة درجة تحول دون وصول ملايين الشهب القاتلة يومياً إلينا، منقضة بسرعة ثلاثة ميلات في الثانية.

وهذا الغلاف يحفظ درجة حرارة الأرض في الحدود المناسبة للحياة.

ويحمل هذا الغلاف بخار الماء على شكل سحاب من المحيطات إلى مسافات بعيدة داخل القارات، فيحيي به الله الأرض بعد موتها.. إلخ.

ومن هنا فإنه لم يبق للعقل إلا أن يقول: «**ذلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**» الذي خلق كل شيء فقدره تقديرأً.

شرح: وهو الذي جعل لكم النجوم وغيرها من الآيات

«**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ... إلخ**»

هذا تتميم لآيات الله في الفلك الدوار، ذكره تعالى بعد ذكر الليل والنهار والشمس والقمر وما يتعلّق بها من منافع البشر، وقد كان العرب في متأهّات البر والبحر يهتدون بالنجوم، وكذلك سائر البشر فقد كانوا كذلك، وما زال الناس وإلى اليوم وإن اختلفت وسائل الاهتداء واتسعت بالاكتشافات والتجارب.

وإذا كان الناس وما زالوا يهتدون بالنجوم عند التيه والضلال في ظلمات البر والبحر فمن الجدير بأهل البصر والمعونة أن يهتدوا بها إلى مبدعها الحكيم، فإن فيها من الخلق والتدبر والمصالح العامة للخلق ما يضطر العقول إلى الاعتراف والتصديق بالأخلاق الحكيم.

﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقْرٌ وَمُسْتَوْدَعٌ... الْآيَة﴾، ابتداء الخلق من نفس واحدة هي آدم وحواء، ثم التنازل والتتكاثر والنمو والانتشار، فإذا أجناس وألوان وأصناف ولغات، وإذا شعوب وقبائل وأجناس لا تُحصى، وأنواع لا تستقصى، كلها نشأت من نفس واحدة تتكاثر بالتزواج، كل ذلك مما تستسلم عنده الفطرة، وتستجيب لداعي الإيمان، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلَّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ حَضِرًا خُرُجٌ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ التَّحْلِيلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَالرِّيَّانَ وَالرُّمَانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرَهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

في هذه الآية عرض لبعض صناعات الله تعالى من إزالة الماء من السماء على الأرض، وما يتسبب نزوله عليها من خروج أنواع الأشجار وأصناف النبات، وما يخرج من أنواع الثمار، وما فيه من الآيات عند نصوجه وصلاحه، ولا تحتاج هذه الآيات التي تلوّنها أكثر من القراءة لها والتدبر.

ومن هنا قال تعالى بعد هذه الآيات (قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فِلَنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا... ...) [الأنعام: ١٠٤].

فلسفة البهشمية حول حدوث العالم

ومن فلسفة البهشمية في هذا الباب قوله: إن ذات العالم ثابتة في الأزل ولا يصح أن تقول عندهم: إنها موجودة في الأزل، ولا يصح أيضاً عندهم أن تقول: إنها ثابتة في القدم.

وعلى هذا فخلق الله وتأثيره إنما تعلق بإحداث صفة الوجود لتلك الذوات الثابتة في العدم، أما الذات فلا تأثير لله تعالى فيها بزعمهم.

وصفة الوجود التي تعلقت بها قدرة الله هي أمر زائد على الذات، فالذات شيء وصفة الوجود شيء آخر، هكذا قالوا.

ثم قالوا عن صفة الوجود: لا هي شيء ولا لا شيء.

والجواب: أن البهشمية بفلسفتهم هذه تجاوزوا حدود المعمول، فجاءوا بما لا تقبله فطرة، ولا يعترف به عقل، وكيف يقبل عاقل أو يصدق بثبوت شيء غير موجود، أو يؤمن بصفة لا هي شيء ولا لا شيء؟.

ومن فلسفة المعتزلة حول صفات العالم قولهم: الصفات لا توصف رأساً، لا صفات العالم ولا صفات الله تعالى.

أما الأجسام فتوصف فيقال: جسم طويل، وجسم متحيز، فالطول صفة للجسم، وكذلك التحيز، ولا يصح بعد ذلك أن تصف الطول أو التحيز.

ثم قالوا في الصفات نحو: الطول والتحيز: إنها أمور أو مزايا أو أحوال لا هي الموصوف ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، وعمموا هذه الفلسفة في صفات الله وصفات المخلوقات.

والجواب: أن حكمهم القاطع على الصفات بأنها لا توصف حكم خال عن الصحة، وغير مستند إلى دليل من اللغة أو الشرع أو من العقل، أما في اللغة فلا يوجد منع من ذلك في كتبها على كثرتها وسعتها، ولا تكلم أهل البيان العربي في هذا الحكم شيء البتة، وأما الشرع: فالكتاب والسنة خاليان من الكلام حول ذلك، وأما العقل فلا يلزم من وصف الصفة محال، فقولنا مثلاً: حرارة ذلك الجسم شديدة، وحركة هذا الجسم حفيفة أو سريعة قول حسن في العقول.

وأما قولهم: لا هي الموصوف ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، فقول باطل لا يقبله عقل عاقل ولا يصدق به، ولعل ذلك قد كان منهم فراراً وهروباً مما يلزمهم حين تكلموا في صفات الله سبحانه وتعالى، فقالوا: إن صفاته عَزَّ وَجَلَّ أمور زائدة على ذاته،

فأسألكم خصومهم عن تلك الأمور: هل هي موجودة أو معدومة؟ وهل هي قديمة أو محدثة؟ وكيفما أجابوا فإنه يلزمهم الخروج عن الحق، فاضطروا عند ذلك إلى الجواب بأن الصفات لا توصف، فلا يقال: إنها هي الله ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، ولا موجودة ولا معدومة، ولا قديمة ولا محدثة.

الأسماء والصفات

يطلق لفظ الصفة على معانٍ:

- 1- يطلق في أصل اللغة على قول الواصل الذي يدل على بعض أحوال الذات، كقولنا: هذا الرجل طويل، أو قصير، أو عاقل، أو أحمق، أو كريم، أو نحو ذلك، فكل ذلك صفات لغوية، أما نحو: رجل وفرس وزيد وعمر فليس بوصف.
- 2- يطلق الوصف في عرف اللغة على المعنى الذي تفيده الكلمة طويلاً أو قصيراً وهو الطول والقصر.
- 3- تطلق الصفة في اصطلاح المتكلمين على معنيين: وهذا المعنى على مذهب المعتزلة:

1- كل أمر زائد على الذات داخل ضمن العلم بها والوصف لها، كالعلم فإنه ذات موجبة لصفة هي العالمية، والحياة فإنها ذات موجبة لصفة هي كونه حياً، وكالاحتراك والسكنون والاجتماع والافتراق فإن كل ذلك يوجب صفة، هي كونه متحركاً وساكناً ومجتمعاً ومتفرقاً. وكصحة الأحكام فإنها حكم مقتضى عن العلم والحكم، وتهاماً كما سبق عند ذكر المؤثرات، ومثال السلب: ليس بعالم فإن سلب ذلك يقتضي صفة، هي كونه ليس بعالم، وهذا المعنى عام يشمل الحكم والصفة والإيجاب والسلب وقد مثلنا لكل ذلك.

2- تطلق الصفة ويراد بها الخصوصية التي لا تستقل بنفسها ويكتفي في تتحقق معقولها مجرد الذات، وذلك كال العالمية والقادرة و... إلخ، فإن العالمية ونحوها خصوصية ناتجة عن الذات التي هي العلم، وهذا المعنى خاص.

هذا، وإطلاق الصفة على هذين المعنين إنما هو على اصطلاح المعتزلة، حيث قالوا: إن معنى الصفة في الخالق والمخلوق هو خصوصية لا تستقل بالمعلومية، زائدة على الذات، ليست هي الذات ولا غيرها، وقد سبق الجواب عليهم.

صفات المؤثر في حدوث العالم وما فيه

فيما تقدم أثبتنا بالتدليل حدوث السموات والأرض، واتبعنا ذلك بذكر حوادث ضرورية الحدوث بالحس والمشاهدة، وبناء على ذلك فلا بد أن يكون المحدث لتلك الحوادث موجوداً، قادراً، علياً، حياً، ولا يحتاج الناظر في العلم بهذه الصفات الأربع إلى نظر جديد، بل يكفي في حصول العلم بها النظر الأول؛ وذلك أن الناظر إذا صح عنده أن العالم وما فيه من المخلوقات محدثات، وأنه لا بد لها من محدث مختار، علم بالضرورة أن المحدث موجود، قادر، حي؛ لأن المعدوم، والعاجز، والميت لا يصح منهم الفعل على الإطلاق، وعلم أيضاً أنه عالم لأن الجاهل لا يصح منه الإتقان والإبداع، ويظهر للناظر سعة علم الله وإحاطته، وينكشف ذلك عند النظر في عوالم المخلوقات الحية، فالذرة والنملة لكل منها سمع، وبصر، وجهاز هضم، ودورة دموية، وجهاز تنااسل، وإلى آخر ما في سائر الحيوانات من أجهزة، مع ما لها من الإدراك والإلهام، لذا تراها تحيي عما يضرها ويؤذها، وتسعى إلى رزقها، ولها مساكن تأوي إليها، فترأها قبل نزول المطر تسعى إلى بيتها تستكين فيها من المطر، فلو غاب علم الله عز وجل عن مخلوقاته لضاعت وهلكت، فعلمنا حينئذ أن علم الله تعالى محيط بكل شيء، فيخترق الأستار، وينفذ فيها وراء الحجب، ويتجاذب إلى باطن الذرة والنملة، فيشغّل القلب والدورة الدموية والجهاز الهضمي، وينشر في أعضائها نعمته، ويمسك في أبدانها الروح والنفس ويحفظها في بيتها، ومن هنا قال الله تعالى: **«وَمَا مِنْ ذَبَابٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقْرَرَهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلُّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ»** [هود: ٦].

ولا بد أن يكون المحدث للعالم وما فيه قدِيماً.

ودليل ذلك وتفصيله كما يلي: قد ثبت أن حدوث العالم وما فيه إنما حصل من فاعل مختار، والفاعل المختار لا بد أن يكون متقدماً على فعله، فلا تصح المقارنة في الوجود بين الصانع والمصنوع؛ إذ أن المقارنة تبطل كون أحدهما صانعاً والآخر مصنوعاً، فيلزم لذلك تقدم الصانع على المصنوع.

ويجب أن يكون تقدمه أزلياً لا أول لوجوده، وذلك أنه لو كان محدثاً لاحتاج إلى محدث يحده وفكذا إلى ما لا نهاية له، وذلك محال.

ومن هنا قال الله تعالى: **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ...﴾** [الحديد: ٣].

فصل: الاختلاف في تفسير الإثبات لصفات الله

قد عرفت فيها سبق أن صانع العالم وما فيه موجود قادر عالم حي قديم، ولا خلاف بين المسلمين في إثبات ذلك لله تعالى، غير أنهم اختلفوا في تفسير ذلك في حق الله تعالى.

قول جمهور أئمتنا (ع) وبعض المعتزلة

قال جمهور أئمتنا **عليهم السلام** وبعض المعتزلة: صفات الله تعالى ذاته، ولمعرفته معنى ذلك ينبغي أن نذكر معنى الصفة والوصف في المخلوقات فنقول: الصفة أو الوصف هو معنى قائم بالجسم، فالقيام أو القعود معنى يحل في الجسم، فإذا حل هذا المعنى بالجسم صح لك وصفه بقولك: هو قائم أو قاعد.

وكذلك العلم والقدرة والحياة كل منها معنى يحل في الجسم، فإذا حل في الجسم صح لك القول بأن ذلك الجسم عالم أو قادر أو حي، فعلى هذا لا يصح حلول القيام والقعود ونحوهما إلا في جسم.

وكذلك الحياة والقدرة والعلم لا يصح حلولها إلا في جسم.

إذا عرفت ذلك ظهر لك أن القيام شيء والجسم شيء آخر، وأن العلم شيء والجسم شيء آخر، وأن القدرة شيء والجسم شيء آخر، وهذا واضح.

ألا ترى أن الإنسان قد يكون عالماً بشيء أو أشياء ثم بعد فترة يغيب عنه علم ذلك، وقد يكون قادراً على حمل شيء معين ثم تذهب القدرة، وهكذا فقد يكون قائماً فيعد فتذهب عنه صفة القيام، وإلى آخر الصفات.

إذا عرفت ذلك فمعنى قوله: صفات الله تعالى هي ذاته: هو تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، فلا يصح أن تكون صفاته معاني حالة في ذاته تعالى، إذ لو كان المعنى كذلك للزم أن يكون الخالق جل وعلا جسماً، لأن المعاني -كما عرفت- لا تحل إلا في الأجسام، ولا يجوز ولا يصح أن يكون الباري جسماً، إذ لو كان جسماً لكان محدثاً؛ لأن الأجسام محدثة لما فيها من دلائل الحدوث الذي هو ملازمتها للأعراض المحدثة: كالحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق، ونحو ذلك، فوجب لذلك أن ننفي كون صفات الله تعالى معاني حالة في ذاته كما هي الحال في المخلوقات، فقلنا: صفات الله هي ذاته، بمعنى أنه ليس إلا ذاته، فهو قادر بذاته، وهي بذاته، وعالم بذاته، وسميع وبصير بذاته، بخلاف المخلوقات، فالسميع منها يقال إنه سميع بآلة السمع، وبصير بآلة البصر، وقدر بقدرة، وعالم بعلم.

نعم، إذا قلنا: إن الله تعالى قادر بذاته فلا يعني ذلك أن ذاته آلة للقدرة، بل يراد بذلك المفارقة بين الله جل وعلا وبين المخلوق، فإذا كان المخلوق قادراً بقدرة، وعالماً بعلم، وسميعاً بسمع، وبصيرًا ببصر، فإن الله جلا وعلا قادر لأنه الله، وعالم لأنه الله، فلا آلة ولا علة ولا سبب إلا أنه الله جل وعلا، وعند هذه المعرفة ينقطع علم المخلوق، فلا سبيل إلى ما وراء هذه المعرفة، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾.

قول الأموريت

وقال بعضهم: بل صفاته تعالى أمور زائدة على ذاته تعالى، لا هي الله ولا غيره، ولا شيء ولا لاشيء.

وإنما قالوا ذلك لأنه لا بد من أمر زائد على ذاته به تقع المخالفة بين ذاته تعالى وبين

سائر الذوات، هكذا يعتقدون، وسبب اعتقادهم ذلك: أنهم أدخلوا ذات الباري جل وعلا بين سائر الذوات، وجعلوا الجميع جنساً واحداً مشتركاً في الذاتية، وحيثند فلا بد لكل ذات من الذوات بما في ذلك الباري تعالى من أمر يميزها عن سائر الذوات المشاركة لها في الذاتية، وهذا ما يسميه أهل المنطق بالفصل.

ولزيادة الإيضاح نقول: إنهم جعلوا ذات الله تعالى فرداً من أفراد جنس واحد تشارك فيه ذات الله وسائر الذوات، كما أن لفظ الحيوان جنس واحد تشارك فيه سائر الحيوانات، وعلى هذا فلا بد للإنسان من أمر زائد على الحيوانية يميزه عن سائر الحيوانات، وكذلك الفرس والجمل و.. إلخ، لا بد لكل واحد من هذه الأفراد من أمر زائد على الحيوانية حتى يميزه عن غيره.

والجواب: أن قوهم في تفسير صفات الله تعالى قول تأبه فطر العقول، وكيف يمكنها أن تصدق بصفات لا هي الله ولا غيره، ولا شيء ولا لا شيء، ولا موجودة ولا معدومة، ولا قديمة ولا محدثة؟.

ولا يحتاج في إبطال كلامهم هذا إلى أكثر من حكايته.

قول أهل المزايا

وقال بعض آخر من المعتزلة: إن صفاته تعالى مزايا لا هي الله ولا غيره و... إلخ.
والجواب على أهل هذا القول مثل الجواب على أهل القول الأول، ولا فرق بين القولين إلا بالتسمية.

قول الجهمية

وقالت الجهمية: بل صفاته تعالى هي غيره، وهي محدثة بعلم محدث، هكذا في الأساس وشرحه.

ونقول في الجواب: من بعيد عندي صحة هذه الرواية، وإن صحت فلا يخفى بطلانها؛ لما يلزم من أن الله عز وعلا كان عاجزاً وجاهلاً وغير حي قبل حدوث العلم المحدث.

ويلزم أيضاً أن يكون الله تعالى محدثاً لحدوث صفتة الوجودية، وكل ذلك معلوم البطلان، ولا ينبغي أن يدين به أحد في دين الإسلام.

قول الأشعرية

وقالت الأشعرية: إن صفات الله تعالى معانٌ قديمة قائمة بذاته، ليست إية ولا غيره، ولا بعضها هو البعض الآخر ولا غيره.

وهذا القول قريب من أقوال المعتزلة، إلا أن المعتزلة منعوا من وصف الصفات، والأشعرية لم يمنعوا ذلك، فقالوا عنها: إنها قديمة، قائمة بذاته عز وجل، والمعتزلة لما رأوا شناعة هذه المقالة لما يلزم القائلين بها من التشبيه وإثبات قدماء مع الله تعالى منعوا من وصف الصفات.

وعندي أن منعهم لوصف الصفة لا يخرجهم عن مثل هذه الشناعة، وليسوا في التأويل بأولى من الأشعرية في ذلك، فالأشعرية وإن أثبتوا معانٌ قديمة فإنهم قد نفوا بقولهم ليست إية ولا غيره و.. إلخ.

فالأشعرية والمعزلة في هذا الباب سواء، فلا تكفر الأشعرية بهذا القول لتلاشيه حيث قالوا: ليست إية ولا غيره، ولا بعضها هو البعض الآخر ولا غيره، فهم في الحقيقة الواقع لم يثبتوا شيئاً كالمعتزلة، وهم ينزعون الله تعالى عن المكان والجهة والعرش والكرسي والصعود والتزول والوجه واليدين و... إلخ، وتماماً كما تقوله المعتزلة في هذا الباب، والخلاف الواضح الذي خالفوا فيه هو قوله بالرؤى لله تعالى يوم القيمة، وبأنَّ الله تعالى هو الذي خلق أفعال العباد، وأرادها وشاءها، وللعبد منها كسب، وأنكروا حكم العقل في التحسين والتقييم، وصرحوا بأن التكاليف بأسراها من تكليف ما لا يطاق، صرحاً بذلك الرازي في المحصول، وهو من أئمتهم.

غير أن الكفر يلزم الأشعرية بنسبتهم القبائح إلى الله تعالى، وبقولهم: إن الله كلف العباد ما لا يطيقون- تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيراً.

أما قولهم ببرؤية الله تعالى يوم القيمة فإن قالوا كما قال الرazi: إن معنى ذلك هو المعرفة الضرورية، لا رؤية العين، فلا يلزمهم بذلك الكفر.

وقول من قال: إنه يرى بلا كيف، قريب من قول الرazi، وذلك أنهم أثبتوا رؤية الله تعالى ثم نفوا بقولهم: بلا كيف، وذلك أن المرئي لا يرى إلا على كيفيات وصفات يكون عليها حال الرؤية: كالحركة أو السكون، والقرب أو البعاد، والكبير أو الصغر، [والطول أو العرض]، وفي جهة الأمام أو اليمين أو عكسهما، وفي جهة فوق أو تحت، وفي نور أو في ظلام، وعلى لون البياض أو غيره من الألوان أو.... أو.... إلخ.

فإذا نفوا أن يكون الباري تعالى على أي صفة من الصفات والكيفيات فقد نفوا رؤيته، فإذا ثبتم مع ذلك للرؤبة يرجع بالرؤبة إلى معنى العلم الضروري الذي قال به الرazi، وهذا إن فتحنا باب التأويل، وهو الواجب إن أمكن وكان له وجه صحيح يقع عليه، غير أن التأويل لا يفيد الأشعرية لکفرهم من عدة وجوه كما تقدم.

والله سميع بصير

لا خلاف في وصف الله جل وعلا بهذين الاسمين، وإنما الخلاف في معناهما، فعندنا أن معنى سميع في حق الله تعالى عالم بالسموعات، ومعنى بصير عالم بالمبصرات، ولا يصح تفسيرهما بمن له آلة السمع وآلية البصر، وذلك لأن هاتين الآلتين من عوارض الأجسام وخصائصها، والله تعالى ليس بجسم فلا تحله الأعراض.

وقال بعض المعتزلة: بل معنى هذين الاسمين أنه تعالى حي لا آفة به.

قلنا: السميع في لغة العرب موضوع لمن يصح أن يسمع بالآلة السمع، والبصير لمن يصح أن يبصر بالآلة البصر، وهذا هو المعنى الحقيقي لهذين الأسمين، ولا يصح تفسيرهما بهذا المعنى في حق الله تعالى؛ لأن الله تعالى ليس بذي آلة، ولا تحله الأعراض، فقولكم في معنى ذلك: (حي لا آفة به) قولٌ خارج عن المعهود في لغة العرب، فلا يصح التفسير به.

نعم، قول المعتزلة في معنى هذين الأسمين مبني على فلسفتهم في الصفات، فجعلوا الأسمين معلولين للحياة وناتجين عنها، كما قالوا في القدرة والعالمية إنها ناتجان الذات أو عن الصفة الأخص في حق الله ، وعن العلم والقدرة في حق المخلوق، وهذه الفلسفة باطلة كما تقدم، والذي تعرفه العقول أن الحياة شرط في الاتصال بهذين الوصفين؛ فلا يكون السميع البصير إلا حيأ.

أما الحي فقد يكون سمعياً بصيراً وقد لا يكون، فلا يشترط في الحي أن يكون سمعياً بصيراً.

ومبني مذهب المعتزلة أن الحياة والسمع والبصر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ولو كان الحال كما يقولون لكان الأعمى والأصم بصيراً وسميعاً، فإن قالوا: إنما لم يكونا سمعيين وبصيرين لوجود مانع لهما عن الإدراك وهو الآفة.

قلنا: المانع لهما من الإدراك هو سلب المعنى الموجود في الحدق وصباح الأذن، ومن هنا يتبيّن أن السمع والبصر ليس لوجود الحياة، وإنما هو لوجود المعنى في العين والأذن، وحيثئذ فلا علاقة للحياة بهذين الوصفين إلا من حيث أنها شرط لا غير.

والله تعالى سامع مبصر

سامع ومبصر كسميع وبصیر عند أئمتنا عليهم السلام لا فرق، فهما بمعنى عالم.

وقال بعض المعتزلة: سامع ومبصر صفتان له تعالى يوصف بها حين يدرك المسموع والمبصر بالحياة، ففرقوا بين سامع وسميع ومبصر وبصیر، فجعلوا ساماً ومبصراً صفتين لله تعالى متجددتين له يوصف بها حين إدراك المسموع والمبصر لا غير.

أما سمييع وبصیر فهما صفتان لله تعالى يوصف بها في الأزل، بمعنى أنه تعالى يصح منه إدراك المسموع والمبصر إذا و جداً.

قلت: لا محذور فيها قوله المعتزلة في سامع ومبصر، وذلك أن ما ذكروه أحد المعاني الحقيقة للصيغة، وهذا بالإضافة إلى ما ذكره في شرح الأساس: أن العلم يطلق على ثلاثة معانٍ: أحدها: الإدراك الذي هو نسبة إضافية بين المدرِك والمدرَك، ولا يكون ذلك إلا في حال الإدراك لا غير، وعلى هذا المعنى يقال في سامع ومبصر: إنها بمعنى الإدراك الذي هو نسبة إضافية بين المدرِك والمدرَك، ولا يكون إلا حين الإدراك.

والمُعترضُ على المعتزلة في ذلك هو اقتصارهم على هذا المعنى، لذلك يلزمهم في عالم أن يكون صفة لله تعالى متتجدة يوصف بها حين إدراك المعلوم لا غير، ولا مفر لهم من هذا الإلزام، فعلم وعلیم وسامع وسمیع ألفاظ متساوية من حيث الصيغة.

في تنزية الله تعالى عن الحاجة

﴿وَاللَّهُ عَنِّيْ حَيِيدُ﴾.

لا خلاف بين المسلمين في أن الله تعالى منزه عن الحاجة وقد نطق بذلك في كتابه الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر] وفي آيات آخر.

والدليل على ذلك: أن الذي يستدعي الحاجة هو إما الشهوة وإما النفار، فإذا حصلت الشهوة طلب صاحبها ما يشبعها، فإذا كانت شهوة طعام طلب صاحبها الطعام، وإن كانت شهوة نكاح طلب لها النساء، وإن كانت شهوة تجارة طلب أسبابها، وهكذا؛ فصاحب الشهوة كما ترى تحتاج فيما ذكرنا إلى ما يشبعها من الطعام والنساء و.. إلخ.

والنفار هو ضد الشهوة، فإذا حصل النفار فإن صاحبه يطلب ما يدفعه عن نفسه، ومن هنا فإن الإنسان يتخذ لنفسه بيته يكفيه من الأمطار، ويدفع عنه أذى الحر والبرد، ويعد لنفسه عدداً من الحرب ليدفع به أذى الأعداء و.. إلخ.

وهذا الوصفان اللذان هما الشهوة والنفار هما من طبائع الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، وحيثئذ فلا يوجد ما يستدعي الحاجة في حق الله تعالى، فإنه تعالى ليس بجسم.

هذا، والمراد بالحاجة هنا هي: جلب المنفعة ودفع المضرة.

المنفعة: هي التلذذ بالمنافع وما يتبعها من الفرح والسرور.

المضرة: هي الألم وما يتبعه من غم وحزن.

واللذة والألم عرضان لا يتصوران إلا في جسم.

ومما يدل على غناه جل وعلا أنه سبحانه لم يجبر من عصاه على فعل الطاعة التي أمرهم بها، فلو أنه عز وجل في حاجة إليها لأجبرهم على فعلها، لأنه على كل شيء قادر.

ووجدناه تعالى لم يوجد كل الأشياء دفعه واحدة مع قدرته على ذلك، فلو كان محتاجاً إليها لأوجدها دفعه واحدة لعدم المانع.

في تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات

لا خلاف بين المسلمين في أن الله تعالى لا يشبه المخلوقات.

وقالت الحشوية: إن الله تعالى جسم له أعضاء وجوارح -تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًّا.

قالت الحشوية ذلك بعد أن أجمعت مع المسلمين على أن الله تعالى متنزه عن مشابهة المخلوقات؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ثم نقضت قولها وخالفت الإجماع، فقالت: إنه تعالى جسم، له أعضاء وجوارح، يمشي، ويهروء، ويصعد، وينزل، و... إلخ.

والجواب: أن الله تعالى لو كان جسماً لكان محدثاً كسائر الأجسام؛ لوجود اثر التقدير والتدبر والصنعة.

نفي المكان

والله تعالى ليس بذي مكان يشغل، ولا يجوز عليه الانتقال من جهة إلى جهة وذلك أنه لا يشغل المكان إلا الأجسام، ولا يتنقل من جهة إلى جهة إلا ما كان جسماً أو تابعاً للجسم: كالعرض الذي تتصرف به الأجسام، وبعد، فالمكان والجهة محدثان، والله تعالى هو الأول والآخر.

وقيل: إنه بجهة فوق.

وقيل: إنه تعالى بجهة فوق العرش مما يمس للعرش.

وقيل: فوق العرش مبادر للعرش.

وقالت الصوفية: إنه عز وعلا يخل في الصور الحسنة.

قلنا في الرد عليهم: الحال في جهة أو صورة لا يكون إلا جسماً أو عرضاً، والله تعالى ليس بجسم ولا عرضاً؛ إذ لو كان كذلك لكان محدثاً؛ لما ثبت من حدوث الأجسام والأعراض.

فإن قيل: الأوامر والنواهي والرحمة والعذاب تنزل من السماء مما يدل على ما تقدم من الحال في جهة فوق.

قلنا: لما كانت السماء مسكنًا للملائكة صلوات الله عليهم وهم المصطفون لتبلیغ رسالات الله تعالى إلى البشر نزلت الأوامر والنواهي من هناك.

ونزول الرحمة والعذاب من السماء إنما كان كذلك لما فطر الله تعالى الجهات العلوية عليه من حمل السحاب الذي تنزل منه الرحمة للعباد، أو تنزل منه الصواعق فيصيب الله تعالى بها من يشاء من عباده.

معنى قول المسلمين: إن الله بكل مكان

ومعنى قول المسلمين: إن الله بكل مكان: هو أن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته ورحمته بكل مكان وبكل شيء، فلا يغيب عنه شيء من الأشياء، ولا يفوته ولا يعجزه شيء، وتهماً كما قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَأَيْهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ...الآية﴾ [المجادلة: ٧]، وكما قال سبحانه: ﴿إِنَّهُ يُكَلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ [فصلت: ١٥]، ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البروج: ١٩]، ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿وَاللَّهُ يُكَلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢٦].

اجماع المسلمين على أن الله خالق كل الامكنته وأنه كان ولا مكان وبعد، فإنَّ الله تعالى -بلا خلاف بين المسلمين جميعاً- هو الذي خلق السموات والأرض، والجهات العلوية والسفلية، وأنه تعالى هو الذي خلق العرش والكرسي، وأيضاً لا خلاف بين المسلمين أن الله تعالى كان ولا مكان ولا زمان، مما يدل على أن الله تعالى غني عن العرش والكرسي، وعن جهة فوق، وعن جميع الامكنته، وفي ذلك دليل واضح على أن الله تعالى ليس بجسم، وذلك أنه لو كان جسماً لاحتاج إلى مكان، وقد حصل الإجماع على أن الله كان ولا مكان ولا زمان.

فإن قيل: لاشك أن الله تعالى كان ولا مكان ولا زمان، وأنه تعالى خالق جميع الأمكنة والأزمنة، غير أنه تعالى لما خلق الأمكنة والجهات اختار لنفسه الجهات العلوية، فجعلها مستقر عرشه، ثم استوى عليه بلا كيف.

قلنا: قد ثبت بالإجماع أن الله تعالى قد كان ولا مكان، فيثبت بذلك أنه عز وعلا مستغن عن المكان استغناء ذاتياً، فلا يجوز خروجه عن هذه الصفة الذاتية؛ لأن صفات الذات لا تتغير، فلا يصح أن يكون ذا مكان بعد أن لم يكن كذلك، ولا يجوز أن يكون عاجزاً بعد أن كان قادراً، ولا جاهلاً بعد أن كان عالماً، ولا محدثاً بعد أن كان قد يبا، ولا .. إلخ.

عبد الأهوية والرد عليهم

وهناك طائفة تقول: إن ذاته تعالى في كل مكان، وإنه فضاء لا نهاية له، وهو لاء هم عبد الأهوية؛ لاعتقادهم أن الهواء هو ربهم، قالوا: لأنه محيط بالأشياء، فيه كل شيء، وهو مع كل شيء، قالوا: وجدنا فيه الحياة وعند انقطاعه الموت.

ونقول في الجواب عليهم: الهواء الذي به تستقيم الحياة، وبيان انقطاعه يحصل الموت جسم مركب كما أثبت ذلك العلم الحديث، وأقرب الأدلة إلى أنه جسم أن الأعراض تحله: كالحرارة والبرودة والحركة والسكون، ولا تحل الأعراض إلا في جسم، وقد ثبت بما تقدم حدوث جميع الأجسام، وبعد، فالهواء ليس محيطاً بكل شيء، فحيوانات البحار التي لا تعيش إلا في الماء بعيدة عن الهواء، ولا يحيط بها شيء منه، ولا تحتاج إليه، بل إنها إذا خرجمت من الماء ماتت.

وأيضاً فإن الهواء الذي تستقيم به الحياة محدود كما ثبت حديثاً، حيث إنه - كما يقولون - يمثل غلافاً يمتد حول الأرض لا يزيد عن خمسة ميل، أما ما وراء ذلك فإنه خلاء لا يصلح للحياة رأساً.

العرش والكرسي

قال جمهور أنتمنا عَلَيْكُمُ الْكَرْسَى: والعرش الذي ذكره الله تعالى في القرآن مجاز يراد به العز والملك، وهذا المجاز ثابت في لغة العرب، قال ربيعة بن عبيد: إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بَعْتَيْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ شَهَابٍ

أي هدمت عزهم وملكيتهم.

وقال زهير بن أبي سلمى: -

تدركتما عبساً وقد ثل عرشها وَذِبْيَانٌ قَدْ زَلَتْ بِأَقْدَامِهَا النُّعْلُ

وقال آخر من بنى كلب: رَأَوَا عَرْشَيِ تَلْمِيْجَانِبَاهِ فَلَمَّا أَنْ تَلَمَّى أَفْرَدُونِي

وما زال هذا الاستعمال المجازي متداولاً حتى اليوم، فكثيراً ما نسمع في التهاني إلى الملوك بنحو قوله: نهشكم باستيلائكم على عرش المملكة الفلانية، يريدون بذلك الاستيلاء على ملوكها.

وأما قوله تعالى: وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ... [الزمر: ٥٧]. فمن الكنایات التي تزيد في حسن الكلام، وتحلق به في سماء البلاغة.

ووجه البلاغة والحسن في هذه الكنایة هو تصوير المعنى المعقول في صورة محسوسة فإن العرب المخاطبين بهذا الكلام ما كانوا ليفهموا درجة تعظيم الملائكة لربهم لو لا هذا التعبير الذي صور لهم ذلك في صورة تكاد أعينهم أن تراها على ما هي عليه من تعظيم الله جل جلاله.

وطبيعة الكنایة أن المقصود فيها هو المعنى اللازم، ولتوسيع طبيعة الكنایة نورد شيئاً من الأمثلة المتداولة عند الناس اليوم.

فمن ذلك قوله: فلان كبير البطن، يريدون بذلك وصفه بالطمع والجشع.

ومن ذلك قوله: فؤاد فلان كبير، يريدون وصفه بالبَلَهِ والبَلَادَةِ.

وأما قوله تعالى: **﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَّةً﴾** [الحافظة: ١٧] فالعرش هنا الملك، ومعنى الآية: أن ثمانية أصناف من الملائكة سيتولون يوم القيمة، ويتحملون أمر ملك الله جل جلاله من الحساب وغيره، يأمرهم الله تعالى بحساب المكلفين، وإيصال الكرامة والنعيم والثواب إلى أولياء الله تعالى، وإيصال العذاب والخزي إلى أعداء الله تعالى... إلخ.

الكرسي

والكرسي المذكور في قوله تعالى: **﴿وَسَعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾** [البقرة: ٢٥٥] هو علم الله تعالى، وذلك أن الكرسي في أصل اللغة هو العلم، وقد لحظت العرب في لغتها هذا الأصل فقال أبو ذؤيب الهذلي:

ولا تكرس علم الغيب مخلوق

أي ما تعلم علم الغيب مخلوق.

وقال غيره:

تحف بهم بيض الوجوه وعصبة كراسى بالأحداث حين تنوب
أى علماء بالأحداث.

ومن هنا قيل للصحيفة التي فيها العلم: **كُراسة**.

وقيل: **المراد بالكرسي ملك الله تعالى**، وقيل: **بل هو اقتداره**، وقيل: **تدبيره**.

وهذه الأقوال الأربع مستقيمة في المعنى، وكل منها مناسب لسياق الآية، الذي هو سعة علم الله تعالى، وسعة ملكه، وإحاطة قدرته وتدبيره بالسموات والأرض.

وقالت الحشوية: **العرش سرير، والكرسي أصغر منه**.

والجواب: أنه لا يحتاج إلى ذلك إلا المخلوق؛ ليرفه نفسه وينعمها بالجلوس والاستلقاء فوق ذلك، والله تعالى ليس بجسم، فلا يلحقه تعب ولا نصب، ومن هنا قال سبحانه في آخر آية الكرسي: **﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾** [البقرة: ٢٥٥].

وبعد، فإن الله تعالى تمدح باستوائه على العرش في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنِ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان] وفي قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِّنْ حَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَىٰ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ التَّرَىٰ﴾ [اطه]. وفي نحو ذلك من الآيات، فوسيط سبحانه ذكر استوائه على العرش بين جملة من المادح العظيمة، فوجب أن يكون ذلك من جملتها، بل إن (ثم) التي هي حرف عطف تدل عند علماء البيان في مثل هذا الموضع على أن ما بعدها أعظم مما قبلها في الثناء والمدح، فلو جعلنا الاستواء على العرش هو الجلوس أو الاستلقاء أو الاستقرار لما كان في ذلك شيء من المدح، وهذا واضح، فيجب لذلك رفض تفسير الحشوية، ورده، وعدم اعتباره.

والله تعالى ليس بعض خلقه

قالت النصارى: إن الله جل جلاله اتحد بعيسى بن مريم، فصار عيسى بذلك الاتحاد هو الله، بمعنى أن الاثنين **الذَّيْنْ** هما الله وعيسى صارا شيئاً واحداً هو عيسى لا غير، ولعل الشبهة التي أوقعت النصارى في هذه المقالة ما رأوه في عيسى **عَلَيْهِ الْكَفَلَةُ** من الآيات العظيمة حيث ولد من غير أب، وتكلم في المهد بعد ولادته، وكان يبرئ الأكمه والأبرص بإذن الله، ويحيي الموتى بإذن الله تعالى، وكان يخبرهم بما يأكلون وما يدخلون في بيوتهم.

وقالت الصوفية بنحو مقالة النصارى، فقالوا: إن الله جل جلاله اتحد بالبغايا والمردان فصار إياهم.

والجواب على النصارى والصوفية: لا يجوز ولا يصح في العقول أن يتحول القديم إلى محدث، إذ أن عيسى **عَلَيْهِ الْكَفَلَةُ** محدث، والبغايا والمردان محدثة، أو أن يتحول المحدث إلى قديم.

وغاية ما تدل عليه الآيات التي ظهرت في عيسى **عَلَيْهِ الْكَفَلَةُ** أنه قد بلغ الغاية الرفيعة والدرجة القصوى من الكرامة التي يبلغها البشر وهي النبوة.

وقد خلق الله تعالى آدم عليه السلام من غير أب ولا أم، ولم يدع له أحد بسبب ذلك الإلهية، وموسى عليه السلام أحيانا القتيل بإذن الله، وفرق البحر بعصاته، وإلى آخر الآيات التي ظهرت على يديه فلم يدع له أحد بذلك الإلهية، لا النصارى، ولا غيرهم.

والله تعالى لا تحله الأعراض

والله تعالى لا تحله الأعراض؛ وذلك لأن الأعراض من صفات الأجسام وخصائصها، فلا يمكن تصورها إلا في جسم، والله تعالى ليس بجسم، فلا تتعلق الغفلة بالخالق جل علا، ولا التفكير، ولا النسيان، ولا الهم والغم، وما أشبه ذلك من طبائع الأجسام وصفاتها.

وقال قوم من المجروس: إن يزدان -الذي هو الله تعالى عندهم- لما استتب له الأمر تفكرا في نفسه فقال: لو كان لي مضاد ينazuني كيف كان يكون حاليا معه؟ فحدث من فكرته هذه الردية إهرمن، وهو الشيطان.

والجواب: أن هذه المقالة تحمل الطابع الخرافي وتنادي عليه، ولا دليل لهم على مقالتهم ولا شبهة إلا مجرد أوهام وخيالات لا يحتاج في تزيفها إلى أكثر من عرضها على العقل.

اللَّوْح

اللوح المذكور في القرآن هو عبارة عن علم الله تعالى، ولا لوح على الحقيقة.

وقالت الحشوية وغيرهم: بل اللوح على حقيقته، وهو أول مخلوق.

والجواب: أنه لا يحتاج إلى التسجيل والكتابة إلا الذي يخاف النسيان والغفلة، والله تعالى لا تلتحقه غفلة ولا نسيان، وذلك لأنه ليس بجسم، والغفلة والنسيان عرضان مختصان بالأجسام.

وقولهم: إنه أول مخلوق نقول في الجواب عليه: إن بعض أكابر أهل البيت عليه السلام قد رروا عن النبي عليه السلام: ((إن أول ما خلق الله فتق الأجراء))، وروي مثل ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام كما في نهج البلاغة، وبعد، فإن العقل

يحكم بأن فرق الأ جواء الذي هو الفضاء متقدم على خلق الأ جسام، وذلك لأن الأ جسام لا بد لها من مكان، ويستحيل وجود جسم في غير مكان.

هذا، وكل ما تقدم تحت عنوان: تنزيه الله عن الحاجة، وما بعده إلى العنوان القائل: والله لا يجوز عليه الفناء كل ذلك الدليل فيه على ما نختاره واحد، وهو ما ثبت من أن الله سبحانه وتعالى ليس بجسم كما تقدم، فوجب أن ننفي عنه تعالى طبائع الأ جسام وخصائصها، كالأعضاء والجوارح، والمكان، والحلول، والاستقرار على العرش، والغفلة، والنسيان، والتفكير، والهم، و... إلخ، والرؤيا، والولادة، والولد، والجهة، والانتقال، والفناء و... إلخ، فمن وصف الله تعالى بشيء من ذلك فقد جسمه.

فإن قيل: قد جاء في القرآن والسنة وصف الله تعالى بذلك.

قلنا: لذلك معان آخر غير المعانى التي يتوهمها الجاهلون، يعرفها الراسخون في العلم، وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في موضعه من هذا الكتاب.

والله تعالى لا تدركه الأ بصار

قالت الزيدية والمعتزلة والخوارج: والله سبحانه وتعالى لا تدركه الأ بصار لا في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك لأنه جل وعلا ليس من الأ جناس التي يصح أن ترى.

وقالت الأ شعرية والخشوية الذين هم أهل الحديث: إن الله سبحانه وتعالى يرى في الآخرة.

والجواب والله الموفق:

١ - أن الرؤيا لا تقع إلا على جسم، وقد ثبت أن الأ جسام محدثة؛ لما فيها من دلائل الحدوث، التي هي الأعراض المحدثة: كالتركيب والتشكيل والألوان والحركة والسكون و... إلخ.

وهذه الطبائع تشتراك فيها جميع الأ جسام، والعقل يقضي قضاء لا شك فيه ولا ريب أن الرؤيا لا تقع إلا على ما كان متصفاً بتلك الصفات، فكل ما وقع

عليه البصر لا بد أن يكون على شكل من الأشكال: إما الطول، وإما القصر، أو التربع، أو الشليث، أو التدوير، أو... إلخ.

ولا بد أن يكون له لون من الألوان يتصف به، ولا بد أيضاً من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وقد ثبت أن هذه الصفات محدثة، وثبت أيضاً أنها تلازم الأجسام ولا تنفك عنها، ومن هنا كانت الأجسام كلها محدثة، لذا قلنا إن الله تعالى لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، لأنه لو رأى لكان جسماً، ولو كان جسماً لكان محدثاً، تعالى الله عن ذلك، **﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...﴾** [الحديد: ١٣].

٢- لو صح أن الله تعالى يرى لكان في جهة من الجهات ومكان من الأمكنة، لأن الرؤية لا تصح ولا تقع إلى على ما كان في مكان أو جهة، والله تعالى ليس في مكان ولا في جهة؛ إذ هو سبحانه وتعالى خالق الأمكنة والجهات، فهو غني عنها، فقد كان الله تعالى ولا شيء.

بعض شبه القاتلين بالرؤى - والرد عليها

وأما قولهم: إن الله تعالى يرى بلا كيف، فمعنى أنه تعالى يرى وهو غير متصل بأي صفة من الصفات، فتقع عليه تعالى رؤية الرائي يوم القيمة في حال لا يكون فيها الباري متحركاً، ولا ساكناً، ولا طويلاً، ولا قصيراً، ولا عريضاً، ولا له لون من الألوان، ولا يكون أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن شماليه، ولا فوقه ولا تحته، ولا هو قريب ولا بعيد، ولا... إلخ. هكذا يريدون بقولهم: إنه تعالى يرى بلا كيف.

وإنما قالوا ذلك لينفوا عنه صفات الأجسام المحدثة، التي لو أثبتوها للزم أن يكون الله تعالى محدثاً، فجاءوا بما لا يمكن للعقل أن يصدقه و هو لاءهم الأشعرية. ولما كانت هذه المقالة متناقضة وغير معقوله، قال الرازى - وهو من أئمة الأشعرية -: المعنى أن الله تعالى يُعرف يوم القيمة معرفة ضرورية، بحيث لا يتطرق إليها الشك.

أما سائر أهل هذه المقالة فإنهم لما وقعوا في مصائب هذا المذهب، وعجزوا عن المجادلة عنه قالوا: الإيمان بالرؤيا واجب، والسؤال عن الكيف بدعة، هذا آخر ما احتجوا به على مذهبهم.

وقال ضرار بن عمرو - من المجبة - حين أعيته الحيل: إن الله تعالى يُرى يوم القيمة بحاسة سادسة، وإنما قال ذلك هرباً مما لزمه من أن الرؤيا لا تقع إلا على الأجسام و... إلخ، فاختبر لدفع ذلك هذا القول.

أما الحشوية والمجسمة والمشبهة فأثبتوا رؤية الله تعالى كرؤيه المرئيات من الأجسام، ولم يتحاشو عما لزمه، وقالوا: قد صح حديث ((سترون ربكم يوم القيمة كالقمر ليلة البدر))، واستدلوا بقوله تعالى: **﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [القيمة].

والجواب على الآية والحديث هو: أما الحديث فنقول:

١- إنه حديث آحادي مصادم لأدلة العقول، وما كان كذلك فيجب تأويله إن أمكن، وكان له وجه صحيح، وإلا فالواجب طرحة ورده.

٢- الحديث من أخبار الآحاد، وعند تكامل شروط الصحة فغاية ما يفيد **الظنُّ، والمطلوب فيما نحن فيه العلم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُعْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾** [يونس: ٣٦] لذلك فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث، لأن المطلوب العلم وهو لا يفيد - إن صح - إلا الظن.

٣- الحديث من رواية قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي، وقيس مطعون في عدالته، فقلوا: إنه كان يرى رأي الخوارج، ويبغض علياً **عَلَيْهِ الْكَفَرُ**، بالإضافة إلى أنه روي أنه خولط في آخر عمره، وقبل الاختلاط كان متولياً لبني أمية ومعيناً لهم على أمرهم.

هذا، مع أنه يمكن تفسير الحديث وتأويله على فرض صحته بما يوافق الأدلة الأخرى فنقول: معنى الحديث: ((ستعلمون ربكم.... إلخ)),

وذلك لأن الرؤية تستعمل في لغة العرب بمعنى العلم استعمالاً كثيراً، من ذلك قوله تعالى: **﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾** [البقرة: ٢٤٦]، **﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾** [البقرة: ٢٥٨]، **﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ.. الْآيَة﴾** فالرؤبة بمعنى العلم في هذه الآيات، ونحوها في القرآن كثير.

وأما الآية فالجواب هو: أن النظر كما يستعمل في رؤية العين يستعمل بمعنى الانتظار كقوله تعالى: **﴿فَنَاظَرَهُ بِمَا يَرْجُعُ الْمُرْسَلُونَ﴾** [النمل: ٣٥] أي متطرفة، **﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَسِّ مِنْ نُورِكُمْ﴾** [الحديد: ١٣] أي انتظرونا، **﴿وَقُولُوا أَنْظُرْنَا﴾** [البقرة: ٤١] أي انتظرونا.

قالوا: النظر إذا كان متعدياً بـ(إلى) فلا يكون إلا بمعنى رؤية العين.

قلنا: ليس الأمر كذلك، فقد جاء النظر في القرآن متعدياً بـ(إلى) مع أنه لا يراد به نظر العين، وذلك في قوله تعالى: **﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيْهِمْ﴾** [آل عمران: ٧٧] فإن المعنى هنا ليس رؤية العين، بل المراد الرحمة، أي: لا يرحمهم.

وفي قوله تعالى: **﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَيْلِ كَيْفَ خُلِقْتُمْ﴾** [الغاشية: ١٨] ليس المقصود نظر العين، فإن المعلوم أن المشركين كانوا بصراء ينظرون بأعينهم إلى الإبل والسماء والأرض، وإنما المقصود بالنظر التفكير والتدبر والاعتبار، وحيثئذ فلا ينبغي الاستدلال بالآية على رؤية الله تعالى، وذلك لكثره المعاني التي تحملها الكلمة النظر، فإن كثرة معاني الكلمة مما يوقع في اختلاط المعنى المقصود واشتباهه والتباسه، وقد سمي الله تعالى ما كان كذلك متشارهاً، لما فيه من اشتباه المعاني بعضها ببعض واحتلاطها واحتلافالها.

الآيات الدالة على نفي الرؤية

وبعد، فإن لنا أدلة سمعية تدل على نفي الرؤية غير ما تقدم من دلالة العقل منها قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَيِّرُ﴾ [الأنعام] فنفي الله عز وعلا في هذه الآية أن تدركه الأ بصار نفياً عاماً لا يختص بوقت دون وقت، أو بمكان دون مكان، أو بحالة دون حالة.

قالوا: الإدراك هو اللحوق، يقال: أدركت زيداً إذا لحقته، فلا يكون المعنى حينئذ نفي رؤية الله تعالى، بل نفي اللحوق له عز وجل.

قلنا: إذا أضيف الإدراك إلى البصر فلا يكون إلا بمعنى الرؤية، فإذا قلت أدركه بصري فمعناه رأيته، وعلى ذلك أئمة اللغة، وانظر في القواميس اللغوية تجد تصديق ما ذكرنا.

وللإدراك معانٍ آخر منها البلوغ يقال: أدرك الغلام إذا بلغ، ومنها النضج يقال: أدركت الشمرة إذا نضجت وأينعت، غير أن الإدراك إذا قرن بالبصر فلا يفيء إلا الرؤية بالبصر كما تقدم.

الجواب على دعوى تخصيص هذه الآية

قد يقول قائل أهل السنة إن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ...﴾ [الأنعام: ١٠٣] عام مخصوص بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ﴾ [القيمة]، وحينئذ فلا مناقضة بين الآيتين ولا خالفة.

الجواب من وجوه:

- ١ - أن الله تعالى مدح في الآية الأولى بأن الأ بصار لا تدركه، ولا يتم المدح بل لا يكون مدحأً وثناءً إلا إذا كان ذلك على سبيل الاستغراب والشمول لأوقات الدنيا والآخرة، وذلك لأن الجن وكثيراً من المخلوقات لا تدرك بالأ بصار في الدنيا، ولا شك أنه لا مدح في ذلك ولا ثناء.

٢- لا يكون المدح ولا يتم إلا إذا كانت الرؤية لله مستحبة وغير ممكنا، أما إذا كانت مانع غير الاستحالة فلا يصح التمدح، وهذا واضح.

٣- التخصيص هنا لا يصح ولا يجوز، وذلك:

أ- لأن بين نزول الآيتين فترة طويلة، فإذا حدا الآيتين في سورة الأنعام والأخرى في سورة القيامة، كما ذلك حرق في أصول الفقه.

ب- **﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾** [الأنعام: ١٠٣] خبر من الله تعالى يجب اعتقاد معناه والإيمان به عند نزوله بلا خلاف، والمعنى كما ترى عام، فلو كانت مخصصة لكان اعتقاد معناها جهلاً، ويكون الله تعالى حين نزولها قد أمر باعتقاد الجهل والباطل، وأمر بالإيمان به، ومثل ذلك لا يجوز على الله، ولا ينبغي لسلم نسبته إليه جل وعلا.

ج- قال الكثير من أهل الأصول: إن التخصيص لا يكون إلا في الأوامر والنواهي دون الخبر، والآية المذكورة خبر.

الجواب على دعوى النسخ لهذه الآية

فإن قيل: يحمل ذلك على النسخ.

قلنا: النسخ أبعد، وذلك لأن النسخ لا يكون إلا في الأحكام المتعلقة بمصالح العباد، دون الأحكام المتعلقة بصفات الله تعالى وأسمائه وما يلحق بذلك، والدليل على ما قلنا أن مصالح العباد تختلف بحسب اختلاف الأحوال والأوقات؛ فتختلف الأحكام تبعاً لاختلاف الأحوال والأوقات، ألا ترى أن الله تعالى كلف المؤمنين في أول الأمر بأن يصبر الواحد منهم في القتال لعشرين من المشركين، وقد كان المسلمون حين هذا التكليف قلة قليلة يحتاج مثلهم إلى صبر عظيم، وحماس شديد، وهمة عالية، وتوطين الأنفس على التفاني والاستماتة في سبيل دينهم وعقيدتهم، وكانت حالتهم في ذلك الوقت لا تسمح لهم بالترانبي والكسل، ولو لم يعدوا أنفسهم هذا الإعداد، ويوطنوها هذا التوطين

لأنهمهم المشركون، واستأصلوهم تماماً.

فليما قوي الإسلام، وكثير أتباعه وأنصاره، خفف الله عنهم هذا التكليف، فأمرهم بثبات الواحد لاثنين، وذلك لأن الحالة لا تستدعي أكثر من ذلك.

وهكذا سبيلسائر الأحكام المتعلقة بمصالح العباد، أما الأحكام المتعلقة بأسماء الله تعالى وصفاته وما يلحق بها فلا تتغير من وقت ومن حالة لحالة، فلا يجوز أن تستحيل رؤيتها في وقت ثم تصح في وقت آخر، ولا يجوز أن تختلف قدرته من وقت لوقت و... إلخ.

وذلك لأن صفاته تعالى ذاتية، وصفات الذات لا تتغير على الإطلاق.

فليما تمدح تعالى وأثنى على نفسه بأن الأ بصار لا تدركه علمنا أنه تعالى متصرف بهذه الصفة، ومحظى بها، لا يشاركه فيها مشارك، وصفات الذات لا تتغير.

٤ - قد يقول قائل أهل اللغة: نظرت إلى الشيء ولم أره، ونظرت إلى الملال ولم أره، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾** [الأعراف: ١٩٨]، وبناء على ذلك فلا يدل قوله تعالى: **﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾** [القيمة: ٢٣] على رؤية الله تعالى، فلا تخصيص.

٥ - لفظة النظر لفظة مشتركة بين معان، منها الرؤية، ومنها الانتظار، ومنها الرحمة وقد سبق ذكر ذلك.

فإن قيل: هاهنا قرينة على تعين المراد من المعاني وهو تعددية النظر بـ(إلى)، فإنه إذا عدّي بها لا يكون إلا بمعنى رؤية العين.

قلنا: قد جاءت تعديته بـ(إلى) في الانتظار في قوله تعالى: **﴿فَنَظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾** [القيمة: ٢٤]، وجاءت تعديته بـ(إلى) في الرحمة في قوله تعالى: **﴿... وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيْهِمْ...﴾** [آل عمران: ٧٧]، فقد عدّي النظر هنا بـ(إلى)، وليس بمعنى الرؤية.

٦ - وكل هذا بالإضافة إلى الأدلة التي سلفت على أن الله تعالى ليس بجسم، فإنها تدل على أن الله تعالى لا يرى، وذلك أن الرؤية لا تصح إلا للأجسام، والله تعالى ليس بجسم.

لماذا طلب موسى الرؤية؟

وقوله عَزَّ من قائل في الجواب على موسى حين قال: **﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾** [الأعراف: ١٤٣] فنفي سبحانه الرؤية على العموم، والسبب في طلب موسى للرؤية أن بعض سفهاء بني إسرائيل ألحوا على موسى عليه السلام في طلب رؤية الله تعالى جهرة، وتماماً كما حكى الله سبحانه ذلك عن بني إسرائيل في قوله: **﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذْتُهُمُ الصَّاعِقَةَ بِظُلْمٍ مِّنْهُمْ﴾** [النساء: ١٥٣].

فبسبب ذلك طلب والإلحاح سأله موسى الرؤية، وإنما أراد بسؤاله الرؤية إقناع الملحقين عليه بالجواب من عند الله، ولم يسألها لنفسه، ودليل ذلك قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: **﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَا﴾** [الأعراف: ١٥٥]. فأفادت هذه الآية أن طلب الرؤية قد كان من فعل السفهاء، لا من فعله صلوات الله عليه.

فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك فلماذا أصابته الصاعقة معهم؟ ولماذا تاب بعد الإفادة كما حكى الله تعالى ذلك في قوله: **﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ... الْآيَة﴾** [الأعراف: ١٤٣].

قلنا: قد تحقق مما سبق أن سؤال الرؤية فعل السفهاء، وإنما موسى عليه السلام سفير وواسطة بينهم وبين الله عز وجل، وبناء على ذلك فإن الصاعقة لموسى عليه السلام قد كانت:-

١ - إما لأنه طلب الرؤية من غير استئذان من الله في طلبها.

٢- وإنما لأن السفارة في مثل ذلك لا تجوز.

فكان الحقيق بموسى أن يتعامل معهم كما تعامل أولاً حين سأله أن يجعل لهم آلة، من غير أن يستجيب لهم إلى ما أرادوا من السؤال والطلب لرؤيه الله، فكانت الاستجابة لهم معصية لما فيها من إيهام جواز الرؤية.

تفصيل لما في الآيات من الأدلة على نفي الرؤية

هذا، ومن المناسب بعد ذكر ما ذكرنا من الآيات في سؤال موسى الرؤية ذكر شيء من التفصيل عما دلت عليه الآيات من الأدلة على نفي الرؤية عن الله تعالى فنقول:

١- **«لَنْ تَرَانِي»** يفيد نفي الرؤية على جهة العموم والشمول لجميع الأوقات.
 ٢- **«فَأَخَذْتُهُمُ الصَّاعِقَةَ»** دليل على أن مسألة الرؤية ذنب عظيم يساوي الشرك والكفر، بدليل أن الله تعالى لم ينزل هذا العذاب الذي هو عذاب الصواعق إلا على المكذبين بالرسل المتعتدين في كفرهم كفراً هود وصالح وشعيب عليهما السلام.

٣- قوله: **«يُظْلِمُهُمْ»** دليل على أن مسألة الرؤية ذنب وعصيان عظيم.
 ٤- **«أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَا»** [الأعراف: ١٥٥] دليل على أن سؤال الرؤية من أفعال السفهاء، ولا سفه في طلب المكانت، إنما السفه في طلب المستحيلات، ألا ترى إلى إبراهيم عليه السلام كيف طلب ربه أن يريه كيف يحيي الموتى... إلخ، فلم يكن ذلك سفهًا.

٥- قوله تعالى: **«فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ..»** [الأعراف: ١٤٣] تسبيح موسى عليه السلام لربه لما وقع عند الإفادة من الصعقة دل على أن الله تعالى منزه عن الرؤية ومقدس عنها.

٦- قوله: **«... تُبْتُ إِلَيْكَ...»** يؤخذ من ذلك أن السؤال ذنب ومعصية تاب موسى عليه السلام منه.

٧ - قال الله تعالى في الجواب على موسى حين قال: أتلهلنا بما فعل السفهاء منا... الآية: **﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ.. الْآيَة﴾** [الأعراف: ١٥٦]، فسمى الله تعالى ما نزل من الصاعقة على طالبي الرؤية عذاباً، فدل على أن سؤال الرؤية معصية عظيمة يستحق مرتكبها العذاب العظيم.

والله تعالى لم يلد ولم يولد

وقالت اليهود: بل ولد عزيزاً، **وقالت النصارى:** بل ولد عيسى، **وقالت اليهود والنصارى:** نحن أبناء الله وأحباوه، **وقال المشركون:** إن الملائكة بنات الله.

والجواب: أن التوالي من شأن الأجسام وخصائصها، والله تعالى ليس بجسم، ومن هنا قال سبحانه وتعالى رداً على أهل هذه المقالات الباطلة: **﴿وَقَالُوا اخْتَدَّ الرَّحْمَنُ وَلَدَأَ لَقَدْ حِئْتُمْ شَيْئاً إِذَا﴾** **﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخْرُّ الْجِبَالُ هَذَا﴾** **﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدَأَ﴾** **﴿وَمَا يَبْغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدَأَ﴾** **﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدَأَ﴾** **﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَهُمْ عَدَأ﴾** [مريم]، فقد أجاب الله كما ترى في هذه الآية على أهل تلك الأقوال الباطلة بالجواب الغاضب، الذي كاد الكون كله بسمواته وأرضه وجباله أن يرجم ويتفتت لشدة نكارة تلك المقالة التي قيلت في قداسة الرحمن، والتي حطته عن عز الإلهية وعظمتها إلى منازل الحيوانات المتولدة، تعالى الله عنها يقولون علواً كبيراً.

نعم، الذي يظهر أن قول اليهود والنصارى: نحن أبناء الله وأحباوه ليس على الحقيقة، وإنما مرادهم أنهم مقربون إلى الله قرابة زائدة على سائر الناس، وأن الله يحبهم حباً رابياً لا يبلغه أحد من الناس غيرهم، وأنهم صفوة الله من الخلق.. إلخ؛ ولم يريدوا البنوة الحقيقة.

والله تعالى لا يجوز عليه الفناء

اتفق المسلمون وأكثر أهل الملل الكفرية على أن الله تعالى لا آخر لوجوده، وأنه لا يجوز عليه الفناء والعدم «هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ...» [الحديد: ٣].

ودليل ذلك أن الفناء لا يكون إلا بسبب قدرة قادر، والله تعالى ليس من جنس المقدورات التي يصح أن تتجه إليها وتعلق بها قدرة القادر، لذلك قلنا إن الله تعالى لا يجوز عليه الفناء.

وللمنتزلة هنا فلسفة علية، فقال بعض منهم في التدليل على استحالة الفناء على الله: صفة الوجود أمر زائد على الذات، والذات هي التي أوجبت الصفة، فالذات علة، وصفة الوجود معلوتها، وقد ثبت أن الذات ثابتة في الأزل، ومعلوتها الذي هو صفة الوجود لا يختلف عنها، وحيثئذ فيلزم وجوده في الأزل، ويستحيل عليه الفناء؛ لوجود العلة المقتضية لوجوده في الأزل.

وقال بعض منهم: بل لأن الصفة الأخص أوجبت له تعالى الصفات الأربع... إلخ.

والجواب: أنه لا علة ولا معلول -كما سبق- في ذات الله تعالى وصفاته، وأن القول بذلك قول خارج عن حد المعقول، وال الصحيح ما ذكرنا أولاً من أن الله تعالى ليس من جنس المقدورات «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١].

والله تعالى لا إله غيره

والله تعالى لا إله غيره «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١] «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ» [الإخلاص: ٤]، هو الواحد الأحد المنفرد بصفات الكمال، له الأسماء الحسنى، وقد خالف في ذلك طوائف المشركين من عباد الأصنام والمجوس والنصارى والشريعة. أما عباد الأصنام فخلافهم ظاهر، حيث جعلوا الأصنام آلهة مع الله فعبدوها وقالوا: «مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيَقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ رُلْفَى» [الزمر: ٣].

وأما المجوس فدانوا بوجود إلهين: إله الخير، وإله الشر، وسموا إله الخير يزدان، وقالوا: إن جميع الخير والصلاح والمنافع منه، وسموا إله الشر إهرمن

وقالوا: إن جميع المضار والشرور والقتل والفساد كلها منه.
وأما النصارى فالمشهور أنهم يقولون: إن الله واحد بالجوهرية، ومرادهم بذلك
أنه قائم بنفسه، ليس بمفتقر إلى غيره، وليس مرادهم بالجوهرية أنه متحيز.
ثم قالوا: إنه ثلاثة بالأقونمية، والأقانيم عندهم ثلاثة: أقونم الأب، وهو
ذات الباري، وأقونم الابن وهو الكلمة، وأقونم روح القدس وهو الحياة.
والأقونم كلمة سريانية، معناها عندهم الشيء المنفرد بالعدد.

هذا، والذي يدل عليه القرآن التصريح منهم بأن الله والمسيح ومريم ثلاثة
آلة، قال تعالى: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُوْنِ
اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، واشتهر عنهم أنهم يقولون: إن في المسيح صفتين: لاهوتية
وناسوتية، الأولى من الأب، والثانية من الأم.

وأما الثنوية فقالوا: إن النور والظلمة قد يمان، وإن العالم قد حصل
بسبب امتراجهما.

بطلان الوهوية غير الله

والجواب: أما الأصنام فهي حجارة منحوتة، لا تضر ولا تنفع قبل نحتها،
فمن أين اكتسبت بعد النحت الإلهية، في حال إنها لم تخرج بالنحت عن صفتها
الأولى وهي الجمادية؟

وبطلان إلهيتها معلوم بالضرورة لو لا غلبة الأوهام الخرافية التي غلت على
المجتمعات الجاهلية بسبب الإلحاد والعادة وطول الزمان.

وأما إلهية البقر والشجر والشمس والقمر والنور والظلمام وما أشبهها من
الآلهة المدعاة كعيسى ومريم عليهما السلام فنقول: كل ذلك محدث بالضرورة، والملائكة
ليس بمما يناله خالقه، إذ أن الملائكة ملوك خالقه، والمملوك لا يشارك المالك في
ملكته، بل هو وما تحت يده من جملة ملك مالكه.

التفكير في المخلوقات يوصل إلى نفي الوهية غير الله تعالى

وبعد، فإن المخلوقات المرئية تدل على خالق حكيم لا ثانٍ له، وذلك من حيث أنها جميعاً تراد لغاية واحدة بحيث أن هذه الغاية لا تتم على أكمل الوجوه إلا بوجود جميع المخلوقات، وهذه الغاية هي استمرار حياة البشر وتكاثرهم، فالأرض مهيئة ومعدة للإقامة والاستيطان، بعضها جبال، وبعضها أرض مستوية، وكل ذلك لمنافع عائدة إلى الإنسان، فالجبال علامات تعرف بها الأماكن والبلدان، فلو كانت الأرض كلها خالية من الجبال لضاع الكثير وتاهوا في متهاها، بالإضافة إلى منافع أخرى للجبال تعود إلى الإنسان، منها أخذ الحجار لبناء المنازل، ومنها أنها مصدر للأنهار الجارية على الأرض، وفيها أكوان من المطر للمسافرين والبدو وغيرهم، وفيها يتحصن الإنسان من الأعداء، إلى غير ذلك من المنافع التي تعود على الإنسان.

والرياح تسوق السحاب إلى مختلف بقاع الأرض، فيصب السحاب ماءه عليها؛ فتخرج به نباتات الأرض التي يتغذى بها الإنسان والحيوان، ويستخرج من الأرض المعادن المختلفة فيستنفع بها الإنسان.

والشمس تشرق فيجيء النهار، ثم تغرب فيجيء الليل الذي تهدأ فيه الأعصاب، وفي ذلك من المنافع للبشر ما لا يحصى، منها: أن النبات لا يزکو إلا بشروق الشمس عليه وإلا تعفن ومات، ومنها: أن الشمس هي السبب الذي يتكون به السحاب بمشيئة الله وحكمته، وذلك أن السحاب ينبعث من البحار والمحيطات بسبب حرارة الشمس، فيرسل الله الرياح فتسوقه إلى حيث يشاء، وهذا بالإضافة إلى الدفء الذي يحصل للناس من حرارة الشمس، والضوء الذي يسعون فيه لطلب معاشهم، وعلى منازل الشمس يحسب الناس مواعيد مصالحهم، ويعلمون بها عدد السنين والحساب، إلى غير ذلك من المنافع العظيمة. والقمر له منافع عظيمة للبشر عامة، منها: كما يقول العلم الحديث أنه لولا

وجود جاذبية القمر لطفت مياه المحيطات والبحار على وجه الأرض، ولا تنتهي حياة البشر عليها، ومنها: أن بالقمر تعلم الشهور والأعوام، ومواقيت العبادات وغيرها، ويبنائزها تحدد المواعيد وتؤرخ، بالإضافة إلى منافع نورها.

وفي البحار منافع تعود للإنسان، منها: لحم السمك الذي يتغذى به الإنسان، ومنها: استخراج اللؤلؤ والمرجان، ومنها: ركوب السفن على ظهور البحار، ويستخرج في هذا العصر من البحار معدن النفط ومعادن أخرى.

وفي الحيوانات منافع عظيمة، منها: ركوب ظهورها، ومنها: الحراةة والحمل عليها، ومنها: الانتفاع بدرها، ومنها: الانتفاع بلحمها، ومنها: الانتفاع بصوفها و...الخ.

وهناك نوع من الحيوانات مؤذية للإنسان كالأسود والنمور، ألقى الله فيها الخوف مما جعلها تبتعد عن الإنسان وتهرب منه، وفي ذلك منفعة عظيمة للإنسان، فلو أن الوحوش تسلطت على الناس لنكدت عليهم الحياة، ونفقت المعيشة و...الخ.

وفي النجوم مصالح للعباد، منها: الاهتداء بها في ظلمات البر والبحر، ومنها: الزينة والجمال، هذا، بالإضافة إلى مصالح دينية، منها: النظر والتفكير في خلقها الموصى إلى الإيمان بالله، ومنها: الرجم بشبهها لمسترق السمع من الشياطين. وللنور منافع، والليل له منافع و...الخ.

وفي كل ما خلق الله تعالى منافع، فللطيور ولكل جنس من أنواع الحشرات منافع و...الخ

ومن أمثلة ذلك ما نشاهده إذا مات شيء من الحيوانات فإنه سرعان ما تطير إليه أنواع من الطيور، وترکض إليه أنواع من السباع لتأكله، فلو لا ذلك لحصلت عفنونات يتسبب عنها كثير من الأمراض المؤذية للحياة، وكل تلك المنافع تعود لغرض واحد وغاية واحدة هو استمرار حياة الإنسان وبقاوته.

يدلنا هذا الترابط بين المخلوقات في الغاية والغرض العائد إلى مصلحة الإنسان أن خالقها وخالق الإنسان واحد، فلو أن خالق الشمس غير خالق الإنسان لأخذ خالق الشمس شمسه، ولمنع خالق الإنسان من الانتفاع بشمسه، وهكذا في كل ما ذكرنا، ولحصل بين الخالقين التنازع والاختلاف، ولذهب كل إله بما خلق، فلما لم يحصل شيء من ذلك - مع ما ذكرنا من الترابط بين المخلوقات - علمنا أن خالق الجميع خالق واحد لا شريك له في ملكته، وعالم واحد، وحكيم واحد، قد أحكم جميع ما خلق، وأعده لغرض واحد، وحكمة واحدة.

لقدِيمُ غَيْرِ اللَّهِ

ولا قدِيمُ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، خَلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَهُمُ الْأَشْعُرِيَّةُ وَالْحَشْوِيَّةُ، وَخَلَافًا لِمَنْ أَثَبَتَ مَعْانِي قَدِيمَةً، وَهُمُ الْأَشْعُرِيَّةُ وَالْكَرَامِيَّةُ. حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ صَفَاتَ اللَّهِ تَعَالَى مَعْانِي قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ.

قلنا: يلزم تعدد القدماء، وأن يكون لهم ما لله تعالى من الإلهية. ويلزم أيضاً أن يكون الله سبحانه وتعالى مؤلفاً ومركباً، والتأليف والتركيب من خصائص الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، وسيأتي الكلام في كلام الله تعالى.

ما كلف الله عباده من المعرفة به

ولم يكلف الله سبحانه وتعالى عباده المكلفين من المعرفة به تعالى إلا ما تقدم ذكره، وذلك كونه ربّاً مالكاً للسموات والأرض وما فيها، أولاً، آخرًا، قادرًا، عليهما، حياً، سميعاً، بصيراً، أوجد العالم من العدم، غنياً، لا تدركه الأبصار، ليس كمثله شيء، هذا ما ذكره صاحب الأساس وشارحه في هذا الموضع، وينبغي زيادة على ذلك ذكر أن الله جل وعلا رحمن، رحيم، وإن كان ما تقدم قد تضمن ذلك من حيث أن مظاهر الرحمة لائحة على جميع المخلوقات، غير أنه ينبغي التنصيص على هذين الاسمين، ولما هذين الاسمين من المكانة في الدين كرر الله عز وجل ذكرهما في أول كل سورة.

وإنما قلنا: إن المكلف لم يكلف من معرفة الله تعالى إلا بما تقدم لأنه لا طريق إلى معرفة الله إلا آياته المبثوثة في الآفاق، وهي لا تدل على أكثر مما ذكرنا، ولا سبيل إلى معرفة ما سواه، وذلك أن الله تعالى ليس بجسم كما تقدم، والعقل لا يتصور إلا الأجسام وصفاتها التي هي الأعراض.

فمقدور العقل من العلم شيئاً ثالثاً:

أحدها التصديق، والثاني التصور، وقد ثبت أن الله تعالى ليس بجسم ولا عرض، والعقل لا يتصور إلا ما كان كذلك، وحيثئذ فلا يجوز تصور الباري تعالى. ولذلك قال أمير المؤمنين عليه السلام: ((التوحيد أن لا تتوهمه)) أي تتصوره، فلم يبق في مقدور العقل إلا التصديق بما تقدم، ولا يكلف الله نفسها إلا وسعها. هذا، واعلم أنه يحرم التفكير في ذات الله تعالى، وذلك أنه لا سبيل للعقل إلى الوصول إلى معرفة ذات الله تعالى البة، وحيثئذ فلا يشمر التفكير إلا الشك والتصور، وقد حسم الله تعالى أطماء الأفكار وقطع دابر المتصورين، فقال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [اطه: ١١٠]، وروي عن النبي عليه السلام أنه قال: ((تفكروا في الخلق، ولا تفكروا في الخالق فإنكم لن تقدروا قدره)). وعن علي عليه السلام: (من تفكرا في خلق الله وحده، ومن تفكرا في الله أخذ). وقال ابن أبي الحديد في هذا الباب:

والله ما موسى ولا عيسى المسيح ولا
عرفوا ولا جبريل وهو
إلى محل القدس يصعد
من كنه ذاتك غير أثر
ذلك أوحدي الذات سرمد
والحقيقة ليس توجد
عرفوا إضافات ونفيها

الاسم والصفة

يذكر المتكلمون الاسم والصفة بين مسائل الكلام لما لها من العلاقة به، وذلك في أسماء الله تعالى وصفاته.

الاسم

يطلق الاسم في اللغة على معنى، وفي عرف أهل النحو على معنى آخر، فاما في اللغة فإنهم يطلقونه على الكلمة التي تدل على معنى، فزياد اسم، وضرب اسم و... إلخ.

واما في اصطلاح النحويين فيطلقون الاسم على الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقتربة بزمن، فزياد اسم وكذلك رجل و... إلخ.

فزياد ورجل وأمثالها اسمان في الاستعمالين جميعاً اللغوي والاصطلاحي، يدل كل واحد منها على معنى، وهذا المعنى هو المدلول، والاسم هو الدال عليه، ومن هنا يعرف بطلان قول من يقول: إن الاسم هو المسمى، فجعلوا الدال والمدلول شيئاً واحداً، وأهل هذه المقالة هم الكرامية من المجرة، وبعض متأخري الحنفية، رووا ذلك عنهم في الأساس، ولو كان الأمر كما يقولون لكان الحال كما قال الشاعر:

لو كان من قال ناراً أحرقت فمه لما تفوه باسم النار مخلوق
وكان من نطق بالعسل يجد حلاوته، ومن نطق بالصبر يجد مرارته و... إلخ.

وقد قيل في الداعي الذي دعاهم إلى القول بذلك: إنه ذهابهم إلى أن أسماء الله تعالى قديمة، فلزمهم لذلك تعدد القدماء مع الله تعالى، فهربوا إلى اختراع هذا القول.

ويمكن أن الداعي لهم هو اشتباه الاسم والمسمى، وذلك أنهم فسروا المسمى بأنه المعنى المرتسم في الذهن، وفسروا الاسم بأنه الكلام النفسي، فاشتبه عليهم المعاني.

وهكذا تفعل المذاهب الباطلة بأهلها، وتنجاوز بهم إلى الخروج عن حدود المعقول، ويكتفي الناظر في معرفة بطلان مثل هذه المذاهب حكايتها لما تتضمنه من مخالفة الضرورة، وكيف يشتبه على عاقل اسم زيد المؤلف من ثلاثة حروف ومعناه المؤلف من لحم ودم وروح، و... إلخ.

الصفة

تطلق الصفة على خمسة معان، بعضها لغوي، وبعضها نحوي، وبعضها كلامي:

- ١- الاسم الذي يتضمن المدح والتعظيم لمن يتعلق به كأسماء الله تعالى.
- ٢- تطلق الصفة ويراد بها جملة الكلام الذي يتضمن معنى في الموصوف، فقولنا (زيد كريم) يسمى وصفاً وصفة، وكذلك (زيد شجاع) وما أشبه ذلك. وإطلاق هذين المعنين هو باعتبار اللغة.
- ٣- ثبوت الذات على شيء نحو: ثبوت الحيوان على حياته، فإنه صفة للحيوان.
- ٤- ما هو عبارة عن شيء هو الذات نحو: قدرة الله تعالى وعلمه و... إلخ، فإنها هي ذاته جل وعلا.
- ٥- ما وضع من الأسماء لذات باعتبار معنى كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وهذا المعنى نحوي.

وعن الإمام المهدي عليه السلام أن الصفة ليست إلا بمعنى الوصف، كما في المعنى الثاني من الخمسة المذكورة.

ويلزم على هذا القول أن تكون صفات الله تعالى عبارة عن قول الواصف لا غير، بمعنى أنه تعالى ليس له صفة إلا مجرد قول الواصف، وهذا واضح البطلان. كما يلزم أن لا يفهم السامع من قول القائل: إن الله تعالى عالم وقدر إلا مجرد القول من غير أن يفهم لذلك معنى آخر.

نعم، يمكن أن يقال: إن التزاع في معنى الصفة يعود إلى أمر لغوي، فإذا ثبت أن الصفة لا تقال في اللغة إلا لقول الواصل -كما قاله المهدى عليه السلام- صح ذلك، ولا يلزم منه ما ذكرنا من أن السامع لا يفهم منه إلا مجرد القول، وأن الله تعالى ليس له صفة إلا مجرد قول الواصل.

الحقيقة والمجاز

يذكر المتكلمون الحقيقة والمجاز في كتب الكلام من أجل بيان ما يجوز إطلاقه على الله تعالى من الأسماء والصفات بطريق الحقيقة أو المجاز وما لا يجوز؛ لذلك نقول: الاسم ينقسم إلى حقيقة ومجاز.

الحقيقة وأقسامها

فالحقيقة: هي اللفظ المستعمل في ما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب.

وتنقسم الحقيقة إلى أقسام:

١- **الحقيقة اللغوية:** كأسد للحيوان المفترس، وجبل وشمس وقمر وما أشبه ذلك من الأسماء الباقية على معانها التي وضعها العرب لها حين وضعوا اللغات.

٢- **الحقيقة العرفية العامة:** كالقارورة للإناء المصنوع من الزجاج، والدابة لذات الأربع، ونحو ذلك من الكلمات التي نقلها العرب من معانها الأصلية إلى معانٍ آخر، وفيها ذكرنا فقد كانت القارورة اسمًا لكل ما يستقر فيه الشيء، ثم نقله العرب إلى إناء من الزجاج، وكانت الدابة اسمًا لكل ما يدب على الأرض، ثم تعارف العرب على جعله لذى الأربع فقط.

٣- **العرفية الخاصة:** كالكلام، والرفع، والحقيقة والمجاز، فالكلام حقيقة عند أهل أصول الدين في علم أصول الدين، والرفع حقيقة عند أهل النحو في العلامة المعروفة، والحقيقة اسم حقيقي عند البيانيين للكلمة المستعملة فيها

وضعت له، والمجاز اسم حقيقي عندهم للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له. وكل هذا بعد أن كان الكلام لِلْفَظِ المركب، والرفع لأنذ الشيء من أسفل إلى أعلى والحقيقة للرأي، والمجاز للطريق.

٤- الحقيقة الشرعية: كالصلوة، والصيام، والزكاة، والطلاق، وما أشبه ذلك، مما أخذه الشرع من معناه اللغوي إلى معنى آخر، واستعمله فيه، فقد كانت الصلاة للدعاء، ثم نقلها الشرع إلى العبادة المخصوصة.

٥- الحقيقة الدينية: كالإيمان، والمؤمن، والكافر، والفاسق، ونحو ذلك، مما نقله الشارع من معناه اللغوي إلى معنى من معاني أصول الدين.

الخلاف في وقوع الحقيقة الدينية والحقيقة الشرعية

وقد خالف قوم في وقوع الحقيقة الشرعية والحقيقة الدينية.

والجواب عليهم أن نقول: إن لفظ الصلاة قد كان في الأصل للدعاء ثم نقل ذلك اللفظ في الشرع إلى معنى جديد هو العبادة المخصوصة، فإذا أطلقت الصلاة لا يفهم منها إلا العبادة دون الدعاء، وهذا هو الذي نريد بالحقيقة الشرعية، وكذلك لفظ الزكاة لا يفهم منها إلا المال المخصوص.

ولفظ الإيمان في اللغة يفيد التصديق، فصار في الشرع بعد ذلك يفيد معنى آخر هو القول باللسان واعتقاد الجنان والعمل بالأركان، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ الذين يقيِّمون الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢٩].

قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [التغابن: ٩] فاعطف بالواو العمل الصالح على الإيمان، مما يؤخذ منه أن العمل الصالح غير الإيمان؛ إذ حق العطف التغاير.

قلنا: الإيمان هنا مستعمل في معناه اللغوي، ولا مانع من استعمال الكلمة بعد نقلها في معناها الأصلي إذا دلت على ذلك قرينة.

المجاز والرد على من نفى وقوعه

المجاز: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب علاقة مع قرينة، كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع؛ فإنه يسمى مجازاً، وكالصلة إذا أطلقها أهل الشرع على الدعاء، فإنها تكون مجازاً، لاستعمالها في غير ما وضعت له عندهم.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد أنكر المجاز قوم فقالوا: لم يقع مجاز في القرآن ولا في غيره، وأنكر آخرون وقوع المجاز في القرآن والسنة.

قلنا في الجواب:

أشعار العرب طافحة بالمجازات، من ذلك قول المذلي:
وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل قيمه لا تنفع

المنية الموت وليس لها أظفار تنشبها.

وفي القرآن الكريم الكثير من المجازات، من ذلك قوله تعالى: **«وَاحْفِظْ لَهُمَا جَنَاحَ الدُّلُّ مِنَ الرَّحْمَةِ»** [الإسراء: ٢٤].

وقوله تعالى: **«لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ»** [فصلت: ٤٢]، فأثبتت للقرآن يدين وليس له يدان. وقال سبحانه وتعالى: **«فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا»** [البقرة: ٦٦]، فجعل تعالى للقرية المهلكة يدين اثنتين.

وقال تعالى: **«رُّسِّلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ»** [الأعراف: ٥٧] فسمى تعالى المطر رحمة، وجعل له يدين اثنتين، وقال تعالى: **«فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبِيْرَةً...»** [النمل: ١٣] فأثبتت للآيات الإبصار والمجيء، وذلك من المجاز.

وقوله تعالى عن القرآن: **«وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلَّهُ حَكِيمٌ»** [الزخرف: ٤] فقال: في أُمِّ الكتاب، وليس للكتاب أُمٌ على الحقيقة، وأثبتت للقرآن صفة العلو وهو في الحقيقة محفوظ في الصدور، وجاري على الألسنة، ومكتوب في المصاحف.

وقال سبحانه: **«وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ»** [الرحمن: ١٦]، والسجود الحقيقى هو وضع الجبهة على الأرض.... إلخ. وذلك غير متحقق في الشجر. إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يجوز أن يطلق على الله المجاز الذي يلزم منه تشبيه الله تعالى، كالمجاز الذي علاقته المشابهة، أو العموم، أو الخصوص، أو الجزئية، أو الكلية، أو الحالية، أو المحلية؛ إذ أن ذلك لا يكون إلا في الأجسام، والله تعالى ليس بجسم.

تفسير الآيات التي توهם التشبيه

وقد جاء في القرآن آيات توهם التشبيه، منها قوله تعالى: **«كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»** [القصص: ٨٨]، فقد يتوهم أن الوجه هنا بجاز علاقته الجزئية، فأطلق الجزء الذي هو الوجه وأريد به الكل، وليس كذلك؛ لأن الله تعالى ليس بجسم، فلا يوصف بكل ولا جزء، تعالى عن ذلك **«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»** [الشورى: ١١]. بل التوجيه السليم للأية أن نقول: المجاز المذكور في الآية من النوع الذي علاقته الزيادة كما في قوله تعالى: **«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»** [الشورى: ١١]، هكذا قالوا. وعندى أنه لا بعد في جعل ذلك مما علاقته الجزئية، وذلك أن الجزء في المجاز المذكور غير مراد فلا يستلزم التشبيه، غير أنه يقر حيث ورد من القرآن، ولا يجوز لنا اختراع ما يشابهه من المجازات.

ومنه قوله تعالى: **«بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ»** [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: **«تَحْرِي
بِأَعْيُنِنَا»** [القرآن: ١٤]، وقوله: **«مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي»** [اص: ٧٥]. وقوله تعالى: **«تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ»** [الملددة: ١١٦]، ونحو ذلك. فنقول: إن القرآن نزل بلغة العرب كما قال تعالى: **«بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا
مُبِينٍ»** [الشعراء: ١٩٥]، والعرب تستعمل في لغتها الحقيقة، والمجاز بأنواعه، والكنايات، وتوسعت في ذلك حتى قال ابن جنی: إن المجاز هو الأغلب في اللغة، وأشعار العرب وكلامها مشحون به، وأطبق البلغاء على أن المجاز

والكنية أبلغ من الحقيقة والتصريح.

فعلى تلك اللغة نزل القرآن، ولا مانع حينئذ من ورود المجازات التي علاقتها ما ذكر، غير أنه يُقر حيث ورد، ولا يجوز للمكلف أن يتتجوز بإطلاق مثلها على الله لما تقدم.

فقوله تعالى: **﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾** [القصص: ٨٨]، معناه عند الجميع إلا إيه، ولا يصح لأحد أن يستدل من هذه الآية على أن الله تعالى وجهًا من حيث أن العلاقة في ذلك المجاز هي الجزئية، التي يلزم عنها أن الله تعالى كُلُّ له أجزاء، وحيثئذ يلزم تشبيه الله تعالى بالأجسام المخلوقة تعالى الله عن ذلك.

لأننا نقول في ذلك: إن الوجه في قوله تعالى: **﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾** غير مراد ولا مقصود، وحيثئذ فلا يصح الاستدلال به على التشبيه سواءً كانت العلاقة هي الزيادة أو الجزئية، وهكذا جميع المجازات، فإذا أطلقت لفظ الأسد على رجل شجاع فلا يفهم منه أحد أن للرجل مخالبًا وشعرًا كشعر الأسد وأن يابًا كأنيا به... إلخ.
فإن قيل: إذا كانت العلاقة الجزئية فإنه يلزم عنها التشبيه.

قلنا: العلاقة مصححة للاستعمال وليس مقصودة، وسبيلها سبيل المجاز، ولا مانع من تأويل العلاقة، فقد تأولنا المجاز.

وقوله تعالى: **﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَاتٍ﴾** [المائدة: ٦٤] كناية عن سعة العطاء والبذل، ويسط اليدين غير مراد.

وقوله تعالى: **﴿تَخْرِي يَأْعِيْنَا﴾** [القمر: ١٤] كناية عن حفظ الله تعالى وحراسته، والعينُ غيرُ مُرَادَةٍ ولا مقصودة، وإنما هي كلمة تُشَرِّجُ المعنى المقصود الذي هو الحفظ والحراسة لا غير.

وقوله تعالى: **﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدِي﴾** [اص: ٧٥]، كناية عن تعظيم آدم وكرامته على الله، والكنية باب من أبواب البلاغة.

ولا يصح الاستدلال بلفظ الكنية على إثبات شيء أو نفيه، وذلك أن اللفظ

فيها لا يكون مراداً، وإنما المقصود بها معنى آخر يلزمه ذلك اللفظ، هذا هو طبيعة الكنيات، ويضاف إلى ذلك استحالة المعنى الحقيقي للفظ.

وقوله تعالى: **«تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ»** [المائد़ة: ١١٦]، من باب المجاز الذي يسمى بالمشاكلة، والمعنى: تعلم غيبك ولا أعلم غيبك.

وقوله تعالى: **«يَا حَسْرَتَ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ»** [الزمر: ٥٦]، فجنب الله تعالى مجاز عبر به عن طاعة الله، إذ التفريط لا يقع من المكلف إلا في طاعة الله، والجنب هو الجهة، يقال: أخصب جناب القوم، أي: جهتهم..

وأنشد الأخفش: **الناس جنب والأمير جنب**

أي الناس جهة والأمير جهة.

فالمجاز حيثئذ من تسمية الحال باسم المحل، ولا تستلزم هذه العلاقة هنا التشبيه؛ لأن المقصود بالجنب الطاعة.

الرحمن الرحيم

الرحمن الرحيم اسمان الله تعالى، حقيقيان، من الحقيقة الدينية، ودليل ذلك أنها يطلقان على الله تعالى من غير قرينة، بل لا يطلقان إلا عليه عز وجل، وذلك علامة الحقيقة.

وليس بعيد أن يقال: إنها لفظان مجازيان، وتكون العلاقة فيها المشابهة، شبه الله تعالى فعله بالملائكة من إسبال النعم عليهم في الدنيا والآخرة، وإمهالهم والستر عليهم في الدنيا، وقبول التوبة، ونحو ذلك بفعل ذي الحنون والشفقة، ولا يلزم من تشبيهه فعله تعالى بفعل المخلوق التشبيه له تعالى بخلقه.

ورحمة الله مجاز، وال العلاقة المشابهة بين فعله تعالى وفعل ذي الحنون والشفقة من خلقه، ولا يلزم من ذلك التشبيه كما ذكرنا.

ومن هذا النوع قوله تعالى: **«وَهُوَ خَادِعُهُمْ»** و**«خَيْرُ الْمَاكِرِينَ»** و**«سَيْسَرْدِرِجُهُمْ»**، ونحو ذلك، فلا يلزم منه التشبيه حيث شبهه فعله بالمنافقين بفعل خلقه.

وقوله تعالى: **«سَنَفِرُّغُ لَكُمْ أَيْهَا التَّقَلَّانِ»** [الرحمن: ٣١]، كناية عن شدة الوعيد. هذا، وجميع ما ذكرنا من المجاز والكناية لا يجوز إطلاقه على الله تعالى إلا سعياً. **ما يجوز إطلاقه على الله تعالى من الأسماء وما لا يجوز**

ولا يجوز أن نسمي الله تعالى بشيء من الأسماء إلا بما يتضمن المدح لله تعالى والثناء عليه كما قال تعالى: **«وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا»** [الأعراف: ١٨٠]، ولا تحتاج الأسماء الحقيقة التي تتضمن المدح لله تعالى والثناء عليه إلى إذن سمعي. وقال قوم: بل لا بد من الإذن، وهم الذين يقولون: إن أسماء الله تعالى توقيفية. قلت: قد سمي الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بالأسماء الحسنة، وأنثني على نفسه بها، وليس بمقدور المكلف أن يبني على الله تعالى بأكثر مما أثني على نفسه، وفي دعاء النبي ﷺ: ((لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)).

وشيء: ليس من أسمائه تعالى، فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى إلا إذا وقع كناية عنه جل وعلا، ولا يكون كناية إلا مع ضميمة تنضم إليه، وحيثئذ فيصح أن نقول: (شيء لا كالأشياء).

وقد يكون لفظ الشيء كناية من غير ضميمة، وذلك في نحو مقام الاستدلال والاستفسار، والتعميم.

أما الاستدلال فنحو أن يقال: لا بد في حدوث المحدث من شيء صدر عنه الحدوث. وأما الاستفسار فنحو: **«قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ يَبْيَنِي وَبَيْنَكُمْ»** [الأنعام: ١٩].

وأما التعميم فنحو: **«وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءٍ عَلِيهِمْ»**، **«كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»** [القصص: ٨٨].

وأما في غير ما ذكرنا فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى، إذ لا مدح فيه لله ولا ثناء، ولا يفيد إطلاقه على الله تعالى أي فائدة.

الحاللة

الحاللة (الله) اسم الله تعالى يفيد المدح والثناء عليه تعالى، ومعنى الحاللة: الجامع لصفات الإلهية التي بها يستحق العبادة، فيفهم من إطلاقها جميع صفات العظمة والجلال والكرباء والكمال، ولن يستحق الحاللة اسم علم كما يقوله النحاة، وذلك لأن الأعلام لا تفيد معنى سوى تعين المسمى، وأيضاً العلم ما يوضع لتمييز ذات عن جنسها، والله تعالى لا جنس له حتى يميز بعضه عن بعض، ولفظ الحاللة يفيد معانٍ العظمة والجلال والكرباء والكمال.

واحد وأحد

واحد وأحد اسمان له جل وعلا يتضمنان المدح؛ إذ هما بمعنى المفرد بصفات الإلهية والجلال التي لا يشاركها فيها أحد.

وهذا المعنى الذي ذكرناه لهذين الاسمين هو المقصود عند إطلاقهما على الخالق سبحانه.

ولهذين الاسمين معانٌ آخر لا تجوز في حق الله تعالى، ومن هذه المعاني: واحد العدد، وما لا يقبل التجزؤ والانقسام، والمحخصوص بصفات تقل المشاركة فيها كما يقال: فلان وحيد عصره، فهذه المعانٍ لا يجوز أن تطلق على الله تعالى.

الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل

صفات الذات: هي التي يستحقها جل وعلا في الأزل نحو: قادر، وعالم، وحي، وأول، وسميع، وبيصير.

صفات الفعل: هي التي يستحقها تعالى باعتبار فعل يفعله، ولا يوصف بها إلا بعد وجود الفعل، وذلك نحو: خالق، ورازق، ومحيي، وميت.

مالك، ورب، وحليم، وغفور

اختلف في هذه الصفات من أي القبيلين هي؟

والذي يظهر لي أنها من صفات الفعل، وذلك أن لفظة مالك ثبتت لله عز وجل باعتبار فعل، هو إحداثه للمملوك وملكه له، وكذلك رب فإنه يثبت له تعالى باعتبار فعل، هو إحداثه للمربوب وملكه له.

وحليم صفة لله تعالى باعتبار فعل هو إمهال العصاة، مع إسبال النعم، وكذلك غفور، فإنه باعتبار فعل، هو قبول التوبة.

وقد قيل: إن مالكاً ورباً صفتا ذات، إما لأنهما بمعنى قادر، كما يقول الإمام المهدى عليه السلام، وإما لكونهما بمعنى أن المملوك له جل وعلا من غير اعتبار فعل، وهذا المعنى ثابت لله عز وعلا من قبل أن يخلق المملوك والمربوب، وهذا مبني على أنه يصح إطلاق المشتق حقيقة على صاحبه قبل أن يحصل الفعل، واختار هذا القول صاحب الأساس.

وقيل في حليم وغفور: إنها ليسا من صفات الفعل، بل من صفات النفي، بمعنى أنه تعالى تارك لانتقام العصاة.

قلنا: لو كان مالك ورب بمعنى قادر لكانا صفتني ذات، غير أنها لا يدلان على معنى قادر، وإن دلا عليه فإنها يدلان عليه بالالتزام لا بالمطابقة، ودلالة الالتزام لا تكفي لصحة ذلك، وإن لصح لنا أن نقول: إن عالماً بمعنى قادر من حيث إن عالماً يدل على فاعل المحكم بالمطابقة، ويدل على قادر بالالتزام، وهذا لا ي قوله أحد من أهل الكلام.

واحتجاج صاحب الأساس غير مفيد، وإن لزم أن يكون خالق ورازق صفتني ذات وما أشبه ذلك من صفات الأفعال، ولا قائل بذلك، وذلك أنه عليه السلام بنى احتجاجه على أنه يصح اشتقاء الصفة من فعل مستقبل، ويكون إطلاقها حقيقة لا مجازاً.

اسم الفاعل

يطلق اسم الفاعل كقائم وضارب على من صدر منه القيام والضرب في الماضي، وعلى من يصدر منه في حال التكلم، وعلى من سيحصل في المستقبل منه.

وقد وقع الاتفاق على أنه يطلق على من يصدر منه في الحال حقيقة، ووقع الخلاف في إطلاقه على الماضي والمستقبل، هل هو حقيقة أم مجاز؟ والذي يظهر أن اسم الفاعل يطلق حقيقة في الماضي والحال دون المستقبل، فيقال: فلان ضارب وقاتل لمن وقع منه الضرب والقتل في الماضي، أو لمن يحصل منه ذلك في الحال دون من سيحصل منه في المستقبل، ودليل ذلك هو الفهم لذينك عند إطلاق الصفة، دون المستقبل فلا يتadar إلى الفهم أصلًا إلا إذا اقتربت الوصف بقرينة.

إذا عرفت ذلك فيصبح أن نقول: إن الله تعالى خالق ما سيكون، ويكون ذلك مجازاً، ولا يفتقر إلى إذن سمعي، لوقوع الاتفاق كما رواه النجري: من أنه يجوز وصف الله تعالى بما سيفعله قطعاً من غير إذن سمعي وإن كان مجازاً، نحو: مثيب الأنبياء، ومعدب الأشقياء.

ما يختص الله تعالى به من الأسماء

ويختص الله تعالى من الأسماء بالجلالة، فلا تطلق إلا عليه سبحانه، وينحصر برحمن، فلا يطلق إلا عليه تعالى، سواء أضيف أم لا، وبرحيم إذا كان غير مضاف، فإن أضيف جاز إطلاقه على غيره كفلان رحيم القلب، ورحيم بعشيرته، وزيد رحيم، فإنه في حكم المقيد؛ وذلك لأن الإخبار به عن زيد تقيد له، فقد خرج بذلك عن إفادة عموم الرحمة الشاملة لكل شيء. ورب مثل رحيم فيها ذكرناه سواء.

ودليل ما ذكرنا في الرحيم والرب هو أنها إذا أطلقنا لا يحملها السامع على غير الله تعالى.

ويختص الله تعالى بذوي الجلال، وذوي الكرياء، وبديع السموات والأرض، وقدوس، ومهيمن، وعالم الغيب، ومحيي الموتى، ونحو ذلك مما يشتمل على غاية التعظيم الذي لا يستحقه غيره سبحانه.

ويختص تعالى بثابت في الأزل، خلافاً لمن اثبت ذوات الأشياء في الأزل، وهم المعتزلة، حيث قالوا: إن ذوات الأشياء ثابتة في الأزل غير موجودة، ففرقوا بين الثبوت والوجود، وقد سبق ذكر الجواب عليهم.

ولا يختص تعالى بقديم؛ خلافاً لأبي علي الجبائي، ودليل ما قلنا قوله تعالى: **﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾** [يس].

وثبت بين الأمة بلا تناكر نحو: رسم قديم، وبناء قديم، فلو كان مختصاً بالله تعالى لأنكر ذلك العلماء.



كتاب العدل

تعريف العدل

العدل هنا هو: العلم بتنتزه الله سبحانه وتعالى عن فعل القبيح، وأن أفعاله كلها حسنة، فمن اعتقاد ذلك فهو من أهل العدل، ومن هنا سميت العدلية عدلية، فقولنا: إن الله عدل معناه: أنه تعالى متزه عن فعل القبيح وأن أفعاله كلها حسنة.

ومعنى العدل في حق المخلوق: هو من لا يفعل القبيح، ولا يخل بالواجب، وأفعاله كلها حسنة، وقد قال الوصي عليه السلام في معنى العدل في حق الله تعالى: (والعدل أن لا تتهمنه أي لا تتهمنه في فعله بأنه قبيح.

نعم، المجردة يوافقوننا من حيث المبدأ، فيقولون: إن الله تعالى متزه عن فعل القبيح، وإن أفعاله كلها حسنة، غير أنهم نقضوا هذا المبدأ، ولم يقفوا عند مقتضاه، فقالوا: إنه لا يوجد في الكون ظلم أو كذب أو إثم أو عدوان أو عصيان إلا والله سبحانه وتعالى هو الذي خلقه وأوجده وأراده وشاءه وقدره وقضاه، فتنتزه المجردة لله عن فعل القبيح تنتزه مدخول، غير مرضي، ولا مقبول، وذلك أنهم لم ينتزهوا الله تعالى إلا بقول اللسان المجرد عن أي معنى، فتنتزههم الله تعالى بذلك في الحقيقة إنما هو استهزاء، ونظير ذلك إيمان المنافقين المذكور في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشَهُدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون]، فحكم الله تعالى بكلذبهم لما كانت عقيدتهم تخالف أسلتهم.

فصل في حقيقة الحسن والقبيح

الحسن: ما لا عقاب عليه، سواء كان واجباً أم مندوباً أم مباحاً أم مكروراً.

والقبيح: ما يعاقب عليه فاعله على بعض الوجوه.

فقوله في الحد: على بعض الوجوه لتدخل القبائح الواقعة من الصبيان والمجانين، فإنها توصف بالقبيح ولا عقاب عليها، وبناءً على ما ذكرنا فلا واسطة بين الحسن والقبيح.

علم قبح الفعل عند أئمتنا ومن وافقهم

قال أئمتنا عليهم السلام والزيدية ومعتزلة البصرة: لا يقبح الفعل إلا لوقوعه على وجه يتعلق به، ومعنى ذلك أن القتل مثلاً يقبح إذا كان على وجه الفساد والعدوان، فإذا انتفى الفساد والعدوان في القتل فلا يقبح كالقتل قصاصاً أو حداً، ويقبح الكذب لما يترتب عليه من نقص قائله، وما يترتب عليه من عدم الوثوق به، ولما يترتب عليه من العدوان والفساد إذا كان فيه ضرر على أحد.

ويقبح الزنا لما فيه من هتك الأعراض، واختلاط الأنساب، مع ما يحصل به من الأمراض الفاتكة، وشرب الخمر لما فيه من فساد العقل، وما يترتب عليه من العدوان والفساد، وهكذا سائر القبائح العقلية والشرعية فإن قبحها لم يكن إلا من أجل أمر يتعلق بها بسببه يصير الفعل قبيحاً.

القاتلون بأن الفعل يقبح لذاته

وروي عن بعض المتكلمين وبعض الفقهاء: أن الفعل يقبح لا لأمر يقع عليه، بل إنما يقبح لذاته، واستدلوا على ذلك بأن قالوا: إن الأصل في مطلق الأفعال الحظر، وإنما كان الأصل فيها كذلك؛ لأنها تصرف في ملك الله سبحانه وتعالى، وذلك لا يجوز إلا بإذنه، فما جاء الإذن فيه من الله للملائكة بفعله فهو حسن، وما لا يحييء فيه الإذن فهو قبيح، ومن هنا فلا يحتاج القبح إلى وجه كما يقوله الأولون.

والجواب عليهم: أن العقلاة لا تندم من تناول شربه من الأنهار ونحوها، أو تمشي في الأرض قبل ورود الشرائع، ولا تصوب من عاقبه، ولو كان الأصل هو الحظر لذاته العقلاة، وصوبت من عاقبه؛ لتعديه في الفعل قبل معرفة إذن الشرع.

تعليق الأشعرية لقبح الفعل

وقالت الأشعرية وغيرهم: بل إنها يقبح الفعل من أجل نهي الشارع عنه، ولا يعرف المكلف قبل النهي قبيحاً ولا حسناً، فالقبائح عندهم كلها شرعية. قلنا: من المعلوم أن الكفرة المنكرين للشرياع يستقبحون الظلم والعدوان والفساد في الأرض، ويستحسنون العقاب عليه، بل يطالبون في معاقبته، كما هو الحال اليوم فإن الدول الكافرة قد أطبقت على محاربة الإرهاب وعلى معاقبة الإرهابيين، وفي الدول الكافرة أنشئت منظمات تعنى بحقوق الإنسان، تستنكر ظلم الأبرياء وتطالب بمحاكمة المجرمين.

وأيضاً فإن العقلاة جميعاً من الملاحدة وغيرهم لو رأى أحدهم صبياً يريد أن يتردى في بئر، أو يمد يده لياخذ حية لاستحسن منعه من ذلك ولاستقبح تركه، وإن لم يكن له برحمة.

وبعد، فقد كان من المفروض أن لا يكون مثل هذا موضع خلاف بين المكلفين لوضوح استقبح القبيح في الفطرة، واستحسان الحسن.

ومما لا شك فيه أن أهل هذا القول لا يستندون إلى حجة ولا إلى برهان وإنما اخترعوه من عند أنفسهم اختراعاً ليغلقوا به على خصومهم أبواب الجدال التي انهالت فيها عليهم جحافل النقد والإلزام، بسبب قو لهم بالجبر، وما يلحق به من كون العبد غير مختار. . . إلخ.

قول بعض المجبرة في سبب قبح الفعل

وقال بعض المجبرة: إنها يقبح الفعل من العبد لكونه مربوياً وعبدًا مملوكاً. وعلى الجملة فإن المجبرة جميعاً يذهبون إلى أن الفعل يقبح للنهي، ويحسن لعدم النهي، أو يقبح لكون العبد مربوياً أو مملوكاً، ويحسن للإباحة. وفي حق الله تعالى: يحسن الفعل منه تعالى لعدم النهي في حقه جل جلاله،

أو لكونه رياً، فيحسن منه تعالى فعل الكذب والظلم، ولا يكون قبيحاً؛ لعدم النهي أو لكونه رياً، وعلى هذ المبدأ بنوا مذهبهم حيث قالوا: إن الله تعالى هو الذي يخلق الكفر في الكافر ويقيّده به، بحيث لا يتمكن من الخروج منه، ثم يعذبه في النار خالداً فيها.

قلنا: لو كان الأمر كما ذكرتم للزم أن لا يوثق بخبره تعالى، وللحقته تعالى صفات النقص التي هي الكذب ونحوه، وكل ذلك باطل، لا يجوز بالاتفاق، وما أدى إلى الباطل فهو باطل.

وبعد، فإن الظلم والكذب قبيح يستقبحه العقل، وتنفر عنه الفطرة، ولا يختلف ذلك باختلاف الفاعلين، إلا أن القبيح إذا صدر من العالم بالقبيح المستغنى عن فعله كان أقبح وأسمج.

القبائح الشرعية وعلمة قباحتها

قُبِحَتِ الْقَبَائِحُ الشَّرِعِيَّةُ لِمَا فِي فَعْلِهَا مِنَ الْمُفَاسِدِ، وَمِنْ هَنَا قَالَ تَعَالَى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيُّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ» [الاتّعام: ١٥١].

فتحريم الزنا لما فيه من هتك الأعراض، واحتلاط الأنساب، ثم لما يتسبب عن فعله من حدوث الأمراض الغربية التي تحدثت عندها السنة، والتي ظهرت بكثرة في هذا الزمان، وتحريم الخمر لما فيه من فساد العقل الذي يترب على فساده الكثير من الجرائم والماثم، وتحريم الغناء لما فيه من الدعوة إلى الزنا، ومن هنا قيل: ما استنزلت العفيفة عن عفتها بمثل الغناء، ولما فيه من الغفلة عن ذكر الله التي تؤدي إلى فساد القلب، ومن هنا جاء في الرواية: ((الغناء ينبع النفاق في القلب كما ينب الماء الشجر)).

ولإلى آخر المحرمات الشرعية، غير أن هناك محرمات قد يخفى الفساد المترتب على فعلها، ومن هنا قسم الله تعالى الفوائح قسمين في قوله تعالى: **«قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيُّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ»**، فقسم ظاهر فحشه، وقسم خفي فحشه.

هذا، ولا منافاة بين ما ذكرنا وبين قول قدماء أئمتنا عليهما السلام: إن وجه قبح القبيح الشرعي هو كونه كفراً لنعمة المنعم، وكفران النعمة قبيح عقلاً، وذلك أنه لا مانع من تعدد أوجه القبح.

الحسن الشرعي

ووجه حسن الحسن الشرعي كالصلوة والصيام هو لما فيها من المصالح للمكلفين، ومن هنا قال الله تعالى في آخر آية الوضوء «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلَيُتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ..» [المائدah: ٦٦]. ولا منافاة بين ما ذكرنا وبين ما ذهب إليه الكثير من أئمتنا عليهما السلام من أن الوجه هو كونها شكرأً لنعيم الله تعالى؛ لما ذكرنا في القبيح.

قول المعتزلة في وجه قبح القبيح الشرعي ووجه الحسن الشرعي والمندوب وذهب الكثير من المعتزلة إلى أن وجه قبح القبيح الشرعي هو كونه مفسدة في التكاليف العقلية.

قالوا: والمفسدة هي ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل القبيح وترك الواجب، وذهبوا إلى أن وجه حسن الحسن الشرعي هو كونه لطفاً ومصلحة في التكاليف العقلية.

قالوا: وللطف هو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الواجبات العقلية وعدم الإخلال بها.

وقالوا في المندوبات الشرعية: إن الوجه في ندبها كونها مسهلة للواجبات العقلية، وبعضهم: كونها لطفاً في فعل المندوبات العقلية وترك المكروهات العقلية، ووجه [ترك] المكروه الشرعي عندهم كونه مسهلاً لترك القبائح.

والجواب: أنا لا ننكر أن فعل الواجبات الشرعية يدعو إلى فعل الواجبات العقلية؛ لقوله تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ» [العنكبوت: ٤٥]، غير أنهم أخطأوا حيث اقتصروا على ذكر هذا الوجه، بدليل ما ذكرنا في

آية الوضوء، ولا مانع من تعدد الجهات، فالصلاحة عبادة يراد بها الشكر للمنعم بدليل «أَعْمَلُوا آلَ دَاؤَدْ شُكْرًا» [سبا: ١٣]، وقوله تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّا
وَالْأَنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» [الذاريات: ٦٥].

مع ما فيها من صحة الجسد بسبب تضمنها للحركات الرياضية، ثم طهارة الظاهر الذي تسبب عنه طهارة الباطن من النشاط والأريحية وزكاء الفطرة، وبالعكس فإن وجود الأوساخ والنجاسات على البدن أو الشاب يبعث في النفس القلق، وتشوش بسيبه الفطرة، وهذا بالإضافة إلى أن فعل الصلاة يدعو إلى ترك المنكرات، وإلى فعل الطاعات على العموم، العقلية والشرعية.

ولله تعالى فيها شرع من العبادات حكم ومصالح عائدة إلى العباد زائدة على كونها شكرًا، وعبادة، وألطافًا، كما ذكرنا في الصلاة من الصحة، والنظافة، والنشاط، والأريحية، وزكاء العقل، وقد رأيت في بعض الاكتشافات العلمية الحديثة كلاماً لبعض المكتشفين يقول فيه ما ملخصه: يوجد على سطح الجسم نقاط عديدة ذات صلة بأعضاء الجسم الداخلية، ومعظم هذه النقاط يتركز في الأطراف والوجه واليدين والأذنين والقدمين، وتدلilik هذه النقاط يعيد التوازن والنشاط لأجهزة الجسم الداخلية، ويفيد لعلاج كثير من الأمراض المزمنة كآلام الظهر، والرقبة، والعمود الفقري، وارتفاع الضغط الدموي، والإمساك المزمن، والأرق، والصداع، والتوتر، وغير ذلك من الأمراض، كما أنه يخفف من حدة التوتر الناشئ من ضغوط الحياة اليومية التي تسبب لكثير من الأمراض، ويعيد للإنسان الشعور بالراحة والاسترخاء، وينشط الدورة الدموية، ويساعد على التخلص من المواد السامة والضارة في الجسم، ويحدد للإنسان النشاط والحيوية و... إلخ.

قلت: لذلك ذكر الله تعالى في آخر آية الوضوء قوله: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلَيُتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» [المائد़ة: ٦٥]، فبين الله تعالى في هذه الآية أن في تشريع الغسل من الجنابة

واللوضوء منافع عائدة إلى الإنسان، غير أنه ذكرها على سبيل الإجمال في قوله: **﴿لَيُظَهِّرُكُمْ وَلَيَتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾**.

وبما ذكرنا يتبين ضعف فلسفة المعتزلة في هذا الباب، وكذلك ضعف قول من اقتصر على أن الوجه هو كونها شكرًا.

الجبر والاختيار

العبد مختار في أفعاله يحدها كيفما شاء على حسب إرادته وداعي نفسه، وهذا هو مذهب الزيدية والمعزلة وغيرهم.

وقالت المجرة جمیعاً: إنه لا فعل للعبد، وإن كل ما صدر من العبد من خير وشر فإن الله تعالى هو الذي يخلقه فيه، وما العبد إلا كالشجرة التي تتحرك بتحريك الله لها، وما نسبة الفعل إلى العبد إلا كنسبة الطول والقصر والسوداد والبياض إليه، إلا أن طائفه من المجرة لما رأوا قبح هذا المذهب وظهور سوءه اخترعوا له فلسفة جديدة، وأظهروه للناس في كتاب جديد فقالوا: إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العبد، غير أن للعبد كسباً، وهذا القول للأشعرية، ولا مهرب لهم في هذه الزيادة كما سيأتي.

قول الأشعرية بالقدرة المقارنة وبالكسب

وقال آخرون من متأخرى الأشعرية: إن قدرة العبد هي المؤثرة في أفعاله، غير أن هذه القدرة يخلقها الله تعالى في حال حدوث الفعل، بمعنى أن القدرة مقارنة للفعل، تحدث عند حدوثه، وتعدم عند نهايته.

ثم تحدثوا عن هذه القدرة فقالوا: إنها قدرة موجبة للمقدور، بمعنى أن القدرة إذا حصلت فلا بد من حدوث الفعل.

وهذا هو عين مذهب المجرة الأول، لأن خالق العلة خالق للمعلول.

ونقول في الجواب عليهم:

إن فرق المجبرة متفقون جميعاً في نسبة الفعل إلى الله تعالى دون العبد، فالأشعرية والمتاخرون منهم هربوا إلى غير مهرب، فلم يخرجوا في هروبهم من مذهب الجبر، فإنهم جميعاً يقولون: إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العبد، وإنما اختلفت الفلسفة التي تتحدث عن ذلك المذهب.

وكتب الأشعرية غير معقول، وذلك أنهم يقولون إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العباد، وللعبد منها كسب، وحيثئذ فهل الكسب الذي أضافوه إلى العبد فعل من الأفعال أم غير فعل؟ ولم يردوا جواباً عن هذا السؤال إلى اليوم، فتحيروا وبهتوا عند هذا السؤال، فلم تسمح لهم قواعد المذهب أن يقولوا: إن الكسب فعل من الأفعال، لأن الأفعال عندهم كلها من خلق الله، ولا يجوز أن يضاف شيء منها إلى العبد، وإن قالوا: إن الكسب غير فعل عجزوا عن بيان أي شيء هو. وحيثئذ يتبيّن لنا أن طوائف المجبرة متفقون على أن الأفعال كلها من خلق الله لا من فعل العبد.

الجواب على طوائف المجبرة

ومن هنا فإننا نرد عليهم جميعاً بجواب شامل لهم، فنقول:

١ - مذهب الجبر متصادم مع ما يجده كل عاقل من نفسه، ويلمسه بضرورة عقله، في تصرفاته، وأفعاله التي يحدثها على حسب مشيئته وإرادته، من غير أي شعور بأي دافع سوى إرادته ومشيئته، وأقوى الأدلة على الإطلاق ما يحصل عن طريق الوجود، وذلك أن العقل يدرك ذلك بال مباشرة من غير واسطة فكر أو نظر. ويعبر المتكلمون عن مثل ذلك بالمعرفة الضرورية، وهي التي تحصل بغير واسطة فكر أو نظر، كعلم الإنسان بأنه جائع، أو عاطش، أو صحيح، أو سقيم، أو خائف أو آمن، أو أعمى، أو بصير، أو مضطرب، أو مختار و.. إلخ.

ومن هنا فلا يستطيع أهل الجبر أن يدفعوا الفرق بين حركة المرتعش الذي يرتعش من الحمى، وبين حركة المرتعش الذي يرتعش باختياره من غير مرض.

٢- من المعلوم الذي لا شك فيه أن أفعال كل عاقل صادرة منه على حسب إرادته وكراهته، وهذا بخلاف الطول والقصر، وبياض اللون وسوداده، فإنه لا يتوقف على إرادة العبد ومشيئته.

٣- ومن القرآن قوله تعالى: **﴿اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾** [فصلت: ٤٠]. فدل تعالى بهذه الآية على أن الأفعال صادرة من العباد، وأنها صادرة عن مشيئتهم، ونحو ذلك في القرآن كثير، وهو مملوء بنحو: **﴿تَعْمَلُونَ، تَصْنَعُونَ، تَفْعَلُونَ﴾**.

٤- لو كان الأمر كما تقوله المجرة لللزم أن يسمى الباري عز وعلا كافراً وكاذباً وظالماً وسارقاً و... إلخ، لأنه سبحانه هو الذي فعل ذلك، وأراده، وشاءه، دون العبد فإنه متنزه عن ذلك، وبريء منه، **﴿فَاتَّلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾** [التجويف].

انظر إلى أين بلغ بهم الهوى؟ وإلى أين تمادى بهم الضلال والشقاء؟ ينسبون فعل القبائح والعظائم إلى الله تعالى، وينزهون أنفسهم عن فعلها، **﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾** [الإسراء].

٥- ويلزم المجرة بطلان الأوامر، والنواهي، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وذلك أن أمر من لا يستطيع الفعل والترك قبيح. وعلى الجملة فهذا المذهب مذهب خرافي باطل، **تُجْهُ الفطرة**، ويكتذبه الوجدان والضرورة، وترده نصوص القرآن والسنّة، ويتبرأ منها العدل والحكمة، ولا يحتاج رده إلى أكثر من معرفته.

وقولهم: إن الله تعالى أعظم من أن يقع في ملكه ما لا يريد، وسبحان الذي لا يقع في ملكه إلا ما يريد، **وقولهم:** ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن، **وقولهم:** إن من توحيد الله نسبة جمّع أفعال العباد إليه تعالى، وإن من ادعى أنه فاعل لفعله

فهو شرك غير موحد، وما أشبه ذلك، إنما هو من الأساليب والخيل الماكرة التي يرتجونها على ضعاف العقول والبله.

وليس في كل ذلك الذي ذكروا ما يتنافى مع عظمة الله وتنزيهه ووحدانيته فقد قال تعالى: **﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾** [البقرة] ولا شك أن الفساد في الدنيا كثير، وقال تعالى: **﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾** [النساء]، وقال تعالى: **﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾** [الزمر: ١٧]. ولا شك أن الدنيا مشحونة بالكفر والكافرين.

شبهة جوابها

ومن شبه المجرة التي يستدلون بها على مذهب الجبر قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾** [الصفات] أي خلقكم وعملكم، هكذا قالوا.

قلنا في الرد عليهم: قد جاءت هذه الآية تستنكر على المشركين عبادة الأصنام، فقال تعالى: **﴿أَتَبْعُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾** **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾** [الصفات] فاستنكر الله تعالى عليهم عبادة الحجارة التي ينحتونها بأيديهم ويصورونها أصناماً، مع أنه جل وعلا هو الذي خلقهم، وخلق الأصنام المنحوتة من الحجار، و**﴿مَا﴾** هي الموصولة وليس مصدرية.

أفعال العبد: الأفعال المتولدة

تنقسم أفعال العبد إلى قسمين: أحدهما الأفعال الحاصلة بال المباشرة، وثانيةها الحاصلة بالتلود.

الأفعال المتولدة: هي التي تحصل بواسطة الآلة أو نحوها، فما تولد من فعل العبد فإنه ينسب إليه، وتلحقه أحکامه، وقد روي عن بعض من المعتزلة أقوال في المتولد، منها: أن المتولد فعل الله، وهذا مروي عن النّظام وصالح قبة. ومنها: أنه حديث لا محدث له، وهذا مروي عن ثيامة.

ومنها: أنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، وما سواها من المباشر والمتولد إنما حصل بطبع المحل، ليس من الله ولا من العبد.

قلنا في الرد عليهم: لو كان الأمر كما ذكروا لما جاز القصاص لمن قتل غيره بسيف، أو برمي السهم والحجر ونحوهما.

وأيضاً فإن المعلوم بضرورة العقل أن فعل الرمي والكتابة والقتل وما أشبه ذلك أفعال من العبد، ولم تفرق الضرورة بين المباشر والمتولد، فإنها تحكم على الكل بأنه من فعل العبد.

وسبعين الضرورة وإن كانت لا تحتاج إلى بيان فنقول:

١ - إن الأفعال المتولدة تقع على حسب قصد العبد وداعيه، وتنتفي بحسب كراحته.

٢ - إنها تتبع القدرة في القلة والكثرة.

٣ - إنها تحصل بحصول الآلة وتنتفي بانتفائها.

٤ - العقلاة يستحسنون الأمر بالكتابة والرمي، وكل ذلك يوضح ما ذكرنا.

أفعال الله تعالى

أفعال الله تعالى أفعال قدرة، أي أن الله تعالى يخلق ما يشاء من غير واسطة شيء، فأفعال الله تعالى هي المخلوقات، لا فعل له سواها، من حركة، أو سكون، أو عرض، بخلاف فعل العبيد، فإنها هو حركة أو سكون.

وللمنتزلة في هذا الباب فلسفة غير معقولة، فقالوا: إن الله تعالى يخلق المخلوقات، أو يفنيها بواسطة عرض، وقالوا عن هذا العرض: إنه لا محل له، وسموا عرض الخلق إرادة، وعرض الإعدام الفناء.

قلنا: لا دليل على ما ذكروه، ولا طريق إلى إثباته، لا من عقل ولا سمع، وإثبات ما كان كذلك جهالة وضلاله، بل إن الدليل القاطع والمحجة الواضحة قد قامت على استحالة عرض لا في محل.

فقد ثبت فيها سبق أن الأعراض من صفات الأجسام وخصائصها، وأنها لا تتصور البة إلا في الأجسام غير منفكة عنها.

الفرق بين أفعال العباد وأفعال الله تعالى

وأفعال العباد أفعال جارحة وأفعال قلب، فأفعال الجوارح هي أفعال الأعضاء وأفعال القلب هي كالتفكير، والعلم، والظن، والمحبة، والكرابة، والعزم، والنية، ونحو ذلك.

وأفعال العبد كلها الجارحية والقلبية أعراض فقط، إذ هي إما حركة أو سكون، أو نحوها كأفعال القلوب.

ويستحيل من العبيد إحداث الأجسام، وبعض الأعراض، كالألوان، والطعوم، والروائح، والحرارة.

وأفعال العبد كلها هي: المباشر والمتأول.

وأفعال الباري عز وعلا منها المبتدأ والمتأول؛ فالمبتدأ من أفعاله تعالى هو ما يحصل بغير واسطة، والمتأول هو ما يحصل بواسطة سبب، كإثارة السحاب وسوقه في السماء، فإن ذلك بسبب الرياح، وخلق النور والضوء وصلاح الشمار و.. إلخ فإنه حاصل بسبب الشمس.

القدرة

خلق الله تعالى للعبد قدرة محدودة، وجعلها سبحانه وتعالى له كالألة، يفعل بها ما يشاء من شؤون دينه ودنياه، والعبد مع وجود القدرة فيه قد يفعل الفعل وقد لا يفعله.

وقال بعض المجرة وهم الذين أثبتو للعبد قدرة: إن الله تعالى يخلق للعبد قدرة، فإذا حصلت القدرة حصل بحصوها الفعل لا محالة، فإذا انتهت الفعل انتهت القدرة، فعندهم أن الله تعالى يخلق للمؤمن القدرة على الإيمان، فيحصل الإيمان لا محالة، بسبب حصول القدرة عليه، ويخلق للكافر قدرة على الكفر فيحصل الكفر لا محالة، ويخلق للمصلحي القدرة على الصلاة فتحصل الصلاة حتى، وهكذا كل طاعة، أو معصية، أو حركة، أو سكون، فإن الله تعالى يخلق

لكل واحد قدرة خاصة، فإذا حصلت القدرة على الحركة حصلت، وإذا لم تحصل القدرة استحال حصولها، فالعبد الذي لا يصلي يقولون في حقه: إنه كان لا يستطيع الصلاة لعدم وجود القدرة، وهكذا يعللون انتفاء الأفعال بعدم القدرة، وجود الأفعال بوجود القدرة.

ويستحيل عندهم من القادر على المشي أن يجلس، ومن الحالس أن يمشي، ومن الكافر أن يؤمن، ومن المؤمن أن يكفر و... إلخ.

قلنا: قولكم هذا مناف لما يجده كل عاقل من نفسه بضرورة عقله، فإن كل عاقل يجد من نفسه أنه يتصرف في أفعاله كيفما شاء على حسب إرادته وداعي نفسه، فإن شاء فعل وإن لم يشاً لم يفعل.

والعقلاء جمِيعاً بما فيهم المجبرة يستحسنون السؤال لبعضهم الآخر: لم فعلت؟ ولم تركت؟ يطرون هذا السؤال ويريدون به بيان داعي النفس الذي دعاها إلى الفعل أو الترك. وما ذاك إلا لأن أفعال الإنسان تحصل على حسب داعي نفسه ومشيئته، لا على حسب وجود القدرة وعدمها، ولو كان الأمر كذلك لحسن أن يجيب الرجل عن ذلك التساؤل بوجود القدرة أو بعدها، غير أن المجبرة أنفسهم لا يستحسنون الجواب بالقدرة أو بعدها كغيرهم من الناس.

وبعد، فلو كانت القدرة توجب الفعل، وتحصله لا حالة لكان الفاعل غير مختار في أفعاله، ومن الضرورة والبدية أن الإنسان مختار في أفعاله، يتصرف فيها كيفما شاء.

تosalط الأشعرية والمجبرة في القدرة والجواب عليهم

هذا، ومن تosalط الأشعرية في القدرة أنهم يقولون: إن للعبد قدرة لا يوجد بها أي فعل، أما القدرة التي بها توجد أفعاله فهي قدرة الله تعالى. ونقول لهم: أي فائدة في قدرة العبد ما دام أنه لا يوجد بها أي فعل؟

وقال بعض المجرة: إن الله لم يخلق للعبد قدرة البتة، وإنما هو الذي يصرفهم ويفعل بهم ما شاء، ويؤخذ الجواب مما سبق.

ثم قالت المجرة عموماً: لو خلق الله تعالى لعباده قدرة يتصرفون بها، ثم عصوا الله تعالى لكان عصيائهم منازعة لله تعالى في سلطانه، ومغالبة له جل وعلا، حيث نهاهم عن ذلك فعصوه، وخالفوه، وغالبوه فغلبوه، ويلزم حينئذ أن يكون الله تعالى مغلوباً، وذلك لا يجوز ولا يصح، هكذا يستدلون.

والجواب والله الموفق: إنه ليس فيها ذكرتم منازعة، ولا مغالبة، وذلك أن الله تعالى بين للمكلفين حبَّةً من الأعمال وَمَكَارِهَ، ورغبةِهم في طاعته، وحذرهم من معصيته، فمن أطاعه أدخله الجنة، ومن عصاه أدخله النار، ومكنهم من اختيار أي الطريقين، بما ركب فيهم من العقول والقدرة، فال العاصي لا يُعدُّ حينئذ مغالباً لربه ولا منازعاً له في سلطانه، وما ذلك إلا ك فعل عبد قال له سيده: لا أرضاك تأكل البر ولا أمنعك عنه، ولكن إن فعلت عاقبتك، فإن مخالفة العبد لسيده لا يعد مغالبة ولا منازعة لسيده، إذ أن المغالبة والمنازعة هي المقاومة بالعدد والعدة ونحو ذلك، ولا يقال في حق العبد إنه لعصيائه غالب، ولا مغالب، وعلى هذا سلاطين البشر مع رعایاهم فإن عصيان الرعایا لا يعد مغالبة ولا منازعة، ولا يقال غالب ومغلوب إلا إذا عجز عن مجازاة العاصي وتأديبه، أما إذا أدب السلطان العاصي وألحق به جزاء عصيانه فلا يصح أن يقال إن العاصي غالب، ولا السلطان مغلوب.

وقالت المجرة أيضاً: سبق في علم الله تعالى أن العاصي يفعل المعصية، فكيف يمكن من تركها مع ذلك؟

قلنا في الجواب عليهم: عَلِمَ الله تعالى لا تأثير له في حدوث فعل الطاعة والمعصية اتفاقاً بيننا وبين المجرة، أما نحن فواضح، وأما المجرة فإنهم يقولون إن أفعال العباد تحدث بقدرة الله، ويفعله لا بعلمه.

فإن قالوا: إن عِلمَ الله تعالى يسوقُ الْقَادِرَ إِلَى الْفَعْلِ، لا أَنَّهُ هوَ الْمُؤْثِرُ، بِلِ
الْمُؤْثِرُ الْقَدْرَةُ وَالْعِلْمُ سَائِقٌ.

قلنا: إذا كان الأمر كذلك فإنه يلزم على مذهبكم أن يكون الباري جل وعلا
محبراً في خلق أفعال عباده من الطاعات والمعاصي، لا اختيار له فيها، وكذا في
جميع أفعاله، وذلك لسبق العلم، وأنتم لا تقولون بذلك.

مقدور بين قادرين

قال باستحالته جمهور المعتزلة وبعض متأخرى الزيدية، واستدلوا على ذلك
بأنه لو صح مقدور بين قادرين لصح منها مختلفين، بأن يريد أحدهما مثلاً
تسكين الشيء، والآخر تحريكه، فيؤدي ذلك إلى اجتماع النقيضين.

وأجيب: بأن الاستحالة إنها هي في حال الاختلاف، أما في حالة الاتفاق فلا مانع.
وبعد، فعندي أنه ليس بهذه المسألة من الأهمية القدر الذي أعطوهها، ولا
يترتب عليها كثير فائدة.

استحالة إيجاد النقيضين

ويستحيل إيجاد النقيضين من أي قادر في ذات واحدة، والنقيضان: ما ينقض
أحدهما الآخر ولا يرتفعان، كالحىض والطهر، الوجود والعدم، والحركة
والسكون، ونحو ذلك.

استحالة إيجاد الصدرين

ويستحيل أيضاً إيجاد الصدرين، وهم ما يمنع وجود أحدهما الآخر، بأن لا
يجتمعوا معاً في ذات واحدة، ويحوز أن يرتفعا معاً، كالبياض والسوداد يرتفعان
بالحمرة ونحوها.

خلافاً للمجبرة فإنهم جوزوا اجتماع النقيضين والصدرين في محل واحد،
وقالوا: إن الله سبحانه وتعالى قادر على ذلك؛ لقوله تعالى: **«وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»**. ونحوها من الآيات.

قلنا: لعل المجبة إنما قالوا ذلك تعظيمًا لله تعالى، بأن قدرته لا تنتهي عند حد، ولا يعجزها شيء، غير أن هناك ثلاثة نظريات قطعية:
الأولى: أنه لا يجوز على الله الفناء، ولا العجز، ولا الجهل، ولا الموت، ولا ... إلخ، وقد يعبر بعض المتكلمين عن ذلك فيقول: إن الله تعالى (واجب الوجود) (مستحيل العدم).

الثانية: كل ما نشاهده من المخلوقات يجوز عليه الوجود والعدم، ويسمى هذا عند المتكلمين (بممكن الوجود).

الثالثة: هناك معلومات مفروضة يحيل العقل وجودها كاجتماع النقيضين والضدرين في محل واحد، ويسمى مثل هذا عند المتكلمين بمستحيل الوجود.
إذا عرفت ذلك فالفناء على الله تعالى والعجز والجهل والموت والعدم كل ذلك مستحيل غير ممكن وغير مقدور، وهكذا اجتماع النقيضين والضدرين في محل واحد فلا توجه القدرة إلى ذلك، ولا يوصف القادر بسبب ذلك بالعجز؛ لأن العجز إنما يكون عما تتجه إليه القدرة؛ فقدرة الله تعالى تخلق السماء والأرض والشمس والقمر والإنسان والحياة والموت، وأمامًا أن يجعل الله تعالى الشمس والقمر موجودتين، وغير موجودتين في وقت واحد، أو أن يجعلبني آدم أحياء وغير أحياء في وقت واحد، أو أن يجعل السماء والأرض موجودتين وغير موجودتين في وقت واحد، فذلك من التجويزات الباطلة التي لا تكون، ولا يشغل تفكيره بها إلا أحمق.

الإرادة

الإرادة هي من المخلوق: النية والضمير والعلم، وهي فيه عرض يحيى ويذهب، والكراهة في المخلوق أيضًا عرض يحيى ويذهب، وقد ثبت فيما تقدم أن الأعراض من خصائص الأجسام، وأن الله تعالى لا تحله الأعراض.

وقد ثبت أن الله تعالى مريد في نحو قوله تعالى: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾** [البقرة: ١٨٥] **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [يس: ٨٢]، وثبت أنه تعالى كاره في نحو قوله تعالى: **﴿وَلَكِنْ كَرَهَ اللَّهُ أَنِّيَعَاهُمْ﴾** [التوبه: ٤٦].

معنى إرادة الله وكراحته

لذلك نقول: معنى إرادة الله سبحانه وتعالى: هو إدراكه بعلمه اشتغال الفعل على الحكمة والمصلحة، وكراحته إدراكه بعلمه اشتغال الفعل على المفسدة. وعلى هذا فالإرادة أمر إضافي لا يلزم منه ما ينافي جلالة الرحمن سبحانه وتعالى، إذ أن الإدراك غير المدرك وغير المدرك.

فإن قيل: الإرادة أمر زائد على العلم فيلزم أن تكون غير العلم.

قلنا: الإرادة في حق الله تعالى هي داعي الحكمة، وذلك هو علمه باشتغال الفعل على المصلحة والحكمة، ولا يصح في العقل إثبات شيء آخر غير ذلك إلا ميلان القلب والتشوق من النفس والتوّقّان، وذلك مستحيل في حق الله تعالى، وهذا هو تحقيق معنى الإرادة.

أما المعتزلة فقد تخطّطوا في تحقيق معناها، فجعلوها كإرادة المخلوق، إلا أنهم جعلوها لا في محل هرباً عما يلزمهم من التجسيم.

ثم قالوا: إن الإرادة تحدث عند وجود المراد، ولا يحتاج وجودها إلى إرادة، وبطّلان قولهم هذا ظاهر لا يخفى، فعرض لا محل له محال، وإحداث الحكيم شيء غير مراد نقض للحكمة، وذلك أن العقل يقضي بأن الحكيم لا يفعل فعلاً إلا بإرادة.

الأقوال الباطلة في تفسير الإرادة

وقال بعض المجبرة: بل إرادته تعالى معنى قديم كقولهم فيسائر صفاته تعالى.
والجواب: أن إثبات معنى قديم يستلزم تعدد القدماء، ولا قديم إلا الله، كما يستلزم التجسيم، وذلك أن المعانى لا تخل إلا في الأجسام.

وروى عن بعض التكلمين: أن الإرادة حركة لا هي الله ولا غيره.
وعن بعض آخر: هي حركة في غيره تعالى.

وبطان هذين المذهبين واضح، فالأول غير معقول، إذ لا واسطة إلا العدم.
والثاني يلزم أن يكون المرید هو المتحرك الذي حلّت فيه الحركة لا الباري تعالى.
قال مشتبه بالإرادة الحقيقة: الدليل على كونه مریداً لإرادة الواحد منا أن قوله تعالى: **«مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»** [الفتح: ٢٩] خبر ينصرف إلى كل واحد من اسمه محمد، ولا يتعين أن المراد به محمد بن عبد الله النبي الأمي **فَلَمْ يَكُنْ لَهُ سُكُونٌ إِلَّا بِإِرَادَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِكُوْنِهِ الْمَقْصُودِ بِهَذَا الْخَبَرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمُحَمَّدِينَ**.

وقالوا: إن الله تعالى قد أمر وتمهد وأباح بصيغة واحدة نحو: **«أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»** [الأنعام: ٢٢]، **«فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ»** [البقرة: ١٨٧]، **«أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»** [فصلت: ٤٠]،
ولا يتميز بعض ذلك من بعض إلا بالإرادة.

قلنا: لم ننف الإرادة، غير أنها ما ذكرنا لاستحالة الإرادة الحقيقة التي هي
النية والضمير في حق الله تعالى.

وبعد، فالقرائن والأمارات تعين المقصود في نحو قوله تعالى: **«مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»** [الفتح: ٢٩]، وتعين المقصود بصيغة افعل، ولا يحتاج ذلك إلى الإرادة، لأنها ضمير محجوب، لا يمكن الاطلاع عليه.

إذا عرفت معنى الإرادة فاعلم أن الله تعالى مرید لجميع أفعاله.

وقد قال قوم من المعتزلة: إن الله يخلق الإرادة والكرابة بغير إرادة، وهذا من تخاليط المعتزلة في الإرادة، وقد تقدم الجواب على ذلك.

الإرادة عند العبد

وللعبد إرادة يحدثونها لمصالح أنفسهم، ودفع المضار عنها، وبها يستحقون المدح والذم، ومن شأن هذه الإرادة أن لا توجب المراد، ولا تولده، وقد أنكرت المجبرة ذلك فقالوا: ليس للعبد إرادة البتة، وإنكارهم لها مكابرة لضرورة العقل، وقد قال الله تعالى: **﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا﴾** [الزلزال: ١٩]، فنسب المشيئة إلى العبد، وقال سبحانه وتعالى: **﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾** [النساء: ٦٠]، وقال جل وعلا: **﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾** [الأنفال: ٦٧]، وقال تعالى: **﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾** [النساء: ٢٧]، وقال سبحانه: **﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمُنُوكُمْ وَيَأْمُنُوا قَوْمَهُمْ﴾** [النساء: ٩١] إلى غير ذلك من الآيات التي تثبت إرادة العبد.

والإرادة هي: إعداد النفس وتوطينها على الفعل أو الترك، وتتبع الفعل في الحسن والقبح، فإذا رادة الحسن حسنة، وإرادة القبح قبيحة، ومن هنا قالوا: إنه يلحقها الشواب والعقاب، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: **﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾** [البقرة: ٤٢].

وقيل: إن الله تعالى يتجاوز عن مثل ذلك؛ لقوله **﴿فَلَمَّا لَمْ يَعْلَمْهُ﴾**: ((تجاوز الله عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تقل أو تفعل)).

قلنا: الإرادة والعزم شيء آخر، وحديث النفس شيء آخر، فالإرادة والعزم فعل اختياري من أفعال العبد، وحديث النفس يأتي الإنسانَ بغير اختياره، فهو حينئذ ليس من فعله، فالحديث يراد به حديث النفس الذي لا اختيار للعبد في حدوثه، وقد قال تعالى فيما كان كذلك: **﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٨٦].

ويؤيد ما ذكرنا ما روي عن النبي **ﷺ** أنه قال: ((إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قيل يا رسول الله فهذا القاتل بما بالمقتول؟ فقال: إنه أراد قتل صاحبه)).

هذا، وقد قال كثير من المعتزلة: إن الإرادة لا تتعلق بالنفي وإنما تتعلق بالإثبات. قلنا: المعلوم بالضرورة أن أحدهنا يجد من نفسه إرادة أن لا يكون كذا، كما في إرادة الإثبات من غير فرق، وإنكار مثل ذلك مكابرة وعناد.

رضا الله تعالى ومحبته

رضا الله تعالى ومحبته وولايته المعنى في ذلك كله هو: الحكم من الله تعالى باستحقاق العبد الثواب قبل وقته، ثم إيصاله إلى صاحبه في الآخرة.

والكرامة هي ضد المحبة، وهي: الحكم من الله تعالى باستحقاق العبد العذاب قبل وقته وإيصاله إليه في وقته.

والسخط والغضب والبغض كل ذلك بمعنى الكرامة.

هذا، واعلم أن حبّة الله تعالى إنما تتعلق بالعبد إذا كان مطيناً الله تعالى، فإن عصاه سخط عليه، فحكم السخط والمحبة تابع لفعل العبد.

وتفسير الرضا والسخط و... إلخ بما ذكرنا هو اللاقى بعظمته الله تعالى، أما المعانى الحقيقية لتلك العبارات فإنها مستحيلة في حق الله تعالى، وذلك أن الغضب هو فوران دم القلب، وانتفاخ الأوداج، واحمرار العينين، وهيجان النفس الذي يدفع بصاحبها إلى الانتقام.

والرضا هو انفعال في القلب يبعث على انشراح الصدر... إلخ.

وكل ذلك أعراض تستحيل على الله تعالى؛ لما تقدم من أن الأعراض من خصائص الأجسام.

تعلق الإرادة

تعلق الإرادة: والله تعالى مريد لفعل الطاعات من عباده ما حدث منها وما لم يحدث، ومريد لترك العاصي ما حدث منها وما لم يحدث.

وقالت المجبرة جيئاً: إن الله تعالى مريد لجميع الطاعات وجميع العاصي، وأنه ما من حركة أو سكون يقع في الكون إلا وهو حادث بقدرته ومشيئته

وإرادته، وأن جميع الفواحش والمعاصي يرادته وقدرته، وأنه المنفرد بخلقها ومشيئتها دون عبيده.

ثم قالوا: إن ما لم يحدث من الطاعات والمعاصي فإن الله تعالى لا يشاؤه ولا يريده، وجملة القول هو أنها وقع فالله يريده، وأن ما لم يقع فلا يريده، ثم إذا وقع فإن الله يريده.

قلنا: إذا كان الله تعالى وتقديس هو الذي يتولى خلق الكفر والضلال والفواحش والمايم والجرائم والطاعات والمعاصي عند المجبة، فما باهتم يعترضون على الله وعلى مشيئته وقضاءه وقدره؟

وذلك أئمهم يستنكرون مذاهب الشيعة، والمعزلة، ويصللونهم، ويكرهونهم، مع أنهم يعتقدون ويؤمنون بأن الله تعالى هو الذي خلقها وأوجدها، وأرادها وشاءها، وقضها وقدرها.

وهذا المذهب في الواقع هو من مذاهب المشركين، بدليل قوله تعالى فيما حكاه عنهم: **﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: كَذَّلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بِأَسْنَانِ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾** [الأنعام: ١٤٦].

وقد تسربت هذه العقيدة الشركية إلى دين المسلمين، وحظيت بدعم سلاطين بني أمية منذ ولادتها في عهد معاوية بن أبي سفيان، وهو أول من روج لها. والسبب في ترويج معاوية لهذا المذهب ثم سائر بني أمية هو ما فيه من تشويه الخلافة وتقويتها، حيث إن الناس إذا اعتقدوا هذا المذهب فإنهم سيرضون بها شاءه الله وأراده وقدره وقضاه وصنعه من ولاية معاوية.

فألبس معاوية بهذا المذهب سلطانه ثوب الخلافة الشرعية، وسربلها سر بال الدين، وجعلها بذلك مرفوعة الجبين، وهذا في حين أن أدلة الكتاب ناطقة ببطلان هذا المذهب، من ذلك قوله تعالى: **﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾** [غافر: ٣١].

﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ١٧]، ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأَنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات ٥] فيبين الله تعالى في هذه الآية مراده من خلقه للجنة والإنس، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء ٣] وفي هذه الآية بين تعالى ما هو المراد من إرسال الرسل.

بعض شبه المجبرة لإثبات أن الله يريد المعاشي والكفر

وقد تقول المجبرة: إن الله لا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد؛ لكنه تعالى يريد ذلك ويشاؤه.

قلنا: لا يصح اجتماع ذلك لما فيه من المنافاة.

ألا ترى لو أن رجلاً قال لأولاده: لا أرضى لكم أكل القات ولا أحبه، ولكنني أريد لكم أكله وأشاؤه، كيف يكون موقف السامعين من ذلك الرجل وكلامه؟ لاشك أنهم يحكمون بجهل الرجل وتناقضه وتناقض كلامه إن لم يحكموا بجهونه وحمقه.

فإن قالوا: إن الصائم قد يحب الأكل في نهار رمضان لما فيه من الجوع، ولكنه لا يريده لما فيه من معصية الله تعالى، وحينئذ فلا منافاة ولا مناقضة.

قلنا: المؤمن الصائم لا يحب الأكل في نهار رمضان لما فيه من معصية الله تعالى، بل ينفر عن ذلك أشد النفور ويكرهه، بل يكره من يفعله ويسمئز منه، ولا يريده ولا يشاؤه كل ذلك لما في الأكل من معصية الله.

هذا، وما يستدل به المجبرة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًا شَيَاطِينَ الْأَنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ رُّخْرُفَ الْقُولِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الاتّعام: ١١٢]، فقلوا: إن الآية دليل على أن الله يشاء فعل الشياطين.

والجواب: أن معنى الآية أن الله تعالى لو شاء لأماتهم أو حبسهم عن فعل المعاشي، لكنه تعالى خلاهم وشأنهم، ووكلهم إلى اختيارهم، ليتم التكليف الذي يترتب عليه الجزاء، فلم يمنعهم من فعل الكفر والمعاخي، والجعل يراد به التخلية، والتخلية من الله تعالى، لذلك أسنده الفعل إليه، وهذا من مجاز الإسناد الذي يسمى المجاز العقلي عند أهل البلاغة.

استدلالهم بآية: {ولو شاء ربك لآمن من في الأرض...} والجواب عليهم وهم يستدلون به أيضاً قوله تعالى: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَيِعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» [يونس: ١٩٩]، فقالوا: إن الآية دليل على أن الله تعالى لم يشاً إيمان الناس جيئاً، وأنه لو شاء ذلك لآمنوا. فيؤخذ منها أنه تعالى يشاء عصيان العصاة وإيمان المؤمنين.

والجواب عليهم: أن معنى الآية: أن الله تعالى لو شاء أن يرغم أهل الأرض على الإيمان لآمنوا، غير أنه تعالى لم يشاً بذلك؛ لما يلزم من بطلان التكليف والاختيار، وبيطلان ذلك يبطل الثواب والعقاب، وذلك أن الثواب والعقاب مبنيان على الاستحقاق، ولا استحقاق مع عدم الاختيار، وهذا التفسير هو الذي يتمشى مع منطق الفطرة، ويتناسب مع الحكمة، مع أن آخر الآية يشهد لما ذكرنا، فإن قوله تعالى: «أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ» [يونس: ١٩٩] دليل على أن المعنى ولو شاء ربك أن يكره الناس على الإيمان لآمن من في الأرض فأنت... إلخ.

ثم قالت المجبرة: إن الله تعالى مالك لعباده، فله أن يتصرف فيهم كيف يشاء، فله جل جلاله أن يخلق عبيده، وينخلق فيهم الكفر، ويفيدهم به، فلا يستطيعون الانفكاك عنه، ثم يعذبهم بالنار، ولا يكون ذلك قبيحاً، بل إن ذلك من العدل والإحسان.

قلنا: قد ثبت بالاتفاق بين المسلمين بما فيهم المجبرة أن الله تعالى عدل لا

يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرًا عظيمًا، ومفهوم العدالة معروف عند البشر متقرر في عقوبهم، ولا شك أن ما تذكره المجبرة متناف مع ذلك غاية التنافي، مع ما فيه من تكذيب المدائح التي تمدح الله تعالى بها في كتابه الكريم من نحو قوله تعالى: **﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾** [الكهف] وقوله: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾** [البقرة: ١٨٥].

قول المجبرة: إن الله تعالى خلق الإنسان ثم خلق فيه الكفر والفسوق والعصيان، وأراد ذلك وشاءه وقدره وقضاءه، ليس للإنسان فيه فعل ولا إرادة ولا مشيئة، والله تعالى هو الذي تولى ذلك دون الإنسان، ثم يعذبه الله تعالى بالخلود في النار والأغلال، فهذا من أعلى منازل العسر وأشدتها، بل لا عسر فوق ذلك، وعلى قول المجبرة فأين ما تمدح الله بنفيه في قوله: **﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾**؟ وعلى الجملة فلا يسعنا سرد الأدلة على بطلان مذهب المجبرة، ويكتفي لمعرفة بطلانه بعد بدبيه العقل أن يقرأ العاقل القرآن، فإنه سيجد من أوله إلى آخره يردد على الجبرية، ويصبح في وجه مذهبهم الشيطاني.

الاحتجاج بالدعاء بالتفقيق والتسديد ونحوهما

قد تتحجج المجبرة على مذهبها وهو أن الله تعالى هو الذي يخلق المعاصي والطاعات ويريدها ويشاؤها ويقضيها ويقدرها بمشروعية الدعاء بالتفقيق والتسديد والإعانة والعصمة والهداية ونحو ذلك.

ومن ذلك الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ: ((اللهم أعننا على أداء ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها... واهدنا ويسر الهدى لنا... وخذ إلى الخير بناصينا، واجعل الإسلام متنه رضانا)) إلى غير ذلك من الأدعية، وهي كثيرة في هذا الباب.

وقد يؤيدون ذلك بنحو قوله تعالى: **﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّ إِلَيْكُمُ الْأَئِمَانَ وَرَزَّيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَان﴾** [الحجرات: ٧].

والجواب والله الموفق: أن الدعاء بذلك ثم حصوله لا ينافي الاختيار، وذلك أن التوفيق والتسديد والعصمة والإعانة و.... إلخ معناها التيسير لليسرى التي ذكرها الله تعالى في قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَىٰ ۖ فَسَنِيْسِرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾** [الليل]، وحصول كل ذلك لا يكون إلا للمؤمنين المتقيين، كما ذكر الله في الآية هذه، وكما في قوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجًا﴾** [الطلاق: ٢]، أي مخرجاً من فتن الوقع في المأثم والمعظائم.

ولا ينافي ذلك كما ذكرنا الاختيار، فإن العبد المؤمن هو الذي يختار فعل الطاعات وترك المعاشي، وعنابة الله ورعايته تحوطه وترعااه.

أما كيفية التوفيق والتسديد والعصمة التي يعطيها الله تعالى عباده المتقيين فهي أن الله تعالى يزيد في بصائر المهددين المستجبيين، كما ذكر الله تعالى في قوله: **﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾** [الحمد: ١٧]، **﴿وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْسُونَ بِهِ﴾** [الحديد: ٢٨]، **﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾** [الأنفال: ٢٩]. والفرقان هو زيادة تنوير العقل.

فإذا زاد نور القلب ازداد المؤمن إيماناً بالله، واستحكمت المعرفة به تعالى، وازداد رسوخاً في الخشية له جل وعلا.

فإذا حصلت خشية الله ورسخت حجزت صاحبها عن الوقع في المعاشي، وقيده، وساقته إلى فعل الطاعات وتحري رضا الله تعالى، وتسبب ذلك أيضاً في زيادة حب الإيمان، وكرامة الكفر والفسق والعصيان، وعندها يحظى المؤمن بتيسير الله له سبل الطاعة، وينبه سبل المعصية.

تيسير الله سبل طاعته وتجنّب سبل معصيته

يقع ذلك على صور كثيرة، منها: أن يرزق الله العبد زوجة صالحة تعينه على أمور دينه، وأن يرزقه الله تعالى أولاداً صالحين كذلك، وأن يكون في مجتمع صالح، أو أن يكون في بلد العلماء المحقين، وتيسير له العلاقة معهم، وثلىقى في

قلبه محبتهم، وأن يغنيه الله تعالى عن الفقر، ويعطيه الكفاية فلا تحدثه نفسه بعد ذلك إلى الوقوع في أكل الحرام ونحو ذلك.

وأما كيفية تجنب الله تعالى له سبل المعصية فكذلك يقع على صور كثيرة، منها: أن يرزقه الله تعالى رزقاً على قدر الكفاية وال الحاجة، ولا يبسط له في ذلك؛ لئلا يقع في الطغيان والإثم والعدوان الذي قال الله عنه: **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ أَنْ رَآهُ أَسْتَغْنَى﴾** [العلق: ٦، ٧]، وقال سبحانه: **﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَعَدُوا فِي الْأَرْضِ﴾** [الشورى: ٢٧].

ومنها أن يرزقه الله زوجة على حسب حاجته بحيث لا تحدثه نفسه بعدها إلى الوقوع في الحرام.

ومنها: أن تعرض له شواغل وموانع وصوارف إذا عزم على سفر مثلاً قد يتعرض فيه لفتنة الوقوع في الحرام، أو على فعل شيء قد تكون عاقبته آثمة. وصور ذلك كثيرة وقصدنا هو ضرب الأمثل لتفهيم المقصود.

وبعد، فالدعاء عبادة مستقلة يحبها الله تعالى، ويدعو عباده إليها، كما في قوله عز ذكره: **﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَحِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَّدُخْلُونَ جَهَنَّمَ دَآخِرِينَ﴾** [اغفار] وقوله: **﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَحُفْيَةً﴾** [الأعراف: ١٥٥]، إلى غير ذلك من الآيات، وذلك لما فيه من إظهار الافتقار إلى الله، والتذلل وإظهار الحاجة إليه، وأنه مصدر كل خير، ورب كل نعمة، وأن الإنسان لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فالحياة من عنده، وزيادة الأعمار من عنده، وصحة الأبدان من عنده، وهو الذي يرزق عباده بإنزال المطر، ثم بإخراج الرزق من الأرض، وهو الذي أرسل الرسل، وأنزل الكتب هداية الناس، وعلمهم سبل الطاعة والهداية، وكيف يطيعون ويشكرون، وحذرهم من سبل الشيطان، وعلمهم ما لم يكونوا يعلمون و... إلخ.

فالمؤمن وإن كان يعلم أن الله تعالى يعطي ذلك في الدنيا من غير دعاء كما قال سبحانه: ﴿كُلَّاً نُمْدَهُؤْلَاءِ وَهُؤْلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الاسراء] وقال: ﴿نَحْنُ قَسْمَنَا يَبْنُهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢].

وأنه تعالى قد هدى الناس جميعاً بما أرسل إليهم من الرسل، وبما أنزل من الكتب، وبما أطاعهم من العقول و... إلخ، غير أنه وإن كان كذلك إلا أن فيه حِكْمَةً وأُسْرَاراً يريدها الله، منها:

- ١- إظهار الفقر وال الحاجة إلى الله.
- ٢- إظهار أن الله تعالى هو الذي يعطي ويمنع.
- ٣- إظهار التضرع والتذلل.
- ٤- إعلان إحاطة الله بكل شيء، واستيلاء قدرته على كل شيء، وأن أَزِمَّةَ الأمور كلها بيده، ومصادرها عن قبائحه، يفعل ما يشاء، ويجعل ما يريد.
- ٥- إظهار أن العبد لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً.
- ٦- الدعاء صلة بالله، يبيث فيها العبد شكایته على ربه، ويسائله من فضله ما لا يقدر عليه غيره من تفريج الهم وكشف الغم و... إلخ، فيتسبّب ذلك إلى حصول الطمأنينة في القلب، والتحفيف من وطأة البلاء النازل وشدة محنته.
- ٧- وباستمرار الدعاء تحيا تلك الصلة بالله وتستحكم، فإن رأى الإجابة حَمَدَ الله تعالى وأكثر من شكره، وإن رأى غير ذلك قال: لعل ذنوباً حالت دون الدعاء فنظر إلى عيوب نفسه وإلى ذنبه وأصلحها، وأكثر من الاستغفار خصوصاً وعموماً.
- ٨- الدعاء عدة المؤمن وسلامه على الأعداء، وفيه ملاذ من شر ما خلق الله تعالى، فتقلّ به المخاوف ويطمئن به البال، وتسكن إليه النفس و... إلخ، وفي الحديث: ((الدعاء سلاح المؤمن)). إلى غير ذلك من الحكم والأسرار.

تفسير لا حول ولا قوة إلا بالله

قد تقول المجبرة إن في هذه الكلمة (لا حول ولا قوة إلا بالله) ما يدل على مذهب الجبر، وفي الواقع أنه لا دليل فيها على مذهبهم الخبيث.

والمعنى فيها: أن القوة لله جميـعاً، ليس للإنسان قوة ولا حول ولا قدرة، فقدرة الإنسان وقوته من الله، فهو تعالى الواهب لذلك، والخالق له، وهو تعالى الذي يمكن عباده من مزاولة الأعمال، وفعل ما يريدون، فسهل لهم فعل ذلك، ويسـره، ومكـنـهم من الوصول إليه، بما أعطـاهـمـ من آلة المـشيـ التي هيـ الرـجـلـانـ، وآلـةـ الفـعـلـ التي هيـ الـيـدـانـ، وـمـهـدـ لهمـ الـأـرـضـ لـيـسـيرـواـ عـلـيـهـاـ، وـيـتـقـلـبـواـ عـلـيـهـاـ، وـجـعـلـهـاـ فـجـاجـاـ سـبـلـاـ، وـسـخـرـهـمـ أـسـبـابـ الـمـعـيـشـةـ، فـدـحـىـ تـعـالـىـ الـأـرـضـ بـالـتـرـابـ، وـسـخـرـهـمـ السـحـابـ وـالـأـمـطـارـ، وـإـنـبـاتـ الـأـرـضـ، وـإـخـرـاجـ الـشـمـراتـ وـالـحـبـوبـ، وـسـخـرـهـمـ الـرـيـاحـ، وـسـخـرـهـمـ الـشـمـسـ وـالـقـمـرـ لـإـصـلـاحـ الشـمـرـ وـ..ـ إـلـخـ، وـكـلـ ذـلـكـ لـيـسـ لـهـ فـيـ حـوـلـ وـلـاـ قـوـةـ.

وأرسل إليـهمـ الرـسـلـ، وـأـنـزـلـ الـكـتـبـ، وـأـعـطـاهـمـ الـعـقـولـ الـتـيـ تـيـزـ بـيـنـ الـحـقـ وـالـبـاطـلـ، وـبـيـنـ الـشـكـرـ وـالـكـفـرـ، وـبـيـنـ الـطـيـبـاتـ وـالـخـبـائـثـ وـ..ـ إـلـخـ.

فالإنسان لا حول له ولا قوة في ترك المعاصي، ولو لا قوة الله وحوله بما أعطـاـ الإنسانـ منـ العـقـلـ، ثـمـ بـإـرـسـالـ الرـسـلـ، وـإـنـزـالـ الـكـتـبـ المشـتـمـلـةـ عـلـىـ تـفـصـيـلـ الـطـيـبـاتـ وـالـخـبـائـثـ وـالـفـوـاحـشـ، وـعـلـىـ الـعـبـرـ وـالـأـمـثـالـ، وـالـوـعـدـ، وـالـوـعـبـدـ، وـالـثـوـابـ، وـالـنـكـالـ، وـالـنـعـيمـ، وـالـجـحـيمـ...ـ إـلـخـ، لـاـسـتـرـسـلـ الـإـنـسـانـ فـيـ مـاـ تـشـتـهـيـ نـفـسـهـ، لـاـ يـرـدـهـ عـنـ ذـلـكـ رـادـ، وـلـاـ تـحـجـزـهـ مـنـ نـفـسـهـ قـوـةـ، وـلـاـ يـقـفـ عـنـدـ حدـ، وـلـاـ...ـ إـلـخـ، وـكـانـ كـسـائـرـ الـحـيـوـانـاتـ، وـتـهـاماـ كـمـاـ قـالـ سـبـحـانـهـ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعُمُ الشَّيْطَانَ... الْآيَة﴾ [النساء: ١٨٣]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَيَّ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا... الْآيَة﴾ [النور: ٢١].

تفسير قوله تعالى: **«وَمَا كَانَ يَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ»**

الإنسان لا قوة له ولا استطاعة إلى الاهتداء إلى سبيل السعادة الأبدية في جنات النعيم، ولو لا هداية الله تعالى له إلى ذلك لضلّ وهلك في ضلاله، وقد ذكر الله تعالى عباده المؤمنين هذه النعمة التي هي نعمة الهدى ليشكروه فقال سبحانه: **«وَإِذْ كُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ يَنْعَمُونَ إِحْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَّا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِّنْهَا... الآية»** [آل عمران: ١٠٣].

تفسير قوله تعالى: **«وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ... الآية»**

هذه الآية في المعنى كالآية السابقة، فمشيئة الإنسان محدودة، لا تستطيع الوصول إلى مشيئة الإيمان الصحيح، والعقائد الحقة، والعمل بشرائع الإسلام الموصلة إلى السعادة الأبدية في جنات النعيم، وإلى السلامة من العذاب الأليم، ولو لا مشيئة الله تعالى لإرسال الرسل وإنزال الكتب هداية الخلق إلى ذلك لحار الناس وضلّوا وهلكوا.

فمشيئة الإنسان للهداية متوقفة على مشيئة الله لإرسال الرسل، وإنزال الكتب وبيان الدين والشرياع، فأهل مكة وأهل المدينة قبل أن يُبعث إليهم الرسول ﷺ لم يكن لهم قوة ولا قدرة على مشيئة الإسلام والهدى، فلما شاء الله تعالى أن يرسل إليهم الرسول ﷺ، وينزل إليهم الهدى استطاعوا حينئذ أن يشاءوا الهدى والعمل بشرائع الإسلام.

تفسير قوله تعالى: **«يُضُلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»**

هو: أن الله تعالى يحكم بضلال من يشاء ويحكم بهدى من يشاء، وهو جل وعلا لا يحكم بضلال المكلف إلا بعد أن يُيَّسِّرَ له الحجة ويوضح له المحجة فإن أعرض بعد أن يستوضح ذلك، ويتبيّنه، ويستيقنه، حكم الله تعالى عليه حينئذ بأنه ضال هالك، وتهماً كما قال سبحانه: **«وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُّسَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ»** [التوبه: ١١٥]، **«لِيُهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ يَقِنَّةٍ وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ»** [الأنفال: ٤٢].

وقد أخبر الله تعالى على سبيل الحصر والقصر عما ذكرنا في قوله تعالى في سورة البقرة: «يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ»^٣ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوَصَّلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ» [البقرة: ٢٦-٢٧]، فأخبر تعالى أن الضلال محصور ومقصور على الفاسق المتجاوز للحدود الذي ينقض عهد الله من بعد أن التزمه.

تفسير قوله تعالى: {وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِّنْ لَأْمَانَ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالْتَّاسِ أَجْمَعِينَ}

لو يشاء الله تعالى أن يكره الناس على الدخول في الهدى إكراهًا، ويضطرهم إليه اضطراراً لدخولهم فيه أجمعين، حتى لا يبقى من الناس أحد إلا كان مهتدياً. ولكن الله تعالى يريد من عباده أن يكونوا مختارين، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، فمن دخل في الهدى والإيمان باختياره ومشيئته من غير أن يكون مكرها استحق الشواب والتعظيم في جنات النعيم، ومن أعرض عن الهدى، واختار الكفر - بعد أن يتىءن له الهدى - استحق العذاب والخزي في نار جهنم.

نظرة عامة في مذهب المجرة

من أجل زيادة البيان والإيضاح لبطلان مذهب المجرة، ومنافاته لدين الإسلام وشرائعه وكتابه نقول: إن مذهب المجرة يبني على قواعد، كل قاعدة منها تستهدف الإطاحة بجانب من دين الإسلام، وهذا بيان ذلك:

- الدعوة إلى ارتكاب الجرائم والكبائر والعظائم.

يتمثل ذلك في ما يروونه من الحديث المشهور عندهم الذي صار من الأصول المسلمة، وذلك الحديث هو: من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق...، والحديث: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي، ثم قوله في أصول عقيدتهم: إن الخلود في النار خاص بالكافرين.

٢- في أصول عقيدتهم التي لا يتم الإسلام والإيمان إلا بها عندهم الاعتقاد والتصديق واليقين بأن الله تعالى هو الذي يتولى خلق المعاصي وفعلها دون العبيد، وأنه تعالى يشاؤها ويريدها ويقدرها ويقضي بها دون العبد.

٣- ارتكاب الجرائم والكبائر والفسق والعصيان لا يخرج العبد من الإيمان.

٤- من أصولهم المسلم أن حبَّ آل محمد وحب علي عليهما السلام رفض وزندقة، وحب معاوية إيمان، وبغضه زندقة، وهذا في حال أنهم لا ير奉ون رؤوسهم للعن على عليهما السلام وبغضه.

هذه هي بعض قواعد مذهبهم، وهذه القواعد الأربع قد أحاطت بالإسلام واكتنفته من جميع جوانبه، وقضت على روحه ومعناه، فقد حققوا بها غاية ما يتمناه الشيطان من تهويين المعاصي، وكنس الطريق للمجرمين، وتأمين الظالمين، فليعمل الظالمون ما شاءوا وليتجرروا وليتکبروا وليفسدوا و... إلخ، فشفاعة النبي ﷺ أمامهم، وحصانة لا إله إلا الله معهم، فأعراضهم مصونة، وكرامتهم مكونة، وحرمتهم عظيمة.

وفي الآخرة سيدخلون الجنة بشفاعة النبي ﷺ، وليس على العصاة من بأس مع لا إله إلا الله في ترك الفرائض وسائر الواجبات، ثم تطاولوا بعد هدم الشرائع والفرائض وتسهيل ارتكاب الجرائم إلى هدم التوحيد والعدل والحكمة؛ بما أصلوا في أصول قواعدهم من العقائد الخرافية، والأوهام الشركية، وبذلك أطاحوا بدين الإسلام، الذي يتمثل في حسن الإيمان بالله، والأعمال الصالحة والتقوى.

المجبرة وموقفهم من الدين الحق

والمجبرة من يومهم الأول عارفون بأن الدين الحق هو عدوهم الكبير، وخصمهم الألد، لذلك فقد شمروا لحرب أهل الحق غاية التشمير، ولم يكفهم ذلك حتى جعلوا هذه الحرب من أصول العقيدة، ومن تهام الإسلام، وأهل

الحق هم آل محمد ﷺ، ومن طالع كتب التاريخ وجد تصديق ما ذكرنا. ولتحصين مذهبهم وحراسته أصلوا في أصولهم إبطال حجة العقول، وحرموا التعویل عليها، وقالوا: إن العقول لا تمیز بين الحسن والقبح، ولا بين الفاسد والصحيح، ولا بين الحق والباطل، وما حصل من ذلك في العقول وعند العقلاء، فإنما يحصل بسبب الإلحاد والعادة.

ومما يستدللون به: قوله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**.

قالوا: المعنى أن الله لا يدهم على الهدى، ولا يدخلهم فيه، ولا يدعوهم إليه. قلنا: المعلوم من ضرورة الدين أن الله تعالى قد دعا الكفار جميعاً وغيرهم إلى الإيمان به والتصديق برسله، وذلك بما أرسل إليهم من الرسل، وأنزل من الكتب، وقد قال تعالى: **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحْبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى** [فصلت: ١٧].

وقال سبحانه: **وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَّ فِيهَا نَذِيرٌ** [افاطر: ٢٤]، وقال تعالى فيها يحكيه: **أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبُنَا...الآية** [الملك: ٨-٩] إلى غير ذلك من الآيات.

معاني الهدى

وللهدى عدة معانٍ يستعمل فيها:

١ - الدعاء إلى الخير، وذلك في نحو قوله تعالى: **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحْبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى** [فصلت: ١٧].

٢ - زيادة البصيرة، وذلك في نحو قوله تعالى: **وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادُهُمْ هُدَى** [محمد: ١٧]، ومثله قوله تعالى: **إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا** [الأنفال: ٢٩] أي بصيرة وتنويراً، وهذا الهدى الذي بمعنى زيادة البصيرة وتنوير القلب يجعله الحكيم تعالى ثواباً لأوليائه يتلقاً صونه في هذه الحياة الدنيا، ومثل ذلك ما يروى عن النبي ﷺ: ((ألا إِنَّهُ مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا، وَقَصَرَ فِيهَا

أمله، أعطاه الله علماً بغير تعلم، وهدى بغير هداية، ألا ومن رغب في الدنيا، وأطال فيها أمله، أعمى الله قلبه على قدر رغبته في الدنيا)).

٣- بمعنى الثواب كما في قوله تعالى: **«إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يُهْدَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ»** [يونس: ١٩] فالمعنى يشبيهم ربهم بسبب إيمانهم، وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: **«إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يُهْدِيْهِمُ اللَّهُ»** [النحل: ١٠٤] أي لا يشبيهم.

٤- بمعنى الحكم والتسمية كما في قول الشاعر العربي:
ما زال يهدي قومه ويضلنا جهراً وينسبنا إلى الفجار

أي يحكم على قومه بالهداي، ويسميهم مهتدين، ويحكم علينا بالضلال، ويسمينا ضلالاً.

إذا عرفت ذلك، فاللازم تفسير الهدى في آيات القرآن على ضوء هذه المعاني، وقد يستقيم تفسير الهدى في آية بمعنى، وفي الآية الأخرى بمعنى آخر، وكل ذلك على حسب ما ترشد إليه القرائن وسياق الآية، ويشترط لصحة ذلك أن لا يكون هناك تناقض مع عدل الله وحكمته وسعة رحمته، أو ما ينافق حكم القرآن، أو حجج العقول، وذلك أن آيات القرآن لا تتناقض، ولا يدخلها الاختلاف؛ لقوله تعالى في القرآن: **«لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ»** [فصلت] وقوله تعالى: **«وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»** [النساء].

ومثل ذلك الحجج القطعية فإنها لا تتناقض، ولا يدخلها الاختلاف، فحجج العقول لا تخالف القرآن، ولا يخالف بعضها بعضاً.

ومن هنا خاطب الله تعالى في القرآن أهل العقول، وأمرهم بالرجوع إلى عقولهم ليتعرفوا من خلاتها صحة ما جاءهم به القرآن، وذلك في نحو قوله تعالى: **«أَفَلَا تَعْقِلُونَ»** **«أَفَلَا تَذَكَّرُونَ»** وهذا مما يدل دلالة ظاهرة على أن

ما جاء الله تعالى به من حجج القرآن متأيد بها ركزه الله تعالى من حجج العقول، ولمعرفة ذلك يكفي التذكرة لما ركزه الله في الفطرة من الحجج.

قوله تعالى: **﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا.. الْآيَة﴾** [السجدة: ١٣].

فالمعنى المقصود: أنا لو شئنا لأجلأنا كل نفس إلى الهدى إلهاجاً لا تتمكن معه من الخروج عن الهدى، غير أن الله تعالى لا يشاء ذلك؛ لما فيه من بطلان التكليف.

وذلك أن التكليف يترتب عليه الثواب والعقاب، والثواب والعقاب لا يكونان إلا على الأفعال الاختيارية، وذلك واضح.

معاني الضلال

والضلال في لغة العرب يستعمل في معانٍ مختلفة:

١ - بمعنى الضياع والهلاك، كما في قوله تعالى: **﴿ضَلَّ سَعِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾** [الكهف: ١٠٤]، وقوله تعالى: **﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾** [الأنعام: ٢٤] وقوله تعالى: **﴿وَقَالُوا إِذَا ضَلَّنَا فِي الْأَرْضِ﴾** [السجدة: ١٠].

٢ - بمعنى العذاب والعقوبة، كما في قوله تعالى: **﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُرُّرِ﴾** [القمر]، وقوله تعالى: **﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ﴾** [إسحاق].

٣ - بمعنى الغواية عن واضح الطريق، ومنه قوله تعالى: **﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾** [طه: ٦٣].

٤ - وقد يكون الإضلal بمعنى الحكم والتسمية كما في:
ما زال يهدي قومه ويضلنا....

٥ - وقد يكون الضلال بمعنى النسيان كما قال تعالى: **﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا...﴾** [البقرة: ٢٨٢].

٦ - وبمعنى الغفلة كما في قوله تعالى: **﴿وَوَجَدَكَ ضَالًاً فَهَدَى﴾** [الضحى: ٧].

إذا عرفت ذلك أمكنك تفسير ما جاء في القرآن من نحو: إن الله يضل الظالمين بما يستقيم من المعاني المذكورة.

ولا يجوز تفسير ذلك بالإغواء عن طريق الحق، لأن الله تعالى عدل حكيم لا يفعله.
وقالت المجرة في قوله تعالى: **﴿يُضلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾** [فاطر: ٨] وقوله تعالى: **﴿وَيُضلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾** [ابراهيم: ٢٧]، ونحو ذلك إنه بمعنى: يغويهم عن طريق الحق، ويدخلهم في الضلال.

قلنا: ذلك نقص لا يفعله الحكيم، وسب له تعالى، وحط له جل وعلا عن القدسية، وعن العدل والحكمة، مع ما في ذلك من التزكية لإبليس وجنوده، حيث نزهوا إبليس عن الإغواء والإضلal، ثم رموا ربهم جل وعلا بفعل إبليس. سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً.

قال تعالى فيما يحكيه عن قول إبليس: **﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغُوِّنَّهُمْ أَجَمِيعِنَّ﴾** [إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ] [٨٣].

والإغواء في لغة العرب يجيء لمعان:

- ١ - بمعنى الصرف عن واضح الطريق.
- ٢ - وبمعنى الإتعاب للحيوان، يقال: أغوى الفضيل، إذا أتعبه بحبسه عن الماء واللبن.
- ٣ - وبمعنى الحكم والتسمية.

لذلك فيجوز أن يقال في أغوى الله الضلال إنه بمعنى: حكم عليهم بالغواية، وسماهم بها حين غروا وضلوا عن طريق الحق، أو بمعنى أتعبهم بالعذاب، ولا يجوز أن يفسر ذلك بأن الله صرفهم عن طريق الحق، وأدخلهم في الغواية والضلال، لأن ذلك سب لله تعالى وترزكية لإبليس كما تقدم.

والفتنة تجيء في اللغة لمعان:

- ١ - بمعنى الاختبار، كما في قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾** [العنكبوت] أي: اختبرناهم.
- ٢ - وبمعنى الشدة والمحنة، كما في الحديث: ((ستأتي من بعدي فتن متشابهة كقطع الليل المظلم، فيظن المؤمنون أنهم هالكون عندها، ثم يكشفها الله بنا أهل البيت)). فالمراد هنا المحن والشدائد والأهوال.
- ٣ - وبمعنى الإضلal والإغواء عن طريق الحق، كما في قوله تعالى: **﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾** [الصفات] أي: ما أنت بمضللين إلا من هو من أهل الضلال.
- ٤ - وبمعنى العذاب، كما قال تعالى: **﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾** [الذاريات: ١٣] أي: يعذبون.

فيجوز أن يقال: فتن الله المكلفين بمعنى اختبرهم بالتكليف والشدائد، ويقال: يفتتن الله تعالى المجرمين بمعنى يعذبهم بذنوبهم. ولا يجوز أن يقال: المعنى أن الله تعالى يدخلهم في الضلال والغواية، لأن ذلك ذم الله تعالى وتزكية لإبليس وجنوده.

والتجارة تقول في ذلك: إن الله تعالى يدخلهم في الفتنة والضلال والغواية، وقد جعلوا هذه الآيات التي ذكرنا وشرحنا دليلاً على مذهبهم. وأعلم أن هذه الآيات التي ذكرنا من الآيات المتشابهة.

ومن المناسب أن نفسر المتشابه الذي ذكره الله تعالى في قوله تعالى: **﴿مِنْهُ آيَاتٌ حُكْمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَبِيعٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ... الْآيَة﴾** [آل عمران: ٧].

فنقول: الآية قد تكون من المتشابه لوجود كلمة فيها تحتمل عدة معانٍ مختلفة، فيشتبه من أجل ذلك على الناظر المعنى المقصود، كما تقدم في الآيات التي ذكرناها، فإن الهدى والضلال والإغواء والفتنة تحتمل كل كلمة منها عدة معانٍ مختلفة متنافية، وهذا المعنى الذي ذكرناه في تفسير المتشابه هو المتواافق مع اشتقاء لفظة المتشابه، وذلك أن المتشابه والمتشابه صيغة موضوعة في اللغة للمشاركة في معنى الفعل بين اثنين فأكثر، ومن هنا فإن اللفظة إذا احتملت عدة معانٍ مختلفة استحققت اسم المتشابه، والمراد أن المعاني التي تحتملها اللفظة متشابهة في صحة إطلاق اللفظة عليها.

الاختبار والابتلاء

قد سبق أن الفتنة تأتي بمعنى الاختبار والابتلاء في قوله تعالى: «وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ» [العنكبوت] فمن المناسب هنا توضيح معنى الاختبار والابتلاء الصادر من الله تعالى، فنقول: إن الله تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، مطلع على خفيات الغيب، لا يخفى عليه ضعيف الإيمان، ولا قوي الإيمان، ولا كاذب الإيمان، غير أنها اقتنصت حكمته تعالى أن لا يجازي إلا على الأعمال الظاهرة لا على علمه.

لذلك فإنه تعالى يريد أن تظهر أعمال عباده بحيث يتميز ويُعرف كل واحد منهم عن الآخر بما ظهر من عمله الذي يعبر عن صدق الإيمان أو كذبه، والذي هو ترجمة صادقة لما يكتنّه الضمير من الإخلاص أو عدمه.

فشبه الله تعالى التكاليف والشدائيد التي يحملها عباده، والتي ينكشف بها الصادق والكاذب، ويتميز بسببيها المؤمن والمنافق، شبهه تعالى فعله ذلك بفعل المختبر الجاهل بحقيقة الأمر، فسماء الله تعالى لذلك اختباراً لما كان في الصورة يشبه فعل المختبر.

وكذلك يفسر ما كان نحو هذا، كقوله تعالى: «ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ

الْحَرَبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا ﴿٢﴾ [الكهف] أي ليظهر في الوجود ظهوراً بالفعل ما كان يعلمه الله تعالى من جواب السؤال المذكور في الآية.

الطبع والختم

الطبع والختم المذكوران في القرآن في لغة العرب يتعدد معناهما بين:

١- العلامة، يقال: طبع على الشيء وختم عليه إذا جعل عليه علامة.

٢- والتغطية، يقال: طبع الإناء وختمه إذا غطاه.

إذا عرفت ذلك فلا يجوز أن يقال إن معنى **﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾** [البقرة: ٧] ونحو ذلك هو غطى عليها ومنعها من وصول الإيمان إليها؛ لأن ذلك يكون منافياً للتوكيل، فلا يصح تكليف المختوم على قلبه، لأنه حيئذ من تكليف ما لا يطاق، وقد قال تعالى: **﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٨٦] **﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهُ﴾** [الطلاق: ٧]، **﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾** [التغابن: ١٦].

وليس في وسع المختوم على قلبه أن يؤمن، ولا يستطيع التقوى، والتوكيل بذلك في هذه الحال قبيح، والله متعال عن فعل القبيح.

وقد خالفت المجرة، فقالت: إن الله غطى على قلوب الكفار، ومنعها من وصول الإيمان إليها.

ونقول في الجواب زيادة على ما تقدم: إن الله تعالى أمر الكفار ونهاهم، ولو كانت قلوبهم كما تقول المجرة لم يأمرهم ولم ينفهم، وذلك أن خطاب من لا يعقل نقيصة يجب تنزيهه عنها.

وقال بعض العدلية: إن الطبع والختم من الله تعالى هو أن يجعل تعالى في قلوب الكفار والفساق نكتة سوداء ليتميزوا بها للملائكة.

وهذا عكس المؤمن فإن الله تعالى يجعل في قلبه نكتة بيضاء.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: (الإيمان ييدو لحظة كلما ازداد الإيمان ازدادت اللحظة).

وقد أجب بأن أعمال الكفار والفساق أوضح من ذلك، مع أن الملائكة صلوات الله عليهم لا يرون ما وارأه اللباس من العورة، كما ورد عن النبي ﷺ أنهم يغضون أبصارهم عند قضاء الحاجة.

وما روي عن علي عليه السلام فهو استعارة يراد بها التنوير وال بصيرة.

نعم، الأولى في الطبع والختم أن يقال: إن الطبع والختم في نحو قوله تعالى: **﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ...﴾** [البقرة: ١٧] قد جاء على طريق الكنية التي هي أبلغ من التصريح، ويكون المعنى المراد حينئذ الإخبار عن الكفار بأنهم قد بلغوا في الغفلة والإعراض والتعنت وترك النظر والاستماع إلى آيات الله إلى الغاية والنهاية، وهذه الغاية والنهاية التي وصل إليها الكفار من الإعراض والغفلة و... إلخ، صورها الله لنا بأبلغ تصوير وأوضحه وأتقنه، وذلك في ذكره للختم والطبع، حيث إن السامع لا يتصور الغفلة البالغة، والإعراض العظيم، والتعنت في أقصى غاياته، و... إلخ تمام التصور إلا في ختوم القلب ومطبوعه، الذي استحكم ختمه وطبعه، بحيث لا يتصور منه الفهم والإدراك.

وقد أخبر الله تعالى عن هذا المعنى الذي ذكرنا بأسلوب آخر في قوله تعالى: **﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنَدَاءً صُمُّ بُكْمُ عُمُّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾** [البقرة: ١٧] فشبه الله تعالى الكفار بالأنعام التي لا تسمع إلا مجرد الأصوات من غير فهم لما يقال لها، ثم أخبر تعالى عنهم بأنهم صم لا يسمعون، وعمي لا يصرون، وبكم لا يتكلمون، وأخيراً قال: فهم لا يعقلون، وكل ذلك يراد به التصوير لما ذكرنا من شدة الإعراض والغفلة و... إلخ.

ولم يرد الباري تعالى أن يخبر بأنهم صم على الحقيقة، وعمي على الحقيقة، وبكم على الحقيقة، ولا يعقلون على الحقيقة، وذلك أن المعلوم أنهم كانوا بصراء ذوي أسماع، يرون آيات الله ويسمعونها، وكانوا ذوي لسانه وفصاحة، وفي هذه الآية الأخيرة دليل على ما ذكرنا من تفسير آية الختم.

لِمَ أَسْنَدَ الْخَتْمَ وَالْطَّبْعَ إِلَى اللَّهِ؟

فإن قيل: لم أَسْنَدَ الْخَتْمَ وَالْطَّبْعَ إِلَى اللَّهِ؟

قلنا: إسناد ذلك إلى الله مما يزيد في قوة الكنية عن المعنى المراد الذي ذكرناه. هذا، وما يزيد في قوة المعنى الذي ذكرنا قوله تعالى في الكفار وإعراضهم عن سماع الآيات وعن النظر فيها: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكْنَةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي أَذَانِنَا وَقُرُّ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّا عَامِلُونَ﴾ (فصلت).

فإن الكفار حين دعاهم النبي ﷺ إلى الإسلام، وكرر عليهم الدعاء، أرادوا أن يقنعوا النبي ﷺ بجواب مقنع وحاسم، لا يطمع وراءه في إيمانهم، ولا يكون له بعده رجاء في إسلامهم، فقالوا: (قلوبنا مغطاة ومحجوبة بأكنة، فلا يصل إليها ما تدعونا إليه من دينك، وأذاننا مسدودة باللوقر فلا نسمع صوت دعوتك، وبيننا وبينك حجاب يحول بيننا وبين ما تدعونا إليه، فأنت وشأنك، فإننا مصرون على ما نحن عليه من الشرك، وعاملون أعماله، لا نفارق ذلك).

ومما لا شك فيه أنهم لا يريدون الإخبار بأن قلوبهم مغطاة على الحقيقة، وأن آذانهم مسدودة لا تنفذ إليها الأصوات و... إلخ.

وعلى مثل ما ذكرنا من التفسير يفسر قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: ٢٧] ونحوه، وكل ذلك كنية عما ذكرنا من المعنى.

التزيين

التزيين في اللغة هو: التحسين.

قالت العدلية: إن الله تعالى لا يزين العاصي لعباده ولا يحسنها لهم، وذلك لأن تزيينها وتحسينها قبيح يتعالى الله عن فعله.

وقالت المجردة: إن الله تعالى يزين العاصي للعصاة ويسننها لهم.

قلنا: تزيين العاصي له حيثيات مختلفة الأحكام:

١- فمن حيث ميل النفس والطبيعة والشهوة لا شك أن كل مكلف يجد من نفسه ذلك الميول النفسي، وحب الوقع في المعاصي، ولو لا زواجر الرحمن ووعيده ثم توفيقه وتسديده لوقع الكل تقريرًا في المعاصي، ومن هذه الحقيقة فلامانع من إسناد التزيين إلى الباري عز وجل، ومن هنا جاء قوله تعالى: **﴿رُزِّيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقْنَظَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ...الآيَة﴾** [آل عمران: ١٤]، فالله سبحانه وتعالى هو الذي طبع الناس على تلك الطبيعة، وفطرهم عليها، وهذا في حين أنه تعالى فطر الناس على استقباح القبائح والفواحش، واستنكار ذلك، والنفرة منه.

٢- لا شك أن الله تعالى رحب عباده في الطاعات بما جعل من الثواب المضاعف والأجر الجزيلة والعاقبة الحسنة، فمن هذه الحقيقة لا يجوز أن يقال: إن الله تعالى زين لعباده المعاصي، بمعنى أنه تعالى رحب بهم فيها ودعاهم إليها، مثل ترغيبه تعالى في الطاعات والدعوة إليها.

٣- الحقيقة الأولى هي من حيث تزيين المعصية عند الشهوة، وهذا هنا حقيقة أخرى هي تزيين المعصية عند العقل، وتزيين المعصية عند العقل مما لا يكون، وذلك أن الله تعالى فطر عقول المكلفين على طبيعة واحدة، لا تختلف أحکامها، فكل عاقل يحكم بفطرة عقله بأنّ الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أكثر من الجزء و... إلخ، وكل عاقل يمتنع بمجرد حكم عقله الظلم والظالمين، ويحب ذا العدل والعادلين و... إلخ.

ومن هذه الحقيقة فلا يجوز أن يقال: إن الله تعالى زين المعاصي للعصاة، وذلك لما فيه من مخالفة الواقع، فإن العصاة جمِيعاً إنما أتوا من قبل الهوى والشهوات بنصوص القرآن، كما في قوله تعالى: **﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾** [النجم: ٢٣] **﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ.. الْآيَة﴾** [الفرقان: ٤٣].

تفسير آيات التزيين

قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

المعنى أن المنهكين في المعاصي قد سيطرت عليهم الشهوات، وغلبتهم الأهواء، فصاروا لذلك إنما ينظرون إلى أعمالهم بعين الهوى والشهوة، فما تواافق مع أهوائهم وشهواتهم استحسنوه، وراج في أسواقهم، وما خالف ذلك نفروا عنه، وكسد عندهم.

ودليل ما ذكرنا أن الله تعالى وصف الكافرين والمنافقين بأنهم صم بكم عمي لا يعقلون، وما ذاك إلا لما ذكرنا من سيطرة الشهوات والأهواء على حواسهم ومشاعرهم وعقولهم، حتى صاروا كالأنعام لا يهمهم إلا إشباع شهواتهم وإدراك ملذاتهم، ومن هنا قال تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبَصِّرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامَ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١]. وحيثند فالمزين لهم سوء الأعمال هو شهوات النفوس الأمارة بالسوء وأهواؤها، لا فطر العقول.

لزيادة الإيضاح نقول: إن في نفس كل مكلف داعين اثنين هما:

- ١- داعي الشهوة.
- ٢- داعي العقل.

داعي الشهوة: يدعو إلى فعل كل ما تشتهيه النفس وترغب فيه من المأكل والمشارب والمناكح والسلط و... إلخ، و تستحسن النفس كل ذلك وتميل إليه، وترغب فيه، ولا تلتفت النفس في نيل شهواتها إلى قانون أو شريعة، هذا هو داعي النفس الأمارة بالسوء، وعملها الذي جبت عليه.

وبجانب هذا الداعي داع آخر، هو داعي العقل والحكمة، ووظيفته الدعاء إلى ترك ما تدعو إليه النفس من المساوئ والرذائل والقبائح و... إلخ.

ومن وظائفه: النظر في عواقب الأمور، والدعوة إلى الحذر وترك الغرور،

وإلى فعل ما يكسب المرأة الكرامة والسلامة والعزّة والرُّفعة والزكاء والطهارة والكمال و... إلخ.

وما ذكرنا عن هذين الداعين أخذناه من قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴾^٧ ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾^٨ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهَا^٩ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا^{١٠}﴾ (الشمس).

فإذا استجاب المرء وانقاد لداعي شهوته ضعف داعي العقل، ويزداد الضعف بازدياد الانقياد للشهوة حتى تسيطر الشهوة على المرء، وحينئذ فلا يكون للعقل سلطان، وقد ينتهي دوره تماماً ويصير صاحبه كما حكى الله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمُ عُمُّ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^{١١} [البقرة].

وإذا استجاب المرء لداعي العقل والحكمة وانقاد له ضعف داعي الشهوة، وكلما ازداد المرء في الاستجابة والانقياد لداعي الحكمة ازداد ضعف داعي الشهوة. وقد كلف الله تعالى عباده بجهاد النفس وقمع أهوائها، يقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾^{١٢} فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى^{١٣}﴾ (النّازعات). وسمى رسول الله ﷺ مصارعة الأهواء والشهوات، وكبح جماحها، ومحاربتها - بالجهاد الأكبر في قوله ﷺ: ((رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر)).

مما تستدل به المجرة على قولهم: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٨].

فنتقول: المعنى أن الله تعالى زين لكل أمة على ألسن الرسل المبعوثين إليهم طاعاته وعباداته وتقواه التي لم يخلقهم الله تعالى إلا من أجلها، فزين الله تعالى لهم ذلك، ورغبهم فيه بما جعل من الثواب العظيم، والأجر الجزيل، والعاقبة الحسنة في الدنيا والآخرة، بالإضافة إلى ما في أعمال الطاعة من المصالح العظيمة في الدنيا.

أما المعاصي فإنها ناتجة عن تسوييل النفس في ما تشتهي، وعن تزيين الشيطان،

وتهاماً كما قال تعالى: **﴿وَإِذْ رَأَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾** [الأنفال: ٤٨]، وقال سبحانه في ما حكى: **﴿بَلْ سَوَّلْتُ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبَرُ جَمِيلٌ﴾** [يوسف: ١٨]، وقال تعالى: **﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ...﴾** [المائدة: ٣٠].

معاني القضاء

القضاء في اللغة يكون لعدة معانٍ منها:

- ١- الخلق كما في قوله تعالى: **﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾** [فصلت: ١٢].
ومنه قول أبي ذؤيب:
وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوِدُ أَوْ صَانِعُ السَّوَايَغِ ثَبَّعُ
- ٢- بمعنى الإلزام والحكم كما في قوله تعالى: **﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾** [الإسراء: ٢٣] ومن ذلك: قضى القاضي بكلِّه، أي حكم وألزم.
- ٣- بمعنى الإعلام والإنتهاء كما في قوله تعالى: **﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرُ﴾** [الحجر: ٦٦].
- ٤- بمعنى الفراغ، ومنه قول القائل: قضيت حاجتي، أي: فرغت.
- ٥- بمعنى الأداء، تقول: قضيت ديني.

وقد يجيء لغير ذلك كقولهم: قضى نحبه، أي: مات، وضربه فقضى عليه، أي: قتله، و... إلخ.

إذا عرفت ذلك فيجوز أن يقال: إن الله تعالى قضى بالطاعات بمعنى ألزم بها وحكم بوجوبها، لا بمعنى خلقها، خلافاً للمجبرة فقالوا: إنه بمعنى خلقها. وكذلك يقولون في المعاشي: إن الله تعالى قضى بها بمعنى خلقها. ويؤخذ الجواب عليهم مما سبق، ونزيد على ذلك فنقول: لو كان الله تعالى هو الذي تولى خلق الطاعات والمعاشي دون العبيد لما أمر ونهى، ولما رغب بالثواب العظيم وتوعد بالعذاب الأليم.

معاني القدر

للقدر عدة معانٍ منها:

- ١ - الإتقان والإحكام كما في قوله تعالى: **﴿إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ﴾** [القرآن: ٤٩].
وقوله تعالى: **﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾** [الفرقان].
- ٢ - التعظيم كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾** [الاتّمام: ٩١] أي: ما عظموه حق تعظيمه، قال في الصدح: والقدر والقدر بمعنى واحد.
- ٣ - بمعنى العلم كما في قوله تعالى: **﴿وَلَكِنْ يُنَزَّلُ بِقَدْرٍ مَا يَشَاءُ﴾** [الشورى: ٢٧] أي: بعلم، ويجوز أن يكون المعنى بتقدير منه تعالى.
- ٤ - وبمعنى المقدار، كما في قوله تعالى: **﴿فَسَأَلْتُ أُوْدِيَةً بِقَدْرِهَا﴾** [الرعد: ١٧] أي: بمقدارها.

- ٥ - وبمعنى الإعلام كما قال العجاج:
واعلم بأنّ ذا الجلال قد قدر في الصحف الأولى التي كان سطر
- ٦ - وبمعنى الأجل كما قال تعالى: **﴿فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾** [٦] إلى قدر **﴿مَعْلُومٍ﴾** [المرسلات].
- ٧ - وبمعنى الحتم كما قال سبحانه وتعالى: **﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾** [الأحزاب].

وبناءً على هذا فيقال: إن الطاعات بقدر الله بمعنى حتمه وإلزامه، ولا يجوز أن يقال إن ذلك بمعنى أنه تعالى خلقها.

وقالت المجبرة: إنه بمعنى خلقها، وكذلك قالوا في المعاصي: إنها بقدر الله.
ويؤخذ الجواب عليهم مما سبق.

ويأتي (قدر) المشدد لمعانٍ منها:

- ١ - بمعنى خلق كقوله تعالى: **﴿وَقَدَرَ فِيهَا أَفْوَاتَهَا﴾** [فصلت: ١٠] أي: خلقها.
- ٢ - بمعنى أحكام كقوله تعالى: **﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾** [الفرقان]، أي: أحکمه إحكاماً.

٣ - ويعنى بينَ يقال: قدر القاضي نفقة الزوجة والقريب.

٤ - ويعنى قاس، يقال: قدرت هذا الشوب على ذاك، أي: قسته به وجعلته مثله.

٥ - ويعنى فرض، يقال: قدر ما شئت، أي: افرض وأوجب ما شئت.

وبناءً على هذا فيقال: إن الله قدر الطاعة بمعنى فرضها وأوجبها، وقدر المعصية بمعنى بيتها وأوضحتها.

ولا يجوز أن يقال ذلك بمعنى خلق، خلافاً للمجبرة، ويؤخذ الجواب عليهم مما أسلفنا.

حديث جابر في القدر

روي عن جابر أنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه)) وقد روی نحوه، فالمجبرة يستدلون بذلك على مذهب الجبر.

ونحن نقول: المراد بالحديث قريب مما جاء في آية الحديد: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكِيلًا تَأسَوْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣]، ويقرب من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْحُوْفِ وَالْجُوْعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَدَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

وكل ذلك يراد به ما يقضيه الله سبحانه وتعالى ويقدره من الخصب والجدب، والصحة والمرض، والغنى والفقر، والأمن والخوف، والحياة والموت، وما أشبه ذلك مما ليس للعباد في تحصيله أو دفعه سبيلاً أو حيلة، أما معاصي العباد وأفعالهم فليست من القدر المذكور في الحديث ولا مما ذكرته آية الحديد؛ وذلك لأن نصوص القرآن تضييف أفعال العباد إليهم، الطاعات منها والمعاصي، وهذا مع إبطاق الأمة على إضافتها إليهم بما فيهم المجبرة.

ولو كان الأمر كما تذكر المجبرة لـما أطبقت الأمة على ما ينافي الإيمان، ولما جاء ذلك في نصوص القرآن.

وبعد، فلا دلالة فيما ذكروا على ما يدعون، وذلك أن الحديث الذي رواه جابر يتحدث عما يصيب الإنسان أو يخطئه، لا عن ما يفعله الإنسان فليس له في الحديث ذكر.

ومعنى الحديث: وجوب الإيمان بأن ما ينزل بالإنسان من المكاره والمضار والبلاوي صادرة عن قضاء الله سبحانه وتعالى، لا حيلة له في دفعها، وأن ما أخطأه من المنافع في الدنيا صادر أيضاً عن قضاء من الله تعالى، أما المعاصي والطاعات فلا تصيب الإنسان، بل الإنسان هو الذي يصيّبها ويفعلها.

يزيد ما ذكرنا وضوحاً أن الطاعات والمعاصي لا تسمى مصائب في حق فاعلها، وأن المشروع الفرح بفعل الطاعات، والنند والخسارة على فعل المعاصي. بخلاف ما يصيب الإنسان من المضار، أو يفوته من المنافع، فإنه لا يشرع الأسى والحزن بسبب ما نزل من البلاء، وعلى ما فات من المنافع، ولا يحسن الفرح بما نال الإنسان من المنافع، وكل ذلك لقوله تعالى: **﴿إِنَّكُمْ لَا تَأْتُوا عَلَىٰ مَا فَاتَّكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَيْتُكُمْ﴾** [الحديد: ٢٣].

وللإجماع على وجوب الرضا بما قضاه الله تعالى وقدره، وفي الحديث ((من لم يرض بقضائي ويصبر على بلائي، ويشكّر نعائني، فليتّخذ ربّاً سوائى)). ومما لا خلاف فيه أنه لا يجوز الرضا بالمعاصي والقبائح والفواحش.

القدرية ومن هم

صح عن النبي ﷺ أنه قال: ((القدرية مجوس هذه الأمة)), ولا خلاف بين الأمة في صحته، غير أنهم بعد الاتفاق على صحته قد اختلفوا فيما هو المقصود بذلك الاسم الذميم.

فقالت العدلية جيّعاً: إن الذين أرادهم النبي ﷺ بذلك الوصف هم الذين يقولون: إن جميع أفعال العباد خيرها وشرّها إنما حصلت بقضاء الله تعالى وقدره وإرادته ومشيئته وخلقته، وهم المجرة.

وقالت المجرة بجميع فرقها: إن المراد بذلك هم الذين يقولون: إن أفعال العباد تحصل باراداتهم ومشيئاتهم، وإنهم هم الذين يفعلونها، ويحدثونها دون الباري عز وجل، وهؤلاء هم العدلية.

فتراجمت طوائف المسلمين بذلك الوصف، كل طائفة تبرأ منه وترمي به خصومها، وكل منهم مصر على ما يقول.

احتجت العدلية على قولها بأن اسم القدرية الذي جاء في الأحاديث منسوب إلى القدر بباء النسب، والمجرة يكثرون من ذكر القدر ويلهجون به؛ فكانوا أحق بهذه النسبة، وذلك أن من هج بذكر شيء نسب إليه، كما يقال: أموري لمن يذكر أن الصفات أمور زائدة على الذات، وطبعي لمن أكثر من ذكر الطبع. وأيضاً فإن المجرة يثبتون القدر؛ فكانوا أحق باسم القدرية من ينفيه.

والعدلية لا يكثرون من ذكر القدر، ولا يثبتونه، بل ينفونه، فلا يصح تسميتهم لذلك قدرية.

وقد احتجت المجرة على أن العدلية هم القدرية بكونهم ينفون القدر، وبكونهم يثبتون للعبد قدرة، فكانوا بذلك قدرية.

والجواب: أن النسبة إنما تكون من الإثبات لا من النفي، وإلا لصح أن نسمي الموحد ثنوياً؛ لأنه ينفي الثاني مع الله، وأن نسمي المشرك حنفياً مسلماً؛ لأنه ينفي الحنفية والإسلام، و... إلخ.

والنسبة إلى قدرة العبد التي يثبتها العدلية قُدرِي بضم القاف، فلفظ القدرية الذي جاءت به الرواية منسوب إلى القدر بفتح القاف، فالقدرة والقدر اسمان مختلفان.

هذه هي حجة المجرة على قولهم، وهي كما ترى أبعد من أن تكون شبهة، غير أن سلاطين بنى أمية قد قوموها بسيوفهم، و McKenna ها بسلطانهم، فكانوا يحكمون بقتل من أظهر مذهب العدل بحجة أنه قدرِي، وقد روى الحاكم في

السفينة عن يونس أنه قال: (كان اسم القدر اسمًا لنا فنبذنا به المعتزلة، وأعانتنا السلطان على ذلك، فسمونا باسم شر من ذلك وهو المجرة).

هذا، وقد جاء في ذم القدرية أحاديث كثيرة ذكرها شارح الأساس، منها قوله ﷺ: ((صنفان من أمتي لا تناهياً شفاعتي وهم القدرية والمرجئة)), قيل له: ومن القدرية؟ قال: ((قوم يعملون المعاصي ويقولون: إن الله قدرها عليهم)), قيل: ومن المرجئة؟ قال: ((الذى يقولون: الإيمان قول بلا عمل)). ومنها قوله ﷺ: ((يكون في آخر الزمان قوم يعملون المعاصي ثم يقولون: هذا بقضاء الله وقدره، الراد عليهم كالمشعر سيفه في سبيل الله)).

فصل: في الدالة على أن الله عدل حكيم

قالت الحشوية -وهم فرقة من المجرة- وبعض المجرة: إن الله سبحانه وتعالى يعذب أطفال المشركين في نار جهنم، وقد يستدللون بروايات عن النبي ﷺ. وربما يتحجون بأنهم: يدفنون في مقابر المشركين، ويُسْبَّون، ولا يصلن عليهم، وقالوا: إن ذلك من الله تعالى فعل حسن وعدل، وهو في ذلك غير ظالم؛ لأنه تعالى رب مالك، يفعل في ملكه ما يشاء، أو لأنه غير مأمور ولا منهي، وبناءً على ذلك فله أن يعذب أولياءه ويشيب أعداءه، وله أن يخلق في جهنم عبداً يعذبه فيها أبد الآدرين من غير ذنب تقدم.

وصرىح مذهبهم أن الله تعالى يعذب الأشقياء في جهنم ويخلدهم فيها بغير ذنب فعلوه، وعلى هذا فتسمية المجرة للخالق تعالى عدلاً حكيمًا تسمية خالية عن المعنى.

والجواب: أن ما ذكرته المجرة مسبة لله تعالى حيث نسبوا إليه ما لا يليق بجلاله. هذا، وصرائح القرآن ترد عليهم قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفُهَا وَإِنْ يُؤْتَ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء]، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازْرًا وِزْرًا أَخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء].

والقرآن عربي، نزل على العرب بلغتهم العربية، وقد كانوا يفهمون معنى الظلم والعدل، ولا شك أن ما ذكرته المجبرة مناف لما تفهمه العرب من معنى الظلم والعدل.

وقد فصل الله تعالى وبين وأوضح غاية الإيضاح معنى ما تدح بنفيه عن نفسه فقال سبحانه وتعالى: **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾** [٨] وقال سبحانه: **﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾** [٤٦] [الأنبياء].

وأخبر سبحانه عما يكون يوم الحساب من شهادة الشهداء، وشهادة الجوارح والأعضاء والكتبة و الكتب، وثقل الموازين وخفتها.. وإلخ. وفي ذلك من البيان لما تدح الله تعالى به من العدل ونفي الظلم عن نفسه ما لا يخفى.

وقال سبحانه وتعالى بعد ذكره للإنذار والحجج على ألسنة رسله صلوات الله عليهم: **﴿إِنَّلِلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾** [١٦٥] [النساء].

ولو كان الأمر كما تقوله الحشووية وبعض المجرة لكان للأطفال الذين يعذبون في النار أعظم حجة على ربهم.

الحكمة في خلق المكلفين

قد أوضح الله جل جلاله الحكمة في خلق المكلفين فقال تعالى: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأَنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾** [٦] [الذاريات]، والعبادة هي طريق الفوز بجزيل الثواب، ورفع الدرجات في جنات النعيم، فبناءً على هذا تكون الحكمة في خلق المكلفين هي تعريضهم لذلك الخير العظيم، والدرجات الرفيعة، وهذا تفضل من الله عز وجل، وإحسان ورحمة.

وأما خلق الله تعالى لسائر المخلوقات التي لا تعقل فتشترك كلها تقرباً في شيئاً اثنين هما:

١- انتفاع المكلفين بها في شؤون حياتهم؛ لقوله تعالى: **«هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ... إِلَيْهِ الْأَيْمَانُ»** [البقرة: ٢٩].

٢- إظهار عظمة الخالق جل جلاله وحكمته، وآيات علمه وقدرته. وهنالك أسرار من الحكم والمصالح مبثوثة في المخلوقات، منها ما هو ظاهر الحكمة، ومنها ما فيه شيء من الخفاء.

والواجب أن يعتقد المكلف أن في خلق كل شيء من المخلوقات حكمة وإن لم يظهر لها وجهها، وذلك لما ثبت من أن الله تعالى علیم حكيم، والعالیم الحکیم لا يفعل ما لا حکمة في فعله.

وقالت المجبرة: بل خلق الله تعالى بعض المكلفين ليدخلهم الجنة، وخلق البعض الآخر ليدخله النار، واستدلوا بقوله تعالى: **«وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْأَنْسَنِ»** [الأعراف: ١٧٩].

والجواب: هو ما قدمنا من قوله تعالى: **«وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأَنْسَنَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»** [الذاريات: ٦]. أي: ليطیعوني ويعبدوني.

ثم إن إلزام الله تعالى المكلفين بالعبادة والطاعة في كتبه المنزلة، وعلى ألسنة رسله وحملة العلم دليل على بطلان قول المجبرة.

واللام في الآية التي يستدلون بها على ما ذهبا إليه تسمى لام العاقبة، وهي كاللام التي في قوله تعالى: **«فَالْتَّقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا»** [القصص: ٨].

وال الأولى أن تكون اللام على أصلها للتعليل، ويكون المراد بالذرء هو الذرء الثاني، وبهذا فسر الآية الإمام القاسم والهادى عليهما السلام والذرء الثاني هو الذرء في القبور، وبهذا التفسير يلتئم شمل آيات القرآن، وتسسلم آياته من التناقض

والاختلاف، بخلاف تفسير المجبرة فإنه متناقض مع قوله تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأَنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» (الذاريات).

ولا خلاف بين المسلمين أن القرآن سالم من التناقض والاختلاف «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِه» (فصلت: ٤٢) «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» (النساء).

الآلام وما يلحق بها

الألم يحصل في الحيوان بفعل فاعل، والفاعل هو الله سبحانه وتعالى يحدّثه الله سبحانه وتعالى بسبب أو بغير سبب.

والسبب قد يكون من العبد كالضرب ونحوه، فإنه سبب لحصول الألم، فالألم الحاصل مع الضرب وبعده هو من فعل الله تعالى، لا من فعل العبد، والعبد إنما فعل السبب.

وقال أهل الطبيعة: بل الآلام الحاصلة من غير سبب من العبد إنما حصلت بتغيير الطبائع والأمزجة، وسموا ذلك الطبيع.

قلنا: الألم من الله تعالى، وتغيير الطبائع والأمزجة سبب خلقه الله سبحانه، فالحرارة والبرودة والرطوبة والبيوسسة ونحو ذلك من صنع الله سبحانه وتعالى. والجراثيم التي تتسبب في حصول الأمراض هي أيضاً من خلق الله تعالى، وحيثئذ يتبيّن أن الأمراض من فعل الله تعالى، وقد يخلق الله تعالى المرض في الحيوان من غير سبب.

هذا، وقول المطرفة قريب من قول الطبائعة؛ لأنهم يقولون: إن الآلام ناتجة عن حالات الأجسام وتأثير الطبائع، فالجواب عليهم كالجواب على الطبائعة.

فإن قيل: إن الآلام قد يقف حصوها على اختيار العبد، فإنه قد يصل إلى بعض البلدان المعروفة بالوباء فيصييه السدم (الملاриا) مما يدل على أن الألم من فعل طبيعة البلد.

قلنا: دخول بلد الملاриا سبب في حصول المرض.

واعلم أن الله سبحانه وتعالى قد بنى أمور الدنيا على الأسباب، فجعل خلق الولد مسبباً عن وضع النطفة في المكان المخصوص، وإنبات الحب بسبب من المطر والتراب، وحصول العلم بسبب من الفكر والنظر و... إلخ، والله سبحانه وتعالى في ذلك من الحكم والمصالح ما قد يعرف بعضها أهل الذكاء والفتنة.

والذي يدل على أن المرض من فعل الله تعالى أن جماعة من الناس قد يدخلون بلد الملاриا فتصيب بعضهم الحمى، ولا تصيب البعض الآخر، وقد يتعرضون للشمس فيمرض البعض دون البعض، وهذا دليل على أن مرض البعض بفعل فاعل مختار، وطبيعة البلد لا اختيار لها ولنست علة في حصول المرض، وإنما هي سبب، والسبب غير موجب للمرض كما ذكرنا فيمن يدخل بلد الملاриا، أو يتعرض لأشعة الشمس.

إيلام الأطفال

ينزل الله تعالى الألم بالأطفال لمصالح وحكم عظيمة منها:

- ١ - نيل العوض الزائد على الألم، فإن الله تعالى سوف يعرض صاحب الألم بما يود عند رؤيته أنه قرض بالمقارض لما يرى من عظيم المنافع والأعراض.
- ٢ - تعریض الوالدين-إن صبرا- لأجر الصابرين وذلك لما يتسبب عنه إيلام طفلهما من همها وحزنها، مع ما يضاف إلى ذلك من عوض ألم الهم والحزن.
- ٣ - وما في ذلك من العطة والاعتبار والألطفاف.

إيلام الحيوان

أباح الله تعالى لعباده ذبح بعض الحيوانات، وركوب البعض، وخلٰ سبحانه بين بعضها والبعض الآخر، فترك بعضها يأكل بعضاً، ويعدو بعضها على بعض، و... إلخ. فنقول: إن الله تعالى في ذلك حكماً عظيمة ومصالح؛ لأنَّه تعالى عدلٌ حكيمٌ، ولا بد أن يعوضها الله تعالى بأعواضٍ تزيد على ما لحقها من الضرر، ومن هنا فإنَّ الله تعالى سيبيعثها يوم القيمة لتسوت في أعواضها، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ إِلَّا أُمُّهُ أَمْتَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

إيلام المؤمن

إيلام المؤمن يكون لمصالح منها:-

١ - اعتباره، فإنَّ المرض ونحوه سبب للازدجار وزيادة الإيمان، ومن هنا قال الله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النوبة] وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسُنَّا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣]، وغير ذلك من الآيات.

٢ - حصول سبب الثواب الذي هو الصبر والرضا قال الله سبحانه: ﴿وَبَشَّرَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٠٠]...، وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُؤْفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر]، وإيلام الأنبياء ونحوهم من هذا القسم.

٣ - حط الذنوب وحثّها، وذلك أنَّ المرض يذَّكر بالذنوب، مما يجعل المريض يندم على ما فرط منه ويتوّب ويستغفر.

٤ - اعتبار غيره، فإنَّ العاقل إذا رأى المبتلى ذكر نعمة الله عليه حيث عافاه من مثل تلك البلوى و... إلخ.

إيلام أهل المعاشي

يحسن من الله تعالى إيلام أهل الكبائر حكم منها:-

١- تعجيل عقوبة على فعلهم الكبائر، وإصرارهم على العصيان.

٢- لما هم في ذلك من العضة والاعتبار أولاً ولغيرهم ثانياً.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى].

ولا عوض لأهل الكبائر على ما يلحقهم من الآلام ونحوها؛ بدليل آيات الوعيد وال العذاب الدائم الشديد.

وقالت المجرة: يحسن من الله تعالى أن يؤلم كل أحد من غير عوض واعتبار وغير ذلك مما ذكرنا، وهذا بناء منهم على مذهبهم أنه لا يقبح من الله قبيح.

والجواب: المعروف من معنى الظلم أنه الضرر الخالي عن جلب نفع، أو دفع ضرر، أو استحقاق، فإذا كان الألم اللاحق للعبد لا نفع له فيه، ولا يدفع به عنه ضرر، ولا هو يستحقه، فإنه حينئذ يكون ظلماً، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وبعد، فقد ثبت أن الله تعالى حكيم، والحكيم لا يفعل إلا ما تقتضيه الحكمة من الأفعال، وثبت أنه تعالى عدل، والعدل لا يلحق الضرر بأحد إلا إذا كان يستحقه، أو كان له في الضرر مصلحة هي أكبر من الضرر، أو كان في الضرر دفع ضرر عنه أكبر مما لحقه.

يحسن الضرر من العبيد لأمور:

١- أن يكون الضرر عقوبة كالقصاص.

٢- أن يكون فيه حصول منفعة: كتأديب الصبي والعبد والمرأة، وسواء كانت المنفعة دينية أم دنيوية.

٣- أن يكون فيه دفع ضرر: كقطع العضو المصاب بالسرطان، وكالكبي، والحجامة، ونحو ذلك.

٤- لإباحة الله تعالى كذبح الحيوانات، ولا يكون ذلك ظلماً؛ لعلمنا أن الله سبحانه وتعالى ما أباح لنا ذلك إلا وقد ضمن لها من المنافع والأعراض ما يزيد على ما لحقها منضرر أضعافاً مضاعفة.

عدوان بعض الخلق على بعض

إذا اعتدى الظالم على مؤمن ولم يتبرأ الظالم فإن الله تعالى سيجزي الظالم بما يستحق من العذاب في نار جهنم، وسيططلع الباري المؤمن المظلوم على ما لحق الظالم من العذاب على ظلمه، ثم يعطيه ثواب الصبر على ألم الجنابة ونحوها، بالإضافة إلى عوض التخلية، وعوض التخلية قد يكون منافع ومصالح تصير إلى المجنى عليه، وقد يكون العوض حطأ من سيئاته.

وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لأصحابه: (أما إنه سيظهر عليكم من بعدي رجل رحب البلعوم، مندحق البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يوجد، فاقتلوه، ولن تقتلوه، ألا وإنه سيأمركم بسببي والبراءة مني، أما السب فسبوني فهو لي زكاة، ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تتبرءوا مني، فإني ولدت على الفطرة، وسبقت إلى الإسلام والهجرة).

فقوله عليه السلام: فهو لي زكاة معناه: تطهرة للذنوب، وكفارة لها.

وإن اعتدى الظالم على صاحب كبيرة فلا يزيد على أن يخبره الله يوم الجزاء بما لحق الظالم من العذاب بسبب ظلمه، وذلك لإظهار عدل الله، وقد يكون عداون الظالم على صاحب الكبيرة تعجيل عقوبة فلا يخبر المظلوم يوم القيمة، وقد قال تعالى في ذلك: ﴿وَكَذَلِكَ نُولِي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٦]، وتسلیط الله تعالى لبعض الظالمين على بعض معناه: التخلية، وعدم المنع، وإذا كان العداون على صبي أو مجنون أو حيوان فلا بد من مصلحة للمجنى عليه كما سبق في الألم الحاصل من الله تعالى على غير المكلف، والذي يصير

إلى الصبي ونحوه يكون عوضاً له عما لحقه بسبب التخلية من الألم ونحوه.

وقد قيل: إن الله تعالى يوقي الصبي على ما لحقه من الضرر من أعراض الجاني الظالم.

وهذا القول لا يصح؛ لأنه لا أعراض لأهل النار لأنها بالكباير.

وإذا تاب الجاني فيحتمل أن يتفضل الله تعالى بالقضاء عنه، ويحتمل أن يوقي الله تعالى المجنى عليه من أعراض الجاني أو من المنافع والملاذ التي يستحقها.

وإن كان الجاني غير مكلف كالصبيان والمجانين والحيوانات والهوام فإن ذلك في الحكم بمنزلة ما كان من الله تعالى، وفيه ما سبق من التفصيل.

وإنما كان الحكم كذلك لأن الله تعالى سلبها العقول المميزة، وخلى بينها وبين المجنى عليه، ومكنها من الجنائية بما جعل لها من القدرة والقدرة، ولم يمنعها.

وأما جنائية المؤمن على غيره خطأ فكجنائية التائب على ما مر سواء.

وجنائية صاحب الكبيرة خطأ كجنائيته عامداً، إلا أنه لا عقاب عليه بسيبها؛ لعموم أدلة العفو عن الخطأ من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: ٥].

دوار الأعراض

الأعراض التي يعطيها الله تعالى للمجنى عليه من المكلفين وغيرهم من الصبيان والمجانين والحيوان تدوم لهم وتبقى، ينتعمون بها في الآخرة، ولا تنقطع عنهم.

قال بعض العلماء - وهو قول حسن -: إن ما كان من الحيوانات جميل الصورة والمنظر فإن الله تعالى يزين به الجنة وجنانها وأنواع الطيور والظباء و.. إلخ، وما كان منها مبغضاً كالحيات والعقارب والسباع فإن الله تعالى سيجعل بقدرته لذتها ومنفعتها في النار، يزيد الله تعالى بسمومها وأذاتها عذاب أهل النار، ويكون نعيمهم كالزبانية في عذاب أهل النار.

وقد قال بعض المتكلمين: إن الأعراض لا تدوم.

قلنا: يحصل بانقطاع الأعراض واحد من اثنين: إما تضرر المعرض، وإما فناؤه؛ لأنقطاع عوضه، وكلا ذلك لا يجوز على الله تعالى، وإنما قلنا بجواز مثل ذلك في الدنيا لما في ذلك من المصالح لصاحب الألم والضرر من الأعراض والمصالح و... إلخ كما سبق، أما في الآخرة فلا مصلحة على الإطلاق، وقد ثبت أن الله تعالى غني وعدل وحكيم، ومن كان كذلك فلا يفعل ما لا مصلحة ولا حكمة فيه.

وقال بعض المتكلمين: يجوز أن تعوض بعض البهائم في الدنيا، فلا تعاد يوم القيمة.

قلنا: قد دل الدليل القاطع على إعادة جميع الدواب، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الانعام: ٢٩].

واعلم أنه لا تناصف يوم القيمة بين الأطفال والجانين، وكذلك بين سائر الحيوانات والطيور، غير أن الله تعالى سيعطي المتضرر عوض ما لحقه من الضرر؛ وذلك لسلبها العقول.

وقال أكثر المعتزلة: بل ينافق الله بينهم.

قلنا: رفع الله تعالى القلم عن الصبيان والجانين، صحت بذلك السنة، ورفع القلم عن الحيوانات أولى، فالجنایات في هذا الباب كأنها من الله لما سبق.

الأجل

الأجل: هو وقت خروج الروح من جسد الحيوان.

فإن كان ذهاب الروح من الجسد بالموت فال أجل واحد بالاتفاق، وهذا هو الأجل المسمى، وإن خرجت الروح من الجسد بالقتل فللنفس أجالان:

أولهما القتل الذي خرجت به الروح، والأجل الثاني هو الأجل المسمى الذي لو سلم المقتول من القتل لعاش قطعاً حتى يصل إليه ويبلغه ثم يموت فيه، وهذا مذهب قدماء أهل البيت عليهم السلام.

وقالت البهشمية وأتباعهم: لا نقطع بأنه يعيش لو سلم من القتل، بل تجوز حياته، ويجوز موته، ولا نقطع بأيّها.

وقالت المجرة: بل يقطع بموته، وهذا بناء منهم على أن جميع الأفعال من الله تعالى.

الدليل من القرآن والسنّة على أن القتل خرم للأجل

والدليل على ما ذهبنا إليه قوله تعالى: **﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولَئِكَ الْأَلَبَاب﴾** [البقرة: ١٧٩].

وهذه الآية نص في أن القتل خرم أجل، وذلك أن من وسوس له نفسه بقتل أحد فإنه إذا علم بالقصاص ارتدع، وحيثئذ فتطول بالسلامة من القتل حياة القاتل والمقتول.

قال المادي عليه السلام في تفسير هذه الآية: (الحياة التي في القصاص فهي ما يداخل الظالمين من الخوف من القصاص في قتل المظلومين، فيرتدعون عن ذلك إذا علموا أنهم بمن يُقتلُون مقتولون، فتطول حياتهم إذا ارتدعوا عن فسادهم، وينكلون عن قتل من به يُقتلُون، وبإبادته بحكم الله يبادون) انتهى.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى في قصة نوح وقومه: **﴿إِنَّ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾** **٣ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرُكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمٍّ إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخِّرُ..﴾** [نوح: ٣-٤].

المعنى أنهم إن أطاعوا نوحًا عليه السلام فإن الله تعالى سيؤخرهم إلى أن يصلوا ويبلغوا الأجل المسمى وهو أجل الموت الذي لا يؤخر، وإن عصوه ولم يطعوه

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سِيَخْتَرُمُ آجَاهُمْ بِالْعَذَابِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا أَجَلَ الْمُسْمَىٰ، وَهَذَا أَجَلٌ يَؤْخُرُ، بِخَلَافِ أَجَلِ الْمُسْمَىٰ فَإِنَّهُ لَا يَؤْخُرُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ آمَنُوا لَمْ أَمَاتُهُمُ اللَّهُ بِالْغَرَقِ الَّذِي اسْتَأْصَلُهُمْ.

ويدل على ما قلنا أيضاً ما حكاه الله تعالى في سورة الكهف من قصة قتل الخضر للغلام، **﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبْوَاهُ مُؤْمِنٌ فَحَشِّيَنَا أَنْ يُرْهِقُهُمَا طُعْيَانًا وَكُفَرًا ﴾** فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا **﴾ (الكهف)، فأفاد ذلك أن الغلام لو سلم من القتل لعاش قطعاً حتى يرهق أبوية طغياناً وكفراً.**

وفي السنة الكثير نحو: ما روي من أن صلة الرحم تزيد في العمر، وعن علي رضي الله عنه: **(وَصِلَةُ الرَّحِيمِ فِي أَمْتَهَا مَثْرَأً فِي الْمَالِ وَمَنْسَأةً فِي الْأَجَلِ).**

شَبَهُ لِلْمُجْبَرَةِ وَالْجَوَابُ عَلَيْهَا

وقالت المجبرة: لو كان للمقتول أجل غير الذي قتل فيه لكشف ذلك عن الجهل من الله حيث أثبتت للمقتول أجلاً آخر غير ما قتل فيه لم يبلغه ولم يصل إليه. قلنا: الله سبحانه وتعالى عالم بأن المرء سيبلغ الأجل المسمى ويصل إليه إذا سلم من القتل والخرم، وهو تعالى عالم بأن المرء سيقتل قبل أن يبلغ الأجل المسمى، وأنه ل ولم يقتل لبلعه، فلا يلزم ما ذكرته المجبرة إلا لو كان الله سبحانه وتعالى قد علم أن المرء سيبلغ الأجل المسمى ولا يعلم أنه سيختبرم أجله بالقتل ثم يقتل، وحيثئذ فيكشف القتل عن جهل الله سبحانه وتعالى، ونحن لا نقول ذلك.

قالت المجبرة: قال الله تعالى: **﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقُتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾** آل عمران: ١٥، فدل ذلك على أن المقتول لو لم يقتل لمات.

قلنا: الآية إخبار من الله تعالى بما علم سبحانه من صدق نيات المؤمنين في الجهاد وطاعة الرسول صلوات الله عليه وآله وسليمه، وأنهم سيخرجون إلى القتل والقتال، لا يثنىهم خوف، ولا يلوههم عن ذلك إرجاف ولا تشبيط، هذا هو معنى الآية.

ولا دليل فيها على نفي الأجل المسمى الذي لو سلموا من القتل لعاشوا حتى يبلغوه، وإنما فيها الإخبار بأنهم سيقتلون في جهادهم.

كلام المطرفيّة في الأجل

وقالت المطرفيّة: إن من مات قبل أن يبلغ مائة وعشرين سنة فقد مات بغير إرادة الله، ويسبب ليس من الله تعالى، والأجل الذي من الله ليس إلا أجل من بلغ مائة وعشرين عاماً لا غير، وقالوا: إن ذلك هو العمر الطبيعي.

وقالوا: إن الله ساوي بين الناس في ستة أشياء: في الخلق، والرزق، والموت، والحياة، والتعبد، والجازة.

والجواب: أما الموت والحياة فقد قال تعالى: **﴿كُنْ قَدَّرْنَا يَعْنَتُكُمُ الْمَوْتُ﴾** [الواقعة: ١٠]. فهذه الآية نص في أن الموت على الإطلاق من فعل الله وتقديره، وهناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة.

وأما الخلق فالاختلاف فيه محسوس، فالأنثى تخالف الذكر، والأسود يخالف الأبيض، وصور الناس مختلفة، وألوانهم مختلفة، وهيئاتهم مختلفة، وطبعاتهم مختلفة، فمنهم الذكي، ومنهم الغبي، ... إلخ.

وأما الرزق فقال تعالى: **﴿وَاللَّهُ فَضَلَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾** [التحريم: ٧١]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما التعبد فتكليف النبي ﷺ مخالف لتكاليف أمه، وكذلك تكاليف الأئمة تخالف تكاليف الرعاعي، فإن إقامة الحدود والجهاد وقسم الفيء والصدقات وما أشبه ذلك هي من تكاليف الأئمة، لا من تكاليف الرعاعي.

وتكاليف المرأة تختلف تكاليف الذكر، فليس عليها جهاد ولا جمعة، ولا أذان ولا إقامة، وعورتها خلاف عورة الرجل، وإحرامها يخالف إحرام الرجل، إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية.

وأما المجازة فقد جاءت نصوص القرآن الكريم بأن الجزاء يكون على حسب العمل، قال الله عز وجل: **﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾** [الشورى: ٤٠] وقال سبحانه: **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يُرَهِّدُهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يُرَهِّدُهُ﴾** [الزلزال: ٨].

وقال سبحانه عن أهل الإفك: **﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْأُثُمِ وَالَّذِي**

تَوَلَّ كِبَرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ (النور) فلم يسو سبحانه بين أهل الإفك في الجزاء، بل خص بعضهم بنوع من العذاب عظيم، والآيات في هذا الباب كثيرة.

الرُّوح

الروح هو ما لا يكون الحيوان حيّاً إلا به، وهو سرٌّ من أسرار الله سبحانه وتعالى استأثر بعلمه، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّيٍّ وَمَا أُوتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٨٥﴾ [الإسراء].

قال الإمام القاسم بن إبراهيم والإمام الهادي والإمام الناصر والإمام الحسين بن القاسم العياني والإمام المؤيد بالله والإمام أحمد بن سليمان عليهما السلام وغيرهم: إن الروح جسم لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى، وحيثند فلا سبيل إلى معرفة حقيقته وما هيته، فلا ينبغي الخوض في ذلك، ومثل ذلك العقل، والسمع، والبصر، وسائر الحواس، فإن ماهياتها وحقائقها مما استأثر الله تعالى بعلمه، وغاية ما يمكن للإنسان من المعرفة لذلك هو أن يعرف أن العقل عرض محله القلب على قولنا، أو الدماغ على قول آخر، به يميز المرء بين الحسن والقبح و... إلخ.

والبصر عرض محله الحدق، به تدرك المريئات، والسمع عرض محله الصماخ، به تدرك الأصوات، وعلى هذه الطريقة يقال في سائر الحواس، أما معرفة ما وراء ذلك فمما لا سبيل إليه، ولا قدرة للبشر على الوصول بعقولهم إلى معرفته.

وعلم الطب والتشريح وإن بلغ الغاية في التطور فمقصور على معرفة أعضاء الجسم وأجهزته وألاته التي هي مكان للروح والعقل والسمع والبصر و... إلخ.

فنا العالم

لا خلاف في فنا العالم بين أهل الإسلام، وإنما الخلاف في كيفية الفنا.

وتحصل معرفة ذلك إنما هي من جهة السمع، وربما توصلت بعض العقول إلى معرفة ذلك، كما روي أن عبد المطلب كان يقول: لن يخرج من الدنيا ظالم حتى يتقمم الله منه، فقيل له: إن فلاناً مات حتف أنفه، فأطرق ساعة فقال: لا بد من دار غير هذه الدار: يجزى فيها المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته.

وقال الإمام الهادي في البالغ المدرك: (فلما تصرمت أعمال المطعين ولم يثابوا، وتقضت آجال العاصين ولم يعاقبوا، وجب على قود التوحيد واطراد الحكمة أن داراً بعد هذه الدار يثاب فيها المطعون، ويعاقب فيها المسيئون، وهذه أمور أوجبتها الفطرة، واستحقت بالإيمان...) إلى آخر كلامه عليه السلام.

وكيفية الفناء هو أن يعدمه الله تعالى العدم المحسن لأن لم يكن، وهذا قول جمهور أئمتنا عليهما السلام، وأبي علي، وأبي هاشم، وغيرهم.

وقالت المجبرة: إن فناء العالم هو ترقه وتحيره وتبدل لا غير.

وقال بعض المتكلمين: إنه يستحيل فناء العالم.

قلنا: ليس ذلك بمحال، فكما ابتدعه الله تعالى واحتزره كذلك يعيده نفياً محسناً لأن لم يكن، وكذهاب شعلة الصباح، وذهاب النور، وذهاب الظلام، وذهاب السحاب، وذهاب الرياح، وقد توصلت قدر البشر في هذا الزمان إلى صناعة السلاح الذري والنوي، وهذا السلاح الفتاك له قدرة على تفجير الذرات التي يتركب منها كل جسم، وبتفجير الذرات التي يتركب منها الجسم وعدم الجسم، وينتهي تماماً، ولا يبقى له وجود، وبهذا يتبيّن بطلان قول من يقول باستحالة الفناء المحسن.

ويدل أيضاً على ما قلنا قوله تعالى: **«هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ...»** [الحديد: ٣]. والمعنى أن الله تعالى هو المتفرد بالأولية، فقد كان الله تعالى ولا شيء معه على الإطلاق، فكذلك يكون معنى الآخر، ولو كان الفناء بمعنى التبديد والتفريق لما صدق أنه تعالى الآخر، لأن الأجسام المتبددة تكون قد شاركته في هذه الصفة.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: (هُوَ الْمُفْنِي لَهَا بَعْدَ وُجُودِهَا حَتَّى يَصِيرَ مَوْجُودُهَا كَمَفْقُودِهَا، وَلَيْسَ فَنَاءُ الدُّنْيَا بَعْدَ ابْتِدَاعِهَا بِأَعْجَبَ مِنْ إِنْشَائِهَا وَأَخْتِرَاعِهَا... وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَعُودُ بَعْدَ فَنَاءِ الدُّنْيَا وَحْدَهُ لَا شَيْءَ مَعَهُ، كَمَا كَانَ

قبل ابتدائهما كذلك يكُونُ بعْدَ فنائِهَا، بِلَا وَقْتٍ، وَلَا مَكَانٍ، وَلَا حِينَ وَلَا زَمَانٍ، عَدِمَتْ عِنْدَ ذَلِكَ الْأَجَالُ وَالْأُوقَاتُ، وَزَالَتِ السُّنُونَ وَالسَّاعَاتُ... إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الْبَشَّارُ: وَلَا شَيْءٌ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ).

قال في الشرح: وظاهر كلام القاسم والهادي والمرتضى علیه السلام أن فناء العالم هو تبديده وتنزيقه وتركيبيه على غير هيئاته التي كان عليها، لا أنه ي滅، وإن كان ذلك جائزًا من جهة العقل؛ لأن الله على كل شيء قادر.

قلت: ويفيد ذلك نحو قوله تعالى: **﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجَّاً وَبُسِّتِ الْجِبَالُ بَسَّاً فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثِثًا﴾** [الواقعة: ٤٧] وإذا صارت الأرض والجبال هباءً منبثًا فإنها بعد تساقط الهباء تستوي كما قال سبحانه في وصفها في ذلك اليوم: **﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾** [الكهف: ٤٧] **﴿لَا تَرَى فِيهَا عَوْجَأً وَلَا أَمْتَأً﴾** [اطه: ٣٧] وكل ذلك دليل على أن الأرض هذه هي أرض المحشر، إلا أنها تتغير، وتتحول إلى أرض مستوية، والله أعلم.

الحكمة في فناء العالم

ووجه حسن فناء العالم هو المخالفة والتفرق بين دار التكليف ودار الجزاء، وذلك أن الله سبحانه وتعالى لو أثاب المحسنين وعاقب المسيئين في دار الدنيا لما علم كل منهم أن ما وصل إليه من الثواب أو العقاب جزاء على ما عمل، فالعاشي ربما يقول: إنما وصل إليه من العقاب نكبة من نكبات الدهر التي تصيب أمثاله، والمطيع ربما قال: إن ذلك من سائر تفضلات الله على عباده، ومن جملة إنعماته وإحساناته، وبالفناء ثم الإعادة يعلم المطيع والعاشي على لا شك فيه أن ما وصل إليهما جزاء على ما سلف من الأفعال.

هذا، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى حكمة البعث في قوله تعالى حكاية عن الذين كفروا: **﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾** [لئيلات: ٣٧] ليبين لهم الذي يختلفون فيه

وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿٢٧﴾ [النحل].

وهناك وجه آخر: هو أن الله تعالى جعل الدنيا دار التكليف، فلو أنه عز وعلا أنزل العقوبة بالعصاة في هذه الدار فإن العصاة حينئذ سيتوبون عند معاينة العذاب، وفي هذه الحال لا تقبل التوبة والمعذرة؛ غير أنهم سيتحجرون على الله ويقولون: تبنا كالثائبين، وأطعنا كالمطيعين، فلِمَ تَعذَّبَنَا؟ وَلِمَ لَا تَقْبِلُ تَوْبَتَنَا كَمَا قَبَلَتْهَا مَنْ هُوَ مَثْلُنَا؟

ومع الفناء ثم الإعادة لا يتم لهم حجة على الله تعالى لما شاهدوه من الفصل بين دار العمل ودار الجزاء.

في ذكر الرزق

الرزق هو كل ما يتتفع به من الأموال وغير الأموال: كالعقل، والقوه، والجوارح، وما يستلذ ويشهي من مأكول ومشروب، ومنكوح ومشموم، ونحو ذلك، دون الحرام فلا يسمى رزقاً.
وقالت المجبرة: إن الحرام من جملة الرزق.

قلنا: قد نهى الله سبحانه وتعالى عن تناول الحرام، والانتفاع به، فكيف يجعله مع هذا رزقاً؟

وقد فرق الله تعالى بين الحرام والحلال في قوله تعالى: «وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا» [النحل: ٢٧] فسمى ما يتتفع به من ثمرات النخيل والأعناب رزقاً، ولم يسم الخمر رزقاً.

وقالت فرقة من الباطنية، والصوفية: إنه يحل كل ما علم تحريمه في دين الإسلام من الأموال والفروج وغير ذلك، إلا أن الصوفية تستثنى القتل، ويفسرون الآيات التي جاء فيها التحرير والنهي بما يحبون ويهبون، ويقولون: إن له باطنًا خلاف ظاهره، كقولهم في الحديث: ((لا نكاح إلا بولي وشاهد عدل)), لا نكاح إلا بذكر وخصيتيين.

أسباب التملك

كل ما حيز من مباح: كالماء والخطب والخشيش، والأرض البيضاء، أو حيز بكسب مشروع: كالشراء والاتهاب والإجارة ونحو ذلك، فهو ملك من حازه، ولا يجوز لغيره تناوله، وعلى هذا جميع المسلمين وغيرهم.

وقالت المطرفية: لا ملك لعاصر، فما حازه وقبضه فهو مغتصب له؛ لأن الله لم يأذن له في تناول شيء من رزقه.

والجواب: ما جاء في آيات كثيرة تنص على خلاف قول المطرفية نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ١٥٦] وقوله تعالى: ﴿وَحَرَمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٠] وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وجواز تغنم أموالهم لا ينافي الملك؛ لأن ذلك عقوبة لهم في الدنيا كالسببي والقتل.

الرازق

والرازق هو الله تعالى؛ لأنه تعالى هو الذي خلق الرزق وأوجده ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ [آل عمران: ٣٣] ﴿أَلَّا نُنْهِمُ تَرْزُقَنَّا أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٦]، والإنسان يعمل السبب من الحرج والسقي والبيع والشراء ونحو ذلك.

وقد يطلق لفظ الرازق مجازاً على الواهب والمتصدق والنادر ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨].

والرزق رزقان: رزق طلبه ورزق يطلبك.

فال الأول: هو الذي يأتي عن طريق الزراعة والتجارة والإجارة ونحو ذلك.

والثاني: هو الذي يأتي بلا طلب ولا سعي.

والتكسب قد يكون واجباً لنفقة طفل أو زوجة أو أبوين، وقد يكون مندوباً، ومتاحاً، ومكرروهاً، ومحظوراً.

ولا منافاة بين التكسب والتوكيل؛ لأن الزارع متوكل على الله في إلقاء البذر وإنباته، وسقيه، وسلامته، من الآفات، والضارب في الأرض يتوكل على الله فيقطع القفار، وينتوjض البحار.

وضمان الله تعالى رزق عباده كما في قوله تعالى: «وَمَا مِنْ دَآبَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا» [هود: ٦٦]، لا ينافي جواز التكسب أو ندبه أو إباحته؛ لأن الله تعالى جعل أحوال الدنيا مترتبة على الأسباب ومربوطة بها، وموت من يموت جوعاً أو عطشاً لا ينافي ضمان الرزق؛ لأن ذلك سبب من أسباب الموت جعله الله تعالى لصلاحة المكلف أو عقوبته.

الرخص والغلاء

الرخص والغلاء قد يحصلان بسبب من الله تعالى، وقد يحصلان بسبب من الخلق، فإذا أنعم الله على الخلق بكثرة الأمطار، والبركة في الشمار، حصل الرخص، وإذا ابتلاهم تعالى بقلة الأمطار، وزيادة الجدب، حصل الغلاء.

وتحصل الرخص بسبب من الخلق قد يكون فيها إذا جلب التجار السلع من موضع خصيبي إلى موضع أخصب منه، فإنه بذلك تكثر السلع في السوق، وهناك يحصل الرخص، والغلاء يحصل في ما إذا تغلب الظلمة وكبار التجار في أيام الغلاء على الحبوب ونحوها، فهناك يقل وجودها في السوق، وبذلك يحصل الغلاء.

وقالت الحشوية والمجبرة: بل كل الغلاء من الله، سواء أكان بسبب من الله أم بسبب من غيره.

قلنا في الجواب: ورد النهي الصحيح عن احتكار الطعام وعن بيع حاضر لباد، وما ذلك إلا لما يترب على ذلك من حصول الغلاء.

في التكاليف

المراد بالتوكيل هنا: هو تحميم المكلف الأحكام الشرعية، وذلك الأحكام الخمسة، التي هي: الوجوب، والندب، والحرث، والكرابة، والإباحة، سواء

اکانت عقلیة أم شرعیة، فالمکلف محمّل فعل الواجب كالصلوة وسائر الواجبات الشرعیة والعلقیة، ومحمّل ترك الحرام كالزنا والظلم ونحوها، ومحمّل فعل المندوب وترك المکروه على جهة الأولى لا الحتم، ومحمّل معرفة حکم المباح.

والوجه في حسن التکلیف کونه سبباً في الفوز بالنعمیم الدائم والدرجات العالیة في جنات النعیم، وهذا بالإضافة إلى ما تقدم في أول کتاب العدل من المصالح والحكم الراجعة إلى المکلف في الحياة الدنيا، ومن کونها شکر الله تعالى، وهناك عقبات تصاحب هذا التکلیف تزيد من شدته وصعوبته، وذلک نحو: إمهال إبليس إلى يوم الدين، والتخلیة بينه وبين إغواء العباد، ونحو: إنزال المتشابه من القرآن، ودجھه مع المحکم، وإبقاء المنسوخ من القرآن يتلى مع الناسخ، وکتفريق آیات الأحكام الخمسة في القرآن، وکزيادة داعي الشهوة، والابتلاء بالمصابیب والآلام والفقر، وكالجهاد، كل ذلك من أجل العرض على الفوز بالنعمیم الدائم والدرجات العالیة في جنات النعیم، وذلک أن الأجر على قدر المشقة، فکلما زادت مشقة التکلیف زاد الأجر والثواب، ومن هنا یعرف حسن زيادة التکلیف.

وهذا بالإضافة إلى ما في زیادته من التمھیص والاختبار الذي به یتميز صادق الإیمان من کاذبه.

تکلیف ما لا یطاق

قال الله تعالى: **﴿لَا يُکَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [البقرة: ٢٨٦] وقال سبحانه: **﴿لَا يُکَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾** [الطلاق: ٧] وقال تعالى: **﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾** [التغیب: ١٦] وقال سبحانه: **﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾** [آل عمران: ٩٧] وقال تعالى: **﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾** [المائدۃ: ٦]، وقال تعالى: **﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾** [البقرة: ١٨٥] إلى غير ذلك من الآیات في هذا الباب.

لذلك فإننا نقول: إن الله سبحانه وتعالى لم يكلف أحداً من خلقه إلا ما يطاق، وهذا مع ما تقرر في فطر العقول من قبح تكليف ما لا يطاق، ونكاراته، وفحشه. وقالت الأشعرية: إن التكاليف بأسراها من تكليف ما لا يطاق، صرخ بذلك الرازبي في المحصول، وقد كانت المجرة قد يأبهوا بتحاشون عن ذكر ذلك حتى جاء أبو الحسن الأشعري، ومهما استدل به أبو الحسن الأشعري على القول بتكليف ما لا يطاق أن قال: إن الله تعالى كلف أبا جهل بالإيمان بما جاء به النبي ﷺ مع أن من جملة ما جاء به النبي ﷺ أن أبا جهل لا يؤمن حتى يموت، فيكون أبو جهل حينئذ مكلفاً بالإيمان في حال يجب عليه فيها أن يؤمن بأنه سيقيم على كفره حتى الموت، وهذا لا يمكن لأبي جهل، وليس في قدرته أن يمثل.

ويستدلون أيضاً بأن الله تعالى كلف عباده بفعل التكاليف مع أنهم غير متمكنين من فعلها؛ لعدم القدرة والاستطاعة؛ لأن الله تعالى هو الذي خلق وقدر وأراد أفعالهم، فلا يقدرون حينئذ على الخروج مما خلقه الله وقدره وأراده. والجواب: أن الله تعالى ينفي عن نفسه تكليف الخلق ما لا يطاق، ويتبرأ منه كما في الآيات التي صدرنا بها هذا الباب، وهذا مع ما تقرر العقول من قبح ذلك وفحشه الذي لا ينبغي إلحاقه بالملك القدس سبحانه وتعالى، فمع هذا لا ينبغي ولا يليق سماع قول من يجادل في ذلك ويحاجج، فهذا جواب إجمالي فيه كفاية للمؤمن المصدق.

وأما الجواب التفصيلي فنقول: لا يلزم مما ذكره أبو الحسن الأشعري في تكليف أبي جهل التكليف بما لا يطاق، وذلك أنه لم يذكر أبو جهل في القرآن، والذي ذكر في القرآن هو أبو هب، والذي ذكره الله تعالى عنه هو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ سيصل ناراً ذات لهب^٣... [المسد] وليس في ذلك أنه لا يؤمن، أو أنه كافر، أو أنه سيموت على الكفر، والذي ذكره الله عنه أنه سيصل ناراً ذات لهب، ومعرفة أنه سيصل النار والإيمان به لا يتنافي مع الإيمان الذي دعاه الله إليه، فغير مستحيل أن يجتمع

الإيّان بها جاء به الرسول ﷺ والإيّان بصلّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النّار في شخص واحد، وأما احتجاجهم بأن الله تعالى هو الذي تولى خلق أفعالهم من الكفر والإيّان، وقدرها وأرادها وشاءها، فهم لذلك لا يستطيعون الخروج منها فقد سبق الجواب عليه.

هذا، وإنّ خبر الله تعالى بأن الكفار سيّمّون على الكفر إنما جاء بعد أن دعاهم النبي ﷺ إلى الإيّان بها جاء به، وصرف لهم الآيات وبالغ في دعائهم، ولم يكن فيما دعاهم حينئذ الإخبار بأنّهم لم يؤمنوا، فلما كان آخر الأمر أخبر الله تعالى نبيه ﷺ بأنّهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم، فلم يحصل في حق الكفار تكليف ما لا يطاق حصولاً فعليّاً إلا لو أنّهم آمنوا أخيراً بما جاء به النبي ﷺ إيماناً صحيحاً، وهذا حال؛ لإنّ خبر الله تعالى بأنّهم لا يؤمنون.

الأنطاف

المراد باللطف هنا اللطف الاصطلاحي: وهو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة وترك المعصية، وذلك كالتنذير والتخييف والنظر والاعتبار والآلام، فإن فعلت الطاعة وتركت المعصية من أجل الشرف وحب السمعة، أو من أجل القسر والإجاء فليس من اللطف الاصطلاحي المراد هنا.

وقد قسم الإمام المهدى اللطف إلى ثلاثة أقسام هي:

- ١- لطف توفيق: وهو الذي تفعل عنده الطاعة لا محالة من دون إجاء.
- ٢- لطف عصمة: وهو الذي ترك لأجله المعصية لا محالة من دون إجاء.
- ٣- لطف مطلق: وهو ما كان المكلف معه أقرب إلى امثال ما كلف به من فعل الطاعة وترك المعصية.

واللطف ليس بموجب للملطوف فيه، فقد يحصل اللطف الداعي إلى الإيّان ولا يحصل الإيّان، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الله تعالى في قوله في المنافقين: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبه].

وقوله تعالى: **«وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ»** [الأعراف: ٢٧].
 قوله تعالى: **«فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ فَسْتَ قُلُوبُهُمْ»** [الأنعام: ٤٣]. وقوله تعالى: **«وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ... الْآيَة»** [السجدة: ٢١]. وقوله تعالى: **«وَأَمَّا ثُمُودٌ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحْبُوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى»** [فصلت: ١٧]. والآيات في هذا كثيرة.

الخذلان

المراد به هنا: هو عدم تنوير القلب بزيادة في العقل.

وتوسيع ذلك: أن الله تعالى قد ساوى بين جميع المكلفين في فطر العقول التي لا يتم التكليف إلا بها، ثم إن الله تعالى يثيب المستجيب لربه والمطيع له بزيادة في عقله، ينور تعالى بهذه الزيادة بصيرته، ويشرح بها صدره، كما قال تعالى: **«وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى...»** [أحمد: ١٧]، وكما قال سبحانه: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ...»** [الحديد: ٢٨] فإذا أعرض المكلف عن دعوة ربها ولم يستجب حرمته الله سبحانه وتعالى تنوير القلب الذي يعطيه المستجيبين له والمطيعين له وسمى ذلك خذلاناً، وهذا المعنى هو الذي يتواافق مع معنى الخذلان في اللغة فإنه في اللغة ترك العون والنصرة.

العصمة

العصمة في الاصطلاح: هي رد النفس عن تعمد فعل المعصية، وتعتمد ترك الطاعة مستمراً لحصول اللطف والتنوير...

وكما ذكرنا فيما سبق قبيل هذا فإن الله تعالى يزيد المستجيبين له تنويراً في القلب وبصيرة، وكلما ازداد المكلف دخولاً في التقوى فإن الله يزيده على قدر ذلك من التنوير والهدى حتى يصل المكلف بما زاده الله تعالى من التنوير والهدى والبصيرة إلى درجة العصمة.

ودليل ذلك قوله تعالى: **﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلُ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾** [الأنفال: ٢٩] **﴿وَالَّذِينَ اهْتَدُوا رَازَّهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾** [الحمد: ١٧] **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرُ لَكُمْ...﴾** [الحديد: ٢٨] ونحو ذلك من الآيات.

وليست العصمة ملجمة لصاحبها ومضطرة له إلى فعل الطاعة وترك المعصية، بل هو معها مختار، يقدر على فعل الطاعة وفعل المعصية، غير أنه لما عنده من العصمة يختار الطاعة ويترك المعصية.

تفضيل الله تعالى على عباده في الآخرة

لا يقال في شيء مما يفعله الله تعالى إنه واجب عليه سبحانه، وذلك أن إطلاق الوجوب عليه تعالى يوهم التكليف الذي يفيد تحمل الكلفة والمشقة، وكل ما فيه إيهام الخطأ فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى.

وبعد، فقد ثبت بما يأيُّ أن الطاعات إنما وجبت على المكلفين شكرًا لله تعالى على نعمه التي لا تُحصى، وحيثُنَّ فيكون الشواب الذي وعدهم الله عليهما تفضلاً خالصاً. فإن قيل: إن الله تعالى قد جعل الشواب جزاءً على الأفعال الصالحة في آيات كثيرة، كقوله تعالى: **﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾** [الواقعة: ٢٤]، وقوله سبحانه: **﴿كُلُوا وَاشْرُبُوا هَبَيْئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** [المرسلات: ٤٣].

قلنا: جعله الله تعالى جزاءً على سبيل التفضيل، يدل على ذلك قوله تعالى حكاية عن أهل الجنة: **﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾** [الذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمْسَنَا فِيهَا نَصْبٌ وَلَا يَمْسَنَا فِيهَا لُغُوبٌ [٢٥] [أفاطرا].

قال الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة: (... وَلَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ حَقَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُطِيعُهُ، وَجَعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الْثَّوَابِ، تَفَضُّلًا مِنْهُ وَتَوَسُّعًا بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُ).

وقال عليه السلام: (فَوَاللَّهِ لَوْ حَنَّتُمْ حَنِينَ الْوُلُّهِ الْعِجَالِ، وَدَعَوْتُمْ بِهِ دِيلَ الْحَمَامِ، وَجَأَرْتُمْ جُؤَارَ مُتَبَّلِي الرُّهْبَانِ، وَخَرَجْتُمْ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ التِّمَاسَ الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ فِي ارْتِفَاعِ دَرَجَةِ عِنْدَهُ، أَوْ غُفْرَانِ سَيِّئَةِ أَخْصَتْهَا كُتُبَهُ، وَحَفِظْتَهَا رُسُلُهُ، لَكَانَ قَلِيلًا فِيمَا أَرْجُو لَكُمْ مِنْ ثَوَابِهِ، وَأَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ عِقَابِهِ، وَتَالَّهُ لَوْ أَنْمَاثُ قُلُوبِكُمْ أُمِيَّاثًا، وَسَالَتْ عُيُونِكُمْ مِنْ رَغْبَةِ إِلَيْهِ أَوْ رَهْبَةِ مِنْهُ دَمًا، ثُمَّ عُمِّرْتُمْ فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةُ، مَا جَزَتْ أَعْمَالُكُمْ عَنْكُمْ - وَلَوْ لَمْ تُبْقُوا شَيْئًا مِنْ جُهْدِكُمْ - أَنْعَمْهُ عَلَيْكُمُ الْعِظَامَ، وَهُدَاءُ إِيَّاكُمْ لِلْإِيمَانِ).

وفي دعاء علي بن الحسين عليهما السلام في الصحيفة قريب من ذلك.

قال شارح الأساس: وفي كلام قدماء العترة عليهما السلام من هذا المعنى كثير، انتهى.
واستدل المخالفون لنا في هذه المسألة -وهم المعتزلة- بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمَلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الانعام: ١٨٣]، ومعنى كتب أوجب كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].

قلنا: شبه الله تعالى رحمته لعباده التي هي قبوله توبه التائبين بالواجب المحتوم، إيذاناً منه تعالى للمكلفين وإعلاماً بأنه لا يخالف ذلك الوعد ولا يبدل فيه القول، فعبر الله تعالى عن هذا المعنى ودل عليه بكلمة كتب التي تفيد التحتم والوجوب.

والذي يدل على صحة هذا التأويل أمور:

- ١- ما تقدم من الآيات وكلام أمير المؤمنين عليه السلام.
- ٢- ما سبق من أن الطاعات شكر على النعم.

٣- ما في ذلك من الأدب مع الله تعالى، بخلاف ما لو حملنا ذلك على الوجوب حقيقة فإن فيه إيهام الخطأ الذي هو التكليف والمشقة الذي تفيده كلمة الوجوب.

٤- قول مخالفينا في هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارْدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم] إن ورود جهنم غير واجب على الله تعالى، وإنما شبهه الله تعالى بالواجب في أنه واقع لا محالة.



كتاب النبوة

النبوة كرامة من الله تعالى عظيمة لا تكون إلا لأزكي البشر حلقاً وحلقاً، والرسالة كالنبوة، إلا أن الرسول هو الذي يبعثه الله بشرعية جديدة كموسى وعيسى ونبينا محمد ﷺ وعليهم، أما الذي لم يأت بشرعية جديدة فلا يسمى رسولاً، بل يسمىنبياً، وذلك لأنبياء بني إسرائيل، فإنهم لم يأتوا إلا بما جاء به موسى صلوات الله عليهم.

والنبوة والرسالة فضل من الله على عباده ورحمة، وتهاماً كما قال سبحانه: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾** [الأنبياء: ١٧] وقال سبحانه: **﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَيَذَلِّكَ فَلَيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾** [يونس: ٥٨].

وما زال أنبياء الله ورسله ينذرون ويبشرون على طول تاريخ البشر، قال الله تعالى: **﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾** [فاطر: ١١] [فاطر] منهم من قص الله تعالى علينا خبره في القرآن، ومنهم من لم يقصص الله علينا خبره، قال تعالى: **﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَا هُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلٍ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾** [النساء: ١٦٤] إلا أنه قد جاء عن الرسول ﷺ الخبر عنهم جملة، كما روي: أنه ﷺ سئل عن الأنبياء قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، قيل: فكم الرسل منهم؟ قال ثلاثة وثلاثة عشر.

والإيمان بهم جمياً من أصول الإيمان قال الله تعالى: **﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ... الْآيَة﴾** [البقرة: ١٣٦] وقال سبحانه: **﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ أَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُنْدِيهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ...﴾** [البقرة: ٢٨٥].

فضل الملائكة على الأنبياء

والملائكة صلوات الله عليهم أفضل من الأنبياء عليهم السلام، بمعنى أن ثواب أدنى ملك أكثر من ثواب أفضل الأنبياء، وهذا هو قول أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم، والمعترضة.

وقالت الأشعرية: بل الأنبياء أفضل من الملائكة.

وقالت الإمامية: بل الأنبياء والأنئمة أفضل من الملائكة.

وقال غيرهم: بل الأنبياء والمؤمنون أفضل من الملائكة.

والدليل على ما ذكرنا قوله تعالى في وصف الملائكة: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ﴾ [التحريم: ١٦].

ولا شك في وقوع خطايا من الأنبياء عليهم السلام.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَرَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الاتعاجم: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿مَا نَهَا كُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكِيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِيْنَ﴾ [الأعراف: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنِكَفَ الْمَسِيْحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُوْنَ﴾ [النساء: ١٧٢].

نزلت هذه الآية في الرد على النصارى لغلوهم في عيسى عليه السلام، فكل من هذه الآيات يدل على أن الملائكة أفضل من الأنبياء عليهم السلام.

وبعد، فإن الله تعالى خلق الملائكة من النور، وطهرهم من الطبائع البهيمية، والبشر مخلوقون من التراب، محبولون على الطبائع البهيمية، ولا شك أن النور خير من التراب، وأن المطهر من الطبائع البهيمية أفضل من المطبوخ عليها.

فضل نبينا محمد (ص)

ونبينا محمد صلوات الله عليه وسلام أفضل الأنبياء عليهم السلام، ولا خلاف بين المسلمين في ذلك، ولقوله صلوات الله عليه وسلام: ((أنا سيد ولد آدم ولا فخر)) وقوله صلوات الله عليه وسلام: ((آدم ومن دونه تحت لوابي يوم القيمة)).

وقوله ﷺ: ((أنا أول من يقع بباب الجنة، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، وأنا أول شافع مشفع يوم القيمة)), ونحو ذلك من الأخبار.

ولعل السر في ذلك -والله أعلم- أن ثواب نبينا أكثر من ثوابسائر الأنبياء، وذلك أن أتباعه ﷺ أكثر من أتباع غيره من الأنبياء، وقد جاء في الحديث: ((من سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة)).

وحيثئذ فيكون لنبينا محمد ﷺ مثل ثواب كل مكلف من أمتة إلى يوم القيمة، ولا شك أن النبي ﷺ أكثر النبيين أتباعاً، كما جاءت بذلك الروايات الكثيرة عن النبي ﷺ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد فضله الله تعالى على سائر الأنبياء بخصائص اختص بها دونهم، كما في الروايات الصحيحة عن النبي ﷺ:

منها: أنه بعث إلى الناس عامة، وقد كان الأنبياء صلوات الله عليهم يبعثون إلى أقوامهم خاصة.

ومنها: أنها أحلت له المغانم ولم تحل لنبي قبله.

ومنها: أنه نصر ﷺ بالرعب على مسيرة شهر، وأنه جعلت له الأرض مسجداً وطهوراً.

ومنها: أن أمتة يبعثون يوم القيمة غرّاً محجلين من أثر الوضوء.

ومنها: أن الله جعله خاتم النبيين والمرسلين.

ومنها: أن الله تعالى فضل أمتة على سائر الأمم.

ومنها: أن معجزته باقية بقاء التكليف.

ومنها: أنه لا تزال طائفة من أمتة على الحق ظاهرين إلى يوم القيمة.

ومنها: ما اختصه الله تعالى وأمتة من فضل ليلة القدر، وليلة الجمعة ويومها، وما أشبه ذلك. وهناك فضائل وخصائص كثيرة، والقصد الإشارة.

المعجزة

لا تصح دعوى النبوة إلا بحجة واضحة، ودليل قاهر يشهد بصحة الدعوى،
فما شهد بذلك فإنه يسمى معجزة.

ومعجزات نبينا محمد ﷺ كثيرة، قيل: إنها ألف معجزة، وقيل: أكثر من ذلك.
ومعجزته ﷺ الكبرى هي القرآن الكريم، فهو الحجة الباقة إلى يوم
القيمة، وإعجازه هو من جهة البلاغة والبيان، والسر في أن الله تعالى جعل
معجزة النبي ﷺ من هذا الجنس، هو أن العرب قد كانوا يبلغوا في ذلك
الزمن الغاية القصوى في صناعة الكلام، وبلغوا النهاية في سلوك طرق البلاغة
والبيان، وراجت هذه الصناعة عند العرب رواجاً عظيماً، فكانوا يجتمعون لها في
أسواقهم، حيث يعرضون ما عندهم من بدائع الشعر ومحاسن الخطب،
ويتنافسون في ذلك، ويتباهون بين يدي الحكام الذين يصدرون أحكامهم في
تلك المنافسة، ويعلنون اسم الفائز بالسباق في هذا المضمار، ولشدة محبتهم لهذه
الصناعة وميلهم إليها فإن قريشاً علقت في الكعبة سبع قصائد من الشعر؛ لما
رأت فيها من مهارة الصنعة وبلاهة البيان، وقد كانت تلك القصائد السبع من
أحسن وأحسن ما نظم من الكلام، وأبدع ما طرق الأسباع.

وقد بعث الله نبيه محمداً ﷺ وتلك القصائد معلقة في الكعبة، فلما قرأ
الرسول ﷺ على قريش آيات القرآن، وسمعوا ببلاغته وبداعته وحسن بيانه
هتكوا تلك المعلقات عن جدران الكعبة، وأخرجوها منها، فلمهارة العرب في
صناعة الكلام ولشدة معرفتهم بطرق البلاغة والبيان جعل الله تعالى معجزة
نبيه ﷺ من ذلك الجنس الذي يتعاطونه، ويشتغلون به، كما جعل سبحانه
معجزة عيسى عليه السلام إبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى؛ لما كان قومه الذين
بعث إليهم يشتغلون في الطب ومعالجة المرضى، وقد كانوا مهرووا في ذلك
غاية المهارة.

وجعل سبحانه معجزة موسى صلوات الله عليه قلب العصا حية، وإخراج يده بيضاء من غير سوء؛ لما كان القوم الذين بعث إليهم يتعاطون السحر، ويشتغلون به، وقد كانوا عرموا السحر حق معرفته، وهكذا سائر معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم.

ومن هنا فإن سحرة فرعون لما رأوا عصى موسى حين صارت حية تسعى تلتف ما صنعوا آمنوا برب العالمين، رب موسى وهارون، وذلك أنهم عرموا وتيقنوا أن ما جاء به موسى ليس من السحر، وإنما هو آية من آيات الله التي لا تدخل صناعتها تحت قدرة البشر، ولو أن الله تعالى عكس فجعل آية موسى لعيسى، وآية عيسى لموسى لما استوضحت نبوتها صلوات الله عليهما غاية الوضوح، ولجوز الناس أن ذلك من جنس السحر، لا من آيات الله، لذلك فإن قريشاً والعرب لما سمعوا آيات القرآن علموا أنه ليس من كلام النبي ﷺ، ولا من كلام البشر، وأنهم لا يقدرون على أن يأتوا بمثله، غير أنهم استكروا، وكذبوا بالقرآن وبالنبي ﷺ، وأنكروا ذلك، وتماماً كما قال جل وعلى التكذيب قال الله تعالى لنبيه ﷺ: **﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنْتُهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾** (النمل: ١٤) فحين أصرروا على **﴿قُلْ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾** (يونس: ٣٨)، **﴿فَأُتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** (البقرة: ١٦) يعني إن كتم صادقين في دعواكم كذب النبي ﷺ، وكذب القرآن، وأنه ليس من كلام الله تعالى، وإنما هو من كلام الناس، فهاتوا سورة واحدة من مثل سوره، وتعاونوا مع من استطعتم من الجن والإنس، فإذا جئتم بسورة من مثله فأنتم صادقون فيما تقولون وإلا فأنتم كاذبون ومبطلون، وما زال هذا التحدي والنداء إلى اليوم، ومنذ نزول القرآن لم يستطع أعداء الإسلام والمكذبون به أن يأتوا بسورة واحدة تهادى إحدى سور القرآن في البلاغة والبيان.

صور من إعجاز القرآن الكريم غير ما سبق

هذا، وفي القرآن معجزات أخرى غير ما ذكرنا، منها:

- ١ - الإخبار بمعيقات كقوله تعالى: **﴿أَلَمْ ۖ غُلِبَتِ الرُّومُ ۖ﴾** في أدنى الأرض وهم من بعدهم **﴿سَيَغْلِبُونَ ۚ﴾** في بضع سينين **﴿﴾** [الروم] فكان الأمر كما ذكر الله، فإن الروم غلبت الفرس بعد سبع سينين من نزول هذه الآية، ونحو ما أخبر الله تعالى به عن أسرار المنافقين واليهود والمرشكين، وغير ذلك كثير.
- ٢ - الإخبار عن الأنبياء السابقين والأمم الماضين مع علم المشركين من قريش وغيرهم أن النبي ﷺ لم يخالط علماء أهل الكتاب ولا غيرهم من أهل العلم بالتاريخ.
- ٣ - اشتغال القرآن على أحكام وشرائع حكيمه تميل إليها فطرة العقل لما فيها من العدل والسمو والرقة والكرامة والرحمة و... إلخ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الله تعالى من تنظيم النكاح والطلاق والعدة، وتوفير حق الزوجة، والعدل في الزوجات، ثم الأمر بالاستئذان عند الدخول إلى البيوت، وغض البصر.

وحرم تبرج النساء بالزينة، وأمرهن بالستر وقراره البيوت، وفي ذلك من العدل والعفة والطهارة ما لا يقدر قدره، ثم ما ذكره الله من تحصين ذلك والمحافظة عليه بما شرع من حد الزنا والقذف، وهكذا سائر شرائع الإسلام فإنها جاءت لترفع الإنسان من مهاوي الشهوة والرذيلة إلى سماء الفضيلة والكرامة والطهارة، وهذا في حين أن البشر جيئاً لو اجتمعوا وتعاونوا على تأسيس قوانين وشرائع مثل التي جاءت في القرآن وفي دين الإسلام لما استطاعوا، ولما اهتدوا، وذلك أن الله تعالى قد أحاط علمه بما يصلح العباد وبما يفسدهم، وبيمدى قوتهم وطاقاتهم في كل زمان، وفي كل مكان، فشرع سبحانه وتعالى شرائعه وأحكامه على حسب ما يقتضيه العلم والحكمة.

أما البشر فليسوا كذلك، ومن هنا فإنهم فشلوا في كل ما وضعوه من القوانين، وسنوه من الأحكام، وأكبر مثال على ذلك ما وضعوه في القرن العشرين، حيث وضعوا بعد التجارب التاريخية الطويلة مبدأين هما: المبدأ الشيوعي، والمبدأ الرأسمالي الغربي.

أما المبدأ الشيوعي فسرعان ما حكم عليه أهله بالإعدام، وأما المبدأ الغربي فما زال حياً، غير أن ويلاته قد سيطرت في تلك المجتمعات، فالإيدز الذي نتج عن الحرية تعد ضحاياه بالملايين، ومبدأ التعامل الربوي أنهك الشعوب الفقيرة، وزادها شقاءً وفقرًا... إلخ.

وعلى الجملة فقد جاء النبي ﷺ بشرعية تحل مشاكل البشر على كل المستويات الصحية والاقتصادية والسياسية و... إلخ، فلوا أن الأغنياء طبقوا شريعة الزكاة لما بقي على ظهر الأرض فقير، ولو أنهم أقاموا شريعة القصاص والحدود والتعزير والعقوبة لاختفت الجريمة أو كادت، ولو... ولو... إلخ.

٤ - اشتغال القرآن على أسرار من علم الفلك، وأسرار من علم البحار، ومن علم الطب التي لا يمكن لأحد من سكان الجزيرة العربية في ذلك الزمان أن يعرفها؛ لبعدهم عن معرفة تلك العلوم.

فقد جاء في القرآن الإخبار عن أمواج تحت سطح البحار غير الأمواج الظاهرة في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلْمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجَّيٍّ يَعْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ [النور: ٤٠]، مع العلم أن البشر لم يكتشفوا ذلك الموج إلا في هذا العصر.

وجاء في القرآن ذكر المراحل الأولى لخلق السموات والأرض في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ... الْآيَة﴾ [فصلت: ١١]. وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَّنَاهُمَا...﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وهكذا فقد أثبتت العلم الحديث صحة ما جاء في القرآن.

وفي القرآن الكثير من مثل ذلك، وكذا في السنة، والغرض الإشارة، وقد اشتمل تفسير سيد قطب على الكثير من ذلك، فمن أراد المزيد فليرجع إليه، أو إلى غيره من الكتب التي تعنى بالإعجاز العلمي في القرآن والسنة.

والأدلة على نبوة نبينا محمد ﷺ كثيرة، غير أنا نكتفي بهذا القدر، فإن فيه حجة وبرهاناً على أن نبينا محمداً رسول من عند الله صادق، وأن ما جاء به من عند الله حق وصدق، وقد جاءت به البشارات في الكتب السابقة.

محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين

وهو ﷺ خاتم النبيين والمرسلين، وشريعته خاتمة الشرائع، فلا نبي بعده ﷺ، ولا تُنسخ شريعته؛ وذلك لقوله تعالى: «وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّنَ» [الأحزاب: ٤٠].

وكتابه ﷺ الذي هو القرآن حفظ من الله تعالى عن الزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كما قال سبحانه وتعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» [الحجر].

وقال تعالى: «وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطُلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ» [فصلت].

وهذا بالإضافة إلى ما نجده من تصديق ذلك، فإن مصاحف القرآن التي كتبت في القرون الأولى وما بعده إلى يومنا هذا لا يوجد فيها مخالفة لا في قليل ولا في كثير.

وهو ﷺ مرسلاً إلى الجن والإنس؛ لقوله تعالى: «وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرَا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ... الآية» [الاحقاف: ٢٩].

وشرعيته ﷺ جديدة لم يأت بها أحد من الأنبياء قبله، وإن كانت لا تخلو من بعض أحكام الشرائع السالفة: كالحج والصيام، وقص الشارب والختان، والمضمضة والاستنشاق، وغير ذلك، فإنما ذلك من باب الاتفاق في بعض الأحكام.

وأما نحو قوله تعالى: **«مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ»** [الحج: ٧٨] وقوله تعالى: **«فَإِمْهَادُهُمْ أَفْتَدِهُ»** [الأنعام: ١٩٠]؛ فالمراد بذلك ما الحق فيه واحد لا يتغير، كـ: الإيان بالله، وبكتبه ورسله واليوم الآخر، وإيشار طاعة الله، وملازمة الصبر والتقوى. يدل على ما ذكرنا الحديث المشهور: ((أعطيت سبعاً لم يعطهننبي قبلي.. الحديث)).

الشريعة

المراد بالشريعة الأحكام الخمسة: الوجوب، والندب، والإباحة، والحرمة، والكرابة.

وتؤخذ هذه الأحكام الخمسة من الكتاب والسنة بلا خلاف بين الأمة. وزاد أئمتنا عليهما السلام والجمهور مصدراً ثالثاً وهو القياس، فقالوا: إنه دليل تؤخذ عن طريقه الأحكام الشرعية المذكورة، وقالت الإمامية والظاهرية والخوارج وغيرهم: لا يجوز العمل بالقياس.

والجواب من وجوه:

١ - من المعلوم الذي لا يشك فيه ذوو العقول أنه لا فرق بين أن ينص الشارع على تحريم الخمر والنبيذ المسكر وبين أن ينص على تحريم الخمر وينص على أن علة تحريمه الإسكار.

٢ - ان الذي قصه الله تعالى علينا من قصص أمم الأنبياء صلوات الله عليهم في كتابه الكريم يراد به العبرة والعظة.

فكأن الله تعالى يقول: لا تفعلوا مثل أفعالهم فيلحقكم مثل ما لحقهم، فهذا هو الذي يريد الله تعالى مما قص علينا في القرآن من القصص، وفي ذلك من الإشارة الواضحة إلى القياس ما لا يخفى على الناظر، ومن ذلك قوله تعالى: **«يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَرِفُوا يَا أُولَى الْأَبْصَارِ** ﴿٢﴾ [الحشر].

٣- ما يروى من إجماع الصحابة على العمل بالقياس بما فيهم علي عليه السلام، ومن كلامه في ذلك قوله عليه السلام: (أول القضاء ما في كتاب الله، ثم ما قاله الرسول عليه السلام، ثم ما أجمع عليه الصالحون، فإن لم يوجد ذلك في كتاب الله تعالى ولا في السنة ولا فيما أجمع عليه الصالحون - اجتهد الإمام في ذلك لا يأولوا احتياطاً، واعتبر وقاس الأمور بعضها بعض، فإذا تبين له الحق أمضاه، وللقاضي ما لإمامهم).

فإن قيل: لو كان القياس دليلاً شرعاً لظهرت الأدلة الدالة على كونه دليلاً كما ظهرت الأدلة على حجية القرآن والسنة، وما قدمتم من الأدلة غير مقنع للناظر. قلنا: الذي يظهر لي أن حجية القياس ثابتة ومقررة في فطر العقول، بل كثيراً ما تدرك الحيوانات أحكام القياس، فإن الشاة أو الجمل أو نحوهما إذا أدرك طعامه أو شرابه في مكان فإنه إذا جاء أو عطش في الوقت الثاني يذهب إلى ذلك المكان الذي أدرك فيه ذلك في الوقت الأول، وما جره إلى ذلك إلا ما ركز في إدراكه من قياس الوقت الثاني على الوقت الأول.

وإذا ضربت المرة أو نحوها في وقت فإنها ستنفر منك في الوقت الثاني، وإذا أحسنت إليها في وقت فإنها ستتأنس إليك في الوقت الثاني.

ومن هنا قال الله تعالى لنبيه عليه السلام: «فَإِمَّا تَنْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدُوهُمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ» (الأنفال).

وقال تعالى: «فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِمَا بَيْنَ يَدِيهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ» (البقرة).

القرآن

القرآن هو أول الأدلة، وهو متواتر بين المسلمين.

والبسملة آية في أول كل سورة إلا في سورة التوبة، وخالف في ذلك كثير من السلف، وكثير من القراء والفقهاء، قالوا: إنما أتي بها للفضل والتبرك عملاً

بقوله ﷺ: ((كل أمر ذي بال لم يبدأ في أوله باسم الله فهو أخذم)). قال في التيسير في معرفة القراءات السبع: اختلفوا في البسمة بين السور، فكان ابن كثير وقائلون وعاصم والكسائي يسمّلون بين كل سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراءة، فإنه لا خلاف في ترك البسمة بينهما. وكان الباقيون فيها قرأتا لهم لا يسمّلون بين السور، وأجمعوا على أنها بعض آية في سورة النمل.

والدليل على ما ذكرنا من أن البسمة آية في أول كل سورة من وجوه:

- ١ - قول الله تعالى: ﴿اَقْرُأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۚ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۚ﴾ [العلق] فأمر الله تبارك وتعالى نبيه ﷺ أن يقرأ بالبسمة.
- ٢ - إجماع الأمة في إثباتها في المصحف في أول كل سورة إلا سورة براءة، وهذا مع عنايتيهم الكاملة في تحريض المصاحف عما ليس من القرآن.
- ٣ - إجماع أهل البيت ع؛ قال الإمام أبو الفتح الديلمي في تفسيره: وعندنا وعند علماء العترة ع إثباتها آية من فاتحة الكتاب، ومن كل سورة أثبتت فيها، وأن تاركها تارك لآية من كتاب الله.... إلخ.

القراءات

ومعتمد أئمننا ع قراءة أهل المدينة، وهي قراءة نافع، قال الهاادي ع: ولم يتواتر غيرها.

وقال الجمهور: بل القراءات السبع كلها متواترة، وهي: قراءة نافع وأبي عمرو والكسائي وحمزة وابن عامر وابن كثير وعاصم.

قلت: ولا بعد في قول الجمهور: إن السبع كلها متواترة، وذلك أن أهل البيت ع وأهل اليمن اشتهرت بينهم قراءة أهل المدينة، وتواترت لهم، ولم يتواتر لهم غيرها.

وأهل مكة تواتر لهم واشتهر فيهم قراءة أخرى من السبع، ولم يتواتر لهم غيرها، وكذلك أهل الشام تواتر لهم قراءة، ولم يتواتر لهم غيرها، وكذلك أهل الكوفة وأهل البصرة، فكل منهم تواتر لهم قراءة واحدة، ولم يتواتر لهم غيرها، فإذا لم يتواتر لأهل بلد من البلدان غير قراءتهم، فلا يدل ذلك على أن قراءة أهل بلد آخر غير متواترة؛ فمن هنا قلنا: إنه لا بعد في قول الجمهور، بل إن القول به هو الأولى، وذلك لما يلزم - لو لم نقل بتواتر القراءات السبع - من أن القرآن قد دخله التصحيح والتحريف و.. إلخ.

والملوم أن الله تعالى قد تولى حفظه من ذلك كما قال سبحانه: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْدُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴿١﴾ [الحجر] **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴿٢﴾ [فصلت].

وبعد، فالأولى هي قراءة أهل المدينة، وهي قراءة نافع؛ وذلك لأنها قراءة أهل البيت **عَلِيِّلُ اللَّهِ الْمُبَارَكُ** التي تواترت لهم.

وكذلك أهل كل بلد ينبغي لهم أن يقرؤوا بما تواتر لهم من القراءات، وكذلك كان الناس قديماً، فأهل الشام يقرؤون بقراءتهم، لا يتجاوزونها، وأهل الكوفة وأهل المدينة وأهل مكة، كل يقرأ بما تواتر له لا يتجاوز ذلك إلى قراءة أخرى.

أما اليوم فقد تغير الحال؛ فأصبحت قراءة حفص التي هي إحدى السبع القراءات أكثر شهرة في البلدان، حتى صار الجماهير لا يعرفون غيرها، وذلك بسبب كثرة طباعتها مما أدى إلى كثرة انتشارها واحتشارها.

تيسير القراءة

وأنزل القرآن على سبعة أحرف من أجل التيسير والتحفيف، والمراد بذلك أنه أنزل على سبع لغات عربية.

والحكمة في ذلك والله أعلم أنه لو أنزل على لغة واحدة لتعسر على أهل اللغة الأخرى قراءته، فبعض العرب يميل الألف إلى الياء ولا يكاد يستطيع ترك ذلك

في لغته، فجاء القرآن بالإمالة ويتركها، وبعض العرب يحقق الممزتين إذا اجتمعتا، وبعضهم يخفف، فجاء القرآن بالتحقيق والتحقيق، و.... إلخ، فتيسير بسبب ذلك لكل قبيلة من العرب أن تقرأ القرآن على لغتها.

وهذا التفسير هو الأولى؛ وذلك لأن اللغة العربية تسمى حرفًا.

وقد قيل: إن المراد بالسبعة الأحرف هو معانٍ الأحكام الشرعية التي هي: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، ومثل، وإنشاء، وخبر، وقيل غير ذلك.

وال الأولى هو ما ذكرنا.

المحكم والمتشابه

المحكم هو الذي وضح معناه؛ بأن كان نصاً، أو ظاهراً ولم يخالف نصاً ولا إجماعاً، ولم يُثبت ما قضى العقل ببطلانه.

والمتشابه هو: الذي لم يتضح معناه؛ بأن يكون اللفظ مشتركاً بين معنين مختلفين لا يصح إرادتها معاً، وحيثند فيشتبه المراد منهما، ويلتبس على الناظر، أو بأن يكون اللفظ ظاهراً في معناه، غير أنه مصادم لدليل قطعي من الكتاب أو من السنة أو من العقل.

والحكمة في إنزال المتشابه هو: الزيادة في التكليف، للزيادة في الثواب، بسبب مشقة الفحص والتأمل، وإتعاب النفس، وإيشار الهدى على الصلال، وفيه تمييز الراسخ في الإيمان من المترنل فيه.

ويعلم تأويل المتشابه الراسخون في العلم، وهم الذي شهد لهم الرسول ﷺ بما هدى، كما في حديث الثقلين وغيره.

ويعلمه أيضاً غيرهم من العلماء الذين لم تدنس عقولهم أهواه التقليد والتعصب.

الرد على من قال: لا يعلم المتشابه إلا الله

وقال بعض الأشعرية: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، وفسروا المتشابه بما كان نحو عدد الزيانية، وعدد حملة العرش، وعلى هذا فالوقف عندهم على الجلالة.

والجواب: أن الله تعالى قال في المتشابه: **﴿فَآمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ...﴾** [آل عمران: ١٧].

فدل بذلك على أن له معنى يتبعه أهل الزيف، ويتوصلون به إلى إيقاع الناس في الفتنة، وحيثئذ فلا بد أن يكون للمتشابه معنى آخر صحيح غير المعنى الذي يتبعه أهل الزيف، ويكون هذا المعنى الآخر هو المقصود والمراد، يعلمه الراسخون في العلم؛ وذلك:

١ - لأن كلمة **تشابه** وما يشتق منها تدل بصيغتها على أن التشابه واقع بين اثنين فأكثر، وها هنا التشابه هو بين المعاني التي تفيدها الآيات المتشابهة، فأهل الزيف يتبعون أحد معاني الآية المتشابهة ويترون المعنى الآخر الصحيح.

والذي يؤكد ما ذكرنا، أن الزيف إنما يحصل باتباع المعاني التي يفسرون بها المتشابه، وكذلك ذكر الله تعالى في آخر الآية: **﴿... أَبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾** [آل عمران: ١٧]؛ والتأويل هو التفسير.

٢ - لو قلنا: إن المتشابه لا يعلم منه إلا المعنى الذي يتبعه أهل الزيف دون المعنى الصحيح لكان في ذلك نسبة القبيح إلى الله تعالى، وكذلك أن المتشابه حيثئذ يكون تغريراً وتلبيساً وإغراءً، وكذلك قبيح لا يجوز نسبته إلى الله تعالى.

٣ - لو كان الأمر كما ذكروا لما صح العمل بما في آيات القرآن جيئاً، وكذلك لقيام الاحتمال في كل آية أنها من المتشابه، فإن السامع للأمر يقول: لعل هذا المعنى المفهوم من الآية من المفاهيم التي يتبعها أهل الزيف؛ وإنما قلنا ذلك لأنه لا يوجد في القرآن ما يدل على تمييز المتشابه من المحكم.

٤ - عدد الزبانية وعدد حملة العرش وما أشبه ذلك، كل ذلك لم يكن سبباً لإيقاع المسلمين في الفتنة، وليس الاختلاف في تفسير ذلك وتأويله مما يقع في الضلال والفتنة والزيف، وافتتان المشركين بعدد الزبانية التسعة عشر إنما كان من أجل السخرية والاستهزاء لا من أجل الاتباع.

٥ - قوله تعالى في آخر آية المتشابه: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ...» [آل عمران: ٢٧] يدل على أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه وتفسيره، وذلك لأن الواو ظاهرة في العطف.

فإن قالوا: ورد الوقف على الجلالة عن النبي ﷺ وعن السلف.

قلنا: الوقف لا يمنع من العطف؛ بدليل صحة الوقف على آخر آية، مع أن بعدها حرف العطف في كثير من الآيات، وبدليل جواز الوقف على أو ساط الآي.

وحيثئذ فمثل ذلك لا يمنع من العطف، وإنما يمنع من صحة العطف ما ذكره أهل المعاني والبيان من كمال الانقطاع، أو كمال الاتصال، أو شبه الكمالين، وذلك معدوم هنا.

وعلى هذا فالوقف على الجلالة الذي روي عن النبي ﷺ إنما يراد به الأدب والتعظيم لله جلا وعلا والتفريق بين علم الله تعالى وعلم عباده.

هذا، مع أن واقع المسلمين يشهد لما ذكرنا فإن في القرآن آيات كثيرة يستدل بها أهل الضلال على ضلالهم، ويستغون بها الناس، في حين أن أهل الحق يفسرون تلك الآيات بالتفسير الصحيح المتافق مع الحق.

ولم نجد أحداً من علماء المسلمين توقف عند تفسير آية من القرآن، أو نهى أو منع من تفسيرها بعلة أنها من المتشابه.

أما عدد الزبانية وحملة العرش، والحرروف المقطعة وما أشبه ذلك - فلم يؤثر عن أحد من علماء المسلمين في جميع العصور أنه استنكر على غيره تفسير شيء من ذلك، أو ضلله أو كفره بسبب ذلك، وعلى الجملة فلم يكن ذلك منشأ ضلال وفتنة فيها نعلم.

فواتح السور

وفواتح السور نحو: ألم، ألل، طسم، ق، ن... إلخ من حروف الهجاء، غير أنه حصل الخلاف في المعاني التي تراد بها، فقال بعض أئمتنا القدامى عَلَيْهِمُ الْأَكْثَرُ: إن ذلك مما استأثر الله تعالى بعلمه.

والذي يظهر أنها باقية على معانيها الوضعية، لا يراد بها في أوائل السور إلا أنها حروف هجاء.

ولعل السر في ذلك -والله أعلم- هو ما فيها من الإشارة إلى أن القرآن الذي وقع به التحدي والإعجاز مركب من حروف الهجاء التي يتركب منها كلام العرب، وفي ذلك من زيادة التدليل والتقرير والتبيك للمشركين ما لا يخفى من إلزامهم الحجة التي لا يبقى لهم بعدها عذر.

وهذا بالإضافة إلى فوائد غير ذلك وهي:

١- تسمية السور باسم الحروف فيقال: سورة طه وسورة كهيعص وسورة (ق) و... إلخ.

٢- في الاستفتاح بهذه الحروف المقطعة غرابة وبداعة لا تعرفها العرب، مما يستدعي إصغاءهم وجر أسمائهم إلى استماع القرآن.

القرآن كلام الله تعالى اتفاقاً

القرآن كلام الله تعالى، لا خلاف في ذلك بين المسلمين، وهو الذي نسمعه يتنل في المحاريب والمساجد.

وقالت الأشعرية: إن كلام الله تعالى معنى قائم في ذات الله تعالى، فجعلوا ذلك صفة له جل وعلا كالقادر والعالم، ولم يجعلوا ذلك من قبيل الحروف والأصوات، وجعلوا هذه الحروف المسموعة دليلاً على تلك الصفة القائمة بالذات، فالكلام عندهم صفة ذاتية للمتكلم.

قلنا: المعروف أن الكلام في لغة العرب حروف وأصوات، أما ما ذكرته الأشعرية غير معروف، ولا يجوز أن نفسر ألفاظ القرآن بها لا يعرف عند العرب، وقد قال الله تعالى: «بِلِسَانِ عَرَبٍ مُّبِينٍ» [الشعراء: ١٥].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء] والمعلوم أنَّ الذي سمع موسى هو حروف وأصوات، أما الكلام النفسي الذي تدعِيه الأشعريَّة فإنَّه غير مسموع.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبه: ٦].

والذي يسمعه المشركون وغيرهم حروف وأصوات، أما الكلام النفسي فلا يسمعه أحد.

وروى الإمام يحيى عليه السلام عن الأشعري أن الكلام يطلق بالاشتراك على معندين:

أحد هما: على المعنى القائم بالنفس.

و ثانية: على هذه الحروف المسموعة.

و ثانية: على هذه الحروف المسموعة.

وحيئذ فلا نزاع بيننا وبينهم في أن هذا المسموم يسمى كلام الله تعالى حقيقة، وإنما الخلاف في أن كلام الله تعالى يطلق على المعنى القائم بالنفس، فالأشعرية يثبتون أنه يطلق عليه اسم الكلام حقيقة، والحرف والأصوات المسمومة عبارة عن ذلك المعنى القائم في النفس وترجمة له.

ونحن ننكر ذلك وننفيه ونقول: لا يجوز إثبات شيء إلا بدليل، وما لا دليل عليه فيجب نفيه **﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** [البقرة: ١٦٠].

ومما يتجون به قولهم: اسم الفاعل لا يشتق إلا من المعنى القائم بنفس الفاعل فيقال: أسود لما حل فيه السواد، وأبيض لما حل فيه البياض، فكذلك متكلم لمن حل فيه الكلام.

قلنا: ذلك خلاف المجمع عليه عند أهل اللسان العربي، وذلك أنهم لا يطلقون اسم الفاعل؛ كقائم، وقاعد، وضارب، ومتكلم إلا على من أحدث فعل القيام، وفعل القعود، وفعل الضرب، وفعل التكلم، وحيثئذ فيكون صحة إطلاق اسم الفاعل متفرعة على حدوث الفعل الذي يشتق منه اسم الفاعل.

وأيضاً: فإن المعلوم عندنا وعندهم أن الله سبحانه وتعالى يسمى خالقاً ورازقاً، والخلق والرزق غير قائم بذاته.

الداعي للأشعرية إلى القول بالكلام النضي والجواب عليهم

هذا، والذي يظهر لي والله أعلم أن الذي دعا الأشعرية إلى القول بالكلام النضي وأنه صفة ذاتية للمتكلم هو ما قرره مشائخهم من قدم القرآن، فإنهم لما قالوا بذلك اضطروا إلى القول بأن كلام الله تعالى معنى قائم في النفس، وذلك أنه لم يتم لهم الاستدلال على قدم الحروف المسموعة، لظهور حدوثها عند العقلاء بضرورة عقوفهم فأجلجحوا حيثئذ إلى القول بالكلام النضي؛ وذلك للمحافظة على مذهب سلفهم، أما الحشوية لبلادتهم فقالوا: بقدم الحروف المتلوة.

والجواب عليهم في هذا:

١- أن القرآن مرتب ومركب من حروف وكلمات بعضها قبل بعض، فالآلية مركبة من مجموعة كلمات، والكلمة مركبة من عدة حروف، فالكلمة التي تقدمها الكلمة قبلها محدثة، والحرف الذي سبقه حرف محدث، وهذا دليل ضروري.

٢- قد سماه الله تعالى محدثاً في قوله جل وعلا: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا سَمَمَّهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء] وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء].

٣- قال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] فالقرآن بنص هذه الآية مفعول بفعل فاعل هو الله تعالى، إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على أن القرآن مفعول الله تعالى كقوله تعالى: ﴿أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

وقد تستدل الأشعرية على إثبات الكلام النفسي بأمور:

١- بما يروى من أن القرآن محفوظ في صدور العلماء.

٢- بما يروى من قول الشاعر:

إِنَّ الْكَلَامَ لِفِي الْفُؤَادِ إِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

٣- بأن المسموع إنما هو كلام القاري من بر أو فاجر أو صغير أو كبير، لا كلام الله تعالى، وكل ذلك يدل على أن كلام الله تعالى هو الكلام النفسي، لا الكلام المسموع الذي هو حروف وأصوات.

والجواب:

١- المراد بأن القرآن محفوظ في الصدور هو أن حافظ القرآن قد ارتسست آيات القرآن في صدره على ما هي عليه من الترتيب، بحيث إنه يستطيع أن يتلوها كما أنزلها الله تعالى.

والأشعرية لا تفسر الكلام النفسي بذلك.

٢- الشاعر أراد أن اللسان يبين ويترجم ما يتصوره المتكلم من الكلام في قلبه، والأشعرية لا تفسر الكلام النفسي بذلك.

٣- المسموع من القرآن يسمى كلام الله تعالى على أي لسان كان، وهذا هو المعروف عند جميع المسلمين، وعليه جرى العرف اللغوي، لذلك فإنهم يسمون ما سمع من قصيدة أمير القيس، كلام أمير القيس وما سمع من خطب أمير المؤمنين عليه السلام كلام أمير المؤمنين، وهكذا ما سمع من القرآن فإنهم يسمونه كلام الله تعالى، ويسمونه قرآنًا، وعلى هذا جاء القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ...﴾ [التوبه: ٦].

٤ - لم تبين الأشعرية حقيقة الكلام النفسي إلا بما لا يفهم منه معنى مفيد، حتى قال بعض أئمتهم الكبار: إنه لم يفهم بعد البحث والتحري أكثر من ثلاثة سنّة ما هو الكلام النفسي الذي يريده أبو الحسن الأشعري، وذلك أنهم يقولون: إن الكلام النفسي صفة لله تعالى حقيقة، وهي غير المعنى الذي يتصوره المتكلم في نفسه قبل الكلام، وغير العلم بذلك، وغير القدرة عليه، ولم يستطعوا بعد ذلك أن يحددو المراد به، وهكذا يكون الباطل.

ولهم مذاهب من هذا القبيل، لا يمكنهم البرهنة عليها، ولا حتى تفسيرها، وذلك كالكسب فإنها ضاقت عليهم المذاهب في تفسيره وتوضيحه.

وكقولهم: إن الله تعالى سيرى يوم القيمة بلا كيف، ومثل ذلك قول إخوانهم الحشووية: إن الله تعالى وتقديس وجهها بلا كيف، ويدين بلا كيف و.. إلخ.

السُّنَّة

السنّة: هي الدليل الثاني بعد كتاب الله تعالى، والمراد بذلك الخبر المنقول عن النبي ﷺ سواء أكان خبراً أم أمراً أم نهياً، سواء أكان الخبر عن فعل أم عن تقرير أم عن غير ذلك.

فالذين عاصروا النبي ﷺ، يتلقون السنّة مباشرة عن النبي ﷺ، ولا يحتاجون في ذلك إلى عناء ومشقة.

أما الذين لم يشاهدو النبي ﷺ، أو لم يعاصروه، فإنه يجب عليهم البحث والتحري والتفتيش في صحة ما يروى عن النبي ﷺ، فما صح لهم من سنته ﷺ اتبعوه، وما لم يصح تركوه.

الخبر المتواتر

لا خلاف في صحة الخبر المتواتر عن النبي ﷺ، وهو: ما نقله جماعة عن جماعة يستحيل عند العقل تواطؤهم على الكذب، ثم كذلك إلى النبي ﷺ، ويشترط أن يكون خبرهم عن شيء محسوس.

ولا يشترط عدد معين، بل ما حصل به العلم واليقين.

ولا تشرط العدالة في الخبرين؛ وذلك لحصول العلم بإخبار البلدان والملوک من ليس بعدل.

وقد يحصل العلم بأن يخبر شخص واحد عن نفسه وعن جماعة حاضرين معه أنهم رأوا كذا وكذا، أو سمعنا كذا وكذا، فسكت الحاضرون، ولم يكذبوا، ولم يكن هناك ما يدعوه إلى سكوتهم من خوف أو غيره.

ومن أقسام المتواتر:

التواتر المعنوي: وهو أن تختلف أخبار المخبرين في اللفظ لكنها تشتراك في أدائها إلى معنى واحد، وذلك كوقائع الوصي عليهما، فإنها وقائع كثيرة، جاءت في أخبار متفرقة، غير أنها تتفق في معنى واحد، هو الدلالة على شجاعته عليهما.

الخبر المتعلق بالقبول

الخبر الأحادي الذي لم يبلغ حد التواتر إذا تلقته الأمة بالقبول فلا خلاف في صحته، ووجوب العمل به، وذلك أن تلقي الأمة له بالقبول يجري بجري مجراه إجماعهم، وما كان كذلك فيفيد العلم عند أكثر أئمتنا عليهما، وكذلك ما تلقته العترة بالقبول فإنه يفيد العلم.

وكل ذلك لقيام الأدلة على عصمة جماعة الأمة وجماعة العترة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥].

وفي الحديث: ((لا تجتمع أمتي على ضلاله)), ((لا تزال طائفة من أمتي على

الحق ظاهرين...).

وفي جماعة العترة: آية التطهير، وآية المودة، وحديث الشقين، وحديث السفينه، وغير ذلك كثير، وسيأتي فيما بعد -إن شاء الله- بحث حول ذلك. هذا، وألأخبار الأحاديث تفاصيل وخلافات مذكورة في أصول الفقه.

التعبد بخبر الواحد

التعبد بخبر الواحد جائز، ولا مانع منه، ويدل على ذلك:

١- إجماع الصحابة ومن بعدهم على العمل به، ذكر ذلك الإمام عبد الله بن حمزة عليه السلام.

٢- قوله تعالى: إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِّحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (الحجرات) فإن فيها دليلاً بمعونة سبب نزولها أن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة كانوا يعملون بخبر الأحاديث.

٣- ما تقرر في العقول من جواز أو وجوب العمل بخبر الواحد في دفع الضرر عن النفس.

وللعمل بخبر الواحد شروط هي: العدالة، والضبط، ثم العرض على كتاب الله تعالى.

واشتراط العرض هو قول القاسم والهادى وولده المرتضى والقاسم بن علي العياني عليه السلام وغيرهم، وذلك لما روى عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال : ((ألا وإنك ستكذب على كما كذب على الأنبياء من قبل، فما روي عني فاعرضوه على كتاب الله تعالى، فما وافقه فهو مني وأنا قلته....الحديث)).

تفصيل أمير المؤمنين (ع) لأحوال الرواية

ولأمير المؤمنين عليه السلام في أحوال الرواية تفصيل مذكور في نهج البلاغة ولفظة: (إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقأً وكذباً، وناسخاً ومنسخاً، وعاماً وخاصةً، ومحكاً ومتشاهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كذبَ على رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

في عهده حتى قام خطيباً فقال: ((من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)).

وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس، رجل منافق مظهر للإيمان متصنع بالإسلام، لا يتأثم، ولا يتحرج، يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، فلو علم الناس أنه منافق كاذب لم يقبلوا منه ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا: صاحب رسول الله ﷺ رآه، وسمع منه، ولقف عنه، فيأخذون عنه وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك، ثم بقوا بعده ﷺ، فتقربيوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والبهتان، فولوهم الأعمال، وجعلوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مع الملوك والدنيا إلا من عصمه الله، فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحفظه على وجهه، فوهم فيه ولم يتعمد كذباً، فهو في يديه يرويه ويعمل به، ويقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علم الناس أنه وهم فيه لم يقبلوا منه، ولو علم هو أنه كذلك لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً يأمر به، ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه نهى عن شيء، ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمين إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضه.

وآخر رابع لم يكذب على الله عز وجل، ولا على رسوله، مبغض للكذب خوفاً لله تعالى، وتعظيمًا لرسوله ﷺ، ولم يهم به، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به على ما سمعه، ولم يزد فيه، ولم ينقص منه، وحفظ الناسخ، فعمل به، وحفظ المنسوخ فجنب عنه، وعرف الخاص والعام فوضع كل شيء موضعه، وعرف المتشابه ومحكمه.

وقد كان يكون الكلام من رسول الله ﷺ له وجهان: فكلام خاص، وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ماعني به رسول الله ﷺ فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه، ولا ما قصد به، ولا ما خرج من أجله.

وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ كأن يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يحييء الأعرابي أو الطارئ فيسأله ﷺ حتى يسمعوا كلامه، وكان لا يمر بي شيء من ذلك إلا سأله عنه، وحفظته، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم ... انتهى كلامه عليه السلام.

الطريق إلى معرفة الرواية الصحيحة

قلت: قد كثرت الأحاديث المروية عن النبي ﷺ كما قال أمير المؤمنين، وأصبحت فرق الإسلام اليوم كثيرة، وكل فرقة تروي من الحديث ما لا يكاد يحصى، ودونت ذلك في كتب، ولا يجوز قبول ما روي من الحديث عن النبي ﷺ إلا إذا قامت الدلالة الصحيحة على صحة الرواية، والذي يدل على صحة الرواية:

إما أن تجمع الطوائف المختلفة على صحتها.

إما أن تقوم الدلالة المعتبرة على ثقة الرواية وعدالتهم، ولم تقم الدلالة إلا على ثقة أهل البيت وعدالتهم، وذلك ك الحديث الثقلين والكساء، وأية التطهير والموافقة ... إلخ، فإن ذلك شهادة من الله ورسوله ﷺ لأهل بيته ﷺ بالعدالة والثقة وأنهم أهل التبليغ والهدي، وأن متبعهم ناج، ومخالفهم هالك.

وعلى هذا فما صححه أهل البيت من الحديث فهو صحيح، وما لا فلا، أما سائر الفرق فلم يأتوا على صحة ما رروا بدليل.

هذا، وقد قال قوم بامتناع العمل بخبر الواحد سمعاً، واستدلوا بقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. و﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئاً﴾ [يونس: ٣٦] ونحو ذلك من الآيات التي تنهى عن اتباع الظن.

والجواب: أن الدليل الخاص قد دل على العمل بخبر الواحد العدل، فيجب حينئذ تخصيص عموم الآيات المذكورة بهذا الدليل الخاص، وذلك للجمع بين الأدلة. وهذا الجمع متعدد في مثل ذلك، كما هو مقرر في كتب الأصول.

عصمة الأنبياء من الهوى والغلط

لا يجوز على الأنبياء صلوات الله عليهم السهو أو الغلط فيما أمروا بتبلیغه، وذلك لأن تجويز ذلك يرفع الثقة، وقد قال تعالى: **«وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»** [الحشر: ١٧] وقال تعالى: **«وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ»** [النجم: ٤]

فأمر تعالى بأخذ كل ما صدر عن رسوله ﷺ على الإطلاق، وفي جميع الأحوال، ولم يستثن حالة من حالة، فعلمنا أن الله تعالى قد حرس رسوله عن السهو والغلط فيما أمر بتبلیغه إلى الناس.

القياس

القياس: هو ثالث الأدلة الشرعية، وقد قدمنا شيئاً مما يدل على اعتباره وهو: إلحاد فرع بأصل لتحصیل مثل حكم الأصل في الفرع لاشتراكهما في علة باعثة. مثاله: قياس النبيذ والخبيث وسائر المخدرات على الخمر بسب اشتراكهما في العلة التي دعت الشارع إلى تحريم الخمر.

وهناك نوع من القياس اسمه قياس العكس، وهو: إلحاد فرع بأصل لتحصیل مثل ضد حكم الأصل في الفرع لافتراقهما في العلة باعثة، مثاله: قياس صلاة الوتر على صلاة الفجر.

والحكم المستفاد من القياس هذا هو إثبات أن الوتر نافلة، والعلة في الفرع هي صحة الوتر على الراحلة، والعلة في الأصل هي عدم صحة الفجر على الراحلة. وللقياس تفاصيل، وأقسام، وشروط مذكورة في كتب أصول الفقه.

الإجماع

الإجماع أحد الأدلة وينقسم إلى قسمين، إجماع عام، وإجماع خاص.

الفأول هو: اتفاق المجتهدين العدول من أمة محمد ﷺ في عصر على أمر.

والثاني: اتفاق المجتهدين العدول من آل الرسول ﷺ في عصر على أمر.

والذي يدل على أن إجماع الأمة دليل قول الله تعالى:

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهُ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١٥). فالذى يخالف إجماع المؤمنين متبع لغير سبيلهم، والمتابع لغير سبيلهم داخل في الوعيد المذكور، بنص هذه الآية.

وفي الحديث: ((لن تجتمع أمتى على ضلاله)), وفي حديث آخر: ((لا تزال طائفة من أمتى على الحق ظاهرين... الحديث)), وفي كتب الأصول المزيد من أدلة الإجماع فخذلها من هناك.

إجماع آل الرسول ﷺ

والذي يدل على أن إجماع آل الرسول ﷺ دليل وحجة قوله ﷺ في الحديث المتواتر المعلوم، الذي روتة طائف الأمة، وهو في صحيح مسلم وفي غيره: ((إني تارك فيكم ما إن تمكنت به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهم لن يفترقا حتى يردا على الحوض)). وفي السنة ما لا يكاد يحصى مما يؤيد ما ذكرنا.

وهذا بالإضافة إلى ما جاء في القرآن مما يؤكذ ذلك، كآية التطهير، وآية المودة و... إلخ.

نعم، هذه الأدلة الأربع التي هي الكتاب والسنة والقياس والإجماع هي الأصول التي تؤخذ عن طريقها أحكام الشريعة، ومن هنا سميت

(أصول الشرائع)، وقد أدخلوا تحت هذا الاسم مع ما ذكرنا ما علم من الدين ضرورة، نحو: الصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، والجهاد، وتحريم الزنا، والخمر، والربا، وما أشبه ذلك من الأحكام القطعية المعلومة.

التفرق والاختلاف

التفرق في الدين والاختلاف فيه منهي عنه في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى و هو يخاطب المسلمين في سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاحْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٣]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...الآية﴾ [الشورى: ١٣].

وفي الحديث المشهور: ((ستفترق أمتي إلى ثلات وسبعين فرقة كلها هالكة إلا فرقة)).

وبعد، فإن الاختلاف الذي يمزق الشمل ويحمل على التعادي والتباغض والقطيعة مقوت في العقل، قبيح عند الفطرة؛ وذلك لما يؤدي إليه من الفساد والدمار، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشِلُوا وَتَذَهَّبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

لذلك فلا يجوز ولا ينبغي الالتفات إلى ما ي قوله بعض المتطفلين من تسهيل أمر الخلاف ومن الطعن في حديث ((ستفترق أمتي...)) ثم روایتهم لحديث: ((اختلاف أمتي رحمة)).

وذلك أن حديث الافتراق مشهور بين جميع طوائف الأمة، متلقى بالقبول، فلا يسمع فيها كان كذلك طعن، وإن تم لهم طعن في ذلك الحديث المشهور فآية آل عمران التي ذكرناها تنص نصاً قاطعاً على تحريم الاختلاف والتفرق، وتتوعد على ذلك بالعذاب العظيم.

وأما استدلالهم بحديث: ((اختلاف أمتى رحمة)) فلا يصح لمعارضته لنص القرآن، وما كان كذلك فلا يجوز الالتفات إليه، ولا التعویل عليه.

أنواع الاختلاف:

الاختلاف نوعان:

- ١ - اختلاف في المسائل الأصولية.
- ٢ - اختلاف في المسائل الفرعية العملية.

الاختلاف في المسائل الأصولية:

الاختلاف في المسائل الأصولية هو الاختلاف الذي مزق جماعة الأمة، وجعلها شيعاً وأحزاباً ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون] يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً، و... إلخ.

وكل ذلك الاختلاف والعداء إنما نشأ من الاختلاف في المسائل التي ترجع إلى معرفة الله تعالى، وما يلحق بها من مسائل أصول الدين.

الاختلاف في المسائل الفرعية:

الاختلاف في ذلك وإن كان قد دخل تحت مطلق النهي الوارد في القرآن - سهل يسير؛ وذلك لعدة أمور:

- ١ - لحصوله في زمان الصحابة.
- ٢ - لحصوله بين الأئمة من أهل البيت عليهم السلام.
- ٣ - لا يتسبب في حصول العداء والتضليل والتکفير.
- ٤ - لا يوهن من حجل المودة والولاء بين المخالفين.

وهذا مع أنه لا يمكن التخلص منه، وذلك لاختلاف أنظار العلماء المجتهدين في استنباط دقائق الأحكام الشرعية، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

والخطأ في الاجتهاد والنظر معفو عنه؛ بدليل قوله تعالى: **﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعَمَّدْتُ قُلُوبُكُمْ﴾** [الاذابات: ١٥].
وفي الحديث: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان...)).

غير أنه ينبغي على العلماء المجتهدين أن يسعوا إلى الاتفاق في المسائل الفرعية ما أمكن، وذلك بالمناقشة والمفاهيم، والاطلاع من كل منهم على ما عند الآخر في المسألة، وبذلك سيقل الخلاف، وهذا هو اللازم، وإلى مثله أشار الإمام الهمادي عليه السلام.

أما الاختلاف في العقائد فدواوئه صعب مستصعب، ولا يرفعه أو يقلل منه إلا سلطان قاهر، ودولة قوية.

غير أن الواجب على العالم أن يظهر علمه ويوضح حججه للمخالف المتعصب **﴿لِتَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَهُ وَيَحْكُمَ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَهُ﴾** [الانفال: ٤٢].

وحدة الحق في الأصول

الحق في المسائل الأصولية واحد:

والمراد بالمسائل الأصولية مسائل أصول الدين التي هي موضوع هذا الكتاب، ومسائل أصول الفقه، ويلحق بها أصول الشرائع التي مر ذكرها قبيل هذا الفصل، والمسائل القطعية من الفروع.

فكل ما كان كذلك فإن الحق فيه واحد، بمعنى أنه لا يجوز تصويب المختلفين جميعاً في شيء من ذلك.

ولا خلاف في ذلك بين طوائف الأمة، فالمعتزلة تضلل كل من خالفها في مسألة مما ذكرنا، وكذلك الأشعرية، وسائر فرق الماجنة، كل فرقة تضلل مخالفها، والإمامية تضلل مخالفيها، وكذلك سائر فرق الشيعة، كل فرقة تضلل الفرقة الأخرى، والزيدية تضلل مخالفيها أيضاً، و... إلخ.

ولا نحتاج بعد إجماعهم إلى إقامة الدليل على أن الحق واحد في تلك المسائل.

حكم المخالف للحق في هذا الباب

يختلف الحكم الذي يلحق بالمخالف في شيء من المسائل المذكورة بحسب اختلاف المسائل والأحوال، فاكبر الأحكام الكفر، وأصغرها العفو.

١ - فالذي ينكر وجوب الصلاة، أو الزكاة، أو ينكر تحريم الخمر، أو ينكر ما أشبه ذلك من الأحكام القطعية المعلومة في دين الإسلام - فهذا كافر تلعقه أحكام الكفر؛ لأنَّه مكذب لله تعالى ولرسوله ﷺ، والباطنية من هذا القسم عند كثير من العلماء.

٢ - والجاهل بالله تعالى كافر، سواءً أكان الجهل عن طريق العمد والعناد أم عن طريق الخطأ والجهل.

والدليل على ذلك أنَّ الله تعالى لم يعذر أحداً من المشركين ولا غيرهم من أهل الكتاب بجهل أو بخطأ أو بغير ذلك، بل أمر رسوله ﷺ بإلزام أحكام الكفر بهم من القتل والسببي وتغنم الأموال و.... إلخ.

والمشبه لله تعالى بخلقه جاهل بالله تعالى، وكذلك المجب، وهذا بالإضافة إلى تكذيبهم لله تعالى فيما لا يكاد يحصى من النصوص القرآنية التي تصيب بتكذيب المجرة والمشبهة، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

٣ - الذي يتأنَّىول آيات القرآن بغير ما تتحتمله ويفسر دليلاً كالباطنية كافر؛ لتكذيبهم لله ولرسوله، وذلك بسبب ادعائهم لعلم الباطن الذي لم يجعل الله إليه سبيلاً.

٤ - الذي يخالف أحد الإجماعين عمداً فاسق لتعتمده مخالفه الحق، ولا يصل به ذلك إلى منزلة الكفر، وذلك أن الدليل الدال على حجية الإجماعين ليس بضروري، بل استدلالي.

٥ - الذي يخالف الحق خطأً في غير ما ذكرنا، كمن ينكح المرأة في العدة جهلاً، أو كالذي يخالف في بعض المسائل الأصولية التي لا يستلزم الخطأ فيها الجهل بالله تعالى فمغفو عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدْتُ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

الاختلاف في مسائل الاجتهد الظنية

قال جمهور أئمتنا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجمهور غيرهم: إن الحق في الظني من الفروع واحد، من أصحابه فهو المصيب، ومن أخطأه فهو المخطئ.

وقيل: كل مجتهد في الظني من الفروع مصيب للحق، بمعنى أنه ليس لله فيه حكم معين قبل الاجتهد، وإنما مراد الله تعالى من كل مجتهد ما أداه إليه اجتهده.

قلت: مسائل الفروع الظنية تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يؤخذ من الكتاب والسنّة بأحد الدلالات المعتبرة.

الثاني: ما يؤخذ عن طريق الاجتهد، وذلك كتفاصيل أحكام أروش الجنایات، وتقويم المخالفات، وتقدير النفقات، وتقدير جزاء الصيد، وما أشبه ذلك مما لم يأت فيه بخصوصه حكم في الكتاب أو السنّة.

فالقسم الأول الحق فيه مع واحد، والقسم الثاني كل مجتهد فيه مصيب.

والدليل على ما ذكرنا:

أما القسم الأول: فلا شك أن للكتاب والسنّة أحكاماً شرعية مدلولاً عليها بدلائل معتبرة في لغة العرب.

وكل من القرآن والرسول ﷺ عربي، والشارع حكيم لا يخاطب بما لا يريده. فمن أصحاب مراد الله تعالى في ذلك فهو المصيب، ومن أخطأه فهو المخطئ. فالمجتهد الذي يعمل بالعام من غير بحث كامل عن مخصوصه مخطئ، من حيث إدخاله للمخصوص تحت حكم العام وهو في الواقع غير داخل.

والمجتهد الذي يعمل بالمنسوخ ويترك الناسخ مخطئ، وذلك أن حكم الله تعالى متعين في المخصوص وفي الناسخ.

وأما القسم الثاني: فلا يمكن لأحد أن يدعي أن حكم الله تعالى متعين فيها كان كما ذكرنا، وذلك للاتفاق على أنه لا طريق إلى إثبات الأحكام فيها إلا

الاجتهاد، لأن الله تعالى لم يذكر في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ إلا الأحكام الجملية، أما الأحكام التفصيلية فإنه تعالى وكلها إلى نظر الحكام والمجتهدين.

فإذا تحرى المجتهد فيما كان كذلك، وبالغ في النظر، ثم حكم على ضوء ذلك بحكم فإنه بلا شك قد أدى مراد الله، وأصاب فيما حكم، وقام بما كلف به، وهذا إذا بالغ في التحري والنظر، واستقصى في ذلك جهده.

أدلة من قال: كل مجتهد في المسائل الفرعية الظنية مصيب والرد عليها

نعم، يستدل من قال إن كل مجتهد في المسائل الفرعية الظنية مصيب بأدلة: منها: قوله تعالى: **«مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَإِذَا ذِنْنَ اللَّهَ»** [الحشر: ١٥]. وقوله تعالى في شأن الذين التبسوا عليهم جهة القبلة: **«فَإِنَّمَا تُولُّوْ فَمَّا وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيِّمٌ»** [البقرة: ١٥].

وبأن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل، ولم ينكر بعضهم على بعض.

والجواب: أما الآية الأولى فالقطع وتركه، من المباح الذي يستوي فعله وتركه، فمن قطع فبإذن الله، ومن ترك فبإذن الله تعالى، فلا حرج في ذلك على من قطع ولا من ترك.

وأما الآية الثانية: فإن الذين صلوا إلى غير قبلة بعد التحري قد أصابوا فيها فعلوا، وأدوا الله ما يحب عليهم، وذلك أن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها.

وقوله في آخر الآية: **«إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيِّمٌ»**، يدل على ما قلنا، وذلك أن المعنى أن الله تعالى واسع الرحمة، فهو لذلك لا يُضيق على الذين صلوا إلى غير القبلة، ولا يحرمهم الأجر، وعليهم بحافهم وبضعفهم؛ لذلك لم يخرج عليهم في خطئهم؛ لعلمه بعجزهم في تلك الحال.

وأما ما روي من عدم إنكار الصحابة بعضهم على بعض في خلافاتهم فلا يدل على ما قلتم من أن الحق مع كل واحد، وذلك أن الإنكار لا يجب إلا على

من يرتكب المعاصي من ترك واجب أو فعل محرم، والمختلفون من الصحابة ليسوا كذلك، وذلك أن كل مجتهد مكلف بما أداه إليه اجتهاده.

هذا، مع أنه قد اشتهر عن أمير المؤمنين عليه السلام الإنكار لـكثير من المسائل التي اختلفت فيها الصحابة، ونقل أيضاً الإنكار عن كثير من الصحابة.

حكم المخطئ في الاجتهديات

إذا أخطأ المجتهد ولم يصب الحق بعد أن استقصى في النظر والبحث والتحري فلا إثم عليه؛ لقوله تعالى: **«وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعَمَّدُتْ قُلُوبُكُمْ»** [الأحزاب: ١٥]، غير أنه يشترط لذلك أن لا يعتمد المجتهد مخالفة أهل البيت عليه السلام، وأن تكون علوم أهل البيت هي مصدر اجتهاده، وأن تكون قواعد أصولهم هي الأسس التي بنى عليها اجتهاده. وإنما قلنا ذلك لما ثبت بالأدلة المتکاثرة، أن أهل البيت هم أهل الحق، وأن متبعهم ناج، ومخالفهم هالك، ولو لم يكن من الأدلة إلا حديث الثقلين المتواتر لكتفى، كيف وقد جاء في ذلك ما لا يكاد يحصى؟

النسخ

النسخ هو: تبديل حكم شرعي بحكم شرعي آخر، ويشترط أن يمضي وقت يمكن فيه العمل بالأول، واتفق المسلمون على جواز النسخ، وخالف في ذلك شذوذ. ووجه الحكمة في النسخ: ما يترتب عليه من الحكم والمصالح الراجعة إلى العباد، ولا شك أنها تختلف باختلاف الأحوال والأزمان.

ولا يجوز البداء على الله تعالى؛ لأنه يستلزم الغفلة، والله تعالى لا تجوز عليه الغفلة. والبداء هو: أن يأمر الآمر بشيء، ثم ينهى عن ذلك الشيء أو يأمر بضده؛ لأنه ظهر له بعد الأمر الأول أن المصلحة في تركه، أو في شيء آخر.

كتاب الإمامة

مسألة الإمامة من أكبر مسائل أصول الدين وأعظمها، وذلك لما يترتب عليها من جهاد الظالمين، وإحياء الدين، وإقامة العدل والإنصاف والحدود، وتأمين الطرق، وجمع الصدقات والفيء، ثم توزيعها، ولما فيها من إصلاح الدين والدنيا.

والإمام خليفة للنبي ﷺ، وقائم مقامه، يقوم بأعماله ووظائفه؛ لذلك وجبت معرفة الإمامة على كل مكلف، يؤكّد ذلك الخبر المشهور: ((من مات ولم يعرّف إمامه مات ميتة جاهلية)).

وفي نوح البلاغة ((إِنَّمَا الْأَئِمَّةُ قُوَّامُ الَّلَّهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ، وَعَرَفَاؤُهُ عَلَىٰ عِبَادِهِ وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُمْ وَعَرَفُوهُ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا مَنْ أَنْكَرَهُمْ وَأَنْكَرُوهُ)).

وقد نقل في شرح الأساس في هذا المعنى شيئاً كثيراً عن أئمة أهل البيت علیهم السلام، ذكروا فيه التأكيد والتشديد في وجوب معرفة الأئمة على كل مكلف.

إلا أن الإمام القاسم بن إبراهيم علیه السلام استثنى من ذلك الأعمي والمرأة والجاهل الذي لم يقرأ القرآن، ولم يعلم العلم، فإنه قال: إن جملة الإسلام تجزيهم. أراد علیه السلام أن إقرارهم بالإسلام جملة يجزيهم.

ولا تكون الإمامة إلا لشخص واحد، وذلك أن تعدد الأئمة في وقت واحد وببلاد واحدة يؤدي إلى التشاجر والنزاع والفساد.

وهذا بخلاف النبوة فلا يحصل فيها شيء من ذلك؛ لأن النبي يتبع الوحي، وقد يجوز قيام إمامين في وقت واحد، وذلك إذا تباعدت بين الإمامين الديار، مثل ما كان بين الإمام الهادي إلى الحق وبين الإمام الناصر الأطروش علیهم السلام. والإمام من الواجبات التي أوجبها العقل والشرع.

فالعقل يوجب دفع ضرر بعض الناس عن بعض، ولا يتم ذلك إلا بالإمام، وذلك أن الناس مع كثرتهم واختلاف طبائعهم ودواعيهم لا ينفكون عن عدوان بعضهم على بعض، وظلم بعضهم بعضاً، ولا ينزعجون عن ذلك، ولا ينفكون عنه إلا إذا كان هناك رئيس له قوة وسطوة وأعوان، يمنعهم الخوف منه عن الظلم والعدوان، ثم إن عادة البشر في كل زمان ومكان لا يوجد منهم قبيلة أو شعب إلا وله رئيس يمنع القوي من الضعيف، ويتصف للمظلوم من الظالم.

وأما دليل الشرع فإنه لما توفي النبي ﷺ أجمعوا الصحابة على أنه لا بد من رئيس يقوم بأمر الأمة، ثم من بعدهم إلى اليوم، فإنهم حين يموت الإمام يفرزون إلى نصب إمام، ويطلبونه، ويعتقدون وجوب قيامه.

والواجب على الأمة إعانته من يصلح لها بالمال والنفس والجنان والأركان، وعلى ذلك اتفقت الأمة.

وذلك لأنه لا يتم حفظ بقية الإسلام، وإقامة شعائره، وإقامة العدل والإنصاف، وإقامة الحدود، ... إلخ. إلا بإعانته الإمام ونصرته.

لأجله والزمان ممن يصلح للخلافة

ولا بد في كل زمان من وجود من يصلح للإمامية من منصبها الشرعي، وعلى ذلك أجمعوا العترة، ووافقهم غيرهم.

ودليل ذلك قوله ﷺ في الحديث المشهور: ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم)) وقوله ﷺ في حديث الثقلين: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهم لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)).

وقوله ﷺ: ((إن عند كل بدعة يكاد بها الإسلام ولها من أهل بيتي موكلأً يعلن الحق، وينوره، ويرد كيد الكائدين، فاعتبروا يا أولي الأ بصار، وتوكلوا على الله)).

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام كما في نوح البلاغة: (اللَّهُمَّ إِنِّي لَا تَحْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِنَّمَا ظَاهِرًا مَسْهُورًا، وَإِنَّمَا خَائِفًا مَغْمُورًا، لِنَلَّا تُبْطِلَ حُجَّةُ اللَّهِ وَبَيْنَ أَيْمَانِهِ...)).

وخلو بعض الأزمنة عن قيام إمام وظهوره إنما كان لقهر الظالين، وتغلب الجبارين، وفي مثل تلك الحال لا يجب على الإمام القيام والظهور؛ لفقدان شرط وجوب ذلك، والأمة تكون معدورة في مثل تلك الحال، وهم العازمون على نصر الإسلام.

أهم شروط الإمامة

وأهم شروط الإمامة: المنصب، والعلم، والورع، والشجاعة، وحسن التدبير، والسلامة من النقص المخل بأعمال الخلافة ومن المنفرات، والأفضلية. أما منصب الخلافة فهو على عليه السلام، والحسن، والحسين عليهما السلام، وذريتهما.

والدليل على ذلك حديث الثقلين المشهور، المتواتر المعلوم، الذي روتة طوائف الأمة، فإن النبي عليهما السلام قد بين فيه للأمة خليفتين يقومان مقامه عليهما السلام بعد موته، ويسدان الفراغ الذي ستتجده الأمة بعد فراق نبيها عليهما السلام: أحدهما كتاب الله تعالى، والآخر عترته أهل بيته عليهما السلام ثم بين عليهما السلام عترته أهل بيته في حديث الكسأ المشهور المتواتر، الذي رواه مسلم وغيره، وبذلك يكون النبي عليهما السلام قد بين منصب الخلافة أكمل البيان وميزه أكمل التمييز.

وقيل: إن منصبها كل قريش، وقيل غير ذلك، واستدلوا على ذلك بما روى عن النبي عليهما السلام: ((الأئمة من قريش)) و((قدموا قريشاً ولا تقدّموا هم)).

والجواب: أن المراد بذلك هم من ذكرنا؛ لحديث الثقلين، وحديث الكسأ، والإجماع أهل البيت عليهما السلام على ذلك، وإجماعهم حجة كما تقدم.

ولقول علي عليهما السلام: (الائمة من قريش عرسوا في هذا البطن من هاشم لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولادة من غيرهم).

ولأن من ذكرنا أمسّ رحمةً بالنبي ﷺ، وقد قال تعالى: «وَأَوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ...» [الأنفال: ٧٥].

وهذا في حين أن الحديثين المذكورين من أحاديث الأحاداد التي لا تفيد إن صحت إلا الظن، وما نحن فيه من مسائل العلم والاعتقاد التي لا تثبت إلا بالأدلة القطعية المعلومة، ودليلنا متواتر معلوم، متايد بآيات الكتاب، وما لا يكاد يحصى من أحاديث النبي ﷺ.

وقد كان الواجب على الأمة بعد موت النبي ﷺ - ولو لم يكن ثمة نصوص - أن تنصب بعد موته لشغل منصة الخلافة أهل بيته، وذلك أن أهل بيته الرجال أحق الناس بمكانه، وعلى هذا كانت جميع العرب والعجم، وما زالوا على ذلك إلى هذا القرن، غير أن الأمة بعد موته ﷺ تنكرت للسنة العامة للبشر، وخرجت عن قوانينها، وأعرضت عن نصوص نبيها كل الإعراض.

وأما العلم فيشترط أن يكون مجتهداً، وذلك أن الإمام خليفة للنبي ﷺ، وقائم مقامه، ولا يستطيع القيام بحق الخلافة إلا العالم المجتهد، أما الجاهل فلا يتصور منه القيام بتطبيق شرائع الإسلام وتنفيذها.

وأما الورع فهو العمدة التي تدور عليه رحا الخلافة؛ لأن الغاية من الخلافة هي إقامة العدل بين الناس، والإنصاف، و.... إلخ، والذي لا يتورع عن المحارم لا يحصل منه ذلك؛ لأن النجاسة لا تطهر إذا غسلت بالنجاسة، وإنما تطهر بغسلها بالماء الظاهر.

قال بعض المتكلمين: إن الإمامة والخلافة تتعقد لصاحبها بالغلوة ولو فاسقاً وجاهلاً، وهذا مذهب شائع عند أهل السنة، والذي يظهر لي أنه مذهب فرضه الواقع السياسي، فقد كان الناس يباعون بالإمامية والخلافة منذ عهد معاوية للمتغلب على السلطان، من غير نظر إلى استحقاق المتغلب للإمامية، وبذلك يسمى إماماً و الخليفة.

ولا يحتاج رد مثل هذا القول إلى إيراد الأدلة، ففطر العقول لا ترى الخائن

الغادر أهلاً لحمل أي أمانة وإن صغرت، فكيف يكون أهلاً لحمل أمانة الخلافة التي هي وظيفة النبي ﷺ؟ وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ التَّارُ...﴾ [اهود:١١٣] وقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضْلِّينَ عَصْدًا﴾ [الكهف]. وقال جل شأنه: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٦٢].

وأما الأفضلية فلا بد أن يكون أفضل أهل زمانه، أو من أفضلهم، وذلك في العلم والورع، وحسن التدبير، والسياسية، وحسن البيان، وحسن الخلق، ونحو ذلك مما له دور في أعمال الخلافة.

ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿... قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَرَزَدَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ...﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وقوله تعالى: ﴿الرَّجُلُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ١٣]، ففي هاتين الآيتين يبين الله تعالى أن الملك والولاية بسبب زيادة الفضل.

وعلى ذلك أجمعوا الصحابة، فمن قرأ ما وقع في بيعة أبي بكر وعمر وعثمان عرف ذلك وتحققه.

وهذا بالإضافة إلى ما رکزه الله تعالى في فطر العقول من استقباح تسلط المفضول على الفاضل، ألا ترى إلى ما في أمر الابن لأبيه، والصغرى للكبير، والجاهل للعالم، و... إلخ من السماحة وقلة الأدب.

واشترط أبو العباس في الإمام أن يكون معصوماً، ولا دليل على ما قال، ولا طريق إلى العلم بها بعد ارتفاع الوحي، ولعل مقصوده بذلك أن من ظهرت لنا كمال خصال الإمامة فيه فإنه يحكم بعصمته؛ لأنَّه لو لم يكن كذلك لظهر خفي فسقه.

ولا حاجة إلى اشتراطها مع اشتراط العدالة والورع، وفرض حصول المعصية لا يخل ولا يقدح مع العدالة والورع، وإذا عصى الإمام بالكفر أو الفسق بطلت إمامته كما لو مات.

الطريق إلى الإمامة

ولا تثبت الخلافة والإمامية لأحد من الناس إلا بدليل شرعي، وذلك أنها ولایة على دماء الناس وأموالهم، وبها يثبت للإمام حق وجوب السمع والطاعة على الرعية فيها أمر ونهى، وبها يكون خليفة للرسول ﷺ، يتكلم بلسانه، ويضرب بيده، ويكون له ما للرسول ﷺ، وعليه ما عليه.

فلا يثبت هذا الأصل الشرعي العظيم لأحد من الناس إلا بدليل شرعي قاطع يذعن لصحته المسلمين.

فقالت الزيدية جمِيعاً: الطريق إلى الإمامة هو النص في علي عليهما السلام والحسنين عليهما السلام على التعين، وفي ذريتهم النص الجملي الذي تضمنه حديث الثقلين المتواتر المعلوم، وهو قوله ﷺ: ((إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)).

وقالت المعتزلة والأشعرية: لا نص على إمام معين بعد النبي ﷺ، ولكن أجمع الصحابة على العقد والاختيار، فمن عقد له واختير - وهو من قريش - صار إماماً؛ للإجماع على ذلك، والإجماع دليل شرعي، هكذا قالوا.

وقالت الحشوية: إن الإمامة تثبت بالقهر والغلبة.

وقالت الإمامية: النص الجلي على اثنين عشر إماماً معينين بأسمائهم.

وأصح الأقوال وأقوامها هو القول الأول الذي هو قول الزيدية.

أما غيره من الأقوال فلم يقم على شيء منها ما يدعمه من الدلائل.

أما احتجاج المعتزلة والأشعرية بالإجماع فهو احتجاج يكذبه الواقع، فيبعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها من وقى كما روي في الصحاح، وبيعة عمر كانت بالوصية من أبي بكر بلا ريب، وبيعة عثمان كانت بالوصية من عمر في واحد من ستة، فلا إجماع في ذلك، ولا عقد، ولا اختيار.

فإن قيل: قد أجمعوا على إمامية أبي بكر، وإن كانت فلتة، وكذلك على إمامية عمر، وإن كانت بالوصية، وكذلك على إمامية عثمان، وإن لم تتدخل في إمامية واحد من الثلاثة جماعة الحل والعقد.

قلنا: لم يرض جماعة من الصحابة بإماماة أبي بكر، وفي مقدمتهم أمير المؤمنين عليه السلام، وذلك مشهور مذكور في كتب التاريخ.

وإرغامهم على البيعة بعد امتناعهم واجتماعهم في بيت فاطمة معلوم.

وسكوت أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه بعد ذلك لا يدل على الرضا، هذا مع أنه عليه السلام قد صرخ بعد السكوت، ويابح بما في نفسه، كقوله في الخطبة المسماة الشقشيقية: (أَمَا وَاللَّهُ لَقَدْ تَقْمَصَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ حَلَّ مِنْهَا حَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَاءِ، يَنْحَدِرُ عَنِ السَّيْلِ، وَلَا يَرْقَى إِلَى الطَّيْرِ) ...

إلى قوله: (فأغضيتك على القذى، وشربت على الشجاع، أرى تراثي نهباً)

إلى قوله: (فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي فَضَيْثُتُ بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ) ... إلى آخر الخطبة، وله عليه السلام كثير من هذا النوع مذكور في كتاب نهج البلاغة.

وبذلك يتبين بطلان قول المعتزلة والأشعرية.

وأما دعوى الإمامية فلم يأتوا عليها بدليل ولا شبهة، ولم يخرجوا بها من دائرة الدعوى.

وهناك مذاهب أخرى:

منها: الإرث، قال به الذين يتشيعون لخلفاء بني العباس، ومنها: النص الجلي في أبي بكر، ومنها أيضاً: النص الخفي في أبي بكر.

والجواب: أن العباس رضي الله عنه لم يطلب الخلافة بعد موت النبي عليه السلام، ولا ابنه عبد الله، بل قال العباس يومئذ لعلي عليه السلام: أ Madd يدك أبأيتك، فيقال: عم رسول الله عليه السلام بابع لعلي، فلا يختلف عليك اثنان.

وبابع عبد الله لعلي عليه السلام، وتولى له الأعمال، ونصره، و.... إلخ.

وأما دعوى النص في أبي بكر فكدعوى الإمامية.

ولا يجوز قبول الدعاوى إلا ببراهين قوية، وحجج واضحة، وإلا وجب ردتها.

حجج الزيدية على قولها في الإمامة

وها نحن نبين حجج الزيدية وبراهينها على ما تدعي فنقول:

الحججة الأولى إجمالية، وهي:

أن الله سبحانه وتعالى قد اصطفى آل إبراهيم وآل عمران وآل يعقوب - الذي هو إسرائيل - على العالمين، فبناءً على هذه السنة الإلهية التي أجرتها في أنبيائه السابقين يجب أن يكون آل نبينا محمد ﷺ هم صفوة الله، ومحل اختياره من هذه الأمة، وذلك طرداً لسنة الله تعالى في الذين خلوا من قبل: «وَلَنْ تَجِدَ لِسْنَةَ اللَّهِ تَبْدِيلًا» [الأحزاب: ٦٢] «وَلَنْ تَجِدَ لِسْنَتَ اللَّهِ تَخْوِيلًا» [فاطر: ٤٣].

وقد عزز الله تعالى هذه السنة، ورفع قدرها، بما أوجب على الأمة من الصلاة عليهم في كل صلاة مع النبي ﷺ، فلا تتم صلاة أحد إلا بأن يقول في صلاته: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد... إلخ.

وبما أوجب على كل مؤمن من المودة لهم بنص الكتاب الكريم في قوله تعالى: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمُوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى» [الشورى: ٢٣] وقد بين النبي ﷺ المراد بالقربي في هذه الآية فقال: ((هم علي وفاطمة وابنها)), روى ذلك أهل الصلاح بما فيهم البخاري.

وقال سبحانه وتعالى في تأكيد ذلك: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُظْهِرُكُمْ تَطْهِيرًا» [الأحزاب: ٣٣].

روى مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه لف على علي وفاطمة والحسن والحسين كساءً فقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم طهيراً، فنزلت الآية: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ...».

ولم يكتف النبي ﷺ بهذه الدلالات، بل نص نصاً لا تحوم حوله الشكوك على خلافة أهل بيته من بعده، فقال ﷺ في حديث الثقلين المشهور المتواتر

الذي روطه طوائف المسلمين بما فيهم أهل الصحاح: ((إني مخلف فيكم خليفيتين...الحديث المتقدم)).

وما زال النبي ﷺ يؤكّد ذلك، وينوه به مدة حياته ﷺ في أحاديث فائتة للحصر، رواها أهل الصحاح وغيرهم.

وفي كل ذلك دليل على ما نقول من إمامنة الأئمة من أهل البيت علیهم السلام، وأنها محصورة فيهم لا تتعداهم إلى غيرهم.

الأدلة على إمامنة علي (ع)

الحجّة الثانية: تفصيلية، وهي فيها يتعلق بإمامنة أمير المؤمنين علیهم السلام وهي:

١ - قد تقدم في الحجّة الأولى التدليل على خلافة آل رسول الله ﷺ من بعده، وبناءً على ذلك فعلي علیهم السلام هو سيد أهل البيت علیهم السلام، ومقدمهم ورئيسيهم، وبذلك يجب أن يكون علیهم السلام هو الخليفة بعد الرسول ﷺ بلا فصل، وهذه الحجّة واضحة مكشوفة لا تخفي.

٢ - صح عن النبي ﷺ - كما رواه البخاري في عدة مواضع من صحيحه - أنه قال: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)), والمعلوم أن منازل هارون من موسى هي الخلافة والوزارة والأخوة والنبوة، نطق بتلك المنازل القرآن الكريم.

٣ - ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ حديث الغدير ورواه مسلم في صحيحه، وهو قوله ﷺ: ((أليست أولي بكم من أنفسكم؟)) قالوا: بلى يا رسول الله، قال: ((فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واحذل من خذله)).

وكل من هذين الخبرين يفيد إمامنة أمير المؤمنين علیهم السلام:

أما الخبر الأول: فقد ثبت ﷺ لعلي كل منازل هارون من موسى، ولم يستثن إلا النبوة، فكان علي علیهم السلام بذلك هو خليفة النبي ﷺ، وزيره، وأخاه.

وأما الخبر الثاني: فكلمة (مولى) في قوله ﷺ: ((من كنت مولاه فعليه مولاه)) تحمل عدة معانٍ بالاشتراك، والمراد هنا من تلك المعانٍ ولـي الأمر الذي يعني الخلافة، وولاية الأمر ثابتة للنبي ﷺ على جميع أمته، ومن هنا خاطب ﷺ الجموع المتجمعة في ذلك المشهد الحافل بـغدير خم مـقرراً لهم على هذا المعنى: أـلـست أـلـيـكـم مـن أـنـفـسـكـم؟ قالـوا: بـلـيـ يـا رـسـوـلـالـهـ، فـلـمـا أـقـرـوا بـذـلـكـ عـلـىـ أـنـفـسـهـمـ، وـاعـتـرـفـواـ بـاهـ، قـالـ ﷺ: فـمـنـ كـنـتـ مـوـلـاـهـ فـهـذـاـ عـلـيـ مـوـلـاـهـ.. إـلـخـ.

فـرـبـطـ ﷺ بـيـنـ وـلـاـيـتـهـ وـلـاـيـةـ عـلـيـ عـلـيـسـلـاـ، وـجـعـلـهـمـ شـيـئـنـ مـتـلـازـمـينـ، فـلـاـ يـتـمـ أـحـدـهـمـ إـلـاـ بـالـآـخـرـ، إـشـارـةـ مـنـهـ ﷺ إـلـىـ أـنـ وـلـاـيـةـ عـلـيـ عـلـيـسـلـاـ جـزـءـ مـنـ وـلـاـيـتـهـ، لـاـ يـتـمـ إـيمـانـ أـحـدـ إـلـاـ بـالـإـذـعـانـ لـوـلـاـيـتـهـ عـلـيـسـلـاـ وـالـإـيمـانـ بـهـاـ.

ثـمـ خـتـمـ ﷺ كـلـامـهـ ذـلـكـ بـالـدـعـاءـ، فـقـالـ ﷺ: ((الـلـهـمـ وـالـهـ وـالـهـ، وـعـادـ مـنـ عـادـهـ وـاـنـصـرـ مـنـ نـصـرـهـ، وـاـخـذـلـ مـنـ خـذـلـهـ، وـ... إـلـخـ)).

وـفـيـ ذـلـكـ مـنـ التـأـكـيدـ وـالـتـشـدـيدـ مـاـ لـاـ يـخـفـىـ، فـإـنـ الـمـؤـمـنـ إـذـ سـمـعـ ذـلـكـ الدـعـاءـ النـبـويـ يـعـلـمـ أـنـ دـعـاءـ مـجـابـ لـاـ مـحـالـةـ، فـيـدـعـوـهـ ذـلـكـ إـلـىـ الـعـنـاـيـةـ فـيـ الـقـيـامـ بـمـوـالـاـهـ عـلـيـ عـلـيـسـلـاـ وـنـصـرـتـهـ، وـيـخـافـ أـشـدـ الـخـوـفـ مـنـ التـفـرـيـطـ فـيـ ذـلـكـ؛ حـذـرـاـ مـنـ أـنـ تـصـبـيـهـ الدـعـوـةـ النـبـوـيـةـ. وـفـيـ هـذـاـ الدـعـاءـ أـيـضـاـ دـلـيـلـ وـاـضـحـ عـلـىـ أـنـ الـمـفـرـطـ فـيـ وـلـاـيـةـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ وـالـدـاخـلـ فـيـ عـدـاـوـتـهـ خـارـجـ عـنـ وـلـاـيـةـ اللهـ إـلـىـ عـدـاـوـتـهـ، وـأـنـ لـيـسـ مـنـ اللهـ فـيـ شـيـءـ. وـهـذـاـ مـنـ الـأـدـلـةـ عـلـىـ مـاـ يـذـهـبـ إـلـيـهـ أـثـمـتـنـاـ عـلـيـسـلـاـ مـنـ أـنـ لـاـ يـتـمـ لـأـحـدـ اـسـمـ الـإـيمـانـ حـتـىـ يـذـعـنـ لـوـلـاـيـةـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـيـ عـلـيـسـلـاـ وـيـعـتـقـدـ أـنـ الـمـسـتـحـقـ لـلـوـلـاـيـةـ وـالـخـلـافـةـ بـعـدـ النـبـيـ ﷺ.

وـهـنـاكـ أـدـلـةـ كـثـيرـةـ مـنـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ عـلـىـ وـلـاـيـةـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـيـسـلـاـ. سـبـبـ سـكـوتـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ (عـ)ـ عـنـ الـخـلـافـةـ بـعـدـ مـوـتـ النـبـيـ ﷺـ

قـدـ يـقـالـ: لـمـاـذـاـ سـكـتـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـينـ عـلـيـسـلـاـ عـنـ الـخـلـافـةـ بـعـدـ مـوـتـ النـبـيـ ﷺـ وـفـيـ مـدـةـ خـلـافـةـ الـثـلـاثـةـ؟

الجواب والله الموفق:

أن أمير المؤمنين عليه السلام أثر السكوت في ذلك الحين لأن الظروف في ذلك الحين لا تسمح بغير ذلك، وذلك أن المسلمين كانوا حديثي عهد بالجاهلية، فلو أنه نصب نفسه للخلافة، وقام ودعا إليها، لحصل بسبب ذلك خلاف وقتل في داخل عاصمة الإسلام، وقد كان حصل بالفعل بعد موت النبي ﷺ ارتداد الكثير من قبائل العرب.

فلو أنه عليه السلام قام بالخلافة ودعا إليها مع ردة الكثير من عرب الجزيرة كما ذلك معروف لربها صاع دين الإسلام تماماً، وقد صرخ بذلك هو عليه السلام حين سأله زوجته فاطمة عليه السلام عن سكوته عن الخلافة وعدم قيامه، فقال لها عليه السلام والمؤذن يؤذن ويقول: أشهد أن لا إله إلا الله.. أشهد أن محمداً رسول الله: أتحب أن يذهب هذا فقالت: لا، قال: لو فعلت ذلك لذهب هذا؟ هذا معنى الرواية.

لذلك آثر عليه السلام السكوت وعدم القيام تأثيراً للمصلحة العامة للإسلام على حقه الخاص، وعلى ذلك فأمير المؤمنين عليه السلام قد فعل الواجب في مثل تلك الحال الخطيرة، فصبر وفي العين قذى وفي الحلق شجاً، وهذا بالإضافة إلى أن الظروف لا تسمح له عليه السلام بالقيام.

وقد صور عليه السلام ذلك بقوله في الخطبة الشقشيقية فقال: (أَمَا وَاللَّهُ لَقَدْ تَمَضَّهَا ابْنُ أَبِي قَحَافَةَ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ حَكَمِي مِنْهَا حَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحْمَنِ، يَتَحَدَّرُ عَنِي السَّيْلُ، وَلَا يُرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ، فَسَدَّلْتُ دُونَهَا ثَوْبَاً، وَطَوَّيْتُ عَنْهَا كَشْحَأً، وَطَفِقْتُ أَرْتَيْيَ بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدِ جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخِيَّةِ عَمِيَّاءَ، يَهُرُمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ، فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبَرَ عَلَى هَاتَانِ أَحْجَى، فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَدَّى، وَفِي الْحَلْقِ شَجَأَ، أَرَى تُرَاثِي نَهْبَاً.. إِلَخْ).

فيبين عليه السلام بقوله: (يَبْدِي جَذَّاءَ) أنه لا يجد له أعوناً وأنصاراً لو قام، والخلافة لا تسم إلا بالأعون والأنصار والاتباع، لذلك رأى عليه السلام أن السكوت والصبر أحجى وأقرب إلى السداد والرشاد.

وقد قال في خطبة أخرى: فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي فَضَيْنَتُ
بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ... إِلخ.

في حين عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجِدُ مِنَ الْأَعْوَانِ وَالْأَنْصَارِ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِهِ مَعَ قُلْتَهُمْ، وَمِثْلَهُمْ لَا
يَغْنِي وَلَا يَجْدِي فِي هَذَا الْمَقَامِ.

وَذَكَرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي آخِرِ الْخُطْبَةِ الشَّقْشَقِيَّةِ حَالَتِهِ بَعْدَ قَتْلِ عَمَّا، ثُمَّ بَيَعْتَهُ بِالْخُلَافَةِ
وَقِيَامِهِ بِهَا. فَقَالَ: (أَمَّا وَالَّذِي فَلَقَ الْجَبَّةَ، وَبَرَّ النَّسْمَةَ، لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ،
وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلَا يُقَارِرُوا عَلَى كِفَّةِ الظَّالِمِ،
وَلَا سَغِبَ مَظْلُومٍ، لَا لَقِيَتْ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيَتْ آخِرَهَا بِكَأسِ أَوَّلِهَا،
وَلَا لَفْتَيْمُ دُبِيَّا كُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ!). انتهى.

في حين عَلَيْهِ أَنَّهُ مَا قَامَ أَخْيَرًا إِلَّا عِنْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ بِوُجُودِ الْأَنْصَارِ، وَأَنَّهُ لَوْلَا
ذَلِكَ لَسَكَتْ، وَقَدَّرْ فِي بَيْتِهِ، كَمَا سَكَتْ أَوْلًَا..

السبب في انحراف الناس عن علي (ع) بعد موت النبي ﷺ

والسبب في انحراف الناس عن علي عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ: أَنَّ
قَرِيشًا كَانُوا قَدْ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ أَخْيَرًا فِي يَوْمِ فَتْحِ مَكَةَ، وَقَدْ كَانُوا أَشَدَّ أَعْدَاءَ
الْإِسْلَامِ وَأَعْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمُ الَّذِينَ قَاتَلُوهُ يَوْمَ بَدْرٍ، وَيَوْمَ أَحَدٍ، وَيَوْمَ
الْأَحْزَابِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ حَاصِرُوهُ فِي شَعْبِ أَبِي طَالِبٍ مَعَ بَنِي هَاشِمٍ سِتِّينَ أَوْ
ثَلَاثَةَ، ثُمَّ أَخْرَجُوهُ مِنْ مَكَةَ، وَقَدْ حَكَىَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ يَمْكُرُ إِبْرَاهِيمَ
الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يُخْرِجُوكُمْ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ
خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴿٤٦﴾» (الأنفال).

غَيْرَ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَخْيَرًا قَهَرَهُمْ، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَةَ قَهْرًا عَنْ
غَيْرِ اقْتِنَاعٍ وَلَا رِضَا، وَمَا زَالَتْ قَلْوَبُهُمْ مَلَانَةً مِنَ الْحَنْقِ وَالْكُرَاهَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ
لَهُ مِنَ النَّكَايَا فِيهِمْ فِي الْحَرُوبِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِمَا
لَذَّلَكَ فَإِنَّهُمْ لَمَّا جَرَى يَوْمَ السَّقِيفَةِ مَا جَرَى سُمِحُوا بِالْبَيْعَةِ لِأَبِي بَكْرِ غَايَةَ

السماح، وأيدوها غاية التأييد، وكانوا هم أنصار أبي بكر ورجاله، وأصبحوا بعد ذلك رجال الدولة.

فأظهروا ما في قلوبهم من العداوة للأنصار الذين قاتلواهم مع النبي ﷺ في بدر وأحد والأحزاب، وأووه ونصروه.

فأكثرت شعراء قريش من هجاء الأنصار وذمهم، وفي كتب السير والتاريخ الكثير من التفصيل لما جرى من ذلك.

كما أظهروا الإزراء بأهل البيت، وشددوا في التضييق عليهم، فأخذوا مال فاطمة ظليلاً الذي أنحلها إياه أبوها ﷺ، ومنعواها إرثها ونصيبها من الفيء. وحرموا بنى هاشم جائعاً من شغل أي دور في مهمة الخلافة، وأبعدوهم عن ساحتها تماماً.

وأعطوا القيادات الرفيعة والمناصب والولايات لرجال قريش خصوصاً. أما بنو هاشم والأنصار، وغيرهم من الصحابة الذين ليسوا من قريش فطردوهم، وأبعدوهم، وحرمواهم من ذلك، فأعطوا قيادات الجيوش الإسلامية والولايات ليزيد بن أبي سفيان، ثم معاوية بن أبي سفيان من بعد موت أخيه، وخلالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، ثم عبد الله بن سعد بن أبي سرح، والوليد بن عقبة بن أبي معيط، ومروان بن الحكم، وأشياهم.

حكم المحاربين لعلي (ع)

الذين حاربوا علياً ظليلاً حين تولى الخلافة أحزاب ثلاثة:

١ - أولئك الناكثون بقيادة طلحة والزبير وعائشة.

٢ - القاسطون بقيادة معاوية بن أبي سفيان.

٣ - المارقون وهم الخوارج.

وقد اختلف الناس في حكم هؤلاء الطوائف الثلاث، فأهل السنة يتسامرون في حكم الناكثين والقاسطين، ويتشددون في الحكم على الخوارج بالكفر والفسق.

فقال بعض علمائهم: إن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية وعمرو بن العاص

وقاتل عمار بن ياسر مأجورون؛ لأنهم اجتهدوا وأخطاؤا، والمجتهد المخطئ له أجر، وحرموا ذكر أي من هؤلاء إلا بخير، وحرموا أيضاً الخوض فيها شجراً بين الصحابة، وجعلوا ذلك من أصول العقيدة.

وجوابنا عليهم أن نقول:

١ - أمير المؤمنين علي عليه السلام هو الخليفة الشرعي، والإمام المفترض الطاعة بالإجماع بيننا وبين أهل السنة، ولا خلاف أن الخروج على الخليفة وسل السيف في وجهه من أكبر المعاصي.

وحيثئذ فالواجب إجراء حكم المعصية على العاصي من غير نظر إلى سابق فضل أو صحبة، فالصحبة وسابق الفضل لا يمنع من ذلك؛ بدليل ما ثبت بالاتفاق أن النبي عليه السلام كان يقطع السارق، ويقتل القاتل، ويحد الزاني، وقد كانوا صحابة، واشتهر أنه عليه السلام قال: ((والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)).

وقد قال أهل السنة: إن الذين تأبوا على عثمان، وخرجوا عن طاعته، وحاصروه، ثم قتلوا عصاة ظلمة ملعونون و... إلخ، ففرقوا في الحكم بين الخارجين على عثمان وبين الخارجين على علي عليه السلام.

وقد كان الحق أن يحكموا على الخارجين على علي عليه السلام بمثل ما حكموا به على الخارجين على عثمان، أو بالعكس، فيحكموا على الخارجين على عثمان بمثل ما حكموا به على الخارجين على علي عليه السلام.

٢- لا شك أن الخارجين على علي عليه السلام سفكوا دماءً كثيرة في خروجهم، فقتل طلحة والزبير بالغدر أصحاب علي عليه السلام في البصرة، ثم قتل بعد ذلك قتل كثيرة في معركة يوم الجمل، وكل ذلك بسبب خروج الناكثين ونكثهم.

وقتل معاوية ما لا يحصى من المسلمين في صفين، وفيها بعده، وقد عظم الله

تعالى قتل المؤمنين تعظيمًا كبيراً، وشدد فيه الحكم، فقال تعالى في سورة النساء: **﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً... إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا: وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَالِدًا فِيهَا وَغَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾** [النساء: ٩٣-٩٤]، وقال سبحانه: **﴿... أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَتْ مَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَ أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾** [المائدة: ٣٢].

وفي الحديث: ((من أعنان على قتل مسلم ولو بشرط كلمة جاء يوم القيمة وبين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله)) أو كما قال، إلى غير ذلك.

إذا كان أهل السنة والجماعة لا يرون على الناكثين والقاسطين بأساً فيها فلعلوا من المناكير وسفك الدماء فبالأولى والأخرى أنه لا بأس على من ذكرهم بسوء أعمالهم، وإذا كان ذلك لا يضرهم فإنه لا يضر المتكلم كلامه فيهم.

فما بال أهل السنة يحكمون على من تكلم في معاوية بسوء عمله بالأحكام المغلظة كالزندقة والرفض والفسق ويجرحون عدالته ويبالغون في ذمه والاستكبار عليه؟

خاتمة هذا الباب

بaidu الصحابة والمسلمون بعد مقتل عثمان لعلي بن أبي طالب عليه السلام، ولقبوه خليفة المسلمين.

فأول من خرج عن طاعته وبغى عليه طلحة والزبير وعائشة وجماعة قريش، ونصرهم أهل البصرة، فحاربهم أمير المؤمنين عليه السلام، وانتصر عليهم انتصاراً ساحقاً، ثم تأبى عليه معاوية ابن أبي سفيان وأهل الشام فلم يدخلوا في طاعته، وحصل بينهم حرب طويلة، قتل فيها عشرات الآلاف من المسلمين.

ثم خرج على أمير المؤمنين عليه السلام طائفة كبيرة من أصحابه أنكروا عليه التحكيم، وخرجوا عن طاعته، فقاتلتهم أمير المؤمنين، وهمؤلاء هم الخوارج.

فكم ترى انقسم المسلمون إلى ثلاثة أقسام:

١ - علي عليه السلام وأنصاره.

٢ - معاوية وأنصاره.

٣ - الخوارج.

فكان هذا أول انقسام ظهر على الساحة.

وكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة له مذهب يتميز به.

وما زالت هذه المذاهب الثلاثة حية إلى اليوم، وما زال ذلك الطابع الذي هو طابع العداء بين الطوائف الثلاث حيًّا أيضًا لم تخف حدته مع طول التاريخ. وقد عُرفت كل طائفة من هذه الطوائف الثلاث باسم تعرف به وتدعى. فاسم الشيعة اسم يختص به أنصار أمير المؤمنين عليه السلام وأتباعه.

واسم الخوارج اسم يختص به الذين انشقوا من أصحاب علي عليه السلام وحاربوه. واسم أهل السنة والجماعة اسم يختص به أنصار معاوية وأتباعه.

غير أن أنصار معاوية وأتباعه سيطروا بعد استشهاد أمير المؤمنين على الساحة الإسلامية، وقوى نفوذهم، فعظم بذلك البلاء على شيعة علي عليه السلام، وكان معظمهم في العراق، فتتبعهم معاوية وأتباعه، وقتلواهم إلا من ترأ من دين علي عليه السلام، وعلى ذلك سار ملوك بني أمية من بعد معاوية، ثم ملوك بني العباس، يتبعون شيعة علي، ويقتلونهم تحت كل سماء، لذلك فإن مذهب أهل السنة والجماعة صار هو المسيطر في الساحة الإسلامية، وصار هو الدين الوحيد والمذهب الرسمي في جميع الأقطار الإسلامية، لا يعرف غيره، ولما جاء عصر التدوين دونت الكتب على قواعد مذهب أهل السنة والجماعة.

أما مذهب شيعة علي عليه السلام فقد غاب عن الساحة تماماً، ولم يعد له وجود، اللهم إلا في ظلمات صدور الشيعة، أو في غياب السجون.

بعض قواعد أسس مذهب أهل السنة والجماعة

ومن قواعد أهل السنة والجماعة التي بناها عليها مذهبهم:

١ - رد روایة كل من يحب عليه السلام، ورد شهادته.

٢- تعديل كل من يبغض علياً عليه السلام؛ فتقبل روايته وشهادته.

٣- التشيع في علي ومحبته جريمة عظيمة تساوي الزندقة.

٤- لا يجوز أن يتزوج السنّي بالشيعة ولا العكس.

٥- لا يجوز ذكر معاوية بسوء فعله، ولا مروان، ولا الوليد بن عقبة، ونحوهم؛ لأنهم صحابة، ومن تكلم فيهم بسوء فهو بمنزلة الزنديق، حده القتل.

ولهم قواعد كثيرة من هذا القبيل يجعلونها من أسس الدين وقواعد وأصوله.

وكما قلنا فإن هذا المذهب طبق البلاد الإسلامية منذ عهد معاوية، شب عليه الصغير، ومات عليه الكبير، لا يعرفون سواه، وصار له علماء مبرزون في الحديث والفقه والتفسير والأصول والفروع، وصار هو المذهب الوحيد للسلف والخلف، ومن طالع كتب التوارييخ علم صحة ما ذكرنا.

الدليل على بطلان هذا المذهب

ومن هنا يعلم أن هذا المذهب مذهب باطل لا صلة له بالإسلام لأن:

١- أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان هو الخليفة الراشد بلا خلاف بين المسلمين، وكان معاوية من أعدائه الذين قاتلواه وبغوا عليه.

ولا خلاف بين المسلمين أن الباغي على إمام الحق فاسق مبطل، يجب على الإمام وال المسلمين قتله وقتاله، وأن من ناصره على بغيه وتابعه في عمله حكمه حكمه.

فكيف صار أشياع معاوية وأنصاره بعد ذلك أهل الحق وأهلي؟ وأشياع علي عليه السلام وأنصاره أهل الضلال والباطل؟!!

٢- قال النبي صلوات الله عليه وسلام في علي عليه السلام بإجماع الشيعة وأهل السنة: ((إنه لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)) وهذا من الأحاديث التي لا يختلف في صحتها أهل السنة والشيعة، فهو حديث معترف بصححته بين الفريقين.

ومما لا شك فيه أن أهل السنة والجماعة يجرحون كل من يحب علياً عليه السلام، ولا يقبلون روايته، وأنهم يعدون ذلك من أعظم الجرائم.

ويقبلون رواية مبغضي علي عليهما السلام، وعلى ذلك وضعت صحاحهم، والرسول ﷺ قد نص على نفاق مبغضي علي عليهما السلام نصاً مجمعاً عليه، معترفاً بصحته، والله سبحانه وتعالى قد أخبر عن المنافقين بما أخبر، وحضر منهم بما حذر، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشَهِدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون] وقال سبحانه: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِي كُمْ مَا رَأَدُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا وَضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْعُونَكُمُ الْفِتْنَةَ... الْآيَة﴾ [التوبه: ٤٧]، وقال سبحانه: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْرِضُونَ أَيْدِيهِمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبه] وقال سبحانه: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ [التوبه: ٩٥] وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يُحَادِّ عَوْنَاللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا... إِلَى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [آل إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ... الآيات] [البقرة].

وأهل السنة والجماعة قد بناوا دينهم في أصوله وفروعه على تلك الصلاح التي رواتها كما ذكرنا، وقالوا: إن دينهم هو الدين الحق، وما سواه ضلال وباطل، ولا يحتاج المقام لأكثر من هذا لمن يريد النظر لدینه.

٣- من قواعدهم الأصولية:

- أ- أن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن سرق وإن زنا... إلخ.
- ب- أن شفاعة الرسول ﷺ تكون لأهل الكبائر خاصة من أمته.
- ج- إن الموحدين من أمة محمد ﷺ سيخرجون من النار إذا دخلوها، وتماماً كما قال الله تعالى حاكياً عن اليهود: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠].

وأنت أيها الناظر إذا تأملت هذه الأصول التي يذكرها أهل السنة والجماعة في أصول عقيدتهم تجدها في الواقع دعوة إلى ارتكاب الجرائم والكبائر والمايم،

ودعوة إلى التهاون بشرائع الإسلام وفرائضه، وهذا في الحقيقة دعوة شيطانية، فإنه الذي يدعو إلى ذلك ويزينه ويسهل فيه.

وإذا نظرت ثانية إلى كتاب الله تعالى تجده سبحانه وتعالى يدعو إلى تزكية النفس من أدناس العاصي، وإلى طهارتها، ويحذر من ارتكاب المأثم والجرائم والكبائر والفسق والعصيان، ويشدد في الوعيد أشد التحذير.

٤ - ومن أصولهم العظيمة أن الله تعالى وتقديس هو الذي يتولى وحده خلق أفعال العباد العاصي منها والطاعات، فيجب عندهم الإيمان والتصديق بأن الله تعالى هو الذي خلق الزنا واللواط والكفر والفسق و.. إلخ، دون العبد، وأنه تعالى قدر ذلك، وأراده، وشاءه فنزعوا العبد والشيطان عن فعل ذلك وإرادته ومشيئته، وحملوا الملك القدوس مسؤولية فعلها وإرادتها وحده، دون العبد العاصي، ودون الشيطان، وسموا ذلك توحيد الأفعال، وعلى ذلك فمن قال: إن العبد هو الذي تولى فعل المعصية وإحداثها فهو مشرك قدرى، يحمل دمه وماله.

٥ - ومن أصولهم أن جميع الصحابة عدول أبرار، لا يجوز ذكر أحد منهم بسوء فعله، وكل من رأى النبي ﷺ فهو صاحبٍ عندهم.

ولا شك أن صحبة النبي ﷺ فضيلة، غير أن أهل السنة والجماعة غلوا في هذه الفضيلة إلى حد بعيد، والواقع الصحيح أن الصحابة وإن تميزوا بشرف الصحابة كغيرهم من المسلمين، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم 《مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا...》 [اصنف: ٤٦]. 《كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً》 [المش: ٣٨]. 《لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكتَسَبَتْ》 [البقرة: ٢٨٦].

فيهم المؤمن وفيهم المنافق 《وَمَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ》 [التوبه: ١٠] 《مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ》 [آل عمران: ١٥٢].

فقد تجاوز أهل السنة والجماعة الحدود في هذه الفضيلة، وغلوا فيها حتى جعلوها حصانة لا تضر معها معصية، وهذا في حين أنهم فرّطوا غاية التغريب في حق قرابة الرسول ﷺ، فلم يرتفعوا له رأساً، ولم يلتفتوا إليه، مع ما جاء في

حقهم في دين الإسلام، من ذلك ما رواه البخاري في عدة مواضع من الصحيح: ((علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

ومن ذلك ما جاء في البخاري أيضاً: من نزول آية المودة **«قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى»** [الشورى: ١٢٣] في علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، ومن الأمر بالصلوة عليهم مع النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه، ومن الأمر بمحبهم، وغير ذلك كثير، فإن أهل السنة والجماعة فرطوا في هذا الجانب، والدليل على تفريطهم أنهم لم يحرروا في عدالة الذين كانوا يغضبون علياً عليهم السلام، بل عدلوهم، ورووا عنهم الأحاديث وصححوها.

٦ - ومن أصولهم تقليد السلف في أمور دينهم الصغير منها والكبير، وترابهم يتعصبون في ذلك ويتشددون فيه، ولا ينتفون إلى ما خالفة من صرائح الكتاب والسنة، ولا يقيمون له وزناً، ولا يرفعون له رأساً.

والسلف هم الجم الغفير والغالبية العظمى التي سيطرت على الساحة الإسلامية، بعد صلح الحسن بن علي في عام الجماعة، وذلك يتمثل في معاوية بن أبي سفيان وأشياعه وأنصاره، فهم الذين سيطروا على البلاد الإسلامية، وفرضوا عليها تلك المذاهب والأفكار، وقهروا الناس على اعتناقها.

أما مذهب علي عليهم السلام وأتباعه وأشياعه وأنصاره فقد كنسوه من البلاد كنساً، وتبعوه بكل ما أوتوا من القوة تبعاً، حتى غاب عن الساحة تماماً، واختفى بالكلية.

ومذهب الخوارج هو الآخر لم يبق له وجود على الساحة.

ولا نقول إنه انتهى في ذلك الحين مذهب علي عليهم السلام وأتباعه تماماً.

غير أن سلم من أتباع علي عليهم السلام من القتل قد صانع القوم، وما كرهم، وأظهر الرضا بمذهب أهل السنة والجماعة، وهو في الباطن بخلاف ذلك.

وكل ذلك من أجل السلامة من القتل المحموم والتعديب وإهلاك الحrust والنسل الذي كان يتعرض له أشياع علي عليهم السلام، أو حتى من يتهم بحب علي عليهم السلام.

وما زال هذا النوع من الناس موجودين في ذلك الزمان وما بعده على طول التاريخ، غير أن خوف القتل يخفيفهم ويسترهم.

وأهل السنة والجماعة يعتبرون هذا النوع خوارج وشذاذًا، بل يحكمون بزندقتهم، ويسمونهم رواضن، وشيعه، وقدرية، و... إلخ.

وبما ذكرنا يتبيّن لك أهلا الناظر أن مذهب أهل السنة والجماعة مذهب بعيد عن الإسلام، وخارج عن حدوده، وأن كتاب الله تعالى يتبرأ منه، وسنة الرسول تتبرأ منه أيضًا، بل وفطرة العقل تتبرأ منه.

السبب في انتشار مذهب أهل السنة

السبب في انتشاره واحتقاره وكثرة أتباعه هو ما حظي به من دعم معاوية له، وفرضه على الناس بكل ما أوتي من قوة السلطان بالترغيب والترهيب، ثم من بعده سلاطين بني أمية، ثم سلاطين بني العباس، فصار من أجل ذلك هو المذهب الوحيد في كل البلاد الإسلامية.

والسبب في عناية معاوية بتبني هذا المذهب، ثم من جاء بعده من الملوك هو ماله فيه من المصالح السياسية الداعمة لسلطانه.

فإنك إذا نظرت في هذا المذهب وجدته حصناً حصيناً لسلطان معاوية أولاً، ثم لسلاطين بني أمية، ثم لمن أتى بعدهم.

ومن هنا تجد بني العباس مع شدة عداوتهم لبني أمية وحرصهم على طمس كل ما له صلة بهم اضطروا إلى العناية بمذهبهم، والسير في طريقهم.

مذهب شيعة علي (ع)

مذهب علي عليه السلام وأتباعه وأشياعه هو المذهب الحق الذي كان عليه الرسول ﷺ والصحابة الأبرار، والذي قتل في سبيله أمير المؤمنين عليه السلام، وعمر بن ياسر، وخزيمة ذو الشهادتين، وأبو أيوب الأنصاري، وغيرهم من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان في يوم صفين، وقتل أيضًا في سبيله الصحابيان

الجليلان صبراً: حجر بن عدي الكندي، وعمرو بن الحمق الخزاعي، ثم قتل في سبيله الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في كربلاء، مع سبعة عشر رجلاً من أهل بيته وأولاده، وجماعة كبيرة من الصالحين، وهذا المذهب وإن كان هو المذهب الحق فقد نكبه الدهر، ولم يساعد له الحظ، فأصيب بالشلل، وتهاماً كما جاء في الحديث: ((ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها)).

ولقد كان المفروض أن يكون هذا المذهب الحق هو المذهب الرسمي في البلدان الإسلامية، والمذهب المسيطر على الساحة، غير أن الواقع قد كان بخلاف ذلك.

في الأثر: (الناس مع الدنيا والملوك) (ودين الرعية على دين الراعي)؛ لذلك ضعف مذهب الحق والدين الصحيح، وقل أنصاره وأتباعه.

ووجه الملايين يتبعون للواقع من غير نظر في صحته، والخلف يتبع السلف، ويستعظمون النقد والنقاش حول مصداقية ذلك المذهب وعدمها، ويررون ذلك جريمة عظيمة مخرجة لاصحابها من الإسلام تقربياً.

ومع ضعف مذهب الشيعة بسبب قوة شوكة عدوه، ونفوذ سلطانهم وسيطربتهم وكثرة أتباعهم وأنصارهم فإنه مع ذلك قد تعرض لنكبة أخرى داخلية وهي الاختلاف فيما بينهم والانقسام.

وأول ما حدث ذلك عند قيام الإمام زيد بن علي عليه السلام، فإن طائفة من الشيعة رفضت الجهاد مع زيد بن علي عليه السلام، معللين ذلك بأن الإمام هو جعفر بن محمد، لا زيد بن علي، فقال لهم زيد عليه السلام بعد نقاش وجداول: اذهبوا فأنتم الرافضة الذين قال جدي رسول الله صلوات الله عليه وسلام: ((سيأتي في آخر الزمان قوم.... الحديث)).

فمنذ ذلك الحين انقسمت الشيعة إلى قسمين: زيدية وهم الذين شارعوا زيداً عليه السلام ونصره، وغير زيدية وهم الذين رفضوا نصرته، معتذرين بها تقدم.

أما قبل ذلك فكانت الشيعة أمة واحدة وحزباً واحداً، ولم تطل المدة بعد قيام

الإمام زيد بن علي عليهما السلام على قيام الدولة العباسية، وحينها حاولت الدولة العباسية دعم المذهب الإمامي والشد من أزره؛ من أجل مصالح ومنافع سياسية، يعود نفعها إلى الدولة العباسية، فقد أضفت بذلك جانب أئمة الزيدية الذين اتبعوا زيداً في الخروج على الظلمة وإعلان الجهاد عليهم، وحولت الشيعة إلى جعفر الصادق وأولاده وروجت لإمامتهم في الناس؛ فقد كان الخطيب يخطب في زمان المؤمن في خطبة الجمعة بالصلوة على علي بن موسى بن جعفر وآبائه ثم يقول:

ستة آباء هم ماهم هم خير من يشرب صوب الغمام
فانجرفت الشيعة، إلى هذا المذهب السلمي، وصار له كيان كبير، وأتباع
كثيرون، وعلماء، وطلبة علم، وكل ذلك بسبب دعم سلطان دولة بنى العباس.
أما المذهب الزيدية فإن سلاطين بنى العباس قد توجهوا بكل قواهم إلى
ملاحقة أهله وتقتيлем، وكان ذلك شغفهم الشاغل، ودأبهم المتواصل، لا يقر لهم
قرار، ولا يهدأ لهم بال في ملاحقة الزيدية؛ لما يرون فيهم من الخطورة على سلطانهم.

بعض أصول الزيدية

ولنستعرض هنا شيئاً من أصول الزيدية على سبيل الاختصار، فمن أصولهم:

- ١ - تفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام بعد النبي ﷺ على جميع الصحابة، لما تقدم من الأدلة، ولما قال أحد أئمة أهل السنة والجماعة: لم يأت عن النبي ﷺ في أحد من الفضائل ما أتى في علي عليهما السلام.
- ٢ - أمير المؤمنين علي عليهما السلام أولى الناس بمقام النبي ﷺ، الذي هو الخلافة؛ لما له من الفضل المبرز على جميع الصحابة، ولما له من السبق إلى الإسلام والجهاد والعلم والقرابة و... إلخ، ولما ثبت من النص على ذلك كما تقدم.

٣- إذا اختلفت الأمة فالحق مع أهل البيت؛ لما تقدم من حديث الثقلين، والسفينة، وآية التطهير، والمودة، وغير ذلك.

٤- ومن أصولهم: القول بالتوحيد والعدل، وملالك التوحيد هو نفي التشبيه، كما قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((التوحيد ألا تتوهمه)) فيجب تنزيهه عن المكان، وعن الحلول في مكان، وليس له وجه، ولا يدان، ولا قدمان، ولا جنب، ولا... إلخ.

وملاك العدل ما قال أمير المؤمنين: (والعدل ألا تتهمنه)، فيجب تنزيهه عن فعل الفساد، وظلم العباد، لا يشاء المعاشي والماثم، ولا يريدها، ولا يقضى بها، ولا يقدرها، ولا يخلقها، وقد نزه الله تعالى نفسه عن ذلك فيما حكاه وقصه في سورة الأنعام في قوله تعالى: **﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾** [الأنعام].

وقال في سورة النحل: **﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَ الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾** [النحل]، وقد تقدم الاحتجاج في ذلك على سبيل التفصيل.

٥- ومن أصولهم وجوب القيام بحق خلافة الرسول ﷺ من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، و... إلخ، كما تقدم.

٦- ومن أصولهم أنه لا يجوز إثبات أي أصل من أصول العقيدة إلا بدليل قاطع. وذلك واحد من ثلاثة:

أ- دلالة العقل

ب- النصوص القرآنية.

ج- النصوص النبوية المجمع عليها، أو المسلم بصحتها عند المسلمين.

أما ما سوى ذلك فلا يجوز قبوله، ولا الاعتماد عليه، وعلى هذا فإن كل من يستدل على إثبات أصل في العقيدة الإسلامية بغير ما ذكرنا فإن الزيدية ترده، ولا تقبل به، ولا تقيم له وزناً.

٧- أن الصحابة كغيرهم من الناس، هم ما هم، وعليهم ما عليهم **«من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعلها»** [فصلت: ٤٦].

وأن فضيلة الصحابة لا تنفع المجرمين، بل الواقع وال الصحيح أنه يضاعف العذاب على الصحابي الذي يرتكب الفواحش دون غير الصحابي، وهذا هو الذي قامت عليه البرهنة الصحيحة، دون ما ي قوله أهل السنة والجماعة، وذلك في قول الله تعالى في أزواج النبي ﷺ: **«يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعِفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ.. الْأَيَّة»** [الأحزاب: ٣٠].

والسر في ذلك -والله أعلم- أن المعصية تعظم على حسب عظم النعمة التي أنعمها الله تعالى على الإنسان.

ونعم الله تعالى على الصحابة بمشاهدة النبي ﷺ و مشاهدة المهدى، والتور أعظم وأتم من نعمة تعلق على المؤمنين الذين آمنوا بالنبي ﷺ ولم يشاهدوه. وحيثئذ ففضيلة الصحابة لا تنفع إلا المؤمنين الذين استقاموا على الإيمان والمهدى، وتهاماً كما قال سبحانه وتعالى في نساء النبي ﷺ: **«وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ...»** [الأحزاب: ٣١].

فإن قيل: ما ذكرت إنما هو في نساء النبي ﷺ، لا في الصحابة، والكلام إنما هو في الصحابة لا في نساء النبي ﷺ.

قلنا: العلة والسبب الذي استحق به نساء النبي ﷺ مضاعفة العذاب على فعل فاحشة أو مضاعفة الثواب على الاستقامة إنما هو معاشرة النبي ﷺ ومصاحبه، فإذا لم تنفع نساء النبي ﷺ تلك المعاشرة والمصاحبة في دفع العذاب والعقاب؛ فأولى وأحرى أن لا تنفع من هو أقل منه مصاحبة للنبي ﷺ.

ومخالطة ومعاشرة، ولا شك أن صاحبة النبي ﷺ أقل مخالطة للنبي ﷺ ومصاحبة ومعاشرة ومجالسة من نسائه.

٨- يجب على الناظر الخوض فيما جرى بين الصحابة، وتحقيق النظر والبحث في ذلك؛ ليتعرف من خلال ذلك على المُحقّ منهم والمُبطل، والعدل وغير العدل، فإذا تبين له ذلك أخذ دينه عن المحقين أهل العدالة والاستقامة دون المبطلين الظالمين.

والدليل على ما ذكرنا أن الصحابة أخيراً اختلفوا اختلافاً عظيماً حتى لعن بعضهم بعضاً، وحتى قتل بعضهم بعضاً، واستحل بعضهم دماء بعض، وجرى بينهم من ذلك كأشد ما يكون.

ولا حَرَّموا الخوض في ذلك، ولا عرف بينهم السكوت عن ذلك، بل تكلمت حتى السيوف، ونطقت الأسنة والرماح، ولم يعرف ترك الخوض في ذلك إلا في أزمنة متأخرة جداً، ولعل ذلك كان في أزمنة بنى العباس، أما قبل ذلك فلا يعرف؛ بدليل أن أهل القرن الأول، وأكثر القرن الثاني كانوا يخطبون فوق المنابر في الجمع والأعياد في جميع البلاد الإسلامية وجميع مساجدها بلعن علي بن أبي طالب عليه السلام.

وحيثئذ يتبيّن لنا أن ترك الخوض فيما جرى بين الصحابة مذهب مستحدث مبتدع. والذي يظهر لي أن الغرض من هذا المذهب المبتدع هو المحافظة على قداسة معاوية وعمرو بن العاص والوليد بن عقبة بن أبي معيط ومروان بن الحكم والمغيرة بن شعبة وأمثالهم.

ولم يريدوا المحافظة على كرامة جميع الصحابة؛ بدليل أنهم لم يرفعوا رأساً للعن على عليه السلام وأهل بيته، ولم يحركوا ساكناً، بل إنهم حكموا بعالة حكماً، وتحرروا الرواية، وأخذ الحديث عنه تحريراً، ومن أراد معرفة صحة ما ذكرنا فلينظر في مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري.

٩ - ومن أصولهم أن الخلافة حق خاص بأهل البيت عليهم السلام، وهم الذين ضمهم الكسae، ثم من صلح لها من ذرية الحسينين عليهم السلام، مع شرائط سلفت، ولهم أصول تقدمت في هذا الكتاب.

سلامة عقائد الزيدية من الخرافات ومخالفة فطر العقول

والذي تتميز به الزيدية عن سائر الفرق - سلامة عقائدها من الخرافات، ومخالفة ما تعرفه فطر العقول؛ فإنك إذا نظرت إلى ما عند الزيدية في ذلك كله وجدته مسايراً لما تعرفه فطر العقول، تأنس به وتنجذب إليه، وتذعن له وتعترف به، وفي ذلك من الدليل على صحة ديانتهم ما لا يخفى.

وذلك أن الله تعالى جاء بالشائع المطابقة مع فطر العقول، ومع ما تعرفه العقول، وتنجذب إليه، وتأنس به، ألا ترى إلى قوله تعالى في وصف النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **﴿يَأُمُرُّهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الْطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثِ...﴾** [الأعراف: ١٥٧].

وقوله تعالى: **﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾** [الأعراف: ٣٣]. وكثيراً ما يختتم الله تعالى الآية بقوله: **﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾** **﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾** **﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾** **﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾** ونحو ذلك؛ إشارة منه جل وعلا إلى أن ما جاء به من الدين والشريعة موجود في العقل، ومرکوز فيه بالفطرة، ولا يحتاج العاقل، في الاعتراف بصححته إلا أن يرجع إلى عقله وفكره ليتذكر ذلك. أما سائر المذاهب الإسلامية الأخرى فقد تلوثت بخرافات وأباطيل، تمجها الفطرة، وتنفر عنها، ويستنكرها العقل، ويشتمر منها، ولا يعترف بها.

فقول أهل السنة: إن الله تعالى هو الذي خلق الكفر في الكافر، وخلق الزنا في الزاني، وخلق المعصية في العاصي، وقدر ذلك، وشاءه وأراده، لا فعل للعبد في ذلك، ولا اختيار، ولا مشيئة ولا إرادة، ولا قدرة له على التخلص من ذلك، وأن الله تعالى سيعذبه على ذلك.

فهذا قول مرفوض عند العقل؛ لما فيه من المنافاة للعدل والإحسان الذي تمدح الله بنفيه عن نفسه، ولما فيه من الظلم الذي نفاه تعالى أيضاً عن نفسه.

وقول بعضهم: إن الله تعالى هو الذي خلق المعصية في العاصي، وأوجدها، وشاءها، وأرادها، وقدرها، وإن العاصي مع ذلك فعلها باختياره، ومشيئته، وإرادته، فهذا قول متناقض، لا يصدق به العقل ولا يقبله، وذلك أن المعصية إذا كانت قد حدثت بفعل الله وإرادته ومشيئته وقضاءه وقدره فأين فعل العاصي واختياره ومشيئته؟ وإن كانت حدثت بفعل العاصي فأين فعل الله؟

وقول أهل السنة: إن الله تعالى سيرى يوم القيمة بلا كيف، لا يمكن للعقل أن يصدق ذلك ولا يقبله، وذلك أن الرؤية لا تقع إلا على ذي كيفيات، والمراد بالكيفيات الصفات الظاهرة من الطول والعرض والحركة والسكن واللون ونحو ذلك.

ولا يمكن أبداً أن تقع رؤية العين على شيء لا هو متحرك، ولا ساكن، ولا طويل، ولا قصير، ولا عريض، ولا متلون بلون، ولا هو فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، لا خلف، ولا أمام، ولا هو قريب، ولا بعيد، ولا بين، ولا... إلخ، فمثل ذلك لا يقبله عقل، ولا يصدق به، ومن المحال أن يؤمن به عاقل.

ويتحير العقل في قول أهل السنة: إن الله تعالى هو الذي يخلق أفعال العباد الطاعات منها والمعاصي، ويستبعد ذلك، ولا يقبل به،... ويتساءل: فما فائدة إرسال الرسل وإنزال الكتب ما دام أن الأمر مفروغ منه؟!

ولماذا الشواب والعقاب في جنات النعيم، وفي عذاب الجحيم، ما دام أن الله تعالى هو الذي يتولى فعل الطاعات والمعاصي دون العباد؟!

ويتساءل العقل: لماذا يعذب الله تعالى بأشد العذاب في نار جهنم عباده على غير شيء اجترحوه؟! ولماذا يعذبهم على شيء هو تعالى تولى فعله دونهم؟!

أليس هذا من الظلم الذي تمدح الله تعالى بنفيه عن نفسه في نحو قوله تعالى:
 ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَأْكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء]؟

وكل عقائد أهل السنة تقريباً وكل مذاهبهم يقف عندها العقل متحيراً متسائلاً، وإن شئت المزيد في هذا الباب فارجع إلى كتاب (لماذا؟ وهل؟ وكيف؟) فيه الكثير من التساؤلات التي وضعها العقل، واستشكلتها الفطرة على ذلك المذهب ...

وقد ذكرنا فيما سبق شيئاً من الخرافات المذهبية حول مذهب الإمامية عند الكلام عليهم، فارجع إليه، ونعني بهم الجعفريه.
بعض أباطيل مذهب الإماماعيلية

أما الإمامية الإماماعيلية فأصول عقائدهم على التحقيق غير واضحة على المستوى العام؛ لتكلتهم على مذهبهم، فلا يوجد لهم كتاب.
 وقد كان أول مذهب الإماماعيلية في اليمن جاء عن طريق أبي القاسم بن فرج بن حوشب بن زاذان الكوفي، وعلي بن الفضل الخنفي.
 أما أبو القاسم فطلع جبل مسور واستفتحه، وبنى به حصنًا.

وأما علي بن الفضل فاستولى على أرض يافع، ثم اشتدت وطأته فاستولى على أكثر مخالفين اليمن، وأعلن الكفر، وأحل جميع المحرمات، وخرب المساجد، وكان يدعى أنه نبي، فقال فيه بعض شعراء عصره:
 خذى العود يا هذه واضربي نقيم شرائع هذا النبي
 تولي نبي بني هاشم وهذا نبي بني يعرب
 فحط الصلاة وحط الزكاة وحط الصيام ولم يتعب

ذكر ذلك نشوان في كتابه ((الحور العين)) ص ٢٥٢.

والمشهور عن الإماماعيلية الذين اشتهرت تسميتهم بالباطنية أنهم يتأنلون ألفاظ القرآن على غير ظاهره، وكذلك ألفاظ السنة، فيقولون فيها ذكر الله تعالى من ثواب

الجنة ونعيها: إن المراد بذلك وصل الحبيب، وبما ذكر الله تعالى من الوعيد الشديد في نار جهنم: إن المقصود به فراق الحبيب، إلى غير ذلك، وعلى هذا فليسوا من المسلمين؛ لتعطيلهم شرائع الإسلام وفرائضه ووعده ووعيده و... إلخ.

أما المذهب الزيدية فتجده صافياً من كل خرافات، بعيداً عن كل شائنة.

والذي ينقصه أنه لم يحظ بدولة وسلطان، بل على العكس فقد ابتدى من أول يوم بحرب الدول والسلاطين التي استولت على بلاد المسلمين.

أسس الإسلام

جاء في الحديث: ((لكلّ شيء أساس، وأساسُ الإسلام حبناً أهل البيت)).
وحقاً فإن الإسلام لا تقوم أركانه إلا إذا ابتنى على هذا الأساس المكين،
ومن بنى على غير هذا الأساس أنهار به بنيانه، وخر عليه السقف من فوقه.
وتوضيح ذلك أن المرء إذا أحب شخصاً استحسن منه كل حركاته وسكناته،
ومال به هواه إلى هوى محبوبه، وتضجر من كل ما يتضجر منه، ومن هنا قال
سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي..﴾ [آل عمران: ٣١]، فالإتباع
تابع للمحبة، ومتفرع عليها، وملازم لها.

وبهذا يتوضّح أن المحبة أساس الإسلام، وأصل له، فإذا حصلت المحبة تبعها في الحصول العمل بشرائع الإسلام، وإذا لم تحصل المحبة لم يحصل العمل المطلوب.

وهذا شيء متقرر في طبائع النفوس، ومركوز في فطرتها التي فطرها الله تعالى عليها، لا تبدل لخلق الله، وعلى العكس من ذلك البعض فإن المرء إذا كره شخصاً كره أعماله، ونفر عنها، و... إلخ.

وقد جاء عن النبي ﷺ: ((أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في الله)) أو كما قال. وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ...﴾ [المائدة: ٥١].

وقال سبحانه: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلَيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٤٤] ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ... الْآيَة﴾ [آل عمران: ٢٨].

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه يجب على كل مكلف اكتساب مودة أهل البيت، وتربيتها في النفس، وعمارة القلب بها، ثم بعد ذلك المحافظة عليها، وسد منافذ الشيطان التي قد يتسلل من خلالها إلى قلب المؤمن، ليكدر عليه حبه لأهل البيت، الذي إن تكدر وفسد تهدم بنيان الإسلام، وخوت عروشه.

ومنافذ الشيطان ومداخله في هذا الباب كثيرة، منها: أن الشيطان يأتي الإنسان من باب التفضيل فيبعث في نفس الإنسان الأنفة من زيادة فضل أهل البيت على غيرهم، ويزين له الترفع عن الإقرار بفضلهم، ويزين له جحوده.

ثم يتبع الشيطان ذلك بتحسین عداوة أهل البيت ومضايقتهم، ومحاولة إنزال الضرر بهم، وهكذا لا يستجيب الإنسان لشيء من الشيطان في صغير إلا جره إلى ما هو أكبر، وأوقعه فيما هو أعظم، حتى يوقعه في الكفر والتکذيب بآيات الله والاستهزاء بها، وتهماً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوَّاًيْ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الروم: ٥٥].

وكما قال سبحانه: ﴿فَلَيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٧].

والواجب على المكلف أن يحارب مثل هذه الوساوس الشيطانية، وأن يدافعها، والطريق إلى محاربتها هو الاستعاذه بالله تعالى من وساوس الشيطان وهمزاته، وأن يعرض الإنسان على نفسه أوامر الشيطان، وأوامر الله تعالى ويستحضر ذلك، ثم لينظر إليها أحسن عاقبة طاعة الشيطان أم طاعة أوامر الرحمن؟ فالعقل الليب يختار بلا شك طاعة الرحمن، ويرفض عن قناعة طاعة الشيطان.

ولو أن الناس نظروا مثل هذا النظر، وفتحوا عيون أفئدتهم إلى حسن الاختيار، لما عدلوا عن طاعة الله تعالى، غير أن أكثر الناس كما ذكر الله: ﴿صُمُّ بُكُمْ عُمُّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧]. وكم كرر الله تعالى في الحكاية عن الكثرة

الكاثرة من الناس بأنهم لا يعقلون، ولا يعلمون، ولا يصرون، ونحو ذلك؟ الأنفة والترفع داء عياء يقود إلى عذاب الآخرة

وليدرك الإنسان أن الأنفة والترفع هو الذي أخرج الشيطان من الجنة مذموماً مدحوراً، واستوجب بسبب ذلك أن يقول له الرحمن تعالى: ﴿قَالَ فَأَخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَحِيمٌ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [اص] وأن الأنفة هي الداء العياء التي دعت الأمم السابقة إلى تكذيب الرسل، والكفر بالله وبآياته، ثم جرت عليهم ويلات الدنيا وعذاب الآخرة.

قال الله تعالى فيما حكى عن المكذبين للرسل سلام الله عليهم: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾ [الشعراء]، ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنْتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل]. ﴿مَا نَرَكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُنُكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود].

وبعد، لو عرف الإنسان قدر نفسه لأعرض عن تلك الوساوس الشيطانية، واشتغل عنها بما يهمه، ومن هنا جاء في الأثر: ((من عرف قدر نفسه لم يهلك))، وذلك أن الذي قد عرف نفسه قد استقر في قرارة نفسه واستحكم العلم في قلبه: أن الأمر كله لله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ﴿لَا يُسَأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الاتباء] ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ١٦] ﴿يَخْتَصُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ..﴾ [البقرة: ١٠٥].

وأنه لا يتجاوز قدره العبودية لله والسمع والطاعة والإنقياد والإستسلام.

قد لبس لباس التواضع لله عز وجل، وتردى برداء التذلل لربه، وصار من ذكرهم الله تعالى في سورة الفرقان وأثنى عليهم حين قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنًا.. إِلَى آخِرِ السُّورَةِ﴾ [الفرقان: ٦٣].

اقتضاء حكمت الله تعالى التفضيل

وقد اقتضت حكمت الله تعالى أن يفضل بعض خلقه على بعض، ففضل بعض الملائكة على بعض، وفضل بعض الرسل على بعض، وفضل بعض الناس على بعض، وفضل بعض المؤمنين على بعض، وكلف الله تعالى عباده بالعمل على حسب ذلك، والرضا به، فكان ذلك من أشد التكاليف عليهم، وأشقيها على نفوسهم، فسعد بذلك من سعد، وهلك به من هلك.

منكر وفضيل والرد عليهم

هذا، وقد أنكر كثير من الناس التفضيل، وأرعدوا، وأزيدوا، وما دعاهم إلى ذلك إلا الأنفة والترفع عن الاعتراف والإقرار به، وقد قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

وقال سبحانه: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤١].

وقال سبحانه وتعالى في تفضيل الرجال على النساء: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].

ومن المحسوس المشاهد تفضيل بعض الناس على بعض في الألوان والجمال والقوه والمنطق والأعماق والأرذاق ... إلخ، وفضل الله المؤمن على الفاسق، والعالم على الجاهل فقال سبحانه وتعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمْنَ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوْنَ﴾ [السجدة: ١٨].

﴿قُلْ هُلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وفضل الله تعالى أزواج النبي على غيرهن من النساء، فقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لَهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتَهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ.. إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ.. الْآيَة﴾ [الأحزاب: ٣٢-٣١].

وفضل تعالى مريم على نساء العالمين فقال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَظَهَرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥].

وفضل النبي ﷺ ابنته فاطمة على نساء العالمين، صحت بذلك الرواية.

وجعل النبي ﷺ الحسن والحسين سيداً شباب أهل الجنة، كما رواه البخاري.

وفضل الله تعالى أهل بيته واحتضانهم برحمته، فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُظْهِرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وأوجب تعالى مودتهم فقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

وفي القرآن الكثير، وفي السنة أيضاً، من أمثل ما ذكرنا من الأدلة التي جاءت في الإسلام لتقرر شريعة التفضيل.

وينقسم الفضل إلى قسمين، اكتسابي، وغير اكتسابي:

١) **الفضل الاكتسابي:** هو الفضل الذي يستحقه المكلف على عمل قام به كالجهاد والسبق إلى الإسلام، والمبادرة إلى الأعمال الصالحة، وترك الأعمال السيئة، قال تعالى: ﴿فَضَلَّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [٥٥] دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً...﴾ [النساء: ٩٥-٩٦] ﴿السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [٥٦] أُولَئِكَ الْمُؤْرِبُونَ﴾ [٥٧] الواقعة﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [٥٨] [المجادلة] وإلى آخره.

٢) **الفضل غير الاكتسابي:** وهو الفضل الذي يستحقه صاحبه بغير عمل،

بل بمجرد تفضيل الله تعالى، وذلك كفضل الملائكة على البشر، وفضل الرجال على النساء، وكفضل بعض الناس على بعض بزيادة العقل، والذكاء والفهم، وبلاحة المنطق، وجمال الصورة، والشجاعة والشجاعة، ونحو ذلك.

وفضل أهل البيت عليهم السلام أساساً هو من النوع الثاني الذي هو غير اكتسابي، بل إنما حصل لهم بمجرد تفضيل الله، ويتمثل ذلك الفضل في:

١ - الاتصال برسول الله صلوات الله عليه وسلامه، فنسبهم متصل بنسب رسول الله صلوات الله عليه وسلامه، فهم أقرب الناس إليه، وأشدتهم اتصالاً به، وأحبهم إليه.

٢ - اختصاصهم بذهب الرجس عنهم وطهارتهم، تماماً كما قال سبحانه وتعالى: **«إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُظْهِرُكُمْ تَطْهِيرًا»** [الأحزاب].

٣ - اختصاصهم الله تعالى بزيادة الاستعداد الفطري لاكتساب العلوم، وزيادة الحفظ والفهم، وقد صح عن النبي صلوات الله عليه وسلامه: ((اللهم أجعل العلم في عقبي وعقب عقبي، وزرع عقبي وزرع زرع عقبي)) وقال عنهم النبي صلوات الله عليه وسلامه: ((.. رزقنا بهم علمي وعلمي..)).

٤ - اختصاصهم الله تعالى بوجوب الصلاة عليهم مع النبي صلوات الله عليه وسلامه في تشهد الصلوات، فلا تتم صلاة المصلى إلا بأن يقول في تشهده: اللهم صل على محمد وعلى آله محمد... إلخ

٥ - اختصاصهم الله تعالى بوجوب مودتهم على جميع المسلمين، وجعل ذلك أجرأ للنبي صلوات الله عليه وسلامه على تبليغ الرسالة، فقال سبحانه وتعالى: **«قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى»** [الشورى: ٢٣].

٦ - جعلهم الله تعالى من دون الناس آية للحق والهداي عند اختلاف الناس إلى يوم القيمة، فقال صلوات الله عليه وسلامه، كما في الحديث المعلوم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف

الخير نبأني أنها لن يفترقا حتى يردا علىَّ الحوض)).

وقال ﷺ: ((أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى)).

٧- اختصهم الله تعالى بخلافة النبوة، فجعلهم للناس أئمة من دون الناس جميعاً، وقد تقدم في التدليل على ذلك ما يغنى عن إعادته، وقد جاء أيضاً عن النبي ﷺ: ((لا تقدموهم فتهلكوا.. الحديث)) ((حربكم حربكم وسلمكم سلمي)).

٨- اختصهم الله تعالى بأن الحق لا يخرج عنهم إلى يوم القيمة وأنهم يحوطونه ويدافعون عنه، ويعلّتونه ويبينونه، ففي الحديث المشهور: ((إن عند كل بدعة يكاد بها الإسلام ولها من أهل بيتي يعلن الحق ويوضحه... الحديث)).

٩- اختصهم الله تعالى بتحريم الزكاة عليهم كما حرمها على الرسول ﷺ، ولا خلاف في هذا.

ولهم فضائل كثيرة اختصهم الله تعالى بها لا يسعنا ذكرها، وغرضنا هنا إنما هو ذكر نماذج يتبيّن بها اختصاصهم بـالتفضيل على سائر الناس.

ولهم فضائل اكتسائية، لم يسبقهم فيها سابق، ولا يلحقهم لاحق، ومن قرأ تأريخهم من لدن أمير المؤمنين ع إلى يوم الناس هذا في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وجهاد الظالمين، وما لحقهم في ذلك من الخوف والفقر والتشرد و... إلخ، وفي العبادة والزهد الورع، وطلب العلم ونشره، والتودد إلى الناس، والرفق والشفقة، والنصيحة العامة والخاصة - علم صحة ما ذكرنا **«ذلك فضل الله يُؤتى به من يشاء والله ذو الفضل العظيم»** [الحديد].

الله يعطي المستجيب أكثر مما يأخذ منه

إذا عرفت ذلك فأعلم أن الله تعالى يعطي المستجيب لأمره أكثر مما يأخذ منه، ولنضرب لذلك مثالاً: قد أمر الله تعالى بالصلاحة على آل رسول الله ﷺ مع

الصلاحة على النبي ﷺ ففي الحديث الصحيح: ((.. قولوا اللهم صلّى الله على محمد وعلى آل محمد..)) فإذا استجاب العبد لأمر الله تعالى أعطاه الله تعالى أضعاف ذلك، ففي الحديث الصحيح: ((من صلّى على صلاة واحدة صلّى الله عليه بها عشر صلوات، وأثبتت له بها عشر حسنات، ومحى عنه عشر سيئات، وأستيق ملکاًه الموكلاًن به أيها يبلغ روحه منه السلام)) أو كما قال.

فانظر إلى عظيم الجزاء وشرف العطاء الإلهي، يصلي رب العالمين على عبده الذي استجاب لأمره عشر صلوات، ويمحى عنه عشر سيئات، ويثبت له عشر حسنات... إلخ.

وهكذا كل ما أمر الله تعالى به، فإنه يعطي المستجيب له الممثل لأمره مثل هذا العطاء، ويضاعف له تلك المضاعفة، وقد قال سبحانه وتعالى: **«مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا»** [القصص: ١٨٤]، وفي آية أخرى: **«فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالَهَا»** [الأنعام: ١٦٠].

وقد يعطي الله تعالى على بعض الأعمال أكثر من ذلك، كما قال سبحانه في النفقه في سبيله: **«مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيهِمْ»** [البقرة: ٢٩].

وجعل سبحانه لبعض الأزمنة وبعض الأماكن فضلاً بسببه الحسنة بألف حسنة، والنفقه في الحج بألف، وليلة القدر بألف شهر، والحسنة في سائر شهر رمضان بأضعاف مضاعفة في غير رمضان، و... إلخ.

من أركان حبّة أهل البيت كراهة أعدائهم، ومعاداة أعدائهم، وقد قال تعالى: **«لَا تَحِدُّ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْرَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ...»** [المجادلة: ٢٢].

فقضت هذه الآية بأنه لا يجتمع الإيمان بالله ومودة عدو الله.

وكذلك لا تجتمع مودة أهل البيت ومودة أعدائهم في قلب رجل، وقد قيل:
أعداؤك ثلاثة: عدوك، وعدو صديقك، وصديق عدوك، وقال بعض الشعراء:
تود عدوي ثم تزعم أني صديقك ليس النوك عنك بعازب

وقال آخر:

إذا صافا صديقك من تعادي فقد عاداك وانقطع الخطاب

لذلك فإننا نقول: إن الذين يدعون أنهم يحبون علياً عليهما السلام ويحبون معاوية كاذبون في هذه الدعوى، ويحبون عمار بن ياسر ويحبون قاتله، ويحبون الحسين بن علي عليهما السلام، ويحبون قاتلته، كلها دعاوى كاذبة، تكذبها فطر العقول وجبلات البشر التي فطرهم الله وجلبهم إليها من استحالة اجتماع مثل ذلك في شخص واحد.

المحبة

المحبة هي ميل القلب إلى المحبوب، وهي من خلق الله وفطرته، لا حيلة للمكلف في حصول ذلك أو دفعه.

وإذا حصلت المحبة في القلب تبعها في الحصول آثار فعلية، فإن كان المحبوب مالاً سعى المرء إلى تحصيله، وإن كان امرأة سعى إلى الزواج منها، وإن كان رجلاً سعى إلى نفعه والثناء عليه، و.. إلخ.

فالأوامر الشرعية التي وردت في المودة يراد بها الآثار الفعلية التي تتعلق باللسان واليدين والرجلين ونحو ذلك.

أما حبة القلب وميله إلى المحبوب فليست الأوامر والنواهي متوجهة إليه، وذلك لعدم تعلق قدرة الإنسان بها.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المحبة الفعلية التي تدخل تحت القدرة تتتنوع بحسب نوع الداعي إليها، والباعث عليها إلى أنواع:

١ - الإحسان إلى الوالدين الكافرين أو الفاسقين بغير معصية الله، فمثل ذلك جائز غير محرم، وهذا الإحسان ناتج عن باعث الرحم والقرابة، ومثل ذلك

الإحسان إلى سائر الأقارب، قال تعالى: **﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ﴾** [القمان: ١٥].

٢- الإحسان الحاصل بسبب داعي الكرم والحياة، كالإحسان إلى الحار، والصاحب، وكالمكافأة، وإكرام الضيف، وكالإحسان إلى من لم يسأء إليك، ونحو ذلك.

٣- الإحسان الذي يدعو إليه حسن الأدب: كحسن المعاملة مع الناس عموماً في نحو: البيع والشراء، وحسن الكلام معهم، فما كان من هذه الأنواع الثلاثة أو يلحق بها فهو جائز غير حرم للكافر والفاشق وغيرهما.

٤- وهناك نوع آخر حرم هو أن تحسن إلى الرجل من أجل أنه عدو الله، أو عدو لرسوله، أو عدو لكتابه، أو عدو لأهل بيته رسول الله ﷺ، أو عدو للمؤمنين، أو من أجل أنه ظالم، أو فاسق، أو... إلخ إلا لعذر.

والعذر هو أن يكون المرء خائفاً على نفسه فيجوز حينئذ أن يدفع عن نفسه بشيء من الإحسان الذي لا ضرر فيه على أحد من المؤمنين.

ومن العذر أن يكون في الإحسان مصلحة وهي جر الفاسق إلى التوبة، أو ما أشبه ذلك.

٥- وما يحرم الإحسان إلى الكافر المحارب للإسلام، أو الفاسق المحارب للدين، أو المخالف في الدين المحارب للحق والمحقين، فالإحسان إلى هؤلاء ومن يشاكلهم بما يقوى جانبهم ويشد من أزرهم في حرفهم حرم، وذلك كبيع السلاح وألات الحرب إليهم، أو أن يعينهم في عداوتهم ومحاربتهم بنفسه أو باليه أو بلسانه أو حتى بإشارته، لأن يشير بإصبعه إلى الطريق المؤدية إلى مضر المؤمنين وال المسلمين.

وهذا النوعان الأخيران محظيان تحريماً غليظاً، وأدلة ذلك كثيرة، وما ورد في القرآن من تحريم محبة أعداء الله وتحريم موالاتهم يراد به ما كان من الموالاة

والمحبة مثل ما ذكرنا في هذين القسمين الآخرين، من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَحِدُّ
قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءُهُمْ
أَوْ أَبْنَاءُهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ...﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْ لَيَاءُ
بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ...﴾ [المائدة: ٥١].

وأدلة القرآن في ذلك كثيرة.

الحجّة على إمامية الحسينين بعد علي عليهما السلام

- ١- بايع المسلمين بعد استشهاد أمير المؤمنين عليهما السلام للحسن بن علي عليهما السلام، وبذلك أصبح الخليفة للمسلمين بعد أبيه، والإمام الشرعي للمسلمين.
- ٢- نص حديث الثقلين على خلافة أهل بيت النبي عليهما السلام، وبعد موت أمير المؤمنين يتعين للخلافة الحسن عليهما السلام، فيكون الحسن عليهما السلام هو الخليفة بعد علي عليهما السلام، ثم الحسين من بعد أخيه الحسن.
والذي يدل على تقديم الحسن على أخيه في الخلافة ما وقع من مبايعة الحسين لأخيه وتسليميه الخلافة له وطاعته والانقياد له.
- ٣- نص النبي عليهما السلام في الحديث المشهور على إمامتهما، فقال عليهما السلام: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعوا، وأبواهما خير منها)) وقد أجمع على صحة هذا الحديث أهل البيت عليهما السلام، وإجماعهم حجة كما تقدم، واشتهر عند جميع العلماء، فلا يحتاج مثله إلى ذكر إسناد.
- ٤- أجمع أهل البيت عليهما السلام على أن إمامية الحسن والحسين عليهما السلام كانت بالنص من النبي عليهما السلام.

قال الحسن بن يحيى في الجامع الكافي: أجمع علماء آل الرسول عليهما السلام أن علي بن أبي طالب كان أفضل الناس بعد رسول الله عليهما السلام، وأولاهم بمقامه، ثم من بعد أمير المؤمنين الحسن والحسين أولى الناس بمقام أمير المؤمنين، ثم من بعد ذلك علماء آل الرسول وأتقناؤهم وأبرارهم أئمة المسلمين في حلالهم وحرامهم

وحسن نبيهم، فمن أمر منهم بالمعروف، ونهى عن المنكر وجبت على المسلمين معاونته ونصرته، وأن القائم منهم بالمعروف والجهاد أفضل عندهم من القاعد، وكل مصيب قدره.

وقال الحسن بن يحيى أيضًا: وقد دل رسول الله ﷺ على إمامية علي والحسن والحسين بأعيانهم وأسمائهم... إلى قوله: وقال النبي ﷺ في الحسن والحسين: ((هما سيدا شباب أهل الجنة، وأبواهما خير منها)) فجعلهما سيدين، وبين فضلها، دل على إمامتها، دل على أنه لا يحل لأحد أن يتقدم من جعله رسول الله سيداً، وشهد له بالجنة، وقال ﷺ: ((اللهم أحب من أحبها، وأبغض من أبغضها)).

وقال ﷺ: ((تعلموا منهم ولا تعلموهم فهم أعلم منكم)), وقال ﷺ لأبيها ولها: ((أنا سلم لمن سالمت وحرب لمن حاربتم)) وقال ﷺ: ((إن استنصروكم فانصروهم وإن لم يلدوا فالبدوا)) وقال ﷺ: ((النجوم أمان لأهل السماء وأهل بيتي أمان لأمتى)), وخصها الله تعالى بأبوة رسول الله ﷺ، وسماها أبنته في كتابه فقال سبحانه: **﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ... الْآيَة﴾** [آل عمران: ٦١]، وخصها بآية التطهير: **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾** [الأحزاب: ٣٣].

فلما نزلت هذه الآية جعل رسول الله ﷺ الكسأ عليه وعلى علي وفاطمة والحسن والحسين ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا)).

وفرض مودتها على كل مسلم، وجعل لها الخمس فريضة في كتاب الله، ولها آية الصفة: **﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا﴾** [إفاطر: ٣٢]، وآية التطهير، وآية المباهلة، وآية الخمس، وآية الفيء، وآية المودة... إلى قوله: وقال ﷺ لأبيها ولها ولمن تمسك بالكتاب من ذريتها: ((إني تارك فيكم ما إن تمكتم به

لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)) فهم أبوا العترة الطاهرة، وسيادها، والموضع الذي أخبر رسول الله ﷺ أن في التمسك به الهدى، فلا يحل لمسلم أن يتقدمهما، ولا يطلب الهدى في غيرهما، ولا في غير أولادها... إلخ. انتهى من المختار.

إمامية الإمام بعدهما الحسينين (ع)

الدليل على ثبوت إمامية الإمام من آل رسول الله ﷺ ما تقدم من الأدلة في الحجة الأولى في هذا الباب، فلا حاجة إلى إعادة ذلك.

ولا بد لصحة الإمامة من شروطها:

- ١ - أن يكون الإمام مستجماً لشروطها التي قدمنا ذكر بعضها.
- ٢ - ومنها: الدعوة والظهور والإعلان، ومعنى ذلك أن ينصب نفسه لمحاربة الظالمين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويشهر سيفه، وينصب رايته، وبيث الدعاة للناس، إلى إجابته وتعاونه، ومن هنا روي عن النبي ﷺ ((من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله، وخليفة رسوله، وخليفة كتابه)) ذكره الهادي ع و غيره.

ويمكن الاستدلال على ذلك بما ثبت أن الرسول ﷺ قد عين أهل بيته لشغل منصة الخلافة من بعده إلى يوم القيمة، كما في حديث التقلين المجمع على صحته.

ولا يقوم بحق الخلافة ولا يسير بسيرة النبي ﷺ إلا أقرب الناس شبهًا برسول الله ﷺ في صفات العلم والورع والزهد والتقوى والشجاعة وسماحة الخلق ولين العريكة وحسن التدبير وكمال العقل وإلى آخر الصفات التي لها دور في تدبير شئون الخلافة، أما الناقص في شيء من تلك الصفات فلا يصلح للخلافة، وذلك أن فاقد الشيء لا يعطيه، فالجاهل لا يتأتى منه هداية الناس، ومن لا يعرف المعروف والمنكر لا يتوقع منه إقامة المعروف والنهي عن المنكر، والخائن لا يتوقع منه حمل الأمانة التي عرضت على السموات والأرض، والفاقد غير أهل للتبلیغ لقوله تعالى: **إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ**

تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾ [الحجرات] فسمى الله تعالى خبره وكلامه جهالة تعقبها ندامة، وسيء الخلق قاسي الطبع مشئوم «وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظًا الْقُلْبِ لَانْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ» [آل عمران: ١٥٩].

حكم المتقدم على علي (ع)

الظروف التي عاش فيها أئمنا عليهما لم تسمح لهم بالجزم في الحكم، ومع ذلك فلم يغفلوه كل الإغفال، فذكروه على أسلوب الترديد من غير جزم، مع فتح باب التأويل، وكل ذلك كما يظهر من أجل الترويج للقبول، وللسلامة من الطعن عليهم، والأذى، وإلحاد التهم بجانبهم، و... إلخ.

فقال بعضهم: إن كان علم المتقدمون على علي عليهما استحقاقه للخلافة بها سمعوا من النبي ﷺ، وتحققوا ذلك، ثم تقدموا عليه، وتركوه، فإنهم بذلك عصاة آثمون، ومعصيتهم كبيرة، وإن لم يعلموا ذلك بعد التحري والنظر والاجتهاد في طلب الأدلة التي توصل إلى الحق فلا إثم عليهم وإن أخطأوا؛ لقوله تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدْتُ قُلُوبُكُمْ» [الأحزاب: ١٥]. ولقوله ﷺ: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)).

الصحبة والصحابة

الإيمان بالنبي ﷺ وصحبته فضيلة عظيمة، إلا أن أهل السنة والجماعة تجاوزوا الحدود، وغلوا في فضل الصحابة والصحابة، فجعلوا الصحابة حصانة لا يضر معها ذنب، وقالوا: من رأى النبي ﷺ ولو مرة واحدة فهو صاحبى، وكل من حاز هذه الفضيلة فهو عدل، فعمموا العدالة لكل من رأى النبي ﷺ، وسموه صحابياً، وحرموا ذكر معائب الصحابة، وكل ذلك دعاوى باطلة فرضتها سلطات بنى أمية.

وفي الواقع أن الله تعالى نص في كتابه على خلاف ذلك، فقال سبحانه مخاطباً لصحابة الرسول ﷺ: **«مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»** [آل عمران: ١٥٢] وكم تحدث القرآن عن المنافقين الذي أظهروا الإسلام نفاقاً، من ذلك قوله تعالى: **«وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ»** [التوبه: ١٠١] وقوله تعالى: **«وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ... إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ»** [البقرة: ١٥٢].

وغير ذلك كثير، وإن شئت المزيد من ذلك فعليك بالسور التي نزلت في المدينة فتبتعها.

ومن بعيد أن يكون موت النبي ﷺ سبباً في صلاح كل المنافقين. والحق أن صحابة النبي ﷺ كغيرهم، لهم ما لهم، وعليهم ما عليهم، فيهم المؤمن، وفيهم المنافق، وفيهم التقى، وفيهم الشقي، وفيهم...، وفيهم... إلخ.

منازعة فاطمة لأبي بكر

روى البخاري عن عائشة: أن فاطمة عليها أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفديه وما بقي من خمس خيبر، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منه شيئاً، فوجدت فاطمة على أبي بكر، وهجرته، ولم تكلمه حتى توفيت، وقد عاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر، فلما ماتت دفنتها على عاليه ليلاً، ولم يؤذن بها أبو بكر، انتهت.

وقال ابن أبي الحميد: نازعت فاطمة أبا بكر في ثلاثة أشياء: الأول: الإرث، والثاني: النحلية في فدك، والثالث: في سهم ذوي القربى، ومنعها أبو بكر ذلك جيئاً. قال الإمام يحيى بن حمزة والإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليهما السلام: وحكم أبي بكر في فدك صحيح، لأن حكم باجتهاد، وقد ثبت أن كل مجتهد مصيب.

قلنا: أبو بكر هو الخصم المنازع؛ وأيما منازع حكم لنفسه فحكمه باطل بالإجماع، وإن كان مجتهدأً.

وهذه قصة المنازعة من كتاب المحيط بالإمامية، فروى صاحب هذا الكتاب بإسناده إلى عبد الله بن الحسن: أن أبا بكر أخرج وكيل فاطمة من فدك، وطلبها البينة بعد شهر من موت رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجاءها وكيلها وقال: أخرجني أبو بكر.

فسارت فاطمة إلى أبي بكر، ومعها أم أيمن ونسوة من قومها فقالت: فدك بيدي أعطانيه رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: يا بنت محمد أنت عندنا مصدقة إلا أن عليك البينة. فقالت: يشهد لي علي بن أبي طالب وأم أيمن، فقال: هاتي، فشهدوا، وكتب لها صحيفة، وختمتها فأخذتها فاطمة، فاستقبلتها عمر، فقال: يا بنت محمد هاتي الصحيفة فأخذها ونظر فيها، فتفل عمر فيها، وخذقها، واستقبلتها علي عليه السلام فقال: يا بنت محمد ما لك غضبانة؟ فذكرت له ما صنع عمر، فقال: ما ركبوا من أبيك ومني أكبر من هذا.

قال: فمرضت فجاءها يعودانها، فلم تأذن لها، فجاء أمير المؤمنين إليها من الغد، وبلغها أن علياً عليه السلام عندها، فتشفوا به إليها، فأذنت لها، فدخلها، فسلما، فرددت عليها سلاماً ضعيفاً، ثم قالت: سألكما بالله الذي لا إله إلا هو هل سمعتني رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: ((من آذى فاطمة فقد آذاني)) فقالا: نعم، فقالت: فأشهد أنكم قد آذاني.

اتفاق الشيعة وافتراقها

اتفاقت الشيعة على إمامية أمير المؤمنين عليه السلام ثم ابنه الحسن ثم الحسين عليهما السلام. وافتقت بهم الطرق بعد ذلك، فقالت الإمامية: إن الإمام بعد الحسين عليه السلام هو علي بن الحسين بالنص من النبي ﷺ، ثم محمد بن علي الباقي، ثم جعفر الصادق، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم محمد بن الحسن، وهو المهدى المتظر بزعمهم، قالوا: إن رسول الله ﷺ قد نص على هؤلاء بالتعيين.

قلنا: لا نص على أحد بعينه بعد علي والحسين عليهما السلام، ولو كان ثم نص على من ذكر لظاهر ذلك واشتهر.

فلما لم يظهر ذلك ولم يشتهر علمنا أن ذلك غير صحيح، وذلك لوجوب شهرة ما كان كذلك من مسائل الدين الأصلية، والإمامية من أعظم مسائل الدين الأصلية، ولا يجوز تصديق الدعاوى إلا إذا قامت عليها أدلة يذعن لها ويصدق بها جميع المختلفين، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل].

قيام إمامين في وقت واحد

قد تقدم أنه لا يجوز قيام إمامين في وقت واحد، لما لا يؤمن من الاختلاف والتنازع والفساد، بخلاف النبوة فإنه لا يتوقع فيها ذلك للعصمة.

وقال الناصر عليه السلام بجواز ذلك إذا كانوا متفرقين متبعين أمر الله تعالى، وفي الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد عليهما السلام: أجمع آل رسول الله ﷺ أنه جائز أن يدعوا جماعة متفرقون أو مجتمعون... إلى قوله: فإذا ظهر أمر الله تعالى فآل رسول الله ﷺ الأتقياء العلماء أعلم بالرضا منهم.

تنحي الإمام

لا يجوز للإمام أن يتنحى منها وجد أعوازاً، لأنه قد تعلق به تكليف فلا يسقطه إلا عدم الاستطاعة، غير أنه إذا وجد من هو أنهض منه بالأمر وأنفع للمسلمين وجب عليه التنحي له.

وتبطل إمامية الإمام بحصول مانع له من القيام بأعمال الخلافة كالجنون والجذام وما أشبه ذلك، وبالفسق؛ فإذا فسق الإمام بطلت إمامته، وهذا بعيد غاية البعد فيمن كملت فيه شروط الإمامة، ويلحق بذلك عدم قيامه بما يجب عليه من منابذة الظالمين، والقيام بأمور الدين، وتبطل أيضاً بالأسر المأيوس، والعبرة في ذلك بإياس الرعية.

الفضيل

الفضيل من أعظم ما ابتلى الله به عباده، ومن أشد التكاليف وأثقلها على المكلفين، ولا يحمل هذا التكليف الثقيل ولا يستسيغه إلا المتواضعون.

وهم الذين قال الله تعالى عنهم في سورة الفرقان: **﴿وَعَبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنًا... إِلَخ﴾** [الفرقان: ٦٣].

وأول التواضع هو التواضع لله تعالى بالسمع والطاعة والرضا والانقياد والتسليم فيها كبر وصغر من التكاليف، وتهاماً كما حكم الله تعالى عن إيمان الرسول والمؤمنين في سورة البقرة: **﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطْعَنَا غُفرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ...﴾** [البقرة: ١٩٠].

إذا عرفت ذلك فاعلم: أن أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ على عالياتِه، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم جماعة العترة أفضل من أي جماعة من جماعات الأمة، وأفراد فضلاء العترة أفضل من أفراد فضلاء غيرهم.

والدليل: ما صح عن النبي ﷺ بالاتفاق وهو في البخاري: ((الحسن والحسين سيداً شباباً أهل الجنة وأبواهما خير منها)).

وقد تقدم حديث الثقلين، وحديث الكساء، وآية المودة، وآية التطهير، ووجوب الصلاة، عليهم في الصلاة، وكل ذلك يشهد لما ذكرنا، والأدلة كثيرة في هذا الباب، لا تكاد تدخل تحت الحصر، ومن أراد المزيد فعليه بلوامع الأنوار والشافي.

وقال جمهور فرق أهل السنة: أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم سائر العشرة، والمراد بالعشرة الأربع المذكورون، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة بن الجراح، وعبد الرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد.

قلنا: الفضل يحصل لصاحب بشهرين اثنين أو بواحد منها:

- ١ - باعتبار العمل الذي يقوم به المكلف.
- ٢ - باعتبار تفضيل الله تعالى.

فعلي عليهما أسبق المسلمين إلى الإسلام، لم يسلم قبله ذكر، وقد قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ١٦١ أُولَئِكَ الْمُفَرَّبُونَ﴾ [الواقعة].

وهو عليهما أكثر الصحابة جهاداً مع النبي عليهما السلام، وأنكاهم في العدو، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء].

وهو عليهما أكثرهم علمًا، وقد كانت الصحابة ترجع إليه في كثير من مسائل الدين حتى قال عمر: (لولا علي هلك عمر)، وقال: (لا أبقي الله لمعضلة لست لها يا أبا الحسن).

وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وأما النصوص الدالة على تفضيله عليهما فهي كثيرة حتى قال قائل أهل السنة: لم يحي في أحد من الصحابة ما جاء في علي.

وقد روى محدثو أهل السنة شيئاً كثيراً يدل على ما ذكرنا.

منها: حديث عائشة الذي روتة عن النبي عليهما السلام في قتل الخوارج، وهو أنه دخل مسروق على عائشة، فقالت له: من قتل الخوارج؟ فقال: قتلهم علي عليهما، قالت: سمعت رسول الله عليهما السلام يقول: ((يقتلهم خير أمتي من بعدي وهو مع الحق والحق معه)).

أفضل أزواج النبي ﷺ

وأفضل أزواج النبي ﷺ خديجة بنت خويلد؛ وذلك لسبقها إلى الإسلام؛ فإنها أول الناس إسلاماً بلا خلاف بين المسلمين.

وقد روى البخاري عن النبي ﷺ: ((خير نسائها مريم بنت عمران، وخير نسائها خديجة بنت خويلد)).

وقد قال قوم: إن عائشة أفضل؛ لأنها أحب أزواج النبي ﷺ إليه، وأنه تزوجها بكرأً، وأنه توفي في بيتها، وأنه نزل براءتها القرآن، وأنها روت كثيراً من أخبار النبي ﷺ.

قلنا: إذا ورد الأثر بطل النظر، فقد صح عن النبي ﷺ الحديث المتقدم الذي رواه البخاري.

ثم قال أهل هذا القول: إن عائشة أفضل من فاطمة ؓ.

والجواب: أنه قد صح عن النبي ﷺ أن فاطمة قطعة من النبي ﷺ، وأن رضاها من رضاه، وغضبها من غضبه، روى ذلك البخاري، فإذا كانت فاطمة قطعة من النبي ﷺ .. إلخ فالنبي ﷺ أفضل البشر. ومن هنا يصح لنا أن نقول إن فاطمة أفضل نساء العالمين.

ولاية أهل البيت

ولاية أهل البيت أصل من أصول الإسلام، وركن من أركان الإيمان، لا يتم إسلام المسلم ولا إيمانه إلا بالقيام بحق هذه الولاية العظيمة، والولاية اسم جامع لعدة معان، أهمها:

- الاعتراف والتصديق بأنهم صفوه الله وخيرته من هذه الأمة.
- أنهم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ من هذه الأمة.
- القيام بنصرهم باللسان على حسب المستطاع، وبيان فضلهم ومكانتهم في هذه الأمة.

- ٠ الاعتراف والتصديق بأنهم أهل الحق، وقرناء القرآن، والمبيتون للناس ما اختلقو فيه.
- ٠ موالة أوليائهم ومعاداة أعدائهم.
- ٠ إظهار محبتهم ومودتهم بالقول والفعل، وإظهار التوجع مما نزل بهم.
- ٠ الاهتداء بهديهم، والاقتداء بأعلامهم، والانتهاء إليهم.
- ٠ الإحسان إلى محسنتهم، والعفو عن مسيئتهم.
- ٠ الإيمان والتصديق بأنهم أولى الناس بمقام رسول الله ﷺ بلا فصل.
- ٠ أنهم لا يفارقون الحق، ولا يفارقهم إلى انقطاع التكليف.
- ٠ أنهم حجج الله على خلقه بعد النبي ﷺ إلى انقطاع التكليف.

الحسبة والمحتسب

الحسبة هي: الانتساب في مقام الإمام عند عدم الإمام للقيام بأعماله من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح البلاد والعباد و.... إلخ، ويكون له ما للإمام وعليه ما عليه إلا ما استثنى.

ويشترط في المحتسب العقل الوافر، والورع الكامل، وحسن الرأي، وحسن التدبير، والعلم، سواء كان بالاجتهاد أم بالتقليد.

ولا يشترط أن يكون المحتسب من آل النبي ﷺ، ولا من قريش، ولا من العرب، بل يشترط: الذكورة، والحرية، والعدالة المحققة، وعدم من يصلح للإمامية بلا مانع.

وليس له أخذ الحقوق المالية كرهًا، ولا إقامة الحدود.

ويجوز له الإكراه على المعاونة على دفع المنكر، وأخذ المال لدفع الكفار والبغاء، وله الإكراه بغير قتال على فعل الواجبات كإقامة الصلاة وأداء الزكاة و.. إلخ، والله أعلم.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم شرائع الإسلام وأكبر فرائضه بلا خلاف بين المسلمين.

ومن أدله قوله تعالى: **﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَر﴾** [آل عمران: ١٠٤] وقوله تعالى: **﴿لَعْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاؤِدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾** [آل عمران: ٧٩-٧٨].

إنما يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متى تكاملت شرائطهما، وهي:

- ١- البلوغ والعقل، لرفع القلم عن الصبي والجنون.
- ٢- القدرة عليهما **﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾** [آل بقرة: ٢٨٦].
- ٣- العلم من الأمر والناهي بأن ما أمر به معروف، وما نهى عنه منكر؛ لأنه إن لم يعلم ذلك لم يؤمن أن يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف.
- ٤- ظن التأثير، فإن لم يظن التأثير لم يجب الأمر والنهي هكذا اشترطوا.

وقد قيل: إن ذلك واجب سواء ظن التأثير أم لم يظن، وهذا هو الأولى؛ لقوله تعالى: **﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعْظِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَقَوَّنَ﴾** [آل عمران: ٣٦].

﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

إنما يجب ذلك إلى أن يحصل أمران:

- ١- إلى أن يعلم الأمر الناهي أنه قد بلغ العصاة الحجة، وأنهم قد استيقنوا، وأنهم على بينة.
- ٢- إلى أن يستعمل الأمر الناهي الطرق والحيل، ويسلك في ذلك كل السبل، ويصرف لهم الموعظ.

وإنما قلنا ذلك لقوله تعالى في آخر الآية السابقة: **﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾** [الأعراف: ١٧٦]، ولا تحصل المعذرة إلى الله إلا بعد التبليغ الكامل، ولا يحصل اليأس من رجاء التأثير إلا بعد ما ذكرنا من سلوك كل السبل.

فإذا حصل التبليغ، ويئس المكلف من رجوع العاصي بعد استعماله لجميع الحيل فلا عليه إن أعرض من غير أن يظهر منه ما يدل على الرضا عن العصاة.

والخوف على النفس من القتل أو الضرب والحبس والإهانة يرخص للملتف في ترك الأمر والنهي لقوله تعالى: **﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُظْمَئِنٌ بِإِلِيَّمَان﴾** [النحل: ٦].

وقوله تعالى: **﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتَةً﴾** [آل عمران: ٢٨].

وقوله تعالى: **﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ﴾** [المائدة: ٣].

ولا مانع من الأخذ بالعزيمة لقوله تعالى: **﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾** [القمان: ٧].

هذا هو الشرط الخامس من شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو: إذا كان ذلك يؤدي إلى حصول منكر آخر، ولم تحصل القدرة على إزالة المنكر الأول ولا الآخر فإن الأمر والنهي حيثما لا يجوزان؛ لأن ذلك يكون كالإغراء بفعل المنكر، وهو قبيح.

طريقة الأمر والنهي

يجب أن يكون الأمر والنهي بالتلطف وباللين والرفق؛ لأن ذلك أقرب إلى القبول وأدعى له، وذلك لقوله تعالى: **﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾** [طه: ٩٠].

ولقوله تعالى: **﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾** [النحل: ١٢٥].

وقوله تعالى: **«وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنٌ»** [فصلت: ٤٣].
 فإن لم يف ذلك ولم ينفع زاد الأمر على ذلك بحسب الحال، فيقدم الوعظ، ثم التهديد، ثم نحو كسر الملاهي وإراقة الخمر، ثم الضرب بالعصا، ثم بالسلاح. وكل ذلك لما ثبت من وجوب إزالة المنكر.
 ولا يجوز فعل الأشد مع تأثير الأخف.

قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام: (والذين يؤذون المسلمين، ويضرونهم يجوز قتلهم في وقت الإمام وغير وقته).

قال السيد العلامة الكبير أمير الدين بن عبد الله بن نهشل - وهو جد السادة آل الحوثي الساكنيين بهجرة ضحيان منهم السيد العلامة عبد العظيم بن حسن الحوثي والسيد العلامة حسين بن يحيى الحوثي -: إذا كان التفكير في القدر الكافي خلاً بالمدافعة بحيث أن المنكر يحصل في حالة التفكير وجب دفع المنكر حينئذ من غير تفكير ولو بالأرض، انتهى.

وأما الإكراه بالقتال على فعل الواجبات كفعل الصلاة وأداء الزكاة فلا يجوز إلا للإمام، وأما بغير قتال فلا يبعد وجوبه على كل من قدر عليه، والله أعلم.

المجراة

هي الخروج والانتقال من دار ظاهر أهلها بالفسق والعصيان من غير جوار إلى مكان خال من ذلك.

إذا عرفت معنى المجراة وتفسيرها فاعلم أن أمرها عظيم، وفرضها كبير، وقد شدد الله تعالى في ذلك وأكده، من ذلك قوله تعالى: **«وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتَّهِمُونَ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا...»** [الأنفال: ٧٢].

وقوله فَلَمَّا أَتَاهُمُ الْعَذَابَ: ((لا يحل لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل)).

والدور ثلاثة أقسام:

١ - دار كفر كمكمة قبل الفتح.

٢ - ودار إسلام كالمدينة بعد الهجرة إليها.

٣- ودار فسق، وهي الدار التي تظهر فيها شعائر الإسلام. ويظهر فيها مع ذلك بعض الكبائر من غير نكير، كشرب الخمر والزنا والظلم وما أشبه ذلك. قال بعض العلماء: لا تجب الهجرة بعد فتح مكة، لا من دار كفر، ولا من دار فسق، لقوله عليه السلام: ((لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية)).
قلنا: المراد لا هجرة من مكة بعد الفتح؛ لأنها قد صارت بعد الفتح دار إسلام، فلا داعي للهجرة حينئذ.

يدل على ذلك ما روي عن النبي عليه السلام أنه قال: ((لا تقطع الهجرة حتى تقطع التوبية، ولا تقطع التوبية حتى تطلع الشمس من مغربها)) أخرجه أبو داود.
وروي: ((لا تقطع الهجرة ما قوتل الكفار)) رواه جماعة من أهل الحديث منهم أحمد والبيهقي.

وروي: ((لا تقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل)).
و ((لا تقطع الهجرة ما تقبلت التوبية)).
و ((لا تقطع الهجرة ما قوتل العدو)).

قال جمهور أئمتنا عليهم السلام: وتحب الهجرة من دار الفسق.

وخالف في ذلك بعض أئمتنا عليهم السلام، والفقهاء الأربعة، فقالوا: لا تجب الهجرة من دار الفسق.

والجواب:

قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمٍ أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» ٦٧ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا» ٦٨ (النساء) ولم يفصل تعالى في هذه الآية بين دار الكفر ودار الفسق.

وقوله عليه السلام: ((لا يحل لعين ترى الله يعصي فتطرف حتى تغير أو تنتقل)).
وقد أوسع الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليهم السلام الاحتجاج في هذا الباب في (رسالة التحذير).

تفصيل وتوضيح

- ١- إذا أجب المكلف على فعل المعصية، وأكره عليها وجبت عليه الهجرة بلا خلاف؛ وذلك لقوله تعالى: **﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾** [التغابن: ١٦] فإذا استطاع المكلف أن لا يعصي الله تعالى بأي حيلة من الحيل وجب عليه ذلك.
- ٢- إذا دعا الإمام أحداً إلى نصرته وجبت حيئتُه الهجرة إليه، ولا يجوز ترك ذلك إلا إذا أذن الإمام، أو فقدت الاستطاعة.
- ٣- إذا كان المقام في دار الفسق مما يقوى جانب الفاسقين، أو يضعف من جانب الحق والمحقين وجبت الهجرة؛ وذلك لأن الواجب على المكلف أن ينصر الحق والمحقين، ويخذل الباطل والمبطلين.

وفي الحديث: ((المعين للظالمين كالمعين لفرعون على موسى صلى الله عليه)) رواه الهادي عليه السلام.

وفي الحديث أيضاً: ((إذا كان يوم القيمة نادى مناد: أين الظلمة وأعوان الظلمة وأشباه الظلمة حتى من برئ لهم قلماً أو لاق لهم دواة؟ فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنم)).

وعن النبي ﷺ: ((يا بن مسعود لا يحيي هلاك أمتى إلا من الفقهاء وعلماء السوء، ومنهم هلاك الدين)).

ولما خالط الزهري السلاطين كتب إليه أخ له في الدين: عافانا الله وإياك أبا بكر من الفتنة، فقد أصبحت بحال ينبغي لمن عرفك أن يدعوك الله لك ويرحمك، أصبحت شيخاً كبيراً، وقد أثقلتك نعم الله بما فهمك من كتابه، وعلمتك من سنة نبيه، وليس كذلك أخذ الله الميثاق على العلماء، قال الله تعالى: **﴿لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُّمُونَهُ﴾** [آل عمران: ١٨٧] وأعلم أن أيسر ما ارتكبت، وأخف ما احتملت أنك آنست وحشة الظلم، وسهلت سبيل الغي بدنوك من لم يؤدّ حقاً، ولم يترك باطلاً حين أدناك، اتخاذك قطباً تدور عليك رحى باطلهم، وجسراً يعبرون

عليك إلى بلائهم، وسلماً يصعدون فيك إلى ضلالهم، ويدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهلاء، فما أيسر ما عمروا بك في جنب ما خربوا عليك، وما أكثر ما أخذوا منك فيما أفسدوا عليك من دينك.... إلخ.

٤ - لا يجوز الحضور والقعود في مجالس العصيان؛ لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفِرُ بِهَا وَيُسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ... الْآيَة﴾ [النساء: ١٤٠].

وقوله ﷺ: ((لا يحل لعينٍ ترى الله يعصي فتطرف حتى تغير أو تنتقل)).

وهناك حالة لا يحصل فيها شيءٌ مما ذكرنا من الحالات الأربع.

فالظاهر حيئذ جواز السكوت في دار الفسق، وهي: ألا يكون في الزمان داع إلى الحق.

وأن لا يحمل المكلف على فعل المعصية.

وأن لا يكون منه أي معاونة للظالمين والفاشين، ولا إيناسهم وتسويفهم،
وأن لا يكون منه حضور مجالس المنكرات.

والدليل على ما ذكرنا ما علم من سكنتي الحسين عليهما السلام والمدينة المنورة في عهد معاوية.

و قبل ذلك ما علم من سكنتي أمير المؤمنين عليهما السلام أيام الثلاثة.

ثم من بعد ذلك زين العابدين وأولاد الحسن عليهما السلام، فإنهم سكنتوا المدينة إلى آخر أيام بنى أمية، والمدينة حيئذ دار بغي وظلم، لسلطان جباررة بنى أمية عليها، وبيتهم فيها، وإظهارهم فيها للعن على عليهما السلام، ولعن شيعته.

يؤيد ذلك: ما رواه الناصر الأطروش بسنده عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهما السلام: قال له رجل: يا أمير المؤمنين أرأيت قوماً أمشركون هم؟ يعني أهل القبلة، قال عليهما السلام: (لا، ولو كانوا مشركين ما حلت لنا مناكم هم، ولا ذبائحهم، ولا مواريثهم، ولا المقام بين أظهرهم، ولا جرت الحدود عليهم، ولكنهم كفروا بالأحكام، وكفروا بالنعم والأعمال، وكفروا النعم غير كفر الشرك).

فإن قيل: قد خرج الكثير من الأئمة عن دور الفسق مما يدل على تأكيد أمر الهجرة. قلنا: خروج من خرج منهم عن بلاد الظالمين قد كان بسبب أنه قد تأكيد عليهم وجوب الجهاد وقتل الظالمين بوجود الأنصار والأعونان، فلم يسعهم عند ذلك المقام، وذلك كالحسين بن علي، وزيد بن علي، وغيرهما سلام الله عليهم. أو كان بسبب الخوف من الظالمين كعيسى بن زيد وغيره عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وبعد، فالابتعاد عن دار الفسق والظلم أولى بالمسلم وأح�ط له وأسلم؛ وذلك لما يتعرض له المجاور للفاسقين من الأدئ، وما يلزمه من تكليف الأمر والنهي، ولما يتعرض له من أسباب الفتنة، وما قد يتعرض له أهله وأولاده من التأثير بشيء من أخلاق الفاسقين، و... إلخ.

السفر إلى بلاد الكفر والفسق

يجوز الوقوف في دار الكفر والفسق لحبس أو ضعف؛ لما تقدم في الآية، ويجوز أيضاً من أجل مصلحة عامة يعود نفعها على المسلمين إذا كانت دينية، أو دنيوية بإذن الإمام.

ويجوز أيضاً الوقوف في بلاد الكفر إذا دعت الضرورة إلى ذلك كالمريض يسافر للعلاج ومرافقه؛ لقوله تعالى: **﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾** [الأنعام: ١١٩]، وكالخائف المشرد، وهو ما يسمى الآن اللاجع السياسي؛ لقوله تعالى: **﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾** ويجوز السفر أيضاً لأداء واجب أو نافلة، فإذا أدى ذلك وجب الخروج، وذلك أن المسلمين كانوا يحجون ويعتمرون في عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل فتح مكة وقد كانت دار شرك وكفر، تبعد فيها الأصنام.

أما السفر للتنزه أو حاجة غير ضرورية ولا فيها طاعة لله، فلا يجوز ذلك للMuslim، ولا ينبغي له.

المنزلة بين المترلتين

المراد بالمنزلتين هنا: منزلة الإيمان ومنزلة الكفر؛ فالذى ينزل في منزلة الإيمان يسمى مؤمناً، والذى ينزل في منزلة الكفر يسمى كافراً.

ولا خلاف في هاتين المنزلتين بين الأمة، وقد ذكرهما الله تعالى في أول سورة البقرة، وذكر بعدهما منزلة ثالثة للمنافقين.

فقال تعالى: «الَّمَّا ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۖ ۖ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۖ ۖ» [البقرة: ٢٣]، فهؤلاء هم أهل المنزلة الأولى.

إلى قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْنَاهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ... إِلَخ» [البقرة: ٢٦] وهؤلاء هم أهل منزلة الكفر.

ثم قال سبحانه: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» [البقرة: ٢٧] وهذه المنزلة للمنافقين.

وقد وقع الخلاف في منزلة مرتکب الكبائر، فقالت المجرة: إنه مؤمن، وقالت الخوارج: إنه كافر، ونحن نقول: إنه ليس بمؤمن ولا كافر، وإن له منزلة بين منزلة الإيمان والكفر، وإن له حكماً بين الحكمين.

و قبل أن نذكر أدلة كل هذه الأقوال ونبين الصحيح منها والزائف نذكر بحثاً حول الكبائر والصغرائر، فنقول وبالله التوفيق:

الصغرائر والكبائر

قال أئمتنا عليهما السلام: والمعاصي صغائر وكبائر، فالكبائر: هي التي يستحق فاعلها العقاب الدائم إن لم يتوب، والصغرائر: هي التي تقع مكفرة بالطاعات أو بذريتها.

وقالت الخوارج: المعاصي كلها كبائر، ولا شيء منها بصغر.

لنا: قوله تعالى: «إِنْ تَحْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» [النساء: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿لَا يُعَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا حَصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

قالت الناصرية، وهو ظاهر كلام الماهدي، وصريح كلام المرتضى والبغدادية: كل عمد كبيرة.

فالصغرى عندهم حينئذ هي: ما صدر عن سهو أو إكراه أو تأويل أو نحو ذلك.

وقالت البصرية من المعتزلة، ونسبة في الفضول إلى أئمتنا عليهما السلام: بل بعض العمد ليس بكبيرة، والصغرى غير متعدنة؛ لأن تعينها يكون كالإغراء بفعلها، وذلك لا يجوز؛ لأن الإغراء بالقبيح قبيح.

استدل أهل القول الأول: إن كل عمد كبيرة: بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ حَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن] ولم يفصل تعالى بين عصيان وعصيان، بل عمم في الوعيد بالخلود في نار جهنم كل عاص.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا حَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء].

فعمم سبحانه الوعيد بالخلود لكل عاص، ولم يخص من ذلك العموم إلا الخطأ والنسيان ونحوهما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكُنْ مَا تَعَمَّدُتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

ومن السنة قوله ﷺ: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

وخص المضرر بقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي تَحْمِصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِنَّمَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة].

ويستدل من قال إن بعض العمد ليس بكبيرة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، ويقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

فدللت هاتان الآيتان على أن الله تعالى يغفر بعض الذنوب المتعمدة بغير توبة، إما بالحسنات كما في الآية الأولى، وإما باجتناب الكبائر كما في الآية الثانية.

قلت: الذي يظهر لي والله أعلم أن الإقدام على أي معصية تعمداً وجرأة مع العلم بأن الله قد نهى عنها، وحرمتها يكون كبيرة، وفاعلها متتجاوز لحدود الله، وفاسق عن أمر الله، ولا يغفرها إلا التوبة والندم والرجوع إلى الله، وذلك أن المعصية تعظم وتكبر لعظم الله وجلاله، فمن عرف الله تعالى حق معرفته تعظم عنده صغائر الذنوب، كما تعظم كبائرها، ومن هنا قال أمير المؤمنين عليه السلام: (والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب^(١) شعيرة ما فعلت ... إلخ).

إذا عرفت ذلك فالمؤمن بالله لا يقدم على فعل الصغيرة متعمداً وهو يعلم أنها معصية لله؛ تعظيماً لله، وإجلالاً له، وخوفاً منه، و... إلخ.

أما الذي يفعلها وهو يعلم أنها معصية من غير ضرورة إلا الجرأة؛ فإنه يكون بفعلها متكبراً على الله، حيث تهاون بأمره ونفيه، وأثر على أمر الله ونفيه شهوة نفسه. والمتكبر على الله من أهل الوعيد العظيم **﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثُونٌ لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾** (الزمر).

أمثلة لذنوب لا يسلم منها المكلف مهما اجتهد

إذا عرفت ذلك فاعلم أن المكلف منها اجتهد في طاعة الله وتحري رضاه، فإنه لضعفه لا يسلم من ذنوب كثيرة، تأنيه من بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وشماله، وسأضرب لك بعض الأمثلة لتعرف صحة ما ذكرت:

١- فالصلاه فرضها الله تعالى لإقامة ذكره وتعظيمه وإكباره وإجلاله، وإحياء

^(١) جلب الشعيرة-بضم الجيم-: قشرتها. قمت شرح النهج لابن أبي الحميد.

ذلك في القلوب، وكثيراً ما تستولي على المصلي الوساوس، فينسى ذكر الله في قلبه، ولا يستحضر معاني الأذكار والأركان.

وقد كان المفروض أن تمتلىء نفسه من جلال الله وكربيائه وعظمته، وتكبيره ومهابته، واستشعار نعمه وحده وذكره، واللسان إنما هو ترجمان عن ذلك الذي في نفس المصلي، وكان هذا هو الواجب المفروض في الصلاة.

وفي الواقع أن المصلي لا يؤدي ذلك في أكثر الصلوات، ولا شك أن ذلك تفريط، وغفلة وقصير فيها أوجبه الله تعالى من ذكره، وبإمكان المصلي وفي طاقته أن يقلل من التهادي في تلك الغفلة وذلك التقصير الشامل لكل الصلوات. وهذا مع الغفلة الطويلة في غير الصلاة عن ذكر نعم الله وشكرها، مع أن المطلوب من المؤمن هو كما قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا١٦١ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً١٦٢ وَأَصِيلًا١٦٣﴾ [الأحزاب].

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تُشْرُوْبُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ١٦٤﴾ [الجمعة]. ﴿إِذَا لَقِيْتُمْ فِئَةً فَأْثِبُوْهَا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الانفال: ٤٥]، ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِيٍّ١٦٥﴾ [اطه]، ﴿وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِيْنَ١٦٦﴾ [الأعراف].. إلى غير ذلك من الآيات ولم يكدر يذكر الله الذكر في كتابه إلا مقروناً بالكثرة.

المثال الثاني: قد يؤدي الإنسان الحج والعمرة، وفي تلك الأماكن يكثر تواجد النساء، وحيثما نظرت وقع نظرك على امرأة، وبإمكان الإنسان في تلك الأماكن ألا ينظر إلى امرأة، وذلك بأن لا ينظر إلا عند قدميه.

المثال الثالث: لا يخلو الإنسان منها حرص على حفظ لسانه من فلتات لسانه، وبإمكانه أن لا يتكلم إلا بذكر الله أو ما لا بد منه.

ففي هذه الأمثلة الثلاثة تعرف أنه يصدر من المؤمن ما لا ينبغي ولا يجوز، غير أن ذلك قد كان منه عن غير جرأة ولا إقدام ولا قصد، ولا هو عن خطأ ونسیان أيضاً.

فيظهر لي أن ذلك من الصغائر التي تفضل الله على عباده المؤمنين بالتجاوز عنها في جنب طاعاتهم واجتنابهم للمعاصي.

هذا، ويمكن أن يلحق بالخطأ والنسيان والله أعلم، و قريب مما ذكرت - حكاية البستي - عن الناصر عليه السلام أنه قال: إن كل من ارتكب ما حرم الله عمداً مع علمه أن الله حرمه وكذلك ما حرم رسول الله عليه السلام، وكذلك ما حرم الأمة، إذا ارتكب مع العلم متعمداً فهو مرتكب الكبيرة، وما سوى ذلك صغار، كإتباع النظرة النظرية، والكذب في غير إضرار، وكاللكرة الخفيفة وقول القائل لأخيه: أخزاه الله، أو يقول: يا كذاب، وهو في ذلك غير متعمد، وما أشبه ذلك، فإحصاء جميعه يكثير... انتهى.

قلت: وينبغي أن يكون مراد الناصر عليه السلام حين عدد بعض الأمثلة هو ما صدر من المعاصي عن طريق الغفلة وعدم التحفظ، من غير أن يكون للإنسان فيه نية ولا عزم في فعل المعصية.

وذلك كالشتم الذي يصدر من كثير من العوام من غير أن يكون له في ذلك نية في تنقيص المشتوم أو وصممه أو سبه.

بل إنما كانت هذه الشتمة بسبب دخوها في لغته التي نشأ عليها في مجتمعه.

خطايا الأنبياء صلوات الله عليهم

وخطايا الأنبياء صلوات الله عليهم لا عمد فيها؛ وذلك لمكان العصمة والطهارة والتزكية، وما وقع منهم فإنما هو عن طريق الخطأ والنسيان، كما حكى الله تعالى عن آدم: «وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنِسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا» [طه]، قال أهادي عليه السلام: أي عزماً على المعصية، وإنما ارتكبها ناسياً. انتهى.

وقد حكى الله في سورة الأعراف: أن آدم وحواء لم يعرفا أنها قد عصيا الله تعالى إلا بعد أن أكلوا من الشجرة، وذلك في قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْأَتُهُمَا...﴾** [الأعراف: ٢٢].

وذلك أنها إنما أكلوا من الشجرة رغبة في التقرب من الله، والزلقى لديه، فإنهما اغتراب قول الشيطان: **﴿مَا نَهَا كُمَا رَبِّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكِيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِيْنَ ﴿٢١﴾ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ التَّاصِحِيْنَ﴾** [الأعراف: ٢١].

وحكى الله تعالى عن معصية يومنس فقال سبحانه: **﴿وَذَا التُّوْنِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ... الْآيَة﴾** [الأنبياء: ٨٧]، أي: فظن أن لن نضيق عليه أي نؤاخذه، فما أقدم عليه على المعصية إلا ظاناً أن الله تعالى لن يؤاخذه.

وخطيئة داود عليه السلام في شأن امرأة أوريا لم تكن إلا حديث نفس، لم يتبعه نية ولا عزم ولا فعل، وذلك أنه حين رأها تمناها في نفسه أن تكون من أزواجه، ولم يكن منه غير ذلك، كما حكاه الهاudi عليه السلام وغيره، واعتقد داود عليه السلام أن الله لا يؤاخذه بذلك.

وقال قوم من المتكلمين: إن خطايا الأنبياء كانت عمداً، وإنما حكم عليها بالصغر لكثره ثوابهم.

قلنا: كثرة الشواب لا تأثير لها في جعل المعصية صغيرة؛ بدليل قول الله تعالى في حق نبينا محمد ﷺ: **﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذَا لَأَذْقَنَاهُ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَحِدُّ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾** [الإسراء: ٧٤].

فدللت هذه الآية أن الركون القليل إلى المشركين يبطل الشواب الكبير ويحيط به. أما أخوة يوسف فمعصيتهم من صريح العمد غير أنها ليسوا بأنبياء، ولا دليل على نبوتهم.

وأما قوله تعالى: **﴿وَالْأَسْبَاط﴾**. فالمراد بهم ذراري أولاد يعقوب؛ لأن السبط هو الحفيد وولد الولد.

وقد جاء في كتب التفسير حكاية كثير من القصص التي نسبت إلى الأنبياء صلوات الله عليهم في هذا الباب، والتي لا ينبغي ولا يجوز حكايتها من غير التنبيه على كذبها؛ لما فيها من التنقيص للأنبياء صلوات الله عليهم، والحط من شأنهم، والهتك لحرماتهم.

والمشهور أن تلك القصص من الإسرائيليات المأخوذة عن أهل الكتاب.

الإيمان

الإيمان في لغة العرب بمعنى التصديق كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف].

وقد اختلف في معنى الإيمان في الشع على أقوال كثيرة: منها قول أئمننا عليه وغيرهم: إنه قول باللسان، واعتقاد بالجُنَاح، وعمل بالأركان، ومعنى ذلك: الإيمان بالواجبات واجتناب المحرمات. وإن شئت قلت: الإيمان بالله وبرسوله وما أنزل إلينا، والإيمان بملائكة الله ورسله وكتبه واليوم الآخر، ثم السمع والطاعة لله تعالى فيها أمر ونهي.

وقد وصف الله إيمان الرسول والمؤمنين في آخر سورة البقرة فقال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرَّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفرانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة].

فمن أخل بالقول كان كافراً، ومن أخل بالاعتقاد كان منافقاً، ومن أخل بعمل الأركان كان فاسقاً.

وقالت الأشعرية: بل الإيمان هو التصديق بالله تعالى فقط، فهو عندهم باق على معناه اللغوي.

وقالت الكرامية من المجرة: بل هو الإقرار باللسان فقط.

وقالت الجهمية من المجرة: بل هو المعرفة فقط، هكذا روي .. إلى غير ذلك من الأقوال، وقد أنهاها في شرح الأساس إلى عشرة أقوال.

والدليل على صحة ما ذهنا إليه، وبطلان ما سواه، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيهِمْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ رَأَدَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾٣٥﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا... ﴾ [الأنفال].

ومن السنة قوله ﷺ: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان، وأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدنىها إماتة الأذى عن الطريق)). وفي صحيفه علي بن موسى الرضا عليه السلام، عن النبي ﷺ أنه قال: ((الإيمان إقرار باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان)).

وروى الناصر الأطروش عليه السلام عن النبي ﷺ أنه قال: ((من أسبغ وضوءه، وأحسن صلاته، وأدى زكاة ماله، وحزن لسانه، وكف غضبه، وأدى النصيحة لأهل بيته ﷺ، فقد استكمل حقائق الإيمان، وأبواب الجنة مفتوحة له)).

وروى البخاري عن النبي ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يتنهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين يتنهبها وهو مؤمن)).

فكل ما ذكرنا يدل على أن الإيمان بالواجبات واجتناب المحرمات داخل في مفهوم الإيمان.

الإسلام

والإسلام في لغة العرب: الانقياد والاستسلام، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأَيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقد نقل الشارع لفظ الإسلام من معناه اللغوي إلى معندين دينيين:

الأول: بمعنى الإيمان، الذي هو الإتيان بالواجبات واجتناب المحرمات.

والثاني: هو التصديق بكل ما يجب التصديق به في دين الإسلام مع عدم ارتكاب معصية الكفر.

ففاعل الكبيرة مسلم فاسق، وهذا المعنى الثاني لا خلاف فيه إلا عن الخوارج، ويدل عليه ما ثبت من تبقية نكاح الفاسق، وإبقاء التوارث، والدفن في مقابر المسلمين، ونحو ذلك.

ودليل المعنى الأول: قوله تعالى: **﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ٥٥﴾** **﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا عَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٥٦﴾** [الذاريات] يريد لوطاً **عليه السلام** وأهله في الموضعين، فدل ذلك على أن الإسلام هو الإيمان.

قال أئمننا **عليه السلام**: وكبار المعاصي محطات للإيمان، فلا يبقى مؤمناً من ارتكب معصية كبيرة، خلافاً للمجبرة حيث قالوا: إن الإيمان هو التصديق فقط.

والجواب: ما مر من الأدلة التي منها ما رواه البخاري عن النبي **صلوات الله عليه وآله وسلامه**: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... الحديث)), وهذا نص في محل التزاع، وهو دليل يستلزم الخصم.

الكفر والفسق والمنافق

الكفر في لغة العرب يقال بمعنى التغطية، ومنه سمي الزارع كافراً، لأنه يغطي البذر، وسمى الليل كافراً، لأنه يغطي بظلمته كل شيء.

وفي عرف اللغة يطلق الكفر ويراد به الإخلال بشكر المنعم، ومن ذلك قول عنترة: **نبئت عمراً غير شاكر نعمتي** **والكفر مخبثة لنفس المنعم**

وقد نقل الشارع كلمة الكفر إلى معنى ديني، هو -كما ذكره الإمام المهدى **عليه السلام**-: الخلو عن معرفة الله تعالى ونبوة نبيه **صلوات الله عليه وآله وسلامه**، أو الاستخفاف بالله أو بنبيه، أو بشيء مما جاء به، أو تكذيبه في شيء مما علم ضرورة أنه جاء به بقول

أو فعل، أو تعظيم غير الله تعالى كتعظيمه، أو الدخول في شعار مختص بالكافرين جرأة وتمرداً.

ويتحقق بذلك الموالاة للكافرين بدليل قوله تعالى: **﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾** [المائدة: ٥١].

والنفاق لغة الرياء: والرياء أن تفعل فعلاً لأجل أن يراه غيرك طلباً للثناء ونحوه. وحاصله إظهار الخير وإبطان الشر.

وحقيقة النفاق في الدين بنقل الشع: إظهار الإسلام وإبطان الكفر.

وقال الإمام القاسم بل النفاق: إظهار الخير وإبطان الشر، فهو عنده باق على معناه اللغوي لم ينقله الشع إلى المعنى المخصوص الذي ذكرناه.

ومثل ما ذكره الإمام القاسم عليه السلام ذكر زيد بن علي والناصر للحق عليه السلام.

والأولى هو القول الأول؛ وذلك لأنّا لم نجد الشارع استعمل كلمة النفاق إلا في من أظهر الإسلام وأبطن الكفر.

والفسق في لغة العرب: الخروج، ومنه: **﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾** [الكهف: ٥٠] أي: خرج عن أمر ربه.

وقد نقل الشع الفسق إلى معنى ديني، هو: ارتكاب المعصية الكبيرة عمداً غير الكفر: كالزنا، وشرب الخمر، والقتل من غير استحلال، أما الذي يستحل ذلك فهو كافر، ودليل ذلك قوله تعالى عقيب ذكر قذف المحسنة: **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾** [النور].

ولا خلاف أن الكافر فاسق، ولا خلاف أن البر التقي لا يسمى كافراً ولا فاسقاً، واحتلّف هل يسمى الفاسق كافراً أو لا.

والذي يظهر لي -والله أعلم-: أن الكفر والفسق والنفاق أسماء ذم تتبعها أحكام مختلفة ومتفرقة، فالفاسق والمنافق يعاملون معاملة المسلمين في النكاح، والتوارث، والتقبير في مقابر المسلمين، ولا يحكم بقتله ويسبيه، ولا تغنم أمواله. والكافر يعامل بخلاف ذلك؛ فلا يناكح، ولا يوارث، ولا يقبر في مقابر المسلمين، ويحكم بقتله ويسبيه، وتغنم أمواله.

فيه يتفق الكافر والفاقد والمنافق وفيه يفترقون؟

ويتفق الجميع في الدخول في غضب الله وسخطه، والحكم بالخلود في النار إن لم يتوبوا ويرجعوا إلى الله؛ وإن كانت النار دركات مختلفات، ومنازل متفاوتات. ويفترق المنافق والفاقد من حيث أن معصية الفاقد معصية جارحة، ومعصية المنافق معصية قلب.

والفرق بين المنافق والكافر أن معصية المنافق باطنه، يسترها بإظهار الإسلام، ومعصية الكافر ظاهرة ليس لها ستر.

ومن هنا اختص كل واحد من الكافر والفاقد والمنافق باسم؛ ليدل بهذا الاسم على نوع معصيته، وعلى ما يتبعه من الأحكام الدنيوية والأخروية. ومع هذا فلا مانع من إطلاق الكفر على الجميع حيث لا تلبس، والتلبيس قد يكون في بعض الأحوال، وذلك أن يسمعه سامع فيرتب عليه أحكام الكافر من استحلال دمه وماله، وفسخ زناه، وانقطاع التوارث.

ومن ذلك: ما روي عن عائشة أنها استنكرت على الأشتر قتله وقتاله لبعض أصحاب الجمل بقوله عليه السلام: ((لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلات: كفر بعد إسلام، أو زنا بعد إحسان، أو....)). الحديث، فقال الأشتر رضي الله عنه: على بعض ذلك قتلناهم يا أم المؤمنين.. أو كما قال.

ويدل على ذلك أن الفاقد لو كان يقطع بصدق الوعد والوعيد والجنة والنار لما ارتكب الكبيرة الموجبة للهلاك.

وعلى ذلك الحديث الذي رواه البخاري: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)) الحديث.

ومما يستدل به قوله تعالى: **«وَأُولَئِنَّوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ... مَا أَتَّخْذُوهُمْ أُولَئِنَّا»** [المقدمة: ٨١]، وروي أنه سئل أمير المؤمنين عن الخوارج: أكفار هم؟ فقال عليه السلام: (من الكفر فروا وفيه وقعوا)، مع أنه عليه السلام كان يعاملهم معاملة المسلمين.

ويمكن أن يستدل على ما ذكرنا بالحديث: ((ثلاث من كن فيه فهو منافق وإن صل وصام وحج واعتبر وزعم أنه مسلم من إذا حدث كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا وعد أخلف))...الحديث، والمنافق كافر.

ومما يقوى ما ذكرنا: ما في الأساس من الرواية عن ابن عباس وجعفر الصادق والقاسم والهادي والناصر الأطروش والإمام أحمد بن سليمان، وقد روي أنه إجماع قدماء العترة عليهم السلام والشيعة: أن مرتكب الكبيرة عمداً يسمى كافر نعمة، وذلك أن الطاعات شكر نعمة، وتركها كفر نعمة، فمن تركها أو بعضها فقد كفر نعمة الله.

ويدل على هذا القول قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [ابراهيم].

وقد سمي الله تعالى مقاتلة اليهود بعضهم لبعض وآخر جهم من ديارهم كفراً، وسمى مفاداتهم إيماناً فقال: ﴿.. تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِيَعْصِيْكُمُ الْكِتَابِ وَنَكْفُرُونَ بِيَعْصِيْهِ..﴾ [البقرة: ١٨٥] فسمى تعالى فعل ما حرم الله عليهم كفراً.

وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وروى الناصر للحق عليهم السلام بإسناده عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: قال له رجل: يا أمير المؤمنين أرأيت قومنا أمشرون هم؟ يعني أهل القبلة قال: لا، ولو كانوا مشركين ما حلت لنا مناكم حتى، ولا ذبائحهم، ولا مواريثهم، ولا المقام بين أظهرهم، ولا جرت الحدود عليهم، ولكنهم كفروا بالأحكام، وكفروا بالنعم والأعمال، وكفر النعم غير كفر الشرك.

وروى الناصر أيضاً بسنده: قال رجل: يا رسول الله أأحتج كل عام؟ قال عليه السلام: ((لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت ما قمت به، ولو تركتموها كفرتكم)).

وروى أيضاً عن النبي صلوات الله عليه: ((أيما رجل كفر رجلاً فأحدهما كافر)).

وروى أيضاً عن علي عليهم السلام: ((المكر غدر والغدر كفر)).

الإكفار والتفسير

لا يجوز الإكفار والتفسير لأحد إلا بدليل شرعي قطعي؛ وذلك لما يترتب على ذلك من الذم، والمعاداة، والقطع بالخلود في النار إذا لم تحصل توبه، وكل ذلك لا يجوز إلا بدليل قطعي إجماعاً بين المسلمين.

وأسباب الكفر الموجبة له أربعة:

١ - أفعال قلبية: كمن يعتقد نفي الخالق، أو أن معه شريكاً، أو أنه غير قادر، أو غير عالم، أو أنه يشبه المحدثات، أو يعتقد كذب النبي ﷺ، أو القرآن، أو تكذيب الرسل، أو أن لا بعث ولا نشور ولا جنة ولا نار، أو نحو ذلك، والعزم على شيء من ذلك كفر.

٢ - أفعال جوارح: كعبادة الأصنام، وقتل الأنبياء، والاستخفاف بهم، أو الاستخفاف بالقرآن أو ما أشبه ذلك.

٣ - أقوال: كإظهار كلمة الكفر، بأن يقول: إن الله ثالث ثلاثة، أو يسب الله تعالى، أو يسب الأنبياء، أو نحو ذلك.

٤ - ترور: كأن يترك معرفة الله تعالى، أو لا يقر بласانه، أو نحو ذلك.

أقسام الكفر

وينقسم الكفر إلى قسمين:

القسم الأول: كفر التصریح ، وهو: ما كان على جهة التمرد والمعاندة، ككفر المشركين، وأهل الكتاب، والمجوس وغيرهم من أهل الملل المخالفة للة الإسلام، ويلحق بذلك ما كان من صاحبه لا على جهة التمرد والمعاند، بل وقع على سبيل الجهل والخطأ.

ودليل ذلك: أن النبي ﷺ لم يعذر أحداً من الكفار بجهل أو خطأ، بل أجرى عليهم جميعاً أحكام الكفر من غير نظر إلى معاند أو غير معاند، مع العلم

أنه كان في المشركين وغيرهم الجاهل والمرأة والمغدور و... إلخ.

القسم الثاني: كفر التأويل، وهو : ارتكاب ما يهاب شائعاً من تلك الأمور

الأربعة التي ذكرناها مع إنكار المرتكب للهائلة لشبيهة يدعى بها.

وذلك كقول **المجسمة**: إن الله جسم ذو أعضاء وجوارح، مع إنكارهم أن ذلك تشبهه الله بخلقه، فإنهم يقولون: إن قوهم ذلك ليس من التشبيه الذي جاء الكتاب والسنة بنفيه، وهم شبه يدعونها لصحة قوهم، وهي ظواهر من الكتاب والسنة.

ومن أمثلته قول **المجربة**: إن الله تعالى هو فاعل الظلم والكذب والزنا وجميع المعاصي والفواحش.

وهذا مع قوهم: إنه لا يجوز وصف الله تعالى بأنه ظالم أو كاذب... إلخ، وأن من وصفه بذلك فإنه كافر.

ففرقوا بين أن يقال: إن الله فاعل الظلم وبين: إنه ظالم، مع استواههما فقالوا: إن وصفه بالأول إيهان، وبالثاني كفر، وذلك لشبه أوقعتهم في ذلك - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قالت العترة وصفوة الشيعة والمعتزلة وغيرهم: إن من شبه الله تعالى بخلقه كالجسمة، أو جعله تعالى ذا مكان، أو نسب إليه جل وعلا معاصي العباد فإنه يكفر بذلك؛ لجهله بالله تعالى، وعدم معرفته بربه، ولسبه سبحانه وتعالى.

ومن جهل ربه تعالى أو سبه فقد كفر بلا خلاف.

وكذلك القول فيمن يقول: إن الله يحل في الكواكب الحسان ومن أشبههم من المردان، ومثل أولئك الذين يقولون: إن أموال الناس حلال، والفروج المحرمة حلال، وليس المراد بالجنة إلا وصل الحبيب، وليس المراد بالنار إلا هجره، فهو لاء كفار، لتكذيبهم ما علم من دين النبي ﷺ.

ويلحق بأولئك من يوالي الكفار؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] أي: كافر مثلهم.

وحقيقة المولاة: أن تحب له ما تحب لنفسك، وتكره له ما تركه لها، لقوله ﷺ: ((لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرى لأنبيائه المؤمن ما يرى لنفسه، ويكره له ما يكره لها)).

وحقيقة المعاداة: أن تريد إنزال المضرة بالغير، وصرف المنافع عنه، ويعزم على ذلك إن قدر عليه ولم يعرض صارف.

قال الإمام القاسم في كتاب الهجرة: ومن صار إلى عدو من أعداء الله تعالى إلى محبة أو موالاة أو مسالمه أو مراضاة أو مؤانسة أو مواده أو مداناه أو مقاعدة أو مجاورة أو اقتراب فضلاً عن تواط أو تحاب، فقد باع راغماً صاغراً من الله جل ثناؤه بسخطه، وهلك في ذلك بهلكة عدو الله، وتورط من الخلقة في متورطه، وكان في الإساءة والجرم مثله، وأحله الله في العداوة له محله... إلخ.

وهذا المعنى يفيده قوله تعالى: ﴿وَيَدَا يَبْنَنَا وَيَبْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبْدَأَ حَقًّا﴾ الآية [المتحن: ٤]. وفي الحديث: (من جامع المشرك أو سكن معه فإنه مثله).

هذا، ويلحق بمن تقدم: الذي يصوب العاصي في معصيته، فإنه يكون بذلك كافراً، لرده ما علم من دين الإسلام، وكذلك الذي يجالس الكافر، في حال فعله لعصية الكفر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

قال الإمام المنصور بالله عليه السلام في المهلب: فإن كانت الدار الغالب عليها الكفر من قول باطل أو جبر أو تشبيه، ولهم السيف والمنبر - فحكم المقيم بينهم إذا كان متمكناً من الخروج والهجرة حكمهم في الكفر، وإن كان الغالب عليها الفسق فحكمه في أيام الإمام حكم الفاسقين، وفي غير وقته حكم الصالحين.. إلخ.

حكم كافر التأويل

اختلف المُكَفِّرُونَ لِلْمُجْبَرَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ فِي حُكْمِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَمُعَالَمَتِهِمْ، فَقَالَ بَعْضُ أَئْمَانَا عَلَيْهِمُ الْأَيْمَانُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقُ قَدْمَائِهِمْ عَلَيْهِمُ الْأَيْمَانُ: إِنْ حُكْمَ الْمُجْبَرَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ وَمَنْ يَشَبَّهُهُمْ كَالْمُرْجَأَةِ وَالْمُطْرَفَيَّةِ حُكْمُ الْمُشْرِكِينَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَيُجُوزُ سَبِّهِمْ، وَتَحْرِمُ مَنْ اكْتَحَتُهُمْ، وَ... إِلَخْ.

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: بَلْ لَهُمْ حُكْمُ الْمُرْتَدِينَ.

قَلَّنَا: لَيْسَ إِظْهَارُهُمُ الشَّهَادَتَيْنِ إِسْلَامًا، لَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَشَهَدُونَ بِإِلَهِيَّةِ الْفَاعِلِ لِلْقَبَائِحِ، وَالْمُشَابِهِ لِلْأَجْسَامِ، وَالْعَاشُقُ لِلْحَسَانِ، وَلَا يَشَهَدُونَ بِإِلَهِيَّةِ اللَّهِ الْمُتَعَالِ عَنْ ذَلِكَ عَلَوْاً كَبِيرًاً.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ: بَلْ لَهُمْ حُكْمُ الْذَّمِينَ؛ لَأَنَّهُمْ نَطَقُوا بِالْشَّهَادَتَيْنِ، وَكَذَبُوا عَلَى اللَّهِ، وَكَذَبُوا بِالصَّدْقِ، وَلَقُولُهُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْكَلَةُ فِي الْمُجْوَسِ: ((سَنُوَّا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ)) وَهُمْ مُثِلُ الْمُجْوَسِ، وَقُولُهُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْكَلَةُ: ((الْقَدْرِيَّةُ مُجْوَسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ)).
قَلَّنَا: الْذَّمَةُ إِنَّمَا عَقَدَتْ لِأَهْلِ الْكِتَابِ الْمُنْزَلَةُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ السَّابِقِينَ، وَهُؤُلَاءِ لَيْسُ لَهُمْ إِلَّا قَبُولُ الْإِسْلَامِ أَوِ السَّيْفِ.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ: بَلْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا حُكْمُ الْفَاسِقِ مِنَ التَّنَاكِحِ وَالْتَّوَارِثِ وَ... إِلَخْ، وَفِي الْآخِرَةِ حُكْمُ الْكُفَّارِ فِي الْعِقَابِ.

قَلَّنَا: قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الدَّالِلُ عَلَى كُفْرِهِمْ، فَلَزِمَتْهُمْ أَحْكَامُ الْكُفَّارِ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ.

قَالَ كَثِيرٌ مِّنَ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنْ مَنْ شَكَ فِي كُفَّرِ الْمُجْبَرَةِ وَالْمُشَبَّهَةِ كَافِرٌ.

وَقَالَتْ مُعْتَزِلَةُ الْبَصْرَةِ: إِنْ صَوَّبُهُمْ كُفَّارٌ، وَإِنْ خَطَّأُهُمْ لَمْ يَكُفَّرُ، وَلَمْ يَخْطُئْ؛ إِذَا لَمْ يَحِبْ عَلَى الْمَكْلُفِ إِلَّا اعْتِقَادُ الْحَقِّ وَتَخْطِيَّةُ مُخَالَفِهِ، وَأَمَّا هُلْهُ كَافِرٌ أَوْ لَا فَلَا يَحِبُّ، إِذَا دَلَّلَ كَوْنُ الذَّنْبِ كُفَّرًا سَمِعِيًّا، وَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ مَكْلُفًا بِمَعْرِفَتِهِ، وَإِنَّمَا يَكْلُفُ بِهَا الْعُلَمَاءُ وَالْأَئِمَّةُ وَمَنْ جَرَى بِهِمْ مِنْ جُرُوحِ الْمُتَكَالِفِينَ.

قلت: ويمكن أن يحكم عليهم في الدنيا وإن كانوا كفاراً بحكم المنافقين، هذا إن تسلوا على مذاهبي ولم يدعوا إليها إلا في السر؛ فإن أظهروها ودعوا إليها جهراً فيحكم عليهم بأحكام الخوارج، وأحكام معاوية وأصحابه، وقد كان أمير المؤمنين عليهما السلام - وإن كانوا عنده كفاراً - لا يعاملهم معاملة المشركين.

المطرفية

قد كفرَ المطرفية الكثيرون من أهل البيت عليهما السلام، منهم الإمام أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله بن حمزة عليهما السلام، وكذلك غيرهم من الشيعة رضوان الله عليهم؛ وذلك لقولهم: إن الله تعالى ما قصد ولا أراد خلق الفروع، وإنما قصد تعالى وأراد خلق الأصول التي هي: الهواء، والماء، والأرض، والنار، وأن الفروع إنما حدثت بالإحالة، وكذلك أنكروا أن يكون الله سبحانه وتعالى أمات من لم يبلغ عمره مائة وعشرين سنة.

في التفسير

الفسق ينقسم إلى: فسق تصريح، وفسق تأويل.

فالتصريح: ما علم من الدين ضرورة أنه فسق: كالزنا، وشرب الخمر، والفرار من الزحف، و... إلخ.

والتأويل: ما لم يعلم بضرورة أنه فسق، وإنما علم بالدليل: كالبغي على الإمام الحق مع إظهار الباغي أنه حق لشبهة تعينه على ذلك.

وكم من يخالف كل الأمة أو كل العترة في شيء من شرائع الدين عمداً؛ لقوله تعالى: ﴿...وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء].

وقد قال أكثر المجرة وأهل الحديث: إنَّ مسألة الإمامة اجتهادية، فالملخص فيها معذور كسائر الاجتهادات، ومن هنا حكموا في حرب الصحابة بأن القاتل والمقتول في الجنة.

قلنا: لم تغدر الصحابة أحداً في خروجه على الإمام، فعلى عليه السلام وجماعة الصحابة قاتلوا معاوية لخروجه وبغيه، وقاتلوا أهل الجمل، وقاتلوا الخوارج، ومن قرأ التوارييخ علم أنهم كانوا يستعظمون الخروج عن الجماعة أشد الاستعظام، ولو كان الحال كما تقول المجرة وأهل الحديث لم يحدث ما حدث بين الصحابة من القتل والقتال واللعن و... إلخ.

وهذا مع أن المجرة وأهل الحديث يضللون من يقدّم عليهم عليه السلام على ثلاثة، أو يقول: إنه الخليفة بعد النبي صلوات الله عليه وسلامه لا أبو بكر، وإن أبو بكر أخذ ما ليس له.

هذا، وقالوا في الذين خرجن على عثمان: إنهم ملعونون، و... إلخ، وضلّلوا الخوارج وكفروهم، وقالوا: إنهم كلام النار.

وما رأيناهم التزموا هذا المذهب، وهو أن الإمامة اجتهادية، إلا في إمامية أمير المؤمنين عليه السلام دون غيره من تقدمه أو تعقبه، فلم يروا بأساساً على من خرج عليه، وقاتلته، كأهل الجمل، وأهل صفين، ولا على من قتله عليه السلام، ولا على قاتل عمار، ولا... إلخ.

أما الذين خرجن على عثمان، وقتلوا، فحكموا بکفرهم، ولعنوهم، ولم يتركوا اسماء الضلال إلا لحقوه بهم، وقد قال تعالى فيما يشبه هذا الصنف: «وَيْلٌ لِلْمُظَفِّفِينَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٦﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٧﴾ أَلَا يَعْلَمُ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٨﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٩﴾» [المطففين].

التَّوْبَة

الْتَّوْبَةُ من الواجبات المضيقة على من ارتكب معصية، وبذلك قضى العقل والسمع، وذلك أن العقل يقضي بوجوب دفع الضرر عن النفس، وأدلة السمع كثيرة لا تُحصى.

والدليل على أنها من الواجبات المضيقه: أن التراخي عن التوبة إصرار، والإصرار على الذنب ذنب ومعصية، وعلى هذا فتتضاعف المعصية بمرور الوقت، وأيضاً فالعصي مخاطب بالتوبة في كل وقت، فيكون ترك التوبة معصية أخرى.

وتصح التوبة ويقبلها الله تعالى مدة العمر إلى أن يغرغر الإنسان بالموت، وذلك وقت حضور الملائكة لقبض الروح؛ لقوله تعالى: **«وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ..»** [النساء: ١٨].

قال بعض المعتزلة: وتحب من الصغار.

قلت: وهذا ليس بعيد؛ لقوله تعالى لنبيه ﷺ: **«وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ....»** [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: **«وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ** ﴿١٧﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى: **«..فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا** ﴿٢﴾ [النصر].

وقد أمر الله المؤمنين بالتوبة على الإطلاق في قوله تعالى: **«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً**» [التحريم: ٨]... إلى غير ذلك من الآيات.

وفي الحديث: ((أَمْسُوا تائين وَأَصْبِحُوا تائين)).

وقد وصف الله عباده المؤمنين بقوله: **«إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ** ﴿١٦﴾ [المؤمنون].

ووصف إيهان الرسول والمؤمنين في آخر سورة البقرة فقال تعالى في آخره حاكياً: **«وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا....»** [البقرة: ٢٨٦]... إلى غير ذلك، وهو كثير في القرآن.

والتابة: هي الندم على ما فعل من المعاصي، والعزم على أن لا يعود، وهي مقبولة من كل ذنب.

وقد خالف بعضهم في قبول التوبة من قتل المؤمن، وهو قول باطل، فإنها تقبل من قتله؛ لقوله تعالى: **«وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَّا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ**

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْزُونَ وَمَنْ يَفْعُلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴿٢٨﴾ يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٢٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٣٠﴾ [الفرقان].

ما يشترط في صحة التوبة

ويشترط في صحة التوبة أمران:

- ١ - رد الحقوق إلى أهلها، وتسليم النفس، إن كان الذنب قتل عمد، وتسليم الأروش، وما أشبه ذلك من الحقوق، أو العزم على ذلك، إن لم يتمكن في الحال.
- ٢ - أن يكون الندم والتوبة من أجل ارتكاب جريمة عصيان الله تعالى والتفريط في طاعته.

أما إذا كان إفلاعه عن المعصية من أجل الفضيحة، أو من أجل فوات أمر دنيوي، أو نحو ذلك، فإنه لا يكون بذلك تائباً.

وإذا صحت التوبة، فإنها تُكَفِّرُ المعصية بنفسها، لقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَافِرٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [اطه].

ويبدل الله بها مكان السيئات حسنات؛ لقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠].

قال الإمام الناصر في كتاب البساط: أعلمنا الله تعالى أن العبد إذا تاب رد الله عليه ما بطل من عمله، وجعل بدل سيئاته حسنات. انتهى.

وقد اختلف في تفسير الآية على أقوال هذا أحدها.

والثاني: أن الله تعالى يمحو السيئات من صحائفهم، ويكتب مكانها حسنات التوبة، وما يكتسبونه بعد ذلك من الحسنات.

والثالث: أن الله يبدلهم مكان العصيان الطاعة، ومكان النسيان الذكر، ومكان الشر الخير، و... إلخ.

وكل هذه التفاسير محتملة، ولا سبيل إلى الجزم والقطع بواحد منها، والقول الأول هو الأول؛ لسعة رحمة الله وفضله، وتأييده ظواهر من القرآن كقوله تعالى: **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۚ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۚ﴾** [الزلزال: ٨].
وقوله تعالى: **﴿أَيُّهُ لَا أُضِيعُ عَمَلَ غَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ۚ﴾** [آل عمران: ١٩٥]

ونحو ذلك وفي الحديث: ((أسلمت على ما أسلفت من خير)) أو كما قال.

ومن جهة النظر فيلزم - لو لم نقل كذلك - أن يتساوى من عصى الله طول عمره ثم تاب، ومن أطاع الله مدة عمره ثم عصاه معصية كبيرة وتاب منها.
وبعد، فإن العفو والمغفرة تقتضي عدم المؤاخذة بالذنب، ومحو الحسنات وعدم ردها يتنافى مع ذلك شيئاً من التنافي.

التوبة من ذنب دون ذنب

ولا تصح التوبة ولا تتم النجاة بها إلا إذا كانت عامة لجميع الذنوب، وإذا تاب العاصي من معصية معينة دون غيرها، فالصحيح أنه لا يسقط عنه عقابها، ولا تقبل توبته منها، وقال بعض المتكلمين: إنها تصح التوبة من ذنب دون ذنب.
والجواب: أن التوبة هي الندم من ارتكاب جريمة العصيان لله تعالى، فالتأيب من ذنب دون ذنب فيه دلالة على أنه غير مبال بعصيان الله تعالى لإقليمته على الإصرار على بعض الذنوب.

وحيثئذ فلا تتم التوبة لفقد شرط من شروطها.

وأيضاً فإننا نجد في الشاهد أن الاعتذار من إساءة دون إساءة غير مقبول، وصاحبها ملوم غير معذور، وأنه في الحكم كمن لم يعتذر، وقد قال تعالى: **﴿إِنَّمَا يَتَّقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۚ﴾** [المائدة: ٢٢].

والمصر على بعض الكبائر غير متقد، فلا تقبل توبته من بعض، وهذا مع أن ظواهر الآيات الواردة في التوبة تدل بظاهرها على عموم التوبة، كقوله تعالى: **﴿وَإِنِّي لَغَافِرٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ۚ﴾** [طه: ١٨].

في الإحباط

لا يلزم التائب أن يقضى الطاعات التي فعلها في حال عصيانه، ولا خلاف في ذلك، وليس ذلك بسبب أنها كانت مقبولة منه، بل لأن التوبة أسقطت القضاء بالقياس على توبة الكافر والمرتد، كما قال الناصر عليه السلام: من ترك الصلاة عاماً فسق وعليه التوبة دون إعادة الصلاة، يعني قضاءها.

وقال الإمام القاسم بن إبراهيم في جواب من سأله عن رجل ترك الصلاة في حداثته عشر سنين، وكان شارب مسكر، ثم تاب: أيعيد الصلوات أم كيف يصنع؟ فقال عليه السلام: من ترك صلاته عشرأً مقالاً كان أو مكثراً، ثم تاب إلى الله فيها يستقبل من ترك صلاته، كما يتوب إليه من غير ذلك من سيئاته، فإن كانت توبته في نهار صلوا مثل ما ترك من صلاة النهار، وإن كانت في الليل صلوا مثل ما ترك من صلاة ليلته. انتهى.

واعلم أن إحباط الحسنات بارتكاب الكبائر، وتکفير السيئات بالتوبه وبالحسنات لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في كيفية ذلك.

فعد بعض المعتزلة أن ذلك يقع بالموازنة، فمن كان له أحد عشر جزءاً من الثواب، وفعل ما يوجب عشرة أجزاء من العقاب، فإن العشرة تسقط مقابل العشرة، ويبقى له جزء واحد من الحسنات يدخل به الجنة.

وقال بعضهم: يسقط الأقل من الأجزاء، ولا يسقط من الأكثر شيء، ففي المثال المذكور تسقط العشرة الأجزاء ويبقى الأحد عشر جزءاً كاملاً.

والذي عليه قدماء أهل البيت عليه السلام أن أجزاء الثواب والعقاب لا يجتمعان، وأن الأعمال على خواتتها، فمن وافق موتة عملاً صالحاً، فقد فاز وظفر، ومن وافق موتة عملاً سيئاً كان من الخاسرين.

هذا، ويستدل أهل الموازنة بقوله تعالى: **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ⑦ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ⑧﴾** [الزلزلة].

قالوا: وهذا عام في كل ما يفعله المكلف من خير أو شر، فلا بد أن يرى جزاءه، غير أنه يتعدى أن يجتمع على المكلف في الآخرة جزاء الخير وجزاء الشر، فلم يبق حيئاً إلا أن يرى بدل ذلك، وليس البدل إلا الموازنة بين الحسنات والسيئات، وإسقاط بعضها في مقابل بعض.

ومعنى ذلك: أن يستوفي الإنسان ماله من الحسنات ثم يدفع منها ما عليه من السيئات، فإن أوفى حساب ما عليه من السيئات وبقي له شيء من الحسنات دخل الجنة، وإن لم تغط حسناته ما عليه من السيئات دخل النار.

قلنا: الأولى في تفسير الآية هو غير ما ذكرتم من الموازنة والمساقطة، وهو: أن كل مكلف يرى ما قدم في صحائف الأعمال، غير أن المؤمن التائب يرى السيئات مكفرة، وبذلك يظهر فضل الله عليه، وسعة رحمة الله ومغفرته.

ودليل هذا التفسير قوله تعالى: **﴿فَآمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾** [الانشقاق]، ولو كان الأمر كما قال أهل الموازنة لكان الحساب عسيراً على الفريقين.

وأما المجرم فإنه يرى في صحيفته كل ما عمل من خير أو شر، غير أنه يرى الخير - وإن كتب في الصحيفة - ملغياً من حيث لا وزن له، ولا قيمة، ولا نفع، قال تعالى: **﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَباءً مَنْثُورًا﴾** [الفرقان].

يؤيد ما ذكرنا قوله تعالى: **﴿لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾** [أحمد]، وقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمُنْ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رَءَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمَ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفَوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَأَبْلَى فَتَرَكَهُ صَدَدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ...﴾** [آل عمران: ٢٦٤].

وقوله تعالى: **﴿... لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِيَعْضِ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾** [الحجرات: ١٥].

هذا، وقد حصل الاتفاق أنه لا موازنة في حق الكافر، وأن حسناته محبوطة؛ لقوله تعالى: **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا تُقْيِمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرُزْنًا﴾** [الكهف].

تكفير السيئات

واكتساب المؤمنين للحسنات والآلام النازلة بهم من الأمراض والهموم والأحزان تکفر الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١].

وفي الحديث: ((من موجبات المغفرة إدخالك السرور على أخيك المؤمن))، وفي الحديث أيضاً: ((من غسل أخاه، ونظفه، ولم يقدرها، ولم ينظر إلى عورته، خرج من ذنبه عطلاً)) أو كما قال.

وجاء في الحديث: إن الصلوات الخمس تکفر ما بينهن من الذنوب، وكذلك الجمعة والصيام والحج وغير ذلك.

وعنه ﷺ: ((من وعك ليلة كفر الله عنه ذنب سنته))، والأحاديث الواردة في هذا الباب كثيرة.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لا يسقط من ثواب الحسنات بقدر ما أسقطت من الذنوب، بل يبقى ثواب الحسنات كاملاً، وكذلك التوبة لا يسقط من ثوابها بقدر ما أسقطت من الذنوب، خلافاً لبعض أهل المعاذنة، وقد تقدم الجواب عليهم.

هذا، وتكفير الحسنات والآلام للذنوب يقع على صورتين:

- ١- تکفر صغائر الذنوب بنفسها من غير واسطة توبة.
- ٢- تكون الحسنات والآلام سبباً داعياً إلى التوبة، فيعم التکفير للكبائر والصغرى بواسطة التوبة.

وقد دلت الأدلة على كل من الصورتين، وما تقدم يشهد للصورة الأولى، وأما دليل الصورة الثانية فهو قوله تعالى: ﴿... وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ٢٧].

﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَا تَضَرَّعُوا..﴾ [الأتعام: ٤٣].

﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَدْكُرُونَ﴾ [التوبه: ١٦٦].

كتاب الوعد والوعيد

الإيمان باليوم الآخر هو من أركان الإيمان التي لا يتم إلا بالإيمان به، والوعد والوعيد هما الغاية من اليوم الآخر، وما سوى ذلك فهو كالمقدمة.

والمراد بالوعد هو ما أخبر الله تعالى به من استحقاق المطیع للثواب الدائم في جنات النعيم.

والمراد بالوعيد ما أخبر الله تعالى به من استحقاق العاصي للعقاب الدائم في عذاب الجحيم.

والقرآن مملوء بذلك، وأنه جزء على الأفعال، وقد ذكر أمير المؤمنين عَلَيْهِ وَجَهُ الْحَكْمَةِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ: (إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْثَّوَابَ عَلَى طَاعَتِهِ وَالْعَقَابَ عَلَى مَعْصِيَتِهِ ذِيَادَةً لِعِبَادَهُ عَنْ نَقْمَتِهِ، وَحِيَاشَةً لِهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ).

ومعنى ذلك: أن الوعد والوعيد سبب زاجر عن اقتراف المآثم والمعظائم، وعن الدخول في الظلم والعدوان، وعن الدخول في شيء من أدناس العاصي، وسبب داع إلى فعل الحسنات، وتركية النفس، ومعالي الأخلاق، ومحاسن الأفعال، وشكر النعمة، وذلك سبب لرضا الله تعالى وللدخول في رحمته والسلامة من عذابه.

خلف الوعد والوعيد

قالت العدلية: ولا يجوز على الله تعالى أن يخلف الوعد والوعيد؛ لأن ذلك صفة نقص، والله يتعالى عن كل نقص، وقد قال سبحانه: **«مَا يُبَدِّلُ الْقُولُ لَدَيْهِ وَمَا أَنَا بِظَلَالٍ لِلْعَبِيدِ»** [ف]، وقال سبحانه: **«إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ»** [آل عمران].

وقالت المجرة: بل يجوز على الله خلف ذلك.

والجواب: أنَّ الله تعالى يقول **«ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ»** [البقرة] فلو جوَّزنا خلف الوعد والوعيد على الله تعالى لدخل الريب في الآيات التي ذكرنا، والارتياح في شيء من الآيات كفر.

الخلاف في تخلف الوعيد في حق أهل الصلاة

وفي تخلف الوعيد في حق أهل الصلاة خلاف - فقالت العدلية: لا يجوز تخلفه. وقال بعض المجرة: وعيد الله مقطوع بتأخره في حق أهل الكبار من أهل الصلاة فقط.

وقال بعضهم: بل ينقطع العذاب في حق الفاسق دون الكافر.

وقال بعضهم: يجوز خلف الوعيد في حق أهل الصلاة.

وحكى الرازى اتفاق أهل السنة على أمرین:

١- أن الكبار التي يعفى عنها لا تعلم في الحال.

٢- أنه لا يخلد في النار أحد من فساق هذه الأمة.

الأدلة على خلود من دخل النار

والدليل على ما قلنا وإبطال ما سواه من الأقوال: قوله تعالى في عموم العصاة: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودُهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا...﴾ [النساء: ١٤].

وهذه الآية جاءت بعد ذكر المواريث في سورة النساء، والكلام موجه إلى المؤمنين، فإنه قال سبحانه وتعالى في أول الآيات: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أُولَادِكُمْ..﴾ ثم قال في آخر ذلك: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ..﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ...﴾ الآيات [النساء: ١١-١٤].

وقال تعالى في سورة النساء وهي مدنية والخطابات فيها للMuslimين: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَطَّاً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَرَأَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥].

وقال سبحانه في رد أمني المتنين من اليهود وغيرهم: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَخَذُتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦] بل من كسب سينية وأحاطت به خطيرته فـ ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٧] [البقرة: ٦-٧].

وقال تعالى للمؤمنين: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» ... إلى قوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ التَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [البقرة: ٢٧٦].

وخطب الله تعالى أصحاب النبي ﷺ حين تجادلوا هم واليهود في الخروج من النار: «لَيْسَ بِأَمَانٍ كُمْ وَلَا أَمَانٍ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيَا وَلَا نَصِيرًا» [النساء: ١٢٦].

إلى غير ذلك من الآيات التي حسم الله فيها أطعام الطامعين وأمانى المتمين وهناك الكثير من الأدلة على ما قلنا، من ذلك ما روى في الصاحب: ((من تحسى سماً فهو يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها، ومن تردى من جبل فهو يتردى في جبل في النار خالداً مخلداً، ومن وجأ نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها بطنه في النار خالداً مخلداً)).

وروى البخاري: ((من قتل معاهاً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسير أربعين عاماً)).

اعتراضات والرد عليها

قالوا: قال الله تعالى: «قُلْ يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» [الزمر: ٣٣] ... وقال تعالى: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ...» [الرعد: ١٦] وقال سبحانه: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: ٤٨].

قلنا: هذه الآيات ونحوها مطلقات مقيمات بالآيات الأخرى، كقوله تعالى: «وَإِنَّ لَغَفَارًا لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى» [اطه: ٨] وهذا هو الواجب فيها كان كذلك من الآيات، فتكون المغفرة خاصة بالتاينين.

يبين صحة ما قلنا قوله تعالى: «نَبِيٌّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» [٦] وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ» [الحجر: ٦].

فإن قيل: إذا كان الله تبارك وتعالى لا يغفر المعاصي إلا بالتوبة فما وجه تفرقة الله تعالى بين الشرك وما دونه في قوله تعالى: **«إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»** [النساء: ٤٨]؟

قلنا: الشرك ذنب عظيم يتميز عن سائر الكبائر والماثم بأن الله تعالى لا يغفر ما كان منه عن طريق الخطأ أو الجهل إلا بخالص التوبة والرجوع إلى الله.

وهذا بخلاف سائر الكبائر التي ليست بشرك ولا كفر، فإن الله تعالى قد يغفرها إذا صدرت من المكلف عن طريق الخطأ والنسيان والجهل؛ لقوله تعالى: **«وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدْتُ قُلُوبُكُمْ»** [الأحزاب: ٥٠].

وفي الحديث: ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

ولزيادة الإيضاح نقول: إن الله تعالى أمر بقتل المشركين وقتاهم جميعاً، وعلى حسب ذلك قاتلهم النبي ﷺ والمسلمون وقتلوهم، من غير تمييز بين عAMD وناسي، ومحظى وجاهل، والعلوم من سيرة النبي ﷺ وستته أنه ﷺ كان إذا جيء إليه بزآن أو سارق يستفهمه ويلح عليه في المسألة: هل تدرى ما الزنا؟.. وإلى آخر السؤالات والاستفسارات عن الأحوال التي وقع عليها الزنا أو السرقة، مما يدلنا على الفرق الواضح بين الشرك وغيره من الكبائر.

قالوا: القرآن مملوء من نحو قوله تعالى: **«وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»** **«إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمُغْفِرَةِ»**.

قلنا: يجب حمل ذلك على الآيات المقيدة نحو قوله تعالى: **«وَرَحْمَتِي وَسَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقَوْنَ... الْآيَةُ»** [الأعراف: ١٥٦].

وقوله تعالى: **«وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى** [٦٨].

وبعد، فإن الوعيد بالنعيم والجزاء الحسن في جنات الخلد الذي ذكره الله تعالى في كتابه إنما هو للمنتقين المطيعين لله تعالى، التائبين إليه، غير المcriين.

من ذلك قوله تعالى في سورة الفرقان: **«وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنَا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا»** [الفرقان: ٣٣] إلى قوله تعالى: **«أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا... الْآيَة»** [الفرقان: ٧٥]. وقال سبحانه وتعالى: **«قَدْ أَفَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ حَاسِعُونَ... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا حَالِدُونَ»** [المؤمنون] وقال سبحانه وتعالى: **«سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصْرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ أُولَئِكَ جَرَأُوهُمْ مَغْفِرَةً مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٍ... الْآيَة»** [آل عمران: ١٣٦-١٣٥]، وقال سبحانه: **«وَرَحْمَتِي وَسَعَتْ كُلُّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ.. الْآيَة»** [الأعراف: ١٥٦]، وقال سبحانه: **«تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...»** [النساء: ١٣]، وقال تعالى: **«وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ»** [آل عمران]، وقال سبحانه: **«لَكِنَ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٍ... الْآيَة»** [آل عمران: ١٩٨] وقال سبحانه: **«وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبَرِ»**.

وفي حديث الصحاح: ((كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي قيل ومن يأبى يا رسول الله قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى)).

في خلود الفاسق في نار جهنم

قد يقال: كيف تحكمون بالخلود في نار جهنم لفاسق هذه الأمة والله تعالى يقول: **«وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»** [الشورى: ٤٠] وقوله **«وَمَا تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»** [الصفات: ٣٣].

وكان مقتضى ذلك أن يعذب الفاسق بقدر معصيته، ثم يخرج من النار، كما يقوله أهل السنة، أما خلوده في العذاب الأليم فإن العقل يرى فيه شيئاً من البعد

عن العدل الإلهي الذي تمدح الله تعالى به في نحو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا وَيُؤْتَ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء].

ونقول في الجواب على ذلك: إن الفاسق الذي يصر على فسقه ولا يتوب إلى ربه حتى يموت، يستحق الخلود في النار استحقاقاً، وخلوده في العذاب الأليم من واضح العدل وظاهره، يدل على ذلك وجوه من الأدلة:

١ - أن الذي يصر على قتل الأطفال بعد فاحشة اللواط مثلاً، أو يتقطع في طريق المسلمين فياخذ أموالهم، ويسفك دماءهم، أو يسعى بالفساد بين المؤمنين المتألفين حتى يقع بسبب فساده قتل كثير من الرجال والنساء والأطفال، ويقع الخراب والدمار، و.. إلخ ثم يرتاح لذلك، ويصر على فعل ذلك، وإذا ذكر بالله لا يذكر، وإذا خوف بالله لا يخاف، وإذا وعظ لا يتعظ، بل لا يزيده ذلك إلا تهادياً في الفسق والعصيان، ثم يموت على ذلك.

فإن مثل ذلك لا تمحو جريمته مرور عشرات الأعوام ومئاتها في نار جهنم، ولا يخرجه ذلك من دائرة الإجرام عند العقل، فلا يزال الفاسق المجرم وإن مرت عليه الأعوام في نار جهنم هو ذلك المجرم.

٢ - قد أخبر الله تعالى في كتابه الكريم عن مدى إصرارهم على الفسق والعصيان وارتكاب الجرائم الموبقة والفواحش فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نَهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الانعام] فاقتضى ذلك أن من كان بهذه المنزلة أن يؤيد في السجن الإلهي، وبذلك تقضي العقول من غير تردد، وعلى ذلك جرت محكمة العدل الدنيوية.

٣ - لا يجوز في العقل أن يخرج الله تعالى الفاسق من النار، ثم يدخله الجنة، وذلك أن الفاسق يبارز الله تعالى بالمعاصي و.. إلخ. لذلك فإنه لا يستحق التعظيم والتكرير في الجنة.

ألا ترى لو أن رجلاً قتل أحد أبناء رجل آخر، ولم يعتذر من ذلك، بل أصر على قتل سائر أولاده، ثم سجن لذلك عشرين سنة أو أكثر، وما زال مصرأً على

عدم الاعتذار وعلى قتل الآخرين، فإنه يصبح من أب المقتول أن يغفو عنه وأن يعظمه بأي نوع من التعظيم.

٤- قد أبلغ الله تعالى في الإعذار والإذار إلى الظالمين والفاسقين حتى أخبرهم بما أعد للظالمين والفاسقين من العذاب الدائم، وأكده ذلك غاية التأكيد، وحذرهم غاية التحذير.

فمن اختار من العباد معصية الله على طاعته، وطريق عذابه على طريق ثوابه، فقد أتي من قبل نفسه حيث استحق العذاب الدائم بسوء اختياره، **﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ﴾** [النساء: ١٦٥] **﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾** [النور: ٤٦].

﴿إِنَّمَا يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتٍ رَّبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [النمر].

وفي المثل العربي: (من أذر فقد أذنر).

٥- أهل السنة متفقون على خلود الكافر في عذاب جهنم، وسواء أكان كفره قليلاً أم كثيراً، فلو ختم الرجل المسلم عمره بالكفر ساعة فقط، ثم مات مصراً على الكفر فإنه من أهل الخلود، ونحن نوافقهم في ذلك ولا نخالفهم، وبإمكاننا أن نعرض عليهم في ذلك بنفس ما اعترضوا به علينا في الفاسق، فما أجابوا علينا به من الجواب أجبنا نحن به عليهم.

أما قوله تعالى: **﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾** [الشورى: ٤٠] ونحوها فأعلم أن كبائر الإثم والفواحش التي نهى الله عنها هي من العظم والكبير فوق ما يتصوره الإنسان، وقد صور الله لنا عظم بعض الكبائر فقال عز وجل: **﴿...أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَانَنَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَنَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾** [المائدة: ٣٢]، وقال سبحانه في بعض المعاصي: **﴿وَتَحْسِبُونَهُ هَيْنَا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾** [النور: ٥٥]

وقد تصل الكلمة الخبيثة إلى مدى بعيد من الفساد العظيم، وإهلاك الحرث والنسل.

والزنا يترب عليه مفاسد لا يعلم مداها إلا الله تعالى، وذلك أن الولد الحاصل من الزنا تكون طبيعته الشر، والقسوة والغلظة، وكذلك ما تناصل منه، فما حصل من فساد تلك الذرية في الأرض فإنه ناتج من فساد ذلك الزنا، وهكذا سائر الكبائر.

وحيثئذ فيكون الجزاء لمرتكب مثل ذلك الذي يموت مصرًا على كبیرته هو الخلود في النار جزاءً وفاقًا.

٦ - المكلفون منقسمون إلى قسمين: طيب. وخبيث.

فالطيب: له مغفرة ورزق كريم في جنات النعيم.

والخبيث: سيجمع الله بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم، كما نطق بذلك القرآن.

والمعلوم أن الآخرة دار جزاء، لا يمكن الخبيث أن يزكي نفسه بها، ولا أن يتدارك نفسه فيها بتوبة أو عمل صالح. **﴿وَأَنَّ لَهُمُ التَّنَاؤشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾** [إسٰبٰ].

وعذاب جهنم لا يزكي النفس، ولا يطهرها، فلا تصير النفس به زاكية بعد أن كانت خبيثة، يدل على ذلك قوله تعالى في صفة أهل النار: **﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾** [الانعام: ٢٨].

وقوله تعالى في الحكاية عن أهل النار: **﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبْتُ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾** **﴿رَبَّنَا أَخْرَجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فِي نَّا ظَالِمُونَ﴾** **﴿قَالَ اخْسُؤُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾** [المؤمنون].

وقوله تعالى: **﴿فَذُوقُوا فَلَنْ تَرِيدَ كُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾** [النّبأ].

وقوله تعالى حكاية: **﴿... أَوَلَمْ نُعَمِّرْ كُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَ كُمْ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾** [أفاطر].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في هذا الباب، يوضح ما ذكرنا أن عذاب جهنم عذاب غصب وانتقام، وما كان كذلك فلا يراد به تصفيية النفوس

وتزكيتها، وهذا بخلاف عذاب الدنيا؛ فإنه عذاب رحمة في الأغلب، يراد به تزكية النفوس وتصفيتها، وتماماً كما قال سبحانه: **﴿وَلَنُذِيقُنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾** [السجدة: ١١].

وقال سبحانه: **﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾** [التوبه: ١٢٣]، وقال سبحانه: **﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾** [الأعراف: ١٢٤].

وقال سبحانه وتعالى: **﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَّمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخْذَنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّرُونَ﴾** [١٢٥] **فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسْتُ قُلُوبَهُمْ وَرَأَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** [١٢٦].... [الاعماء].

هذا، وقد يعذب الله في الدنيا عذاب الغضب والانتقام، وذلك إذا استحکم غضب الله واشتد مقته، وحينئذ فلا ينفع نفساً إيمانها لم تكن أمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، ومن هذا النوع ما ذكره الله تعالى في قوله: **﴿وَكُمْ فَصَمَنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا أَخَرِينَ فَلَمَّا أَحَسُوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ لَا تَرْكُضُوا وَأَرْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا حَامِدِينَ﴾** [الأنبياء: ١١].

وإذا حل هذا النوع من العذاب بقوم فإنه لا ينفعهم توبه، ولا إيمان وتماماً كما حکى الله تعالى عن فرعون: **﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرْقُ قَالَ أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي أَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾** [إيونس: ٦].

٧- آيات القرآن حسمت الأطماء، وقطعت الآمال، حيث لم يرد في القرآن آية تنص على خروج أحد من النار، ولا حتى إشارة إلى ذلك.

بل الذي جاء في القرآن هو النعي على اليهود في دعواهم الخروج من النار، حيث قال سبحانه وتعالى: **﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً فُلْ أَتَخْدِثُمْ**

عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ بَلَ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩﴾ [البقرة].

فرد الله في هذه الآية على اليهود وعلى كل من يقول بمثل مقالتهم رداً مؤكدأً، فكذب مقالتهم، ثم أردف ذلك بتأكيد الخلود في النار لكل من كسب سيئة وأحاطت به خططيته، سواء أكان من اليهود أم من المشركين أم من غيرهم.

إحاطة الخطيئة

إحاطة الخطيئة ب أصحابها هو أن يعمل المكلف السيئة متعمداً لفعلها، عالماً بقبحها وأن الله تعالى قد نهى عنها، ثم لم يتخلص من تلك المعصية بالتوبة والاستغفار حتى مات على ذلك، فهذا هو معنى إحاطة الخطيئة، وخلاصة ذلك: أن تستولي المعصية على صاحبها إلى أن يموت.

ولا طريق إلى التخلص من ذلك إلا بالتوبة، فإذا لم يتتب صاحب المعصية إلى أن يموت فإن معصيته محيطة به ومستولية عليه، والذي يتوب قبل الموت من خططيته، ويستغفر الله تعالى، ثم يموت، فإن معصيته غير محيطة به، ولا مستولية عليه.

-الأحاديث التي رويت في الخروج من النار أحاديث آحادية، ولا تفيد إن صحت إلا لظن، والمطلوب هنا العلم، فلا تقبل، ومع ذلك فهي معارضة لصرائع القرآن ونصوصه.

وبعد، فلا يستطيع أهل السنة والجماعة تصحح تلك الأحاديث، وغاية ما يقولون في التدليل على صحتها: رواه مسلم أو البخاري أو فلان أو فلان، وصححه فلان أو فلان.

فإذا قالوا ذلك فإننا نقول: تصحح البخاري أو مسلم أو أبي داود أو غيرهم للحديث ليس دليلاً على صحته، بل إنما ذلك دعوى محتاجة إلى بينة.

وليس هناك دليل يبين أن قول أحد من أولئك حجة يلزم العمل بها، وإنما أصطلاح أهل السنة والجماعة على اعتبار أقوال أولئك الأئمة دليلاً وحججاً يجب اتباعها، وليس أصطلاحهم على ذلك مما يعتبر حجة ودليلاً في الإسلام.

فالأدلة الشرعية هي كما عرفت: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وأصطلاح أهل السنة ليس واحداً من تلك الأدلة، فلا يجوز الاعتماد عليه ولا الالتفات إليه، بل الواجب إنكاره؛ لأنه من المنكرات المبتدعة التي لم يأذن بها الله تعالى.

شبهة وجوابها

فإن قيل: قد أذن الله تعالى في الاعتماد على قول المؤمن العدل، وقبوله في شرائع الإسلام، كما ذلك موضح في كتب الأصول.

قلنا: الأمر هو كذلك، غير أن أهل السنة والجماعة غلووا في هذا الباب وأفطروا فيه، فحكموا على ما في الصحيحين، وما صححه الأئمة بالصحة، وأوجبوا على كل مسلم العمل بذلك.

وجعلوا تصحيف أولئك الأئمة بمنزلة الدليل الذي لا يجوز فيه نقاش، ولا يقبل فيه اعتراف أو قدح، لا في المتن ولا في الإسناد.

ولهم كلام في هذا الباب مذكور في مقدمة فتح الباري، وفي كتب مصطلح الحديث، والذي دعاهم إلى ذلك هو المحافظة على المذهب وحياطته، ولو لا ذلك لتفسخ وتفتت وذهبت به الرياح؛ لأن المذهب باطل، مبتدع، خارج عن دين الإسلام، لذلك احتاجوا إلى تحسينه بحصون قوية، فبنوا في وجه فطر العقول، وحالوا بينها وبين خرافاتهم وبدعهم بأن قالوا: إنه لا عبرة بحكم العقول، ولا يجوز الاعتماد عليه في تمييز الحق من الباطل، وتمييز الحسن من القبيح، وتمييز الهدى من الضلال، وتمييز العدل من الظلم... إلخ.

فأهملوا حكم العقل تماماً، وجعلوا إهانة وطرحه من قواعد المذهب وأسسه، وحرموا النقاش حول رجال الصحيحين، وقالوا: إن رجال الصحيحين قد تجاوزوا القنطرة، فلا يسمع فيهم كلام، ولا يقبل فيهم قدح،

وحرموا كذلك نقد أي حديث من أحاديث الصحيحين، وقالوا إنها أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، ومنعوا من ذكر ما شجر بين الصحابة، وحكموا لهم جميعاً بالثقة والعدالة.

وكل ذلك من أجل سد الأبواب والمنافذ في وجه النقد الذي سيقضي على مذهبهم، ويجتثه من جذوره.

قولنا في الأحاديث التي يرويها أهل السنة

والذي نقول به في الأحاديث التي يرويها البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة أهل السنة والجماعة هو: أنه لا ينبغي قبولها برمتها كما يقول أهل السنة، ولا ينبغي ردتها كلها، بل اللازم هو النظر والاجتهاد في كل حديث، وهناك موازين لمعرفة الصحيح وتمييزه:

- ١ - العرض على كتاب الله تعالى، فما وافق كتاب الله تعالى، فهو صحيح، وما لم يوافقه فهو غير صحيح.
- ٢ - العرض على ميزان الفطرة، فما أنكرته فطر العقول، فليس ب صحيح، وهذا الميزان خاص بمعرفة الأحاديث الخرافية.
- ٣ - إذا كثرت طرق الحديث، واشتهرت، فإن النفس تطمئن إلى أن للحديث أصلاً فيحصل الظن بصحته، وربما بلغ الحديث بكثرة أسانيده وطرقه إلى حد التواتر، وبذلك يحصل العلم بصحته وصدقه.
- ٤ - عمل علماء الأمة بالحديث وإن كان أحادياً دليلاً على صحته.
- ٥ - إذا كان الحديث مخالفًا لما عليه أهل البيت عليهما السلام وجب طرحة؛ وذلك لما جاء عن الله تعالى وعن رسوله من تزكيتهم.

الشفاعة

لا خلاف بين المسلمين في ثبوت شفاعة النبي ﷺ في يوم القيمة، وأن المراد بالمقام المحمود الذي وعد الله به نبيه ﷺ، هو الشفاعة المقبولة، وإنما الخلاف في من يستحقها.

فقال أئمتنا علياً وجهمور المعتزلة: إنها خاصة بالمؤمنين التائبين، يرقىهم الله تعالى بها من درجة إلى درجة أعلى، ومن نعيم إلى نعيم أسمى.

أما من يستحق النار فلا حظ له في الشفاعة ولا نصيب، وهو خالد في النار مع الخالدين، ومعذب مع المعذبين.

الرد على من قال: الشفاعة لأهل الكبائر

وقالت المجرة: إن الشفاعة لا تكون إلا لأهل الكبائر ليغفى عنهم ويدخلون الجنة تفضلاً.

وقال بعضهم: شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته يخرجهم الله تعالى بها من النار إلى الجنة.

والجواب عليهم في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرَهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَانَّا مَا أَغْشَيْتُ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» [يونس: ٣٧].

فقوله تعالى: «مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ» نص في نفي الشافع وغيره. وفي قوله تعالى: «لَيْسَ بِأَمَانِيْكُمْ وَلَا أَمَانِيْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيْهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيْتَمَا وَلَا نَصِيرًا» [النساء: ١٢٣].

وهذه الآية نص صريح في نفي أي مدافع وناصر وشافع لأهل السيئات من أمة محمد ﷺ، لأن الخطاب للصحابية وال المسلمين وأهل الكتاب.

وقوله تعالى: «مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ» [غافر: ١٢٦]، و «وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ» [البقرة: ١٢٧].

وقد تستدل المجرة بالاستثناء في قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾** **﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾** [هود] فقالوا: إلا ما شاء ربك من إخراج أهل الكبائر بالشفاعة من النار.

قلنا: الاستثناء قد وقع في حق الذين سعدوا **﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَحْذُوذِ﴾** [هود]، وقد وقع الاتفاق على أن أهل الجنة خالدون فيها أبداً، وأن المراد بالاستثناء في حقهم هو قبل دخول الجنة، وهو وقت وقوفهم في المحرش.

وعلى هذا فيكون المراد بالاستثناء في حق الأشقياء مثل الاستثناء في حق أهل الجنة، والفرق بين التفسيرين تحكم.

الكلام على حديث: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))

قالوا: جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ كحديث: **((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي)).**

قلنا: إذا جاء الحديث بخلاف ما جاء به القرآن فإنه يجب طرحة، ولا يجوز الالتفات إليه، ولا العمل به.

وهذا مع أن راوي الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو من أعداء أمير المؤمنين عليهما السلام المحاربين له مع معاوية، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال في حق علي: **((لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق))** روى ذلك مسلم وغيره.

وقال ﷺ لعلي: **((حربك حربى، وسلمك سلمى))**.

وقال ﷺ في حديث الغدير في حق علي: **((اللهم انصر من نصره، واحذل من خذله...))**.

وقد اتفق الجميع أن علياً عليهما السلام هو الخليفة الراشد، وأن معاوية وأعوانه بغاة، ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة وغيرهم، والباغي مجروح العدالة.

وقد جاء من السنة أحاديث كثيرة تعارض هذا الخبر الذي رواه ابن العاص، من ذلك قوله ﷺ: ((لا يدخل الجنة صاحب مكس، ولا مدمن حمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع رحم، ولا منان)), وقوله ﷺ: ((لا يدخل الجنة بخيل)), والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قالوا: جاءت الأحاديث الكثيرة عن النبي ﷺ بأنَّ من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة.

قلنا: لا إله إلا الله هي كلمة الإخلاص، وعنوان الأعمال الصالحة، فإذا لم تستتبعها الأعمال الصالحة ولم تلتحقها فإنها هي استهزاء ونفاق.

ودليل ذلك قوله تعالى: «وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا تَحْذُوْهُمْ أَوْلِيَاءُ... الْآيَةُ» [المائدة: ٨١].

وقال تعالى: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشَهُدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ رَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُونَ» [المنافقون].

وأما حديث: ((من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق.... الحديث)) فلا ينبغي الالتفات إليه؛ لمعارضته القرآن، قال تعالى: «وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَّا أَخْرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحُقْقِ وَلَا يَرْزُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يُلْقَ أَثْمَامًا» [٦٦] يُضَاعِفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَحْلُمُ فِيهِ مُهَانًا» [٦٦] إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا... الآية» [الفرقان].

ومعارضته لما في الصاحح: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... الحديث)). وبعد، فكلمة الإخلاص التي هي لا إله إلا الله إذا صدرت من قلب قد امتلاه من مهابة الله وخشيتها، والتصديق بوعده ووعيده، وأيقن أن لا ملجأ له من الله إلا إليه؛ فإن لا إله إلا الله تعتبر في هذه الحال دخولاً في حصن الله ومعقل أمنه، ورجوعاً عن عصيانه إلى طاعته، وعلى هذا تفسير الأحاديث التي رويت في هذا الباب، مثل قوله ﷺ: ((لا إله إلا الله حصني، من دخل حصني أمن من عذابي...)) وحديث: ((من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)) ونحوهما.

وحيثئذ فلا إله إلا الله عبارة عن التوبه، وترجمه لها.

ولا بد من حصول ما ذكرنا وإلاً لم تكن لا إله إلا الله نافعة ولا مقبولة، ومن هنا رد الله تعالى شهادة المنافقين بألستهم كما سمعت في الآية السابقة وقال عنهم: **﴿يَقُولُونَ إِنَّا لَسَيِّدُهُمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾** [الفتح: ١١].

فإن قلت: لم خصت كلمة لا إله إلا الله بهذا دون سائر الأذكار.

قلت: لما فيها من الدلالة يوم جاء الله تعالى بالإسلام على ترك الشرك، والدخول في دين الإسلام والتوحيد، فكان الرجل إذا قاها دل قوله لها على رجوعه عن دين المشركين ودخوله في دين المسلمين دلالة صريحة وواضحة، وقد كان المسلمون إذا رأوا من الرجل الداخل في الإسلام بشهادة أن لا إله إلا الله إذا رأوا منه الاستقامة عرفوا أنه صادق في دخوله الإسلام، وإن رأوا منه التفريط في شيء من طاعة الله ورسوله اتهموه بالتفاق، ومن هنا قال الله تعالى في الأعراب: **﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ أَمَّنَا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾** [إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَأُوا وَجَاهُدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥]

وقال سبحانه: **﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾** [الأنفال: ١٥].

تعذيب أطفال المشركين

قالت المجرة: إن الله سبحانه وتعالى سيعذب أطفال المشركين يوم القيمة في نار جهنم بذنب آبائهم.

ولهم على ذلك شبه ذكرها ابن كثير في تفسيره، منها قوله **﴿لَلَّهُمَّ لَا تُعَذِّبْنِي أَنَا وَلَا أَهْلِي وَلَا قَرْبَانِي﴾** خديجة: ((لو شئت لأسمعتك ضياءهم في النار)).

والجواب والله الموفق والمدين: أن الله تعالى قال: **﴿وَلَا تَنْزِرْ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾** [الإسراء: ١٥].

وقال سبحانه: **﴿كُلُّ نَفِيسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً﴾** [المدثر] **﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾** [الكهف]، وفي الحديث المشهور: ((رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يبلغ... الحديث)).

أما الأحاديث التي ذكروها فهي إن صحت أحاديث آحادية، لا تغيد في هذا الباب، لأن المطلوب العلم.

وبعد، فقد اتفق المسلمون جميعاً على أن الله تعالى عدل حكيم، لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجرًا عظيماً، وفي ذلك دليل واضح على أن الله تعالى لا يفعل ما يتنافي مع ذلك، وليس من العدل تعذيب الأطفال بغير ذنب، أو تعذيبهم بذنب آبائهم، ولو جاز ذلك على الله لكان مدح الله تعالى بما تدح به من العدل والحكمة وأنه لا يظلم أحداً تدحه حالياً عن أي معنى، أي أنه يكون مدحه كاذباً، وترويجها خادعاً، تعالى ربنا وتقديس عن ذلك علوًّا كبيراً، **﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾** [النساء] **﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾** [النساء].

غير أن المجرة قد أعمى أبصارهم التقليد الأعمى، فلا يلتفتون لصياغ الآيات وھدیرها، **﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾** [الحج].

في عذاب القبر

قال أئمتنا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ والمعزلة وغيرهم: وعذاب القبر ثابت لأهل النار، ثبت ذلك عن النبي ﷺ، من ذلك قوله ﷺ: ((القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار)).

وحدث: ((... إِنَّمَا لِيَعْذِبُنَّ مَا يَعْذِبُنَّ فِي كَبِيرٍ: أَحَدُهُمْ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَالآخَرُ لَا يَسْتَنِزِهُ مِنَ الْبَوْلِ)).

ومن كلام علي عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: (.... أَقْعَدَ فِي حَفْرَتِهِ نَجِيًّا لِبَهْتَةِ السُّؤَالِ وَعَثْرَةِ الْمَتْهَانِ).

ومما اشتهر عن النبي ﷺ: أنه كان يتغوز من عذاب القبر.

وفي المجموع بسنده عن علي عليه السلام: (عذاب القبر من ثلاثة: من البول والدّين والنّيمّة) وهو في أمالى أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى بِسْنَدٍ صَحِّحٍ، وَفِي أَمَالِى الرَّشِيدَ بِاللَّهِ بِسْنَدٍ صَحِّحٍ عن النبي ﷺ: **يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقُوْلِ الشَّابِتِ** [ابراهيم: ٢٧] قال: ((عند مسألة منكر ونكير في القبر)).

وروى أيضاً مثل ذلك عن علي بن الحسين وأبي جعفر وزيد بن علي عليهما السلام، وروى عن الإمام زيد بن علي في تفسير: **«ضُعْفُ الْمَمَاتِ»** [الإسراء: ٧٥] قال عذاب القبر، وروى أيضاً عن أبي جعفر، وزيد بن علي: العذاب الأدنى عذاب القبر والدابة و... إلخ.

وروى أيضاً عنهم عليهما السلام: **«أَمْتَنَّا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ»** [غافر: ١١] قالوا: إحياءهم في القبور... إلخ.

وروى أيضاً بسنده صحيح عن النبي ﷺ: ((لولا أن تدافنوا للدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمعني)).

وروى أيضاً بسنده صحيح قال: دخل النبي ﷺ بعض حوائط المدينة، فسمع أصوات يهود تعذب عند مغربان الشمس فقال: ((هذه أصوات يهود تعذب في قبورها)) انتهى.

قال في شرح الأصول للقاضي عبد الجبار المعتزلي: وجملة ذلك أنه لا خلاف فيه بين الأمة إلا شيء يحكي عن ضرار بن عمرو وكان من المعتزلة ثم التحق بال مجررة، ولهذا ترى ابن الرواندي يشفع علينا ويقول: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر، ولا يقرؤن به. انتهى.

وقد يقال: قد نشاهد المصلوب على حالة واحدة لا يتغير، وأجساد الموتى في القبور تبلل وتتفتت، ولا يشاهد هناك شيء من آثار عذاب النار.

قلنا: العذاب في الحياة الدنيا إنما هو للأرواح، أما عذاب الأجساد والأرواح فإنما هو في الآخرة، وكذلك النعيم للمؤمنين إنما هو للأرواح، وفي ذلك ما جاء عن النبي ﷺ من أن أرواح المؤمنين في حواصل طير خضر... إلخ.

أما نعيم المأكل والمنكح ولذة ذلك والتمتع به فإنما هو في الآخرة في جنات النعيم، ويidel على ما قلنا قوله تعالى في الشهداء: **﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ﴾** [آل عمران: ١٧١].

ويشهد لما ذكرنا أنا نشاهد الأجساد في القبور هامدة جامدة لا حياة فيها. هذا، ولما كان آخر عهدهنا بالميّت حين دفنه في قبره أضيف العذاب إلى القبر، وكذلك النعيم، وفي الواقع أن العذاب والنعيم للأرواح في سجين أو في علیين. **كيف يقع عذاب الأرواح ونعيمها؟**

فإن قيل: كيف يقع عذاب الأرواح أو نعيمها والعذاب إنما يصح للأجساد؛ لأنها هي التي تحسّس أو تتنعم، أما الأرواح فلا إحساس لها؟
قلنا: يمكن أن العذاب الذي يلحق الأرواح هو من جنس المخاوف والأفزع والضيق وما أشبه ذلك.

وتماماً كما يلحق الروح التي ترى في المنام شيئاً من ذلك، وعلى هذا فتعرض أرواح الجرميين على نار جهنم فتشاهد ما هناك من شديد العذاب وأهوال الجحيم وعذاب الجرميين، وترى ما أعد الله للمجرميين والظالمين، فيدخلها عند ذلك من الخوف والفزع والهشم والغم والضيق، ما لا يعلمه إلا الله.

ويمكن أن يفسر على ذلك قوله تعالى في آل فرعون: **﴿النَّارُ يُعَرَّضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَذْدِخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾** [غافر].
ولا مانع من رجوع الروح إلى القبر لتعذب فيه.

وقد شاهد كثير من الثقات، ورووا لنا عن ما شاهدوا من آثار العذاب، ومن نزوله على القبور، ومن سماع صياح المعذبين.
وعلى الجملة فعذاب القبر مما لا شك فيه ولا خلاف عند أئمتنا علیهم السلام، ولا عند غيرهم، كما سمعت من كلام القاضي عبد الجبار، وإنما الخلاف في كيفيةه. ووقته.

فلا ينبغي لمسلم أن يشكك في حصوله مع هذه الأدلة الواضحة التي هي اتفاق الأمة، وإجماع أئمتنا عليهما، والروايات الصحيحة الثابتة في صاحح أهل السنة، وصاحب أئمتنا عليهما، وكلها متلقة بالقبول والتسليم من غير نكير على طول التاريخ إلى اليوم.

وبمثيل ذلك تقوم الحجة على وجوب الإيمان به والتصديق، بل إن الحجة تقوم بأقل من ذلك.

وفي ظني أن من أنكر عذاب القبر في هذا الزمان لم يطلع على ما ذكرنا من الأدلة، ولو أنه اطلع عليها لم يتجرأ على الإنكار.

في الصُّور

الصور: المذكور في قوله تعالى: «وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ...» [النمل: ٨٧] ونحوه، المراد به صُور الأموات، ينفح فيها الله الروح، ويحييها للحساب والجزاء يوم القيمة.

ذكر ذلك الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم عليهما، وهو المأذوذ من كلام القاسمية، وحكي الإمام المهدي مثل ذلك عن قتادة وأبي عبيدة.

قال الهادي في كلام طويل: والصور جمع الصورة، والعرب تقول: صورة وصورتان وصور، ثم تجمع الصور فيكون جمعها صوراً، فهذا معنى الصور.

والنفح في الصور نفختان:

إحداهما: ينفح الله فيها لإنفائها.

والثانية: ينفح الله فيها لإنحصارها للحساب والجزاء.

قال صاحب الأساس عليهما: وهذا الجمجم نظائر في لغة العرب مثل: **النُّقْبَ** جمع نقبة، والصوف جمع صوفة، والعطب جمع عطبة، والقطن جمع قطنة، والبسر جمع بسرة، ونحو ذلك مما ميز واحده بالباء، وعلى الجملة أن محققى علماء العربية أجمعوا على أن ذلك قياس فيما عدا صنعة البشر.... إلخ.

وقيل: بل الصور المذكور مجاز عن صوت يحدهه الله تعالى لإفراط الخلاائق وإماتتهم وإحيائهم، ذكر ذلك الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام.

واستدل بقوله تعالى: **﴿يَوْمَئِذٍ يَنْبَغُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوْجَ لَهُ﴾** [اطه: ١٠٨] وقوله تعالى: **﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكَرٌ﴾** [القمر: ٦]

وقوله تعالى: **﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ... الْآيَة﴾** [اق: ٤] ونحوها..

قال شارح الأساس: وما ذهب إليه الإمام أحمد بن سليمان محتمل... إلخ.

وقالت الحشوية: بل الصور قرن كهيئة البوقي، قد التقى إسراطيل عليه السلام، لينفخ فيه متى أمر بذلك.

قلنا: لا ثقة بأخبار الحشوية حيث لم يروه غيرهم.

والناقور المذكور في قوله تعالى: **﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾** [فَذَلِكَ يَوْمَ عَسِيرٌ]

١١ [المدثر]، من الكنىيات، والمعنى فإذا حان وقت البعث والنشر، وحلول الوعد فذلك... إلخ.

فالنقر عبارة عن حلول الوقت الموعود به.

وعلى هذا التفسير يمكن تفسير الصور المتقدم ذكره.

والذي يدل على ما ذكرنا من الكنية أن الله تعالى عبر عن ذلك في آيات أخرى فقال **﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾**, **﴿إِذَا جَاءَتِ الطَّامِةُ﴾**, **﴿إِذَا جَاءَتِ الصَّاحَةُ﴾**, **﴿الْقَارِعَةُ﴾** ١٢ **مَا الْقَارِعَةُ... الْآيَة﴾**.

فيكون نقر الناقور هو حصول الواقعة والقيمة والطامة و... إلخ.

ومثل ذلك: **﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾** [المؤمنون: ١١]

فيكون المعنى في هذه الآية هو المعنى في قوله تعالى: **﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامِةُ الْكُبْرَى﴾** ١٣ **يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى﴾** [التازعات] **﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَةُ﴾** ١٤ **يَوْمَ يَغْرُرُ الْمَرءُ مِنْ أَخِيهِ﴾** [عبس: ١٤]

ويحتمل أن المراد بالنفخة الأولى أن يحدث الله تعالى ويخلق صوتاً هائلاً يموت به كل من نفح فيه الروح، والنفخ الثاني عبارة عما ذكرنا من البعث والنشور، وليس هناك صوت.

وإنما قلنا ذلك جرياً على عادة الله وستته، حيث إن الله تعالى إذا أراد أن يستأصل بالموت أمة من الأمم أماتها الصواعق والصيحات، وقد ذكر الله تعالى ذلك في آيات كثيرة.

أما الإحياء فلم تخبر الله تعالى عادة بأن ينفح فيها الأرواح بالأصوات المأهولة والصواعق والصيحات.

القيامة

القيامة: اسم لوقت بعث الناس وإحيائهم وخروجهم من قبورهم، واسم لوقت الحساب والجزاء على الأعمال، في يوم القيمة اسم لوقت حصول تلك الأشياء، وقد سماها الله تعالى في القرآن بأسماء كثيرة، منها: الحاقة، والطامة، والواقعة، والقارعة، والصاخة.

ووجه حسن ذلك هو: حصول العلم القاطع واليقين الذي لا شك فيه بصدق وعد الله ووعيده وجيته وناره، وتماماً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَّ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾٢٨﴿ لِيَئَيْنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلَيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴾٢٩﴿ التَّحْلِيل﴾، فيتبين يوم القيمة للكافرين صدق الرسل فيها جاءوا به، ويظهر فيه عدل الله تعالى فيها يحكم به من العذاب للظالمين والمتكبرين والثواب للمتقين، وهناك تتم الغبطة والسرور للمطاعين، وتعظم الحسرة على الجرميين.

البعث

استدل الباري تعالى على المشركين الذين أنكروا البعث بأدلة:

١- بقياس العلة.

٢- بقياس الأولى.

وقد جاء ذكر هذين الاستدلالين في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿١٧﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةً وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿١٨﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴿١٩﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَقُ الْعَلِيمُ ﴿٢٠﴾...﴾ إلى آخر السورة [يس].

فقياس العلة في قوله: ﴿يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةً﴾، وقياس الأولى في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ... الآية﴾.

وقد تضمنت هذه الآية دليلاً آخر في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾، فال قادر على ذلك قادر على أن يجعل في العظام البالية حياة.

وقد ملأ الله تعالى كتابه الكريم من الاحتجاج على البعث وإحياء الموتى بالقياس على إحياء الأرض بالمطر، ولاسيما في السور التي نزلت بمكة.

فإن قلت: ذلك دليل على إمكانه، وليس فيه دليل على حتمية وقوعه.

قلنا: ما ذكرنا هو دليل على إمكان وقوعه، وفيه الرد على المشركين في استنكار وقوعه، وأنه ليس ببعيد على قدرة الله.

أما دليل حتمية وقوعه فذلك هو الخبر الصادق الذي جاء في القرآن، وأخبر به الرسول ﷺ.

وقد دلَّ الدليل القاطع أن القرآن حق، وأن النبي ﷺ صادق فيما أخبر به عن ربه، وذلك هو ظهور المعجزات المصدقة للنبي ﷺ.

هذا، وقد تتمكن بعض العقول السليمة من الوصول بمفردها إلى الإيمان باليوم الآخر، وقد روي عن بعض العرب أنهم كانوا يقولون:

إنه لا بد من دار بعد هذه الدار، يجازى فيها المحسن على إحسانه، والمسيء على إساءته، منهم قس بن ساعدة، ومنهم الزبير بن عبد المطلب، وغيرهما كثير.

وبعد، فإن العقل يحتم على صاحبه دفع الضرر المحتمل، فإذا كان الخبر باليوم الآخر قد اشتهر عن الأنبياء والرسل، وجاءت به الكتب، ودانت به أمم بعد أمم.

فإن احتمال وقوعه عند العقل سيفيد ويقوى بلا شك، وحينئذ فإن العقل سيحتم على صاحبه أن يدفع الضرر المحتمل الذي سيجيء به اليوم الآخر.

وهذه حجة عقلية يدركها العقل، وقد احتاج الله تعالى بمثلها على المشركين في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهَدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَّنَ وَاسْتَكْبَرُتُمْ...﴾ [الآية ١٠] [الحقاف: ١٠].

وعن مثل هذه الحجة يقول الشاعر الحكيم:

قال المعلم والطبيب كلاماً لا يبعث الأموات قلت إليكما إن كان قولكما فليس بضائري أو كان قولي فالوبيال عليكما

فائدة لطيفة في التعبير عن حدوث البعث بالظن

هذا، ولعل السرّ -والله أعلم- في التعبير بالظن في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَّتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِهِ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحافر: ٦].

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظْنُنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٦] وما أشبه ذلك، هو أن الظن بيوم الحساب فضلاً عن العلم يستدعي كل الاهتمام والاستعداد لدفع مخاوفه المأثنة.

وقد استدل الله تعالى على حتمية وقوع يوم الحساب بأن الحكمة تقتضي ذلك

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا حَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنفال: ١٥] فَتَعَالَى اللهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ...﴾ [المؤمنون: ١٥].

وتفصيل ذلك هو أن الله تعالى خلق المخلوقات في هذه الحياة الدنيا على وفق الحكمة وغاية الإتقان والإبداع: من السموات والأرض وما فيها.

والإنسان أكرم مخلوقات الله تعالى في الأرض وأشرفها، فضله تعالى بالعقل والتمييز والمنطق والفهم والعلم وتهاماً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيَّبَاتِ وَقَضَلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء].

ثم خلق سبحانه وتعالى بين عباده، وبين فعل ما يريدون، فيتظلمون ويقاتلون و... إلخ، ثم إنه سبحانه وتعالى يتوفاهم بعد أعمار قدرها بينهم ليست بطويلة.

وعلى هذا بنى أمر العباد، يموت جيل ثم يأتي جيل آخر، يتناسلون ويتکاثرون و... إلخ، وقد ثبت بما نرى من بداع المخلوقات وغرائبها وعظيم الحكمة فيها أن الله تعالى علیم حكيم، ليس كمثله شيء، و... إلخ.

فيجب طرداً للحكمة أن يكون ذلك لحكمة وغرض عظيم، وإنما كان تلاعباً وعبثاً، وانتقضت حكمة الحكيم العليم، وقد ذكر الله تعالى هذه الحجة وكررها في كتابه الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسِبُ الْأَنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًىٰ أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِّيْ تُمْيَىٰ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَىٰ فَجَعَلَ مِنْهُ الرَّوْجَيْنَ الدَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيمة].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَأَعْيَنَ خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾ [الدخان].

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظُلْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [اص].

وقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُحْتَلِفُونَ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا وَالْمِحَابَلَ أَوْتَادًا وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلْنَا نُوْمَكُمْ سُبَاتًا وَجَعَلْنَا

اللَّيْلَ لِتَاسًاٖ ١٦ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًاٖ ١٧ وَبَيْنَنَا فَوْقُكُمْ سَبْعًاٖ شِدَادًاٖ ١٨ وَجَعَلْنَا سِرَاجًاٖ وَهَاجًاٖ ١٩ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصَرَاتِ مَاءً شَجَاجًاٖ ٢٠ لِنُخْرِجَ بِهِ حَبَّاٖ وَنَبَاتًاٖ ٢١ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًاٖ ٢٢ [النبا]، ثُمَّ قَالَ سَبَحَنَهُ وَتَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًاٖ ٢٣ يَوْمٌ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْواجًاٖ ٢٤...».

فجعل سبحانه ما تقدم من قوله: «الَّمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ...» إلخ. دليلاً على يوم الفصل، وما ذلك إلا لما ذكرنا من طرد الحكمة التي تقضي بحتمية البعث والفصل، وفي القرآن الكريم من أمثال ذلك كثير، والغرض هنا هو الإشارة.

بعث الناس عراة

قيل: يبعث الناس ويخشرون حفاة عراة، وهذا القول ليس ب صحيح، والصحيح أنهم يبعثون في أكفانهم، ذكر ذلك الإمام المرتضى بن الهادي عليهما السلام، والإمام القاسم بن علي العياني عليهما السلام، وغيرهما من أئمتنا، ومما استدلوا به ما روي عن النبي ﷺ: (إن الميت ليبعث في ثيابه التي يموت فيها).

وللإمام الهادي عليهما السلام طويلاً كلام طويلاً استنكر فيه على من يقول: إن الناس يخشرون حفاة عراة، وفيه: إن ذلك من القبائح التي لا يجوز أن يفعلها الله تعالى، هذا معنى كلامه عليهما السلام.

بعث كل ذي روح

ويبعث الله تعالى كل من نفخ فيه الروح من جميع الحيوانات، لقوله تعالى: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمُّ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ٢٥» [الأنعام].

وتعاد أجزاء الحي كاملاً من غير نقص شيء منه، روى المرتضى بن الهادي [بسند] عن أبيه عن آبائه عن علي عليهما السلام أنه قال: (يحشر الله أولياءه يوم القيمة في أكمل ما كانوا عليه في دنياهم، وفي سن أربعين سنة، ثم يوصلهم الله سبحانه إلى ما أعد لهم من ثوابه وجزيل عطائه).

ولا دليل على إعادة الفضلات، كالسمن الزائد على قدر الحاجة، وكاليد الزائد، والإصبع الزائد، وفضلات الأظفار، وفضلات الشعر.

والحكمة في بعث غير المكلفين من نفح فيه الروح هي أن يوفيهم الله تعالى الأعواض التي استحقتها بها ناهما من الآلام في الدنيا، إما من بعضها البعض، أو من الآدميين: كالذبح والحمل عليها والحرث، ونحو ذلك وإنما من الله تعالى، فيوفيهما سبحانه أعواض ذلك في الدار الآخرة.

وقد قيل: إن الله تعالى سيناصف بينها حتى بين القراء والجماء، وهذا القول مما لا ينبغي الالتفات إليه؛ وذلك لأنها ليست من أهل العقول ولا من أهل التكليف، ألا ترى أن الله تعالى رفع القلم عن الصبي والمجنون لعدم العقل، ومعنى رفع القلم هو رفع المؤاخذة.

الحساب

الحساب من أحوال القيمة، وقد ذكره الله تعالى في كثير من الآيات، كقوله في المؤمن: **﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾** [الانشقاق].

غير أن محاسبة الله تعالى للخلائق يومند لا تكون كمحاسبة أحدنا لصاحبه في الدنيا، ودليل ذلك قوله تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾** [آل عمران: ١٩٩] ونحوه، وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل: كيف يحاسب الله تعالى الخلق في وقت واحد؟ فقال عليه السلام: (كما يرزقهم في وقت واحد).

فإن قلت: ما فائدة الحساب والمعلوم أن المؤمن تبشره الملائكة عند الموت بالجنة وبالنجاة من النار، وتطمئنه لئلا يخاف ولا يحزن، وال مجرم تبشره الملائكة عند الموت بمصيره المشؤوم في سخط الله وعذابه؟

قلنا: فائدة الحساب مع علم كل مكلف بما يصير إليه من النعيم أو العذاب الأليم إظهار العدل في حق المجرمين، وإظهار فضل الله وسعة رحمته في حق المؤمنين، مع ما يتبع ذلك من الفضائح على رؤوس الأشهاد، وزيادة الحسرة والغم والندم

والخزي ونحو ذلك في حق الظالمين، حتى يقول الظالم حينئذ: (أرحي يا رب ولو إلى النار) من شدة الفضائح.

ومن زيادة الغبطة والسرور في حق المؤمنين حين يرون ما يلحق بال مجرمين من الخزي والحسنة والفضائح، وما يرون من صدق وعد الله سبحانه وعده في حكمه وإنصافه بين عباده، ونحو ذلك.

الميزان

المراد بالميزان المذكور في نحو قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلْتُ مَوَازِينُهُ﴾** [القلعة: ٦] أن أمر الحساب مبني على غاية العدل والإنصاف، لا أن هناك ميزاناً توزن فيه الأفعال.

وقال بعض المتكلمين: بل المراد الميزان المعروف على حقيقته، وله عمود ولسان وكفтан.

قلنا: الأفعال لا توزن؛ إذ هي أعراض معدومة، لا تقوم بنفسها، وقد قال تعالى: **﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحُقُّ﴾** [الأعراف: ٨] فأخبر تعالى أن الوزن هو الحق، أي: إقامة العدل والإنصاف، وقال سبحانه: **﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾** [الأنبياء: ٤٧] فأخبر أن الموازين هي القسط، والقسط هو العدل.

قلت: يمكن أن يجعل الله تعالى في يوم القيمة لحساب المكلفين لإظهار عدله آلات من قدرته تظهر عليها - بصورة مكشوفة محسوسة - مقادير الأفعال ومقادير النيات والإخلاص والتقوى، حتى يتبين لكل مكلف من مجرمين وغيرهم أن ما يلحقهم من مقادير العذاب من الغاية في العدل، وعلى ذلك يمكن أن يفسر قوله تعالى: **﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۚ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۚ﴾** [الزلزلة: ١] وقوله تعالى: **﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ۚ﴾** [الطلاق: ١] ونحو ذلك في القرآن مما أخبر الله تعالى أنه سيظهر يوم الحساب وينكشف.

أما الميزان الذي يروونه عن ابن عباس: أنه قال في صفتة: دون العمود ما بين

الشرق والمغرب، وكفة الميزان كأطباق الدنيا، فيبعد صحتها، وذلك أن أرض المحسن هي هذه الأرض التي نعيش عليها اليوم، فإذا كانت كفة الميزان مثلها فأين ستحشر الخلائق، وهذا مع أنها رواية غير موثق بها، مع مخالفتها لما تقتضيه حكمة الله وسنته، فقد قال الله تعالى في ذكر حكمته وسنته في خلق مخلوقاته: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر] ﴿وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى﴾ [الإنسان] ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان] ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونِ﴾ [الحجر]. ﴿وَمَا نُزَّلْهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر] ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات]. إلى غير ذلك من الآيات التي تتحدث عن سنة الله وحكمته في خلق ما يخلق.

الصحف

قال تعالى: ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشَرَتْ﴾ [التكوير] يمكن تفسير ذلك بتفسيرين:

١- أن يكون ذلك من قبيل الكنيات، وعلى هذا فهو عبارة عن علم المكلف بكل ما عمل من صغير وكبير، ويمكن الاحتجاج على ذلك، بأنه لا يحتاج إلى التسجيل إلا الذي ينسى وهو المخلوق، أما الخالق سبحانه فلا يضل ولا ينسى. فإن قيل: إن المكلف قد ينسى والصحف تذكره.

قلنا: يخلق الله تعالى له التذكر، فيذكر كل ما عمل، فإن جحد كما كان في الدنيا، شهد عليه سمعه وبصره وجلده ويداه ورجلاه.

٢- أن يكون نشر الصحف حقيقة، ولا مانع من إجرائها على حقيقتها، وبإمكان أهل هذا القول أن يقولوا: لا وجه للعدول عن الظاهر مع إمكانه. ووجه الحكمة في ذلك هي: اللطف للمكلفين في الدنيا، فإنهم إذا علموا أن عليهم حافظين من الملائكة الكرام، يكتبون عليهم كل صغير، وكل كبير، وأن الكلام والأعمال في صحف، وأنها ستنشر يوم القيمة، ويحاسبهم الله تعالى عليها، فإن ذلك سيدعوهم إلى ترك صغائر السيئات وكبائرها، ويدعوهم إلى اكتساب الأعمال الصالحة صغائرها وكبائرها.

الصراط

ذكر الصراط في عدة مواضع في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الانعام: ١٥٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَا هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]. ونحو ذلك، والمراد به دين الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ولا خلاف في ذلك.

قال بعض المتكلمين: والصراط في الآخرة جسر على جهنم يمر عليه أهل الجنة وأهل النار، فيسلم أهل الجنة، ويتهافت في النار أهل النار، وهو أدق من الشعرة وأحد من السيف، ورووا في ذلك حديثاً عن أبي هريرة وفيه: عليه كاللليب وحسك، والناس يمرون عليه، منهم كالبرق، والريح.... إلخ
قلنا: الذي جاء في أحوال الحساب وكيفية الدخول إلى الجنة والنار في كتاب الله العزيز هو غير ما ذكرتم.

قال تعالى في ذكر أهل النار: ﴿يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَى نَارٍ جَهَنَّمَ دَعَّ﴾ [الطور: ١٣].
والدُّعَّ هو الدفع العنيف فيدفعهم خزنة النار إلى النار دفعاً عنيفاً على وجوههم، وزجاً في أقفيتهم من غير جسر يتهافتون من فوقه.
وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ رُمَاراً.... إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الزمر: ٧٢ - ٧١].
وقال سبحانه: ﴿يَوْمَ نَخْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفَدَاءً﴾ [٨٩] وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدَاءً [٩٠] [مريم]، وهذا نص صريح في أنهم لم يمشوا على جسر فوقها.
وحيئذ ففيجب رد رواية أبي هريرة، لعارضتها نصوص القرآن ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [٦٧] [النساء].

وهذا مع أنها رواية آحادية لا تفيد إن تكاملت شروط الصحة إلا الظن،
والقرآن يفيد العلم والقطع.

وقد قال سبحانه: ﴿فَبَشَّرْ عِبَادِ ﷺ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارْدُهَا...﴾ [مريم: ٧١]، وليس ورودها إلا المرور على الجسر المذكور.

قلنا: الورود الحضور والقرب، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدِينَ﴾ [القصص: ٢٣] أي: حضر ماء مدين، ويكون حضور المؤمنين والقرب منها بغير خوف ولا حزن، لقوله تعالى: ﴿لَا يَخْرُنُهُمُ الْفَرَزُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، ﴿وَهُمْ مِنْ فَزِعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩].

إنطاق الجوارح

وأيضاً من أحوال القيامة: إنطاق الجوارح: قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهَدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ...﴾ [فصلت: ٢٠].

قد يكون ذلك حقيقة، ولا مانع منه؛ لأن الله على كل شيء قادر، وقد يكون ذلك بعرض الصورة التي كانت في الدنيا، كما تعرض الصور اليوم على شاشة التلفزيون.

خلق الجنة والنار

قال المادي عليه السلام وأبو هاشم وأكثر المعتزلة: والجنة والنار لم يخلقها الله تعالى، وإنما يخلقها الله تعالى يوم القيمة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أُكْلُهَا دَائِمٌ وَظَلَّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] ولا بد من فناء كل شيء، فلو كانتا قد خلقتا لوجب أن تفنيا، وحيثئذ يكون خلقهما وإنفاؤهما عبثاً.

وذكر مثل ذلك الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام: فإنه قال: لأنه لا يعد الشيء ويدخره إلى وقت طويل إلا من يعجز عن إبداعه وقت الحاجة إليه، والله تعالى لا يعجزه شيء.

قال: وإذا كانت قد خلقت لم تكن إلا في السماء أو في الأرض، وإذا كانت قد خلقت في السماء فكيف تبدل السماء وتبقى الجنة التي فيها وما فيها من الحور والولدان. انتهى.

هذا، ومن المتكلمين من يقول: إن الجنة قد خلقت.

قال الإمام القاسم بن إبراهيم وقد سئل عن آدم حيث أسكنه الله الجنة ما كانت الجنة مخلوقة أو لا؟ فقال عليه السلام: الجنة مخلوقة في غير سماء ولا أرض، وقد أسكن الله آدم وزوجته الجنة وأخرجهما منها بعصيابهما. انتهى
ويشهد لما قاله الإمام القاسم قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ رَأَهُ نَزَلَةً أُخْرَى ﴾** ٣١ عند سدّرة المُنْتَهَى **﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ﴾** ٣٥ **﴿النَّجْمُ﴾**.

ويمكن الجواب عليهم بأن تلك الجنة جنة تأوي إليها أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم والشهداء والمؤمنين في بقية أيام الدنيا، لا جنة الخلد التي وعد المتقون، وإنما قلنا ذلك من أجل الجمع بين الأدلة المثبتة والنافية.
وقال المرتضى بن الهادي وغيره: لا قطع بأنها قد خلقت، ولا بأنها لم تخلق.

قال الإمام القاسم بن محمد عليهما السلام: قلت وهو الحق... إلخ.
الحوض

جاءت أخبار كثيرة تتحدث عن حوض النبي ﷺ، من ذلك: ((حوضي ما بين مكة إلى إيله، له ميزابان من الجنة... إلى قوله: شرابه أشدّ بياضاً من اللبن، وأحلٍ من العسل، وأطيب ريحًا من المسك... الحديث)).

ومن ذلك ((حوضي كما بين المدينة وصنعاء)), ومن ذلك حديث الرايات الثالث وفي آخره: ((ثم أسلقهم من حوضي فيصدرون رواة)).
الكوثر

الكوثر: اسم للخير الكثير، وإنما قيل كوثراً من الكثرة، كما قيل غفران من المغفرة، وعلى هذا فقوله تعالى: **﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾** تفسيره إننا أعطيناكَ الخير الكثير من الذكر الحسن، والشرف العظيم، والذرية المباركة، وإلى آخر خير الدنيا، وأعطيناكَ الخير الكثير في الآخرة من الوسيلة، والمقام المحمود، والرفعة العظيمة على جميع الأنبياء والمرسلين و... إلخ.

كما يطلق الكوثر على نهر في الجنة، خص الله تعالى به نبينا محمدًا ﷺ، ذكر ذلك الإمام الحسين بن القاسم العياني عليه السلام.

الزوجة

الزوجة المؤمنة تكون في الآخرة لزوجها المؤمن؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه سأله رجل عن زوجة المؤمن هل تكون له زوجة في الجنة إذا كانت مؤمنة؟ فقال ﷺ: ((نعم، يجمع الله بين أهل البيت إذا كانوا مؤمنين في دار ثواب المتقين)), ذكره الهمadi عليه السلام.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ((المرأة لآخر أزواجهها)).

وقال الإمام القاسم بن علي العياني في جواب سؤال حول ذلك: اعلم أن الله تبارك وتعالى لم يفصل لنا ذلك، إنما وعد الله المتقين الجنة، ووعده الحق، إلا أنني أقول: إن الخيار في ذلك إلى الرجال والنساء بعد كونهم في دار الخلد، فمن اختار منهم شيئاً أوصله الله إليه، وتفضل به عليه، كما وعده؛ إذ يقول عز وجل: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَدُّ الْأَعْيُنُ...﴾ [الزخرف: ١٧١... إلخ].

جنة آدم

قال الإمام الهمadi عليه السلام: وجنة آدم عليه السلام التي أخرجها الله منها كانت في الأرض، لقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ حَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ولا دليل على إطلاعه إلى السماء.

وقيل: بل كانت في السماء، لقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ [البقرة: ٣٦] بعد أكلهما من الشجرة.

قلنا: لا دليل في ذلك لأنّه كقوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿اَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] ويقال: هبطنا اليمن، وهبطنا الحجاز.

الإيمان بالقدر

المجبرة على اختلاف مذاهبهم مطبقون على أن الله تعالى وحده هو الذي تولى خلق أفعال العباد الطاعات منها والمعاصي، فما من حركة ولا سكون، ولا طاعة ولا عصيان، ولا ظلم ولا طغيان، ولا فساد ولا عدوان، إلا والله تعالى هو الذي

خلقه، وأوجده، وأراده وشاءه، وأن العبد بريءٌ من ذلك، ليس له في حدوثه وخلقه فعل ولا إرادة ولا مشيئة، وعلى ذلك فسروا قوله تعالى: **﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾** [القمر]... وما جاء في الحديث: ((...أن يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأن يؤمن بالقدر خيره وشره من الله...)). فجعلوا القدر الذي فسروه بما ذكرنا أحد أصول الإيمان وأحد أركانه، فمن لم يعتقد ذلك الاعتقاد، فليس بمؤمن عندهم، وجزاؤه القتل كالمرتد، ومن قتل من المشاهير على ذلك في التاريخ الجعد بن درهم، قتله أحد ولاته بني أمية على العراق، في يوم عيد الأضحى، بعد خطبة العيد، قال ذلك الوالي في آخر الخطبة: من كان عنده فضل فليوضح، فإني مضح بالجعد بن درهم، فنزل وذبحه تحت المنبر.

وُسمى المجبرة من لم يعتقد مثل عقيدتهم (قدريًا).

ونحن نقول: الإيمان بالقدر واجب، لأنه جاء في القرآن، والإيمان بكل ما جاء فيه واجب، وكذلك يجب الإيمان بما صح وثبت عن النبي ﷺ، قال تعالى: **﴿وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى﴾** [الإعلى]، **﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾** [القمر]، **﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾** [الفرقان]، **﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ﴾** [المومنون: ١٨]

﴿إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [المرسلات]، **﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾** [الأنعام: ١٥]

إلى غير ذلك من الآيات التي جاء فيها ذكر القدر والتقدير ومشتقاتها.

غير أن المجبرة ضلت في تفسير القدر ضلالاً بعيداً، والتفسير الواضح للقدر في قوله تعالى: **﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾** [الفرقان]

هو أن الله تعالى قدر خلق المخلوقات تقديراً على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة، فقدر مقادير الأعضاء في الإنسان من حيث الكبر والصغر والصلابة والرطوبة والعدد، ومكان كل عضو، على حسب ما تدعو إليه المصلحة وال الحاجة.

والذي ينظر بعين البصيرة في الآيات التي جاء فيها ذكر القدر والتقدير ومشتقاتها يعلم صحة ما ذكرنا.

تنوع القدر والتقدير

ينقسم ذلك إلى قسمين:

تقدير ظاهر: وذلك فيما نشاهده من خلق الإنسان والحيوان والشمس، وذلك في تقدير حجمها، وقربها وبعدها من الأرض، وحرارتها، ومنازلها، وشروقها، وغروبها، و... إلخ وفيما أشبه ذلك.

تقدير خفي: وذلك فيما يصيب الإنسان في بدنـه ومالـه وأهـله وولـده من الأمـراض والعاـهـات والنـقص والـغـوت.

فتقدير الأرزاق على الناس قد كان لما ذكره الله تعالى من الحكمة والمصلحة في قوله عز ذكره: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزَّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ حَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى].

وفيما قص الله تبارك وتعالى من قصة الغلام الذي قتله الخضر في قوله تعالى: ﴿فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلُوهُ قَالَ أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف].

وفي قول الخضر بعد ذلك لموسى عليهما السلام كما حكاه الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَواهُ مُؤْمِنَيْنَ فَخَسِيْنَا أَنْ يُرْهِقُهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبِّهِمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف].

وفي ذلك من الحكم:

١ - سيتعرض أبوا الغلام للثواب العظيم الذي وعده الله الصابرين على فقدانها لابنها وفلذة أكبادها، وسيتضاعف الحزن عليهما بقتله وبسبب عدم العلم بقاتلـهـ، وسيـنـالـونـ بالصـبرـ عـلـىـ هـذـاـ الـبـلـاءـ الـعـظـيمـ ماـ لـاـ يـقـدـرـ قـدـرـهـ،ـ وـتـهـاماـ كماـ قـالـ سـبـحـانـهـ: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آلـ الزـمـرـ: ١٠].

وقال سـبـحـانـهـ: ﴿.. وَكَسَرَ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [آلـ بـقـرـةـ: ١٥٧].

الـمـهـتـدـونـ

٢- في قتل الغلام ما حکاہ اللہ تعالیٰ من سلامۃ الأبوین من الدخول في الكفر والطغيان.

٣- في ذلك سلامۃ الطفل من الدخول في الكفر والطغيان وذلك بموته صغيراً.

٤- بصیر الأبوین على ما أصاہبها من قتل ولدھما يستحقان الثواب العاجل وتعویضھما ببدل هو خیر منه زکاة وأقرب رحمة.

وجوب الإيمان والتصديق بحكمة الله في المقادير

إذا عرفت ذلك؛ فاعلم أنه يجب الإيمان والتصديق بأن الله تعالى حکماً بالغة ومصالح عظيمة في كل ما تجري به المقادير من خير كسعة الأرزاق، وكثرة الأمطار، ورخص الأسعار، وصحة الأبدان، وكثرة الأولاد، وما أشبه ذلك، وكل ما تجري به المقادير من شر كالأمراض والأسقام والموت والفقر والجدب و... إلخ.

نعم، اسم الشر هنا إنما هو على حسب الظاهر، وإلا فالواقع أنه خير وحكم ومصالح عائدۃ إلى الناس، غير أنها خفیة، كما سبق في قصة الغلام.

فهذا الذي ذكرنا وشرحنا هو القدر الذي أراده الله تعالى ورسوله ﷺ، لا ما تذكره المجرة القدرية.

ومما يؤيد ما ذكرنا ويبطل قول المجرة القدرية: أن الله تعالى تمدح بذكر القدرة ومدح نفسه بذلك، وهو تعالى حکیم علیم لا يتمدح إلا بما فيه مدح وثناء وحسن، وفعل القبائح مما يذم به صاحبه، ولا يصح التمدح به.

وبعد، فإن الله تعالى قال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان] فعطف بالفاء القدر على الخلق، وفي ذلك دليل على صحة ما نقول وبطحان قول المجرة، وذلك من حيث أن الآية تفید أن التقدير إنما حصل بعد الخلق، والمجرة تقول: إن القدر متقدم على الخلق، ولا مخرج لهم من هذا الدليل الواضح، ولا جواب لهم عليه، اللهم إلا التعصب وتقليد السلف.

وأيضاً فإننا نناقشهم في قوله تعالى: **﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ﴾** [القرآن: ٤٩] الباء في قوله تعالى: بقدر.

إما أن تكون للاستعانة كالباء في كتبت بالقلم، وقطعت العود بالفأس، وعلى ذلك فيكون القدر آلة يستعين بها الخالق جل وعلا على خلق ما يريده.

وهذا المعنى لا يقوله أحد من علماء المسلمين فيما نعلم **﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾** [آل عمران: ٤٩] إيسا، ولفظ كن في هذه الآية إنها هو كنایة عن سرعة التكوين، وإنما لفظ ولا أمر، وقد قال قوم من المتكلمين: إن الله تعالى يخلق المخلوقات بلفظ كن، وهذا المذهب ناتج عن غباؤه شديدة بأسرار لغة العرب.

وإما أن تكون الباء للمصاحبة كالباء في **﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾** [المؤمنون: ٢٠] أي: مصاحبة للدهن، وهذا المعنى هو الذي نقوله وندعوه، فإن الله تعالى خلق كل شيء على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة وال الحاجة.

ولا تتحمل الباء شيئاً من المعاني للباء في اللغة سوى هذين الاحتمالين اللذين ذكرناهما في هذه الآية.

خاتمة

وقوع الاختلاف في الدين

اعلم أنه قد كثر الاختلاف في الدين وتفرقت المذاهب، وليس الكل بمصيبة، وذلك أن المعلوم أن النبي ﷺ لم يأت إلا بشريعة واحدة، ودين واحد، وعقيدة واحدة، وليس السلام من الهالك والخسارة إلا لمن أصاب الحق الذي جاء به النبي ﷺ، وسلك الطريق المستقيم.

وقد قال النبي ﷺ في الحديث المشهور: ((ستفترق أمتي إلى ثلث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا فرقة....)) وكل فرقة من جميع فرق الأمة تدعى أنها الناجية، وأن ما سواها من الفرق ضال هالك.

لا تثبت صحة أي مذهب بالدعوى فقط

إذا عرفت هذا فاعلم أن صحة أي مذهب من مذاهب تلك الفرق المختلفة لا يثبت بالدعوى، بل لا بد من دليل قاطع وبرهان ساطع، يدل على صحة الدعوى، وقد قال تعالى: **﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** [البقرة: ١١١]. والدليل المقبول في هذا الباب لا يكون إلا آية حكمة واضحة المعنى، أو حديثاً عن النبي ﷺ، تجمع الأمة على صحته، ولا يقبل في هذا الباب ما لا يكون كذلك، ولا تقوم به حجة.

وقد أوضحنا فيما سبق الأدلة على صحة مذهب أهل البيت ع، الذي يتمثل في مذهب الزيدية على سبيل التفصيل لكل مسألة مسألة، توضيحاً منطقياً، تقاد له فطر العقول، و تستسلم له و تذعن، بحيث لا يبقى لها بعد النظر فيما هنالك أي ارتياح أو شك، و نعني بذلك الفطر السليمة التي لم تعم أبصارها ظلمات التقليد والأهواء، و غشاوات الشقاء، أما من كان كذلك فلا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم، **﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمُؤْمِنُ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ..﴾** [الانعام: ٣٦]. **﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمُؤْمِنَ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾** [النمل]. **﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَلُ الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾** [الحج].

وفي هذه الخاتمة نذكر الأدلة على سبيل الجملة على صحة مذهب أهل البيت ع، وأنهم الفرقة الناجية، وأن ما سواهم من الفرق ضال هالك، فنقول وبالله التوفيق:

الاختبار للمكالفين سنة الله في خلقه

اعلم أن الله سبحانه و تعالى: اقتضت حكمته و جرت سنته بأن يختبر عباده، و يبتليهم بأنواع من التكاليف الشاقة على النفس والتي فيها زيادة على غيرها من التكاليف نوع شدة و شيء من الثقل، ومن ذلك ما ذكره الله تعالى من الأمر للملائكة بالسجود لآدم، فسجدوا إلا إبليس أبي و استكبر.

ومن ذلك ما ذكره الله تعالى عن جيش طالوت في قوله تعالى: **﴿قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيْكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرَبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَّ فَغُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ... الْآيَة﴾** [البقرة: ٢٤٩].

ومن ذلك ما ذكره الله عن أصحاب القرية: **﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيَاتَهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْتُوْنَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوْهُمْ... الْآيَة﴾** [الأعراف: ١٦٣]. وأمثال ذلك في القرآن كثير..

اختبار أمة محمد بأهل بيته

وابتلوا الله تعالى أمة محمد ﷺ وأختبرهم بأهل بيته عليهما السلام، فأمرهم بمودتهم، وبالصلاه عليهم في كل صلاه، وفضلهم الله تعالى على سائر الناس، وشرفهم، ورفع قدرهم وذكرهم، وقرن ذكرهم بذكر نبيه ﷺ، وبالقرآن وجعلهم خلفاء رسوله، والبلغين بعده، وجعلهم أهل الحق والهدى، وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا.. وإلى آخر ما طفت به آيات القرآن وسنة الرسول ﷺ، فاشتد هذا التكليف، وعظمت به البلوى، وكبر على النفوس، فهلك بسببه أكثر الأمة إلا من امتحن الله قلبه للإيمان.

وكان ما كان مما أخبر به الرسول ﷺ في حديث الصحيحين الذي يقول فيه ﷺ: ((فيؤخذ بهم ذات الشهال، فأقول أصحابي أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعده، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى، فأقول سحقاً سحقاً)).

وفي آخر في الصحيحين: ((فلا أراه ينجو منهم إلا مثل همل النعم)).

تكرار الرسول ﷺ لبيان حق أهل بيته (ع) لتنتمي الحجۃ

وقد كان الرسول ﷺ أكثر من بيان ما كلف الله تعالى به الأمة في أهل بيته، وصرف لهم الأدلة وكررها **﴿إِيَّهُمْ أَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** [الأنفال: ٥٥].

وَقَامَتْ بِذَلِكَ عَلَى الْخَلْقِ الْحَجَةَ، وَفَشَّتْ فِي النَّاسِ وَاشْتَهَرَتْ وَاسْتَبَانَتْ، حَتَّى اضْطَرَّ خُصُومُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَعْدَاؤُهُمْ إِلَى رِوَايَتِهَا وَالْحُكْمِ بِصَحِّهَا، فَرُوِيَ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ هُمُ الْعُدُوُّ التَّارِيْخِيُّ وَالْخُصُمُ الْأَلَدُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمَا وَالْعُدُوُّ الْأَصْلِيُّ الْكَبِيرُ الَّذِي لَهُ كِيَانٌ عَظِيمٌ وَأَتَبَاعٌ كَثِيرُونَ، فَإِنَّهُمْ رَوُوا حَدِيثَ الْقَلَيْنِ بِأَسَانِيدٍ مُخْتَلِفَةٍ وَطُرُقٍ كَثِيرَةٍ بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتِرِ، بِحِيثُ لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْ ذِكْرِهِ كِتَابٌ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَدَرَةِ عَنْهُمْ.

وَرَوُوا حَدِيثَ الْمَنْزَلَةِ، وَحَدِيثَ الْغَدَيرِ، وَحَدِيثَ الرَّاِيَةِ يَوْمَ خَيْرِ الْعَالَمِ، وَحَدِيثَ الْكَسَاءِ، وَحَدِيثَ آيَةِ التَّطْهِيرِ، وَحَدِيثَ آيَةِ الْمُوْدَةِ، وَحَدِيثَ السَّفِينَةِ، وَحَدِيثَ النَّجْوَمِ، وَحَدِيثَ قَدْمَوْهُمْ، وَحَدِيثَ حُبِّ إِيمَانِهِمْ وَحَدِيثَ حُبِّ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا لَا يَكَادُ يَحْصِي مَا رَوَاهُ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَحَكَمُوا بِصَحِّهِ، لِذَلِكَ لَمْ يَنْقُصِ الْأُمَّةُ الْجَهْلُ وَعَدَمُ الْأَدَلَةِ، وَالَّذِي يَنْقُصُهَا هُوَ التَّوَاضُعُ لِأَوْامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْتَّسْلِيمُ لِأَمْرِهِ وَالتَّذَلُّلُ وَالْأَنْقِيَادُ، فَإِنَّهُ لَا بُدُّ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَحْصُلِ الطَّاعَةُ لِلَّهِ وَالْاسْتِجَابَةُ، وَلَا مِرْأَةٌ مَا وَأَيْ مَأْرِبٌ بَدَأَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرَهُ بِالتَّوَاضُعِ حِينَ ذَكَرَ صَفَاتِ عِبَادِ الرَّحْمَنِ فِي سُورَةِ الْفَرْقَانِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى صَدَرَ صَفَاتِهِمْ بِالتَّوَاضُعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ الصَّلَاةَ، وَتَرْكُ الشَّرِكَ، وَالْقَتْلَ، وَالْزِنَا وَ... إِلَخَ.

فَقَالَ تَعَالَى: «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هُوَنَّا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا»^{٢٣}... إِلَى آخرِ السُّورَةِ [الْفَرْقَانِ]، فَعِبَادُ الرَّحْمَنِ هُمُ الْحَقُّ عِبَادُ الرَّحْمَنِ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ مُشَيِّ التَّوَاضُعِ، قَدْ خَلَعُوا عَنْ أَنفُسِهِمْ أَرْدِيَّةَ الْمُتَكَبِّرِينَ، وَطَهَرُوا أَنفُسِهِمْ مِنْ خَبْثِ الْكُبْرِ، فَهُمْ لِذَلِكَ يَقُولُونَ لِكُلِّ مَا جَاءَهُمْ مِنْ عَنْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْنَا وَأَطْعَنْنَا يَتَلَقَّوْنَ كُلَّ ذَلِكَ بِالرَّضَا وَالْخُضُوعِ، وَالتَّذَلُّلُ وَالْأَنْقِيَادُ، وَالْتَّسْلِيمُ وَالْاسْتِجَابَةُ، وَبِكُلِّ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، لَا يَكُبُرُ عَلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ كَبِيرٌ وَلَا صَغِيرٌ، لَأَنَّهُمْ قَدْ أَخْلَصُوا اللَّهَ أَنفُسِهِمْ، وَطَهَرُوهُمْ مِنِ الْكُبْرِ.

خطورة الكبر والتحذير منه

وقد كان الرسول ﷺ عارفاً بخطورة الكبر، وما له من الدور في التهاون بطاعة الله ورسوله؛ فقال ﷺ مخدرأً من ذلك الخلق الذميم: ((لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر)).

ومن هنا نعرف أن الكبر هو الداء الخبيث الذي يدعو صاحبه إلى الترفع عن الاستجابة لأوامر الله ورفضها، قال الله تعالى: **﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنْتُهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾** [النمل: ١١٤] أي: ظلماً وتكبراً.

وقال سبحانه: **﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾** الآية [غافر: ٥٦]، وقال تعالى: **﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا...﴾** الآية [الأعراف: ١٤٦]، وقال سبحانه: **﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوَيًّا لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾** [الزمر].

فكل من يدخل النار فهو متكبر؛ لأنَّه لم يتواضع لله، بل تعظم على الله وتكبر، حتى آثر هوئ نفسه على أوامر ربه، فصار بذلك من المتكبرين على الله، وإن كان عند الناس من المتواضعين، بل ولو كان يمشي على وجهه في الأرض من شدة التواضع، وذلك لأنَّ أول التواضع هو التواضع لله، والامتثال لأمره، والسمع والطاعة والانقياد له تعالى... إلخ.

والمذاهب الكبيرة اليوم والمتشرة في بلاد الإسلام مذهبان، وهذا بالنسبة للعقائد، والمذهبان هما: مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب الشيعة.

وأهل السنة والجماعة منقسمون في أنفسهم إلى مذاهب وكذلك الشيعة، فتستدل كل فرقة من أهل السنة والجماعة أنها الفرقـة الناجـية بـأدلة عـلى صـحة ما تقول، وعلى تضليل ما سواها.

شَبَهَ أَهْلَ السَّنَةِ عَلَى أَنَّهُمْ فَرَقَةٌ نَاجِيَةٌ وَالجَوابُ

أولاً: بأنهم الفرقة الظاهرة التي ذكرها رسول الله ﷺ في قوله: ((لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين... الحديث)).

وقد كانوا فعلاً كذلك؛ فإنهم السواد الأعظم، وهم الأغلبية الساحقة في
أوساط البلاد الإسلامية على طول التاريخ إلى اليوم، لذلك فهم أهل الحق وهم
الفرقة الناجية بشهادة الحديث.

ثانياً: بأنهم على ما كان عليه الرسول ﷺ، وقد قال النبي ﷺ في بيان الفرق الناجية: (من كان على مثل ما كنت عليه أنا وأصحابي).

ثالثاً: بأنهم على ما كان عليه الجم الغير من الصحابة والتابعين وتابعهم،
وسائرون في طريقهم، وفي الحديث خير القرون قرنٌ ثم الذين يلوذون ثم الذين
يلوذون، وقد مدح الله تعالى الصحابة والتابعين، وأنثني عليهم في القرآن،
ومدحهم الرسول ﷺ وأنثني عليهم.

هذه هي أشف شبه أهل السنة والجماعة التي يتمسكون بها، ويلبسون بها على أنفسهم وعلى غيرهم.

ونحن نقول في بيان الجواب عليهم:

جواب الشبهة الأولى: الحديث الذي يستدلون به صحيح لا غبار عليه، غير أنهم خطأوا في تفسيرهم له، وال الصحيح في تفسيره: لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين بالحججة والبراهين والأدلة، وليس المراد كما توهه أهل السنة والجماعة أن المراد ظهور الغلبة وكثرة الأتباع والأنصار والسلطان، وإنما المراد ما ذكرنا، والدليل على ما نقول: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((ما اختلفت أمة بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على أهل حقها)).

وقال تعالى: **وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ** الأنعام: ١١٦ **وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصَتْ بِمُؤْمِنِينَ** ١٣٣ أُوْسَفٌ **وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِي الشَّكُورُ** ١٣٤ إسْمَاعِيلٌ

وحيثئذ فالاستدلال بالكثرة على الحق غير صحيح، لما ترى من ذم الكثرة،
ومدح القلة في كتاب الله تعالى.

ومن هنا قال أمير المؤمنين حين سأله سائل قائلًا: أترى يا أمير المؤمنين أهل
الشام مع كثرةهم على الباطل، ونحن مع قلتنا على الحق؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (ويحك، إن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما الرجال
يعرفون بالحق، فاعرف الحق تعرف أهله قلوا أم كثروا، واعرف الباطل تعرف
أهله قلوا أم كثروا... إلخ).

وجواب الشبهة الثانية: أنهم باستدلالهم ذلك لم يخرجوا من حيز الدعوى،
ف شبّهتهم تلك دعوى خالية عن الدليل، وبإمكان كل فرقة أن تقول مثل مقالتهم.
بل إن كل فرقة تقول: إنما على ما كان عليه النبي ﷺ والمؤمنون معه، لا
يتجاوزون ذلك، ولا نجد أحدًا من طوائف المسلمين يقول: إنه على غير ما كان
عليه الرسول ﷺ وأصحابه.

وجواب الشبهة الثالثة: أن الدليل الذي هو دليل إنما هو الكتاب والسنة
والإجماع، أما الكثرة فليست بدليل؛ لما ذكرنا من الأدلة في جواب الشبهة الأولى.

مناقشة حديث: خير القرون قرني.. إلخ

وأما حديث: خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، فهو
حديث آحادي اختص بروايته أهل السنة والجماعة، ولا تقوم الحجة إلا بما
أجمعت الطوائف المختلفة كلها على صحته، وهذا الحديث ليس كذلك، فلا
يصح حثيثة الاحتجاج به على الشيعة.

وبعد، فإن الواقع التاريخي يكذب مضمونه، فإن فاجعة قتل الحسين وأهل
بيته الذين هم أهل بيت رسول الله ﷺ وقعت في القرن الأول، وفاجعة الحرة
التي استبيحت فيها مدينة الرسول ﷺ وقتل فيها أولاد المهاجرين والأنصار،
واستبيحت نساؤهم حتى جاءت نساؤهم بألف مولود لغير آبائهم، وطبع فيها

على عنق ما بقي من رجال أهل المدينة بأنهم عبيد وحول لأمير المؤمنين يزيد. كل ذلك وقع في القرن الأول، وهدمت الكعبة بالمجانيق، وهتك حرمة مكة، وقتل ابن الزبير وأصحابه في ساحة المسجد الحرام في القرن الأول، وأول ما سبب في نساء المسلمين في القرن الأول، سباهم بسر بن أرطأة من اليمن بأمر معاوية، وباعهن بيع الرقيق.

وفي القرن الأول أمر معاوية بن أبي سفيان بعد صلحه مع الحسن بن علي عليهما السلام بلعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام في خطب الجمعة والأعياد، فلعن بأمره من فوق منابر مساجد المسلمين، وقد كانت يومئذ ثمانين ألف منبر، واستمر منذ ذلك الحين إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز، فأزال ذلك الإثم العظيم، وأبدل مكانه: **«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْأَحْسَانِ... الْآيَة»** [النحل: ٩١].

وفي القرن الأول أيضاً أمر معاوية بالبراءة من دين علي بن أبي طالب، ومن أبي ذلك ضرب عنقه، ومن ضرب عنقه في ذلك الصحابي الشهير حجر بن عدي وعمرو بن الحمق الخزاعي، وفي القرن الأول قتل الكثير من أصحاب رسول الله عليهما السلام، فقتلت الخوارج أمير المؤمنين عليهما السلام، وسم معاوية الحسن بن علي عليهما السلام، وقتل معاوية في حرب صفين عمار بن ياسر، وخزيمة بن ثابت الشهادتين، وغيرهما كثير، وقبل ذلك كله إعلان الحرب التي لا هوادة فيها على أمير المؤمنين حين تولى الخلافة، فنكثت بيعته طائف، وقسطت أخرى، ومرق آخرون، وكل هذه الطوائف الثلاث سلت عليه السيف وحاربته أشد المحاربة، وعادته أشد العداوة.

وفي الحديث الصحيح عن النبي عليهما السلام الذي روت له أهل السنة والجماعة: ((اللهم عاد من عاده، وانصر من نصره، واحذل من خذله)), وفي الحديث أيضاً ((حربك حرب وسلامك سلمي)).

وروى البخاري في صحيحه في عدة مواضع عن النبي عليهما السلام أنه قال لعلي عليهما السلام: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)).

وقال ﷺ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ الْبَشَارَةُ يَوْمَ خَيْرٍ: ((لَا عَطَيْنَ الرَايَةَ غَدَّاً رَجَلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَرَارًا غَيْرَ فَرَارٍ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدِيهِ)) فَأَعْطَاهَا عَلَيْهِ، وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ حِينَ سَأَلَهُ مَعَاوِيَةً عَنْ مَا هُوَ الَّذِي يَمْنَعُهُ مِنْ سَبِّ أَبِي تَرَابٍ؟ يَعْنِي مِنْ سَبِّ عَلَيْهِ، فَأَجَابَ سَعْدٌ بِأَنَّ الَّذِي يَمْنَعُهُ هُوَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ خَصَالَ قَاهِنَ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ، لَأَنَّ تَكُونَ لَهُ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ حَمْرَ النَّعْمِ، فَذَكَرَ سَعْدٌ: تَزَوَّجُهُ مِنْ فَاطِمَةَ، وَحَدِيثُ يَوْمِ خَيْرٍ، وَحَدِيثُ الْغَدَيرِ.

إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الْقَضَايَا الَّتِي حَدَثَتْ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ، وَمِنْ طَالِعِ تَارِيَخِ ذَلِكِ الْقَرْنِ رَأْيٌ تَصْدِيقٌ مَا قَلَّنَا.

استدلالُهُمْ بِثَنَاءِ اللَّهِ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلُوا بِهِ مِنْ ثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ، فَالْمَرَادُ بِذَلِكِ أَهْلِ الْإِسْقَامَةِ مِنْهُمْ، الَّذِينَ حَفَظُوا عَلَى صَفَةِ الْخَيْرِيَّةِ الَّتِي أَنْتَنِي بِهَا عَلَيْهِمْ رَبِّهِمْ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مُخَاطِبًا لَهُمْ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فِيَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْهُمْ اسْتَحْقَقُوا الْخَيْرِيَّةَ مِنْ أَجْلِ أَمْرِهِمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيِهِمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِيَّاهُمْ بِاللَّهِ، فَمَنْ اسْتَقَامَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ أَهْلُ لِلثَّنَاءِ وَالرِّضَا، وَمَنْ تَخَلَّ عَنِ تَلْكَ الصَّفَةِ، فَلَا حَظَّ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنِ الثَّنَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ وَتَهَاماً كَمَا قَالَ تَعَالَى مُخَاطِبًا لِلصَّحَابَةِ أُولَاءِ وَبِالذَّاتِ: ﴿فَمَنْ تَكَثَّ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح].

وَلَا شُكُّ أَنَّ الصَّحَابَةَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ تَنَكَّرُوا لِأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ أَشَدَّ التَّنَكُّرِ، وَيَخْسُوُهُمْ حُقُوقَهُمْ، وَصَغْرُوهُمْ.

مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَى عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَخْذِهِمْ مَا بِيْدِهَا مِنْ النَّحْلَةِ الَّتِي أَعْطَاهَا إِيَّاهَا أَبُوهَا ﷺ، وَحَرَمَهُمْ إِيَّاهَا مِنْ مِيرَاثِهَا وَنَصِيبِهَا مِنْ

الفيء، فهجرت أبا بكر وعمر، وماتت كمداً مغاضبة هما ساخطة عليهم وقد قال الرسول ﷺ: ((إن الله يغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضها)) و... إلخ.

وما زالت المساءة بأهل البيت ﷺ تزداد من ذلك الحين، وتتضاعف بمرور الزمن حتى بلغت النهاية، فقتلوا أمير المؤمنين، وسم الحسن، وقتل الحسين وبسبعة عشر رجلاً من أهل بيته في كربلاء، ثم سنت الأمة لعنهم بأمر معاوية، وبالبراءة من دينهم، وحتى صارت محنة علي عليهما السلام بخصوصه، أو محنة أهل البيت ﷺ ذنباً لا يغفر، ترد به الشهادة والرواية و... إلخ.

وما زال هذا المذهب من أصول أهل السنة وقواعدهم التي يبنون عليها الشرائع والأحكام حتى اليوم.

وشبت على ذلك الأجيال، وشابت عليه، ومضت السنون، وتتابعت القرون، والناس لا يعرفون إلا ذلك، ولا يدينون إلا به، وما زالت سلاطينبني أمية منذ عهد معاوية ثم سلاطينبني العباس ترعى هذا المبدأ بغاية الرعاية، وتعتني به أشد العناية.

وقد اشتهر هذا المذهب باسم السنة والجماعة، وأتباعه بأهل السنة والجماعة، وقالوا: إنه مذهب السلف والخلف، ومذهب خير القرون ثم الذي يليه ثم الذي يليه، ونحن لا نناكرهم في ذلك، فقد نشأ هذا المذهب في القرن الأول، وفرضه معاوية أخيراً على الأمة فرضاً، وعاقب أشد العقوبة من لم يكن كذلك، فصار هذا المذهب هو المذهب الرسمي في البلاد الإسلامية في القرن الأول، ثم فيما بعده من القرون، ولا ننكر أيضاً أنهم يسمونه السنة والجماعة، وأن أتباعه أهل السنة والجماعة، وأنه مذهب السلف والخلف، ومذهب التابعين وتبعيهم.

الأدلة على أن أهل البيت ومن تابعهم هم الفرقـة الناجـية

إذا عرفت ذلك فنقول: الأدلة على أن أهل البيت علـيـهـاـمـاـلـاـ وـمـنـ تـابـعـهـمـ هـمـ الفـرـقـةـ النـاجـيـةـ كـثـيـرـةـ مـنـ الـكـتـابـ وـالـسـنـةـ، فـنـكـتـفـيـ هـنـاـ بـإـيـرـادـ شـيـءـ:

١ - روى مسلم في صحيحه حديث الكسـاءـ، وهو قوله علـيـهـاـمـاـلـاـ في عليـهـاـمـاـلـاـ وـفـاطـمـةـ وـالـحـسـنـ وـالـحـسـنـ حـيـنـ لـفـ عـلـيـهـمـ كـسـاءـ: ((الـلـهـمـ هـؤـلـاءـ أـهـلـ بـيـتـيـ فـأـذـهـبـ عـنـهـمـ الرـجـسـ وـطـهـرـهـمـ تـطـهـيرـاـ)).

وروى أيضاً في هذا الحديث أن آية التطهير نزلت فيهم وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرَّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣).

٢ - روى مسلم أيضاً حديث الشـقـلـيـنـ، وهو قوله علـيـهـاـمـاـلـاـ: ((إـنـيـ تـارـكـ فـيـكـمـ ماـ إـنـ تـمـسـكـ بـهـ لـنـ تـضـلـلـوـاـ مـنـ بـعـدـيـ أـبـدـاـ، كـتـابـ اللـهـ وـعـرـقـيـ أـهـلـ بـيـتـيـ، إـنـ اللـطـيـفـ الـخـيـرـ بـنـأـيـ أـنـهـاـ لـنـ يـفـرـقـاـ حـتـىـ يـرـدـاـ عـلـيـ الـحـوـضـ)).

فـمـيـزـ النـبـيـ علـيـهـاـمـاـلـاـ لـلـأـمـةـ أـهـلـ بـيـتـهـ، وـعـيـنـهـمـ هـمـ بـالـقـوـلـ وـالـفـعـلـ فيـ حـدـيـثـ الـكـسـاءـ؛ لـثـلـاـ يـكـوـنـ لـأـحـدـ بـعـدـ ذـلـكـ حـجـةـ أـوـ مـعـذـرـةـ.

ثـمـ أـخـبـرـ عـلـيـهـاـمـاـلـاـ أـمـتـهـ أـنـهـ قـدـ تـرـكـ فـيـهـ وـخـلـفـ فـيـهـ شـيـئـيـنـ اـثـنـيـنـ بـعـدـ مـوـتـهـ، تـرـجـعـ إـلـيـهـاـمـاـلـاـ الـأـمـةـ، يـسـدـانـ مـسـدـهـ، وـيـقـوـمـانـ مـقـامـهـ، وـيـسـدـانـ الـفـرـاغـ بـعـدـ فـقـدـهـ، وـهـمـ: كـتـابـ اللـهـ تـعـالـيـ وـعـرـقـيـ أـهـلـ بـيـتـهـ، وـأـخـبـرـ أـنـهـمـ إـذـ تـمـسـكـوـ بـهـاـ اـهـتـدـوـاـ وـأـمـنـوـاـ مـنـ الـضـلـالـ.

ثـمـ عـزـ النـبـيـ عـلـيـهـاـمـاـلـاـ إـكـمـالـاـ لـلـحـجـةـ وـقـطـعاـ لـلـمـعـذـرـةـ بـهاـ أـوـجـبـ مـنـ الـصـلـاـةـ عـلـيـهـمـ فـيـ الـصـلـاـةـ، وـذـلـكـ فـيـ حـدـيـثـ كـعـبـ بـنـ عـجـرـةـ الـذـيـ روـاهـ أـهـلـ الصـحـاحـ: كـيـفـ نـصـلـيـ عـلـيـكـ إـذـ نـحـنـ صـلـيـنـاـ عـلـيـكـ فـيـ صـلـاتـنـاـ؟ـ قـالـ عـلـيـهـاـمـاـلـاـ: ((قـولـواـ اللـهـمـ صـلـلـ عـلـىـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آلـ مـحـمـدـ...ـ))ـ الـحـدـيـثـ.

وـبـيـاـ روـاهـ الـبـخـارـيـ مـنـ نـزـولـ آيـةـ الـمـوـدـةـ: ﴿قـُلـ لـآـ أـسـأـلـكـمـ عـلـيـهـ أـجـرـاـ إـلـاـ الـمـوـدـةـ فـيـ الـقـرـبـيـ﴾ـ (الـشـورـىـ: ٢٣ـ)ـ فـيـ الـخـمـسـةـ الـذـيـنـ هـمـ: عـلـيـ وـفـاطـمـةـ وـابـنـهـماـ.

قـالـ فـيـ الـغـدـيرـ: أـخـرـجـ الـتـرـمـذـيـ وـأـحـمـدـ وـالـحـاـكـمـ وـالـنسـائـيـ وـابـنـ أـبـيـ شـيـئـةـ وـالـطـبـرـيـ وـكـثـيـرـوـنـ آخـرـوـنـ مـنـ الـحـفـاظـ بـطـرـقـ صـحـيـحةـ قـولـهـ عـلـيـهـاـمـاـلـاـ: إـنـ عـلـيـاـ مـنـ

وأنا منه وهو ولِي كل مؤمن بعدي.
وأخرج أبو نعيم في الحلية وأخرون بإسناد صحيح: ((من سره أن يحيا حيّا، ويموت ممّاتي، ويسكن جنة عدن، غرسها ربِّي، فليوالِ علِيًّا من بعدي، وليقتند بالأئمة من بعدي، فإنهم عترتي، خلقوا من طيتي... إلخ)).
وروى البخاري في الصحيح: ((عليِّي مني بمنزلة هارون من موسى إلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي)).

وروى مسلم في الصحيح: ((حب عليٍّ إيمان وبغضه نفاق)).
وفي البخاري: ((الحسن والحسين سيداً شباباً أهل الجنة، وأبُوهما خيرٌ منها)).
ولا يتسع كتابنا هذا لإيراد ما في الصحيحين فضلاً عما في غيرهما مما جاء عن النبي ﷺ في أهل بيته، والقليل يكفي، والغرض الإشارة، أما المتعنت الذي لا يهمه الحق فلا يتوقع منه إلَّا الجحود والمعاندة، ولو جاءته كل آية.
سنة الاصطفاء الإلهيّة

وبعد، فإن سنة الله تعالى قد مضت، وحكمته قد قضت بالاصطفاء لأولاد النبيين، قال تعالى في ذلك: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ.. الآية» [الحديد: ٢٦].

وقال سبحانه: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عُمَرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ٣٣ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٣٤» [آل عمران: ٢٦].

وقال سبحانه في أولاد النبي إسرائيل ﷺ وهو يعقوب: «وَلَقَدِ احْتَرَّا هُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ٣٥» [الدخان: ٣٢] «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَلَّتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ٣٦» [البقرة: ٤٧].

ونبينا محمد ﷺ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ، فَيُجَبُ عَلَى طردِ الْحَكْمَةِ، وَعَلَى مَا قَضَتْ بِهِ سَنَةُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ آلُهُ ﷺ هُمْ خَيْرُ آلٍ، وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْذَّرَارِيِّ الْمُصْطَفَاءِ، وَعَتْرَتُهُ خَيْرُ الْعَتَرِ.

ولقد أتم الله تعالى على نبينا صلوات الله وسلامه عليه النعمة، وأسبغ عليه الفضل، فجعله خير الأنبياء، وجعل كتابه أفضل الكتب، وجعل أمته خير الأمم، وجعل ذريته خير الذراري بما اختصهم به من الفضائل والاصطفاء والتطهير و... إلخ.

افتراء الشيعة إلى زيدية وإمامية

إذا عرفت ذلك فاعلم أن جميع فرق الشيعة تدعي أنها تتبع أهل البيت عليه السلام، وتسير في طريقهم، وتسلك مناهجهم، وأكبر طوائف الشيعة اليوم هم الجعفريون، وهم الذين يقولون بإمامية اثني عشر إماماً مسميين بأسمائهم، آخرهم المهدى المنتظر محمد بن الحسن العسكري، المولود في القرن الثالث، كما تدعى الإمامية، والذي اختفى بعد ولادته، وما زال مختفياً إلى اليوم.

ونحن معاشر الزيدية نخالف الإمامية فيما تدعى.

هذا، واعلم أنا لا نقبل من الأدلة في هذا الباب إلا ما يفيد العلم واليقين، إما آية محكمة، أو سنة جمعاً عليها، لذلك فإننا قد وقفنا حيث أوقفتنا الأدلة، فلن نتقدم ولم نتأخر، والأدلة التي وقفنا عندها هي ما أجمعنا عليه نحن والإمامية وأهل السنة والجماعة، وذلك حديث الثقلين والكساء، آية التطهير والمردة، وإلى آخر ما قدمنا.

ثم إن الإمامية ادعت دعوى واستدلت بما لا نعرفه نحن ولا غيرنا من أهل السنة والجماعة، فلم يسعنا قبولها، ولم يستجز العمل بها، ولا التعويل عليها.

وذلك لأن ما نحن فيه من أصول الشريعة التي لا بد في ثبوتها من العلم واليقين، كالصلوة والزكاة والحج و... إلخ، ولا تقبل فيها الدعوى المجردة عن البراهين القطعية والحجج الواضحة، فلا تقبل أحاديث الإمامية التي اختصوا بروايتها لإثبات أصل عظيم من أصول الشريعة، في حين أن غيرهم من طوائف الإسلام لا يعرف تلك الروايات، ولا يرى لها أي أثر في أحاديث الطوائف؛ لذلك فإن الزيدية لا تقيم وزناً لما تذهب إليه الإمامية، ولا تلتفت إليها.

ومما يؤكد ما ذكرنا أن أئمة الزيدية هم الذين قاموا بحق خلافة الرسول ﷺ، فأمرروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وجاهدوا الظالمين بأموالهم وأنفسهم، وأعلنوا الحق، وقاتلوا عليه، وقتلوا في سبيله، وتماماً كما كان رسول الله ﷺ.

وما زالوا كذلك منذ زمن الإمام زيد بن علي عليهما السلام إلى هذا الوقت، أما الشيعة الإمامية فقد افترقت بهم الطريق منذ عهد الإمام زيد بن علي عليهما السلام، فإنهم رفضوا الجهاد معه، وما زالوا منذ ذلك الحين يرفضون الجihad مع دعاة أهل البيت عليهما السلام.

توضيح بطلان مذهب الإمامية في الخلافة

ولزيادة توضيح صحة مذهب الزيدية وبطلان مذهب الإمامية في الخلافة نقول: إن وظائف النبي ﷺ التي كان يقوم بها بمقتضى النبوة هي:

- ١- تبليغ أحكام الإسلام وشرائعه.
- ٢- الدعوة إلى الإسلام وبثها ونشرها.
- ٣- قيادة الجيوش ضد أعداء الإسلام، والغزو وإعلان الحرب على الظالمين.
- ٤-أخذ الحقوق المالية وتوزيعها على المستحقين لها.
- ٥-إقامة الحدود، وإقامة شعائر الإسلام.
- ٦-الحكم بين الناس بالحق، وإقامة العدل، و... إلخ.

فمن أعلن هذه الشعارات، ودعا إليها، وكان من أهل بيت النبي ﷺ، مستجماً لشروط الخلافة التي أسلفناها، وأعلن الثورة على الظلم والظالمين، فهو الحقيق بأن يسمى إماماً، وخليفة للرسول ﷺ.

وهذا الدليل دليل ظاهر عملي محسوس في الساحة، يتطابق مع قول النبي ﷺ: ((ألا وهو الخليفتان بعدي)). فذاك الخبر وهذا المعاينة.

وبعد، فإنها لا تتم حجة الله على العباد إلا بإعلان الدعوة وإظهار الشعارات التي ذكرناها، ولا يشترط حصول ما يدعو إليه الإمام، بل المشرط ما ذكرنا

سواء حصلت الإجابة أم لم تحصل، وتماماً كما كان أنبياء الله، فإنهم كانوا يعلنون الدعوة إلى الله، ويعلنون الثورة على الفساد، ومنهم من صار له أتباع وسلطان، ومنهم من لم يحصل له شيء من ذلك ومنهم بين بين، ولم يجئ فيها قص الله تعالى عن أنبيائه ورسله أن أحداً منهم سكت، وأغلق بابه، بل دعا كل نبي إلى تقوى الله وطاعته وترك الفساد والظلم، وبالغوا في ذلك أشد المبالغة.

والإمامية هي عبارة عن خلافة النبوة، وحيثند فلا تتحقق الخلافة إلا إذا تحققت من الإمام أعمال الأنبياء عليهم السلام، ولم يتحقق في أئمة الإمامية شيء من ذلك، مع أنهم صلوات الله عليهم، أهل لكل خير وفضل.

ومما يتبيّن به فساد مذهب الإمامية على الجملة اشتئال مذهبهم في الإمامة على كثير من الدعاوى الخرافية التي تستبعدها العقول وتنكرها منها:

١- قولهم: إن الأئمة يعلمون الكثير من المغيبات، وإن الله يعطيهم العلم بغير تعلم.

٢- قولهم: إن المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام ولد ثم اختفى بعد ولادته، فلا زال ختيفاً إلى اليوم، وأنه حي يطوف البلدان، وقد ولد في منتصف القرن الثالث الهجري، وإن له أربعة سفراء يبلغون عنه العلم.

٣- ادعاؤهم العصمة للأئمة على وجه أبلغ من عصمة الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه، محتاجين على ذلك بأن النبي كان يُبَيَّنُ بالوحي إذا أخطأ، بخلاف الأئمة فلا ينبهون لارتفاع الوحي، فاحتاجوا إلى عصمة أبلغ؛ لعصمتهم عن الواقع في خطأ أو نسيان أو نحوها.

أما الزيدية فلن تجد في مذهبهم شيئاً من الخرافات، وذلك أن مذهبهم مبني على الأدلة المجمع عليها من الكتاب والسنّة، وعلى ما تقضي به فطر العقول.

التوسل

طلب الوسائل إلى الله مشروع؛ وذلك لقوله سبحانه وتعالى: «وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ» [المائدة: ٣٥].

والوسائل المقربة إلى الله تعالى أنواع: منها: فعل الطاعات: كالصلوات، والحج، وتلاوة القرآن، والإكثار من التوبة إلى الله والرجوع إليه، والندم على التفريط، وكثرة الاستغفار. ومنها: ترك المحرمات والمشتبهات، والورع والزهد، فكل ذلك مما يقرب العبد إلى الله ويزيده زلفى لديه.

ومن ذلك: الدعاء، وإظهار التضرع والتذلل والافتقار بين يدي الله تعالى. ومن ذلك: زيارة المريض، وزيارة الإخوان في الله، والنظر في المصحف، والنظر في وجه العالم، والنظر في وجه الوالدين، وقد جاء في ذلك الكثير من الأحاديث. وعلى الجملة فإن كل ما ندب الله تعالى إلى فعله فهو وسيلة مقربة إلى الله.

وقد استنكر بعض أهل السنة زيارة القبور والتوسل إلى الله تعالى ببركة زيارتهم وأفروطوا في الاستنكار، وأسرفوا غاية الإسراف حتى جعلوا ذلك من الشرك ومن عبادة الأوثان، وقالوا: إن مسح القبر للتبرك شرك، والتمسح بتراب القبر للتبرك شرك، والاستشفاء به شرك، وفرعوا في هذا الباب فقالوا: إن البناء على القبور شرك، وكتابة الألواح الرخامية فوق القبور شرك، وتسريح القبور شرك، و.... إلخ، وكل ذلك مما لا يأس فيه ولا حرج لو كانوا يعقلون. ودليل ما نقول به: أن زيارة القبور من الطاعات المشروعة التي شرعها الله تعالى، ففي الحديث المشهور الذي رواه مسلم وغيره: ((كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فإنها تذكر بالأخرة)).

وقد كان النبي ﷺ يزور أهل البقيع، وكذلك عائشة، وكانت فاطمة تزور قبر عمها حمزة وشهداء أحد كل جمعة، صحت بذلك الأحاديث.

والطاعات كما ذكرنا وسائل مقرية إلى الله تعالى فلا وجه لاستنكار زيارة القبور، وأما التبرك والاستشفاء فقد صحت الروايات أن الصحابة كانوا يتبركون ببصاق النبي ﷺ وبماء وضوئه، ويشعره، وأوصى أبو بكر أن يقبر عند النبي ﷺ التماساً لبركة القرب من قبر النبي ﷺ، وكذلك أوصى عمر، ونفَّذَت الصحابة وصية أبي بكر أولاً، ثم نفَّذَت وصية عمر، ولم يحدث أي استنكار.

وكذلك أوصى الحسن بن علي (ع) أن يدفن عند قبر جده ﷺ فإن حيل بيته وبين ذلك فليدفن عند قبر أمه فاطمة رضوان الله عليها.

وبعد، فلا مانع أن يكون تراب قبور بعض الصالحين سبباً للشفاء والعافية كسائر الأسباب التي يستشفى بها من العاقاقير الطبية الصناعية أو النباتات الطبيعية. ولا مانع من اعتقاد أن التراب سبب للشفاء، كما أنه لا مانع من اعتقاد أن أقراص الإسبرين سبب للشفاء و... إلخ.

قالوا: إن تعظيم القبور بالبناء عليها وبتسرّيّها وفرشها شرك.

قلنا: تعظيم قبور الصالحين مشروع جاء به القرآن فيما حكاه الله تعالى عن أصحاب الكهف: **﴿إِذْ يَتَنَازَّ عَوْنَىٰ بَنِيهِمْ أَمْرَهُمْ فَقَالُوا ابْنُوا عَلَيْهِمْ بُنْيَانًا رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾** [الكهف: ٢١].

وقد كانت عائشة زوجة النبي ﷺ تسرج عند قبر النبي ﷺ وتفرش... وتعظيم قبر النبي ﷺ وتعظيم قبور الصالحين قد كان شيئاً متفقراً عند جميع المسلمين منذ عهد الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعهم حتى جاء ابن تيمية في القرن السابع، فأظهر قوله المبدع في القبور، ثم جاء بعده بزمان طوبل محمد بن عبد الوهاب فنصر مذهبه، وحظي بدولة وسلطان مما ساعد على تقرير ذلك المذهب وتقويته.

المحتويات

٣	مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)
٣	مقدمة مكتبة أهل البيت (ع)
١١	تقديم
١٢	مقدمة
١٢	التعريف لهذا العلم
١٣	العقل
١٤	حكم العقل في الحسن والقبيح
١٦	النظر والفكر
١٧	الدليل
١٧	المؤثرات
١٩	الرد على دعوى تأثير المؤثرات
٢٠	كتاب التوحيد
٢٠	حدوث العالم
٢١	طرق الاستدلال على حدوث العالم
٢١	دليل الإمكاني
٢٢	دليل الاختلاف
٢٢	دليل القياس
٢٢	دليل الدعوى الأربع
٢٣	الدليل من القرآن على وجود الخالق وعظمته وقدرته
٢٥	شرح: وهو الذي جعل لكم النجوم وغيرها من الآيات
٢٦	فلسفة البهشمية حول حدوث العالم
٢٨	الأسماء والصفات
٢٩	صفات المؤثر في حدوث العالم وما فيه

٣٠	فصل : الاختلاف في تفسير الإثبات لصفات الله
٣٠	قول جمهور أئمتنا (ع) وبعض المعتزلة
٣١	قول الأمورية
٣٢	قول أهل المزايا
٣٢	قول الجهمية
٣٣	قول الأشعرية
٣٤	والله سميع بصير
٣٦	والله تعالى سامع مبصر
٣٦	في تنزيه الله تعالى عن الحاجة
٣٨	في تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات
٣٨	نفي المكان
٣٩	معنى قول المسلمين: إن الله بكل مكان
٣٩	إجماع المسلمين على أن الله خالق كل الأمكنة وأنه كان ولا مكان
٤٠	عبد الأهوية والرد عليهم
٤١	العرش والكرسي
٤٢	الكرسي
٤٣	والله تعالى ليس بعض خلقه
٤٤	والله تعالى لا تحله الأعراض
٤٤	اللَّوح
٤٥	والله تعالى لا تدركه الأ بصار
٤٦	بعض شبه القائلين بالرؤوية - والرد عليها
٤٩	الأيات الدالة على نفي الرؤوية
٤٩	الجواب على دعوى تخصيص هذه الآية
٥٠	الجواب على دعوى النسخ هذه الآية
٥٢	لماذا طلب موسى الرؤوية؟

٥٣	تفصيل لما في الآيات من الأدلة على نفي الرؤية
٥٤	والله تعالى لم يلد ولم يولد
٥٥	والله تعالى لا يجوز عليه الفنا
٥٥	والله تعالى لا إله غيره
٥٦	بطلان الوهية غير الله
٥٧	التفكير في المخلوقات يوصل إلى نفي الوهية غير الله تعالى
٥٩	لا قدِيم غير الله
٥٩	ما كلف الله عباده من المعرفة به
٦١	الاسم والصفة
٦١	الاسم
٦٢	الصفة
٦٣	الحقيقة والمجاز
٦٣	الحقيقة وأقسامها
٦٤	الخلاف في وقوع الحقيقة الدينية والحقيقة الشرعية
٦٥	المجاز والرد على من نفى وقوعه
٦٦	تفسير الآيات التي توهם التشبيه
٦٨	الرحمن الرحيم
٦٩	ما يجوز إطلاقه على الله تعالى من الأسماء وما لا يجوز
٧٠	الحلالة
٧٠	واحد وأحد
٧٠	الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل
٧١	مالك، ورب، وحليم، وغفور
٧٢	اسم الفاعل
٧٢	ما يختص الله تعالى به من الأسماء
٧٤	كتاب العدل

٧٤	تعريف العدل
٧٤	فصل في حقيقة الحسن والقبيح
٧٥	عملة قبح الفعل عند أئمتنا ومن وافقهم
٧٥	القائلون بأن الفعل يصبح لذاته
٧٦	تعليق الأشعرية لقبح الفعل
٧٦	قول بعض المجرة في سبب قبح الفعل
٧٧	القبائح الشرعية وعملة قبحها
٧٨	الحسن الشرعي
٧٨	قول المعتزلة في وجه قبح القبيح الشرعي ووجه الحسن الشرعي والمندوب
٨٠	الجبر والاختيار
٨٠	قول الأشعرية بالقدرة المقارنة وبالكسب
٨١	الجواب على طوائف المجرة
٨٣	شبهة وجوابها
٨٣	أفعال العبد: الأفعال المتأولة
٨٤	أفعال الله تعالى
٨٥	الفرق بين أفعال العباد وأفعال الله تعالى
٨٥	القدرة
٨٦	تخيال الأشعرية والمجرة في القدرة والجواب عليهم
٨٨	مقدور بين قادرين
٨٨	استحالة إيجاد النقيضين
٨٨	استحالة إيجاد الصدرين
٨٩	الإرادة
٩٠	معنى إرادة الله وكراهته
٩١	الأقوال الباطلة في تفسير الإرادة
٩٢	الإرادة عند العبد

٩٣	رضا الله تعالى ومحبته
٩٣	تعلق الإرادة
٩٥	بعض شبه المجرة لإثبات أن الله يريد المعاصي والكفر
٩٦	استدلاهم بآية: {ولو شاء ربك لآمن من في الأرض..} والجواب عليهم
٩٧	الاحتجاج بالدعاء بالتوفيق والتسديد ونحوهما
٩٨	تيسير الله سبل طاعته وتجنيب سبل معصيته
١٠١	تفسير لا حول ولا قوة إلا بالله
١٠٢	تفسير قوله تعالى: {وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ}
١٠٢	تفسير قوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ... الآية}
١٠٢	تفسير قوله تعالى: {يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ}
١٠٣	تفسير قوله تعالى: {وَلَوْ شِئْنَا لَكُنَّا كُلُّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلِ مِنِّي لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}
١٠٣	نظرة عامة في مذهب المجرة
١٠٤	المجرة وموقفهم من الدين الحق
١٠٥	معاني الهدى
١٠٧	معاني الضلال
١٠٨	والإغواء في لغة العرب يحيى ملعان:
١٠٩	والفتنة تحيى في اللغة ملعان:
١١٠	الاختبار والابتلاء
١١١	الطبع والختم
١١٣	لم أُسند الختم والطبع إلى الله؟
١١٣	التزيين
١١٥	تفسير آيات التزيين
١١٧	معاني القضاء
١١٨	معاني القدر

١١٩	-----	الحديث جابر في القدر
١٢٠	-----	القدرية ومن هم
١٢٢	-----	فصل: في الدلالة على أن الله عدل حكيم
١٢٣	-----	الحكمة في خلق المكلفين
١٢٥	-----	الآلام وما يلحق بها
١٢٦	-----	إيالام الأطفال
١٢٧	-----	إيالام الحيوان
١٢٧	-----	إيالام المؤمن
١٢٨	-----	إيالام أهل المعاصي
١٢٩	-----	عدوان بعض الخلق على بعض
١٣٠	-----	دوام الأعراض
١٣١	-----	الأجل
١٣٢	-----	الدليل من القرآن والسنّة على أن القتل حرم للأجل
١٣٣	-----	شُبَهُ للمجبرة والجواب عليها
١٣٤	-----	كلام المطرفة في الأجل
١٣٥	-----	الرُّوح
١٣٥	-----	فناء العالم
١٣٧	-----	الحكمة في فناء العالم
١٣٨	-----	في ذكر الرزق
١٣٩	-----	أسباب التملك
١٣٩	-----	الرازق
١٤٠	-----	الرخص والغلاء
١٤٠	-----	في التكليف
١٤١	-----	تکلیف ما لا یطاق
١٤٣	-----	الأطفاف

١٤٤	الخذلان
١٤٤	العصمة
١٤٥	فضل الله تعالى على عباده في الآخرة
١٤٨	كتاب النبوة
١٤٩	فضل الملائكة على الأنبياء
١٤٩	فضل نبينا محمد (ص)
١٥١	المعجزة
١٥٣	صور من إعجاز القرآن الكريم غير ما سبق
١٥٥	محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين
١٥٦	الشريعة
١٥٧	القرآن
١٥٨	القراءات
١٥٩	تيسير القراءة
١٦٠	المحكم والمتشابه
١٦٠	الرد على من قال: لا يعلم المتتشابه إلا الله
١٦٣	فواتح السور
١٦٣	القرآن كلام الله تعالى اتفاقاً
١٦٥	الداعي للأشعرية إلى القول بالكلام النفسي والجواب عليهم
١٦٧	السنّة
١٦٨	الخبر المتواتر
١٦٨	الخبر المتلقى بالقبول
١٦٩	التبعد بخبر الواحد
١٦٩	تفصيل أمير المؤمنين (ع) لأحوال الرواية
١٧١	الطريق إلى معرفة الرواية الصحيحة
١٧٢	عصمة الأنبياء من الهوى والغلط

١٧٢	القياس
١٧٣	الإجماع
١٧٣	إجماع آل الرسول ﷺ
١٧٤	التفرق والاختلاف
١٧٥	أنواع الاختلاف:
١٧٥	الاختلاف في المسائل الأصولية:
١٧٥	الاختلاف في المسائل الفرعية:
١٧٦	وحدة الحق في الأصول
١٧٧	حكم المخالف للحق في هذا الباب
١٧٨	الاختلاف في مسائل الاجتهاد الظنية
١٧٩	أدلة من قال: كل مجتهد في المسائل الفرعية الظنية مصيب والرد عليها --
١٨٠	حكم المخطئ في الاجتهادات
١٨٠	النسخ
١٨١	كتاب الإمامة
١٨٢	لا يخلو الزمان من يصلح للخلافة
١٨٣	أهم شروط الإمامة
١٨٦	الطريق إلى الإمامة
١٨٨	حجج الزيدية على قوتها في الإمامة
١٨٩	الأدلة على إمامية علي (ع)
١٩٠	سبب سكوت أمير المؤمنين (ع) عن الخلافة بعد موت النبي ﷺ
١٩٢	السبب في انحراف الناس عن علي (ع) بعد موت النبي ﷺ
١٩٣	حكم المحاربين لعلي (ع)
١٩٥	خاتمة هذا الباب
١٩٦	بعض قواعد وأسس مذهب أهل السنة والجماعة
١٩٧	الدليل على بطلان هذا المذهب

٢٠١	السبب في انتشار مذهب أهل السنة
٢٠١	مذهب شيعة علي (ع)
٢٠٣	بعض أصول الزيدية
٢٠٧	سلامة عقائد الزيدية من الخرافات ومخالفة فطر العقول
٢٠٩	بعض أباطيل مذهب الإسماعيلية
٢١٠	أساس الإسلام
٢١٢	الأنفة والترفع داء عياء يقود إلى عذاب الآخرة
٢١٣	اقتضاء حكمة الله تعالى التفضيل
٢١٣	منكر و التفضيل والرد عليهم
٢١٦	الله يعطي المستجيب أكثر مما يأخذ منه
٢١٨	المحبة
٢٢٠	الحججة على إمامية الحسينين بعد علي <small>عليه السلام</small>
٢٢٢	إمامية الإمام بعد الحسينين (ع)
٢٢٣	حكم المتقدم على علي (ع)
٢٢٤	الصحبة والصحابة
٢٢٤	منازعة فاطمة لأبي بكر
٢٢٦	اتفاق الشيعة وافتراقها
٢٢٦	قيام إمامين في وقت واحد
٢٢٦	تنحي الإمام
٢٢٧	الفضيل
٢٢٩	أفضل أزواج النبي ﷺ
٢٢٩	ولاية أهل البيت
٢٣٠	الحسبة والمحتسب
٢٣١	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٢٣٢	طريقة الأمر والنهي

٢٣٣	الهجرة
٢٣٥	تفصيل وتوضيح
٢٣٧	السفر إلى بلاد الكفر والفسق
٢٣٨	المترلة بين المترلتين
٢٣٨	الصغرى والكبائر
٢٤٠	أمثلة لذنوب لا يسلم منها المكلف منها اجتهد
٢٤٢	خطايا الأنبياء صلوات الله عليهم
٢٤٤	الإيمان
٢٤٥	الإسلام
٢٤٦	الكفر والفسق والنفاق
٢٤٨	فيم يتفق الكافر والفالسق والمنافق وفيما يفترقون؟
٢٥٠	الإكفار والتفسيق
٢٥٠	أقسام الكفر
٢٥٣	حكم كافر التأويل
٢٥٤	المظرفية
٢٥٤	في التفسيق
٢٥٥	التنويم
٢٥٧	ما يشترط في صحة التوبة
٢٥٨	التوبة من ذنب دون ذنب
٢٥٩	في الإحباط
٢٦١	تكفير السيئات
٢٦٢	كتاب الوعد والوعيد
٢٦٢	خلف الوعيد والوعيد
٢٦٣	الأدلة على خلود من دخل النار
٢٦٤	اعتراضات والرد عليها

٢٦٦	في خلود الفساق في نار جهنم
٢٧١	إحاطة الخطيئة
٢٧٢	شبهة وجوابها
٢٧٣	قولنا في الأحاديث التي يرويها أهل السنة
٢٧٤	الشفاعة
٢٧٤	الرد على من قال: الشفاعة لأهل الكبائر
٢٧٥	الكلام على حديث: ((شفاعتي لأهل الكبائر من أمتى))
٢٧٧	تعذيب أطفال المشركين
٢٧٨	في عذاب القبر
٢٨٠	كيف يقع عذاب الأرواح ونعيها؟
٢٨١	في الصُّور
٢٨٣	القيامة
٢٨٤	البعث
٢٨٥	فائدة لطيفة في التعبير عن حدوث البعث بالظن
٢٨٧	بعث الناس عراة
٢٨٧	بعث كل ذي روح
٢٨٨	الحساب
٢٨٩	الميزان
٢٩٠	الصحف
٢٩١	الصراط
٢٩٢	إنطاق الجوارح
٢٩٢	خلق الجنة والنار
٢٩٣	الحوض
٢٩٣	الكوثر
٢٩٤	الزوجة

٢٩٤	جنة آدم
٢٩٤	الإيمان بالقدر
٢٩٦	تنوع القدر والتقدير
٢٩٧	وجوب الإيمان والتصديق بحكمة الله في المقادير
٢٩٨	خاتمة
٢٩٨	وقوع الاختلاف في الدين
٢٩٩	لا تثبت صحة أي مذهب بالدعوى فقط
٢٩٩	الاختبار للمكلفين سنة الله في خلقه
٣٠٠	اختبار أمة محمد بأهل بيته <small>صلوات الله وسلامه</small>
٣٠٠	تكرار الرسول <small>صلوات الله وسلامه</small> لبيان حق أهل بيته (ع) لterminating the argument
٣٠٢	خطورة الكبر والتحذير منه
٣٠٣	شبه أهل السنة على أنهم الفرقة الناجية والجواب
٣٠٤	مناقشة حديث: خير القرون قرنٍ.. إلخ
٣٠٦	استدلالهم ببناء الله على الصحابة والتابعين والرد عليهم
٣٠٨	الأدلة على أن أهل البيت ومن تابعهم هم الفرقة الناجية
٣٠٩	سنة الاصطفاء الإلهية
٣١٠	افتراء الشيعة إلى زيدية وإمامية
٣١١	توضيح بطلان مذهب الإمامية في الخلافة
٣١٣	التوسل
٣١٥	المحتويات
٣١٥	المحتويات